

الاستشارة الوطنية

حول البرنامج الشامل لجبر ضرس ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

مارس - ديسمبر 2017



المحتوى

التوطئة

I - تقديم منهجية العمل

1. المنهج الكيفي

اختيار المجموعات

ورشات التفكير

مجموعات التركيز

ورشات تكوينية لفريق الاستشارة: تقنيات التواصل وتنشيط المجموعات

2. المنهج الكمي

إعداد الاستبيان (1) الموجه للضحايا

إختيار العينة المستجوبة

تصميم عينة المسح

جمع البيانات والحجم النهائي للعينة

تكوين وتدريب فريق العمل

الاستبيان (2) الموجه إلى عموم التونسيين

إختيار العينة المستجوبة

3. فريق العمل

4. السياسة الاتصالية

II - تقديم وتحليل نتائج الاستشارة الوطنية

1. نتائج المرحلة الكيفية

ورشات التفكير

تقارير تأليفية لورشات التفكير

توصيات ورشات جبر الضرر الفردي

المحور الأول: جبر الضرر المادي

المحور الثاني: إعادة التأهيل، الإدماج

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

توصيات ورشات جبر الضرر الجماعي

المحور الأول: جبر الضرر المادي

المحور الثاني: إعادة التأهيل، الإدماج

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

المحور الرابع: الإعتذار: صيغته ومن يقدمه

توصيات ورشات جبر ضرر المنطقة المهمشة

المحور الأول: مظاهر الاقصاء والتهميش التي طالت المناطق الضحية

المحور الثاني: الأضرار الناتجة عن الانتهاكات التي تعرضت لها المنطقة الضحية

المحور الثالث: أشكال جبر الضرر المادي التي تتناسب مع الانتهاكات التي تعرضت لها المنطقة الضحية

المحور الرابع: جبر الضرر الرمزي

المحور الخامس: أشكال الاعتذار ومن يقدمه

توصيات ورشات جبر الضرر المرأة الضحية

المحور الأول: جبر الضرر المادي

المحور الثاني: إعادة التأهيل، الإدماج

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

79	مجموعة انتهاك الحق في حرية التنقل والمراقبة الادارية	48
80	مجموعة انتهاك الحق في العمل والمنع من الارتزاق	52
82	مجموعة الأحزاب	52
89	مجموعة الجمعيات والمنظمات والنقابات	56
97	نتائج المرحلة الكيفية	58
97	حوصلة للمرحلة الكيفية	61
98	المحور الأول: الأضرار	62
102	المحور الثاني: جبر الضرر المادي	62
201	المحور الثالث: إعادة التأهيل والإدماج	63
104	المحور الرابع: جبر الضرر الرمزي	66
106	تقرير تأليفي لمجموعات التركيز الخاصة بالأحزاب والمنظمات والجمعيات	65
106	المحور الأول: الإنتهاكات التي تعرّضت إليها الأحزاب والمنظمات والجمعيات والأضرار التي تمّ رصدها	67
107	المحور الثاني: التوصيات	68
108	نتائج المرحلة الكمية	69
109	نتائج الإستبيان (1) الموجه للضحايا	70
109	نتائج الاستبيان حسب المجموع العام	71
109	القسم 1: بيانات ديمغرافية وتربوية ومهنية عن المستجوب	72
114	القسم 2: معطيات حول التغطية الصحية والاجتماعية للمستجوب	73
115	القسم 3: طبيعة الانتهاك وتبعاته	75
132	القسم 4 : المصالحة الوطنية والمجتمع المدني	76
136	نتائج الاستبيان حسب الجنس	77

المحور الرابع: الاعتذار صيغته ومن يقدمه	48
جداول محوصلة للتوصيات	52
توصيات على مستوى جبر الضرر المادي	52
توصيات على مستوى آليتي إعادة التأهيل والادماج	56
توصيات على مستوى جبر الضرر الرمزي	58
توصيات على مستوى صيغة الاعتذار وأشكاله	61
نتائج المرحلة الكيفية	62
مجموعات التركيز: جداول محوصلة للتوصيات	62
مجموعة التعذيب نساء	63
مجموعة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي نساء	66
مجموعة التعذيب رجال	65
مجموعة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي رجال	67
مجموعة القتل العمد والإعدام دون ضمانات المحاكمة العادلة العائلة	68
مجموعة الاختفاء القسري العائلة	69
مجموعة التجنيد القسري	70
مجموعة إنتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والإيقاف التعسفي	71
مجموعة الإصابة أثناء الاحتجاجات	72
مجموعة انتهاك الحق في حرية اللباس وحرية المعتقد	73
مجموعة انتهاك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي	75
مجموعة التخفي والهجرة الاضطرارية	76
مجموعة انتهاك الحق في التعليم والحرية الاكاديمية	77

175	الأشكال الرمزية لجبر الضرر
176	III- ورشة لعرض نتائج الإستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الانسان
177	فعاليات الورشة
179	الخاتمة
181	الملاحق
181	القسم الأول: تدعيم فاعلية بعض الحقوق الأساسية
181	ملحق عدد 1: دليل تنشيط ورشات التفكير
186	ملحق عدد 2: دليل تنشيط مجموعات التركيز
195	ملحق عدد 3: دليل استبيان (1) الموجه للضحايا

136	القسم الأول: بيانات ديمغرافية وتربوية ومهنية عن المستجوب
141	القسم الثاني: معطيات حول التغطية الصحية والاجتماعية للمستجوب
142	القسم الثالث: طبيعة الانتهاك وتبعاته
158	القسم الرابع: المصالحة الوطنية والمجتمع المدني
160	نتائج الإستبيان (2) الموجه لعموم التونسيين
160	توزيع العينة حسب الخصائص الأساسية للأفراد
160	تصميم العينة
160	إختيار العينة المستجوبة
160	توزيع العينة حسب الخصائص الأساسية للأفراد
161	المعرفة والتصور والإنتظارات المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية
161	تقديم وتحليل النتائج
161	إنتظارات التونسيين من منظومة العدالة الانتقالية
162	المعرفة والتصور والإنتظارات المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية
168	خصوصية المرأة وإنتظاراتها من جبر الضرر
169	مشاركة المرأة في الاستشارة الوطنية للبرنامج الشامل لجبر الضرر
169	سمة العينة المستجوبة
169	الانتهاكات التي مسّت النساء
171	مخلفات الإنتهاك على المرأة الضحية
173	إنتظارات المرأة من جبر الضرر
173	إنتظارات المرأة من التعويضات المادية
174	إعادة التأهيل والإدماج

التوطئة

لبناء أنظمة ديمقراطية وترسيخ دولة القانون التي تلتزم بإحترام الحقوق والحريات والتنوع والاختلاف. والجدير بالذكر أنّ تجارب العدالة الانتقالية في الدول التي مرت بهذا المسار تميّزت بالتنوع والاختلاف الذي يعود إلى إختلاف الأوضاع السياسية والإجتماعية، حيث أنّ لكل تجربة خصوصيتها التي تتماشى مع الوضع الذي هي فيه. إلا أنّها تشاركت في أهداف المسار الذي يسعى إلى كشف حقيقة إنتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها بالإضافة إلى جبر الضرر ورد الاعتبار إلى الضحايا وذلك لتمكّن من حفظ الذاكرة والشفاء من هذا الإرث وتحقيق المصالحة. كما يُعنى المسار بعدة أشكال لإصلاح المؤسسات ووضع آليات لإرساء ضمانات عدم التكرار.

ولضمان نجاح تجربة العدالة الانتقالية في تونس تمّ سنّ قانون أساسي مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 تحت عدد 53 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، والذي نصّ في فصله الأول على أنّ «العدالة الانتقالية على معنى هذا القانون هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان».

وهوجب هذا القانون الأساسي أحدثت هيئة مستقلة

لقد كانت الثورة التونسية الشعلة الأولى التي أنارت درب دولة عاشت طيلة عقود تحت نظام ديكتاتوري استبدادي عرف انتشارا واسعا لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي فتحت الباب أمام انتقال ديمقراطي نحو دولة القانون والحريات. هذا الانتقال الذي أوجب على الدولة اتخاذ إجراءات ضدّ مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم وإلزامهم بالإعتراف بما اقترفوه من انتهاكات وتقديم الاعتذار، بالتوازي مع إنصاف الضحايا وجبر أضرارهم وترصيتهم.

وحتى تتمكّن الدولة من تحقيق انتقال ديمقراطي سلس كان لزاما عليها المرور بمنظومة العدالة الانتقالية التي وقعت دستورها في الدستور الجديد للجمهورية التونسية¹ طبقا للفقرة التاسعة من الفصل 148 منه والتي نصت على أنّ «تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة لها بالتشريع المتعلق بها...».

والعدالة الانتقالية حسب تعريف الأمين العام للأمم المتحدة في 2004 هي «مجموعة كاملة من المسارات والآليات التي تنفذها هيئة أو منظمة أو مؤسسة في محاولة للتعامل مع الفظائع الجماعية التي ارتكبت في الماضي من أجل تحديد المسؤولية وتحقيق العدالة وبالتالي تحقيق المصالحة». وهو مسار متكامل تعمل من خلاله المجتمعات التي خرجت من نزاع مسلح أو من سقوط أنظمة دكتاتورية وترغب في معالجة إرث الماضي من إنتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وتسعى لتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وبالتالي تكريس

1 صادق مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 جانفي 2013 على الدستور الجديد للجمهورية التونسية.

أطلق عليها اسم «هيئة الحقيقة والكرامة»²، يهدف عملها إلى تفكيك منظومة الاستبداد وتيسير المرور نحو دولة القانون عبر كشف حقيقة انتهاكات الماضي وتحديد المسؤوليات فيها، وضمان عدم تكرارها ووضع برنامج شامل لجبر الضرر ورد الاعتبار. هذا بالإضافة إلى حفظ الذاكرة الجماعية وتحقيق المصالحة الوطنية بما يعزز الوحدة الوطنية ويساهم في إقامة دولة القانون.

والبرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هو آلية من آليات مسار العدالة الانتقالية. ويقوم هذا البرنامج على مقاربة شمولية لجبر الأضرار التي لحقت بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحفظ كرامتهم من خلال رد الاعتبار لهم ومحو كل الآثار الناتجة عن الانتهاكات سواء منها البدنية أو النفسية أو الاجتماعية وذلك من خلال إعادة تأهيلهم وإدماجهم. كما يهدف هذا البرنامج، إلى جانب جبر الأضرار المذكورة، إلى حفظ الذاكرة الجماعية والمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية.

وحتى يكون البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات الإنسان متناغما ومتماشيا مع رؤية وانتظارات الضحايا والمجتمع عموما، نظمت هيئة الحقيقة والكرامة إستشارة وطنية حول هذا البرنامج.

وتعتبر هذه الاستشارة إحدى آليات البحث والحوار المتبادل والتشاور مع كل الفاعلين والمتدخلين والضحايا المعنيين بالعدالة الانتقالية سواء كان فردا أو جماعة أو شخصا معنويا. حيث أنه من أهم أسسها أنها تقوم على الموضوعية العلمية وعلى مبدأ التشاركية

2 الفصل 16 من القانون الأساسي عدد 53 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها

اذ تفسح المجال لكل المشاركين للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بمختلف آلياته.

وتهدف الإستشارة الوطنية إلى تكريس مبدأ التشاركية في صياغة البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عبر:

● تشريك مختلف المتدخلين والفاعلين لطرح

تصوراتهم وانتظارهم من البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانوا فردا أو جماعة أو شخصا معنويا أو منطقة تعرضت للتمييز أو الإقصاء الممنهج.

● تشريك جميع مكونات المجتمع المدني في

بلورة البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

● تشريك المتدخلين في بلورة تصورات حول

الفئات المنصوص عليها بالفصل الحادي عشر من قانون العدالة الانتقالية من كبار السن والنساء والأطفال والموقوفين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة.

● تشريك الضحايا من مودعي ملفاتهم لدى

الهيئة في بناء البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إطار تشاركي، موضوعي وعلمي من خلال رصد تصورات وانتظارات الضحايا بمختلف أنواعهم.

● تشريك عموم التونسيين من خلال رصد

تطلعاتهم حول آليات جبر الضرر التي نصّ عليها الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية.

● تحسيس ممثلي أجهزة الدولة بأهمية جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الاستبداد ومسؤولية الدولة في توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية. على أن يؤخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة عند التنفيذ.



I - تقديم منهجية العمل

ارتكزت الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضحايا انتهاكات حقوق الانسان على مقاربة تشاركية وعلمية، حيث تمّ الاعتماد في مرحلة أولى على منهج كفي وذلك وفقا للمحاور التي تمّ تحديدها والمتمثلة في:

- الاضرار الناتجة عن الانتهاك
- التعويض المادي والمعنوي
- إعادة التأهيل
- الإدماج
- جبر الضرر الرمزي
- خصوصية المرأة وذوي الاحتياجات الخصوصية والمسنين
- المصالحة الوطنية
- دور المجتمع المدني
- اصلاح المؤسسات
- صندوق الكرامة وطرق تمويله

وعلى ضوء المعطيات النوعية التي وقع جمعها في هذه المرحلة، تمّ إنجاز المرحلة الكمية التي استندت على مخرجات المرحلة الكيفية في إعداد تقنية الاستبيان.

1. المنهج الكيفي

يقوم أساسا على تقنية ورشات التفكير ومجموعات التركيز وهي من التقنيات التي تمنح الفرصة للمشاركين للتعبير عن آرائهم وتصوّراتهم بكل حرية.

ويعتبر المنهج الكيفي فرصة لفهم مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان والسبل المثلى لمعالجتها في إطار آليات

جبر الضرر من خلال وجهة نظر الضحية أو الممثلين عنه من هياكل وجمعيات أو الفاعلين والمهتمين بالعدالة الانتقالية من المجتمع المدني.

واستهدفت ورشات التفكير المجتمع المدني وكل الفاعلين المعنيين بالعدالة الانتقالية وجبر الضرر، فيما خصّصت مجموعات التركيز لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الذين أودعوا ملفاتهم لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

كما تمّ في هذا الإطار إعداد دليل تنشيط يتضمّن في مقدمته تعريف الاستشارة وأهدافها وأهمّ المحاور التي سيتم تناولها والتي صيغت في شكل أسئلة شبه مفتوحة حول التعويض المادي، وإعادة التأهيل، والإدماج، وجبر الضرر الرمزي، وإصلاح المؤسسات، وصندوق الكرامة، والمصالحة الوطنية ودور المجتمع المدني (ملحق عدد 1).

وللأمانة الموضوعية تمّ اعتماد نفس دليل تنشيط ورشات التفكير مع إضافة خصوصية الانتهاكات موضوع كل مجموعة تركيز وذلك لفهم إذا ما كانت هناك فوارق بين انتظارات وتصورات كل من الضحايا والمجتمع المدني من ناحية وضحايا كل انتهاك من ناحية أخرى (ملحق عدد 2).

اختيار المجموعات

ورشات التفكير

في الجزء الأول من المرحلة الكيفية، خصّصت ورشات التفكير للمجتمع المدني ومختلف المتدخلين والفاعلين لطرح تصوّراتهم وانتظارهم من البرنامج

الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. وكانت المشاركة مفتوحة عبر تطبيق خاصة للتسجيل في موقع الهيئة.

وحرصا على تشريك كل الفاعلين من كامل تراب الجمهورية، تمّ إنجاز 6 ورشات تفكير موزعين على 6 أقاليم ضمت مختلف الولايات.

وفيما يلي جدول توزيع الورشات حسب الأقاليم وروزنامة الإنجاز:

التاريخ	الولاية	الإقليم
02 أفريل 2017	تونس، اريانة، بن عروس، بنزرت، منوبة، زغوان، نابل	الشمال الشرقي
26 مارس 2017	الكاف، سليانة، باجة، جندوبة	الشمال الغربي
02 أفريل 2017	سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس	الوسط الشرقي
26 مارس 2017	القيروان، القصرين، سيدي بوزيد	الوسط الغربي
31 مارس 2017	قابس، مدنين، تطاوين	الجنوب الشرقي
31 مارس 2017	قفصة، توزر، قبلي	الجنوب الغربي

وتمكّن فريق الإستشارة من تنشيط 16 ورشة موزعة على ورشات جبر الضرر الفردي، وجبر الضرر الجماعي، وجبر ضرر المنطقة المهمشة وجبر ضرر المرأة الضحية بمعدّل 4 ورشات لكل محور.

وتمكّن فريق الإستشارة من تنشيط 61 ورشة موزعة على ورشات جبر الضرر الفردي، وجبر الضرر الجماعي، وجبر ضرر المنطقة المهمشة وجبر ضرر المرأة الضحية بمعدّل 4 ورشات لكل محور.

جدول توزيع المشاركين على الورشات حسب الأقاليم							حسب توزيع المشاركين الأقاليم
الجنوب الغربي (فقطفة، تونز، قفلي)	الجنوب الشرقي (مدنين، قابس، تطاوين)	الوسط الغربي (القصرين، بوزيد، القيروان، سيدي بوزيد)	الوسط الشرقي (المنستير، المهدية، صفاقس)	الشمال الغربي (جندوبة، الكاف، سليانة، باجة)	الشمال الشرقي (تونس، اريانة، بن عروس، بئر تيرت، مبنوبة، زغوان، بايل، بايل)	حسب عدد المشاركين حسب الورشات	
العدد الجملي للمشاركين: 74 مشارك عدد الجمعيات: 20 (23 مشارك) عدد الضحايا: 47 02 مشارك بدون صفة إدارات ومؤسسات حكومية: 02	العدد الجملي للمشاركين: 47 مشارك عدد الجمعيات: 09 (13 مشارك) عدد الضحايا: 27 عدد الأحزاب: 07 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 82 مشارك عدد الجمعيات: 26 (38 مشارك) عدد الضحايا: 19 (01 مناضل) 23 مشارك بدون صفة إدارات ومؤسسات حكومية: 01 عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 62 مشارك عدد الجمعيات: 29 (34 مشارك) عدد الضحايا: 25 (01 مناضل) عدد الأحزاب: 03 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 91 مشارك عدد الجمعيات: 11 (12 مشارك) عدد الضحايا: 78 (05 مناضل) 01 مشارك بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 108 مشارك عدد الجمعيات: 8 (9 مشارك) عدد الضحايا: 97 02 مشاركين بدون صفة	ورشة جبر الضرر الفروي	
العدد الجملي للمشاركين: 26 مشارك عدد الجمعيات: 14 (18 مشارك) عدد الضحايا: 04 إدارات و مؤسسات حكومية: 01 مشاركين من وزارة التربة (منظمة نقابية: الاتحاد العام التونسي للطلبة 01 عدد الأحزاب: 01 ممثل عن التيار الديمقراطي	العدد الجملي للمشاركين: 37 مشارك عدد الجمعيات: 07 (8 مشاركين) عدد الضحايا: 24 عدد مؤسسات الدولة: 02 عدد الأحزاب: 03 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 28 مشارك عدد الجمعيات: 20 (23 مشاركة) 03 مشاركين بدون صفة عدد الأحزاب: 02 ممثلين عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 40 مشارك عدد الجمعيات: 24 (28 مشارك) عدد الضحايا: 08 (01 مناضل) 03 مشاركين بدون صفة عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 16 مشارك عدد الجمعيات: 9 (13 مشارك) عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة 01 مدير التنسيق بالوكالة الجهوية هيئة الحقيقة والكرامة: 01 والكرامة:	العدد الجملي للمشاركين: 85 مشارك عدد الجمعيات: 10 (13 مشارك) عدد الضحايا: 21 ممثلين عن المجموعة الأتينية: 7 ممثلين عن المجموعة العسكرية: 7 منظمات نقابية: الاتحاد العام التونسي للطلبة 01 9 مشاركين بدون صفة عدد الأحزاب: 02 ممثلين عن حزب حركة النهضة	ورشة جبر الضرر الجماعي	
العدد الجملي للمشاركين: 26 مشارك عدد الجمعيات: 18 (19 مشارك) عدد الضحايا: 04 03 مشارك بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 36 مشارك عدد الجمعيات: 24 (26 مشارك) عدد الضحايا: 04 إدارات ومؤسسات حكومية: 02 عدد الأحزاب: 04 ممثلين عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 16 مشارك عدد الجمعيات: 12 (13 مشارك) المنظمات الثقافية: 01 اتحاد العام التونسي للشغل عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة المنظمات الغير حكومية: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: 01	العدد الجملي للمشاركين: 26 مشارك عدد الجمعيات: 20 (21 مشارك) عدد الضحايا: 05	العدد الجملي للمشاركين: 20 مشارك عدد الجمعيات: 13 (16 مشارك) عدد الضحايا: 03 01 مشارك بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 50 مشارك عدد الجمعيات: 16 (18 مشارك) عدد الضحايا: 27 1 مؤسست الدولة: 2 الخطوط التونسية: 2 وزارة التجهيز والسكان: 02 مشاركين بدون صفة	ورشة جبر الضرر لمنطقة المهيشة	
العدد الجملي للمشاركين: 24 مشارك عدد الجمعيات: 10 (13 مشارك) عدد الضحايا: 10 منظمات دولية: 01	العدد الجملي للمشاركين: 15 مشارك عدد الجمعيات: 08 (12 مشارك) عدد الضحايا: 02 عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 14 مشارك عدد الجمعيات: 8 (9 مشاركين) عدد الضحايا: 01 02 مشاركين بدون صفة الملكيت الجهوي لهيئة الحقيقة والكرامة بسيدي بوزيد: 02	العدد الجملي للمشاركين: 17 مشارك عدد الجمعيات: 15 (17 مشارك) جمعية	العدد الجملي للمشاركين: 9 مشاركين عدد الجمعيات: 04 (11 مشارك) عدد الضحايا: 13 05 مشاركين بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 99 مشارك عدد الجمعيات: 9 (15 مشارك) عدد الضحايا: 10 14 مشارك بدون صفة	ورشة المرأة وجبر الضرر	
150 مشارك	135 مشارك	140 مشارك	145 مشارك	156 مشارك	282 مشارك	العدد الجملي للمشاركين حسب الأقاليم	
1008 مشارك / مشاركة							المجموع

الجنوب الغربي (فقطفة، تونز، قفلي)	الجنوب الشرقي (مدنين، قابس، تطاوين)	الوسط الغربي (القصرين، بوزيد، القيروان، سيدي بوزيد)	الوسط الشرقي (المنستير، المهدية، صفاقس)	الشمال الغربي (جندوبة، الكاف، سليانة، باجة)	الشمال الشرقي (تونس، اريانة، بن عروس، بئر تيرت، مبنوبة، زغوان، بايل، بايل)	حسب عدد المشاركين حسب الورشات	
العدد الجملي للمشاركين: 26 مشارك عدد الجمعيات: 18 (19 مشارك) عدد الضحايا: 04 03 مشارك بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 36 مشارك عدد الجمعيات: 24 (26 مشارك) عدد الضحايا: 04 إدارات ومؤسسات حكومية: 02 عدد الأحزاب: 04 ممثلين عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 16 مشارك عدد الجمعيات: 12 (13 مشاركة) المنظمات الثقافية: 01 اتحاد العام التونسي للشغل عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة المنظمات الغير حكومية: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: 01	العدد الجملي للمشاركين: 26 مشارك عدد الجمعيات: 20 (21 مشارك) عدد الضحايا: 05	العدد الجملي للمشاركين: 20 مشارك عدد الجمعيات: 13 (16 مشارك) عدد الضحايا: 03 01 مشارك بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 85 مشارك عدد الجمعيات: 10 (13 مشارك) عدد الضحايا: 21 ممثلين عن المجموعة الأتينية: 7 ممثلين عن المجموعة العسكرية: 7 منظمات نقابية: الاتحاد العام التونسي للطلبة 01 9 مشاركين بدون صفة عدد الأحزاب: 02 ممثلين عن حزب حركة النهضة	ورشة جبر الضرر لمنطقة المهيشة	
العدد الجملي للمشاركين: 24 مشارك عدد الجمعيات: 10 (13 مشارك) عدد الضحايا: 10 منظمات دولية: 01	العدد الجملي للمشاركين: 15 مشارك عدد الجمعيات: 08 (12 مشارك) عدد الضحايا: 02 عدد الأحزاب: 01 ممثل عن حزب حركة النهضة	العدد الجملي للمشاركين: 14 مشارك عدد الجمعيات: 8 (9 مشاركين) عدد الضحايا: 01 02 مشاركين بدون صفة الملكيت الجهوي لهيئة الحقيقة والكرامة بسيدي بوزيد: 02	العدد الجملي للمشاركين: 17 مشارك عدد الجمعيات: 15 (17 مشارك) جمعية	العدد الجملي للمشاركين: 9 مشاركين عدد الجمعيات: 04 (11 مشارك) عدد الضحايا: 13 05 مشاركين بدون صفة	العدد الجملي للمشاركين: 99 مشارك عدد الجمعيات: 9 (15 مشارك) عدد الضحايا: 10 14 مشارك بدون صفة	ورشة المرأة وجبر الضرر	
150 مشارك	135 مشارك	140 مشارك	145 مشارك	156 مشارك	282 مشارك	العدد الجملي للمشاركين حسب الأقاليم	
1008 مشارك / مشاركة							المجموع

الدولية أما المنظمات النقابية فكان حضورهم بنسبة 0.30% ✓ أن تشترك المجموعة في نفس الانتهاك

الموافقة المسبقة للضحية على المشاركة في هذه المجموعة. ✓

* تم احترام خصوصية المرأة بالنسبة لبعض الانتهاكات «التعذيب والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي» لذلك تم تنظيم مجموعات تركيز خاصة بها.

وحرصا على تشريك كل الضحايا الذين تعرضوا إلى مختلف الانتهاكات في طرح تصوراتهم وانتظارهم من جبر الضرر، تم إنجاز 18 مجموعة تركيز (16محورا) في شهري جويلية وسبتمبر 2017.

الدولية أما المنظمات النقابية فكان حضورهم بنسبة 0.30%

مجموعات التركيز

في الجزء الثاني من المرحلة الكيفية، استهدفت مجموعات التركيز الضحايا الذين أودعوا ملفاتهم لدى الهيئة والذين تم اختيارهم للمشاركة بشكل موضوعي وفقا للمعايير التالية:

✓ السن

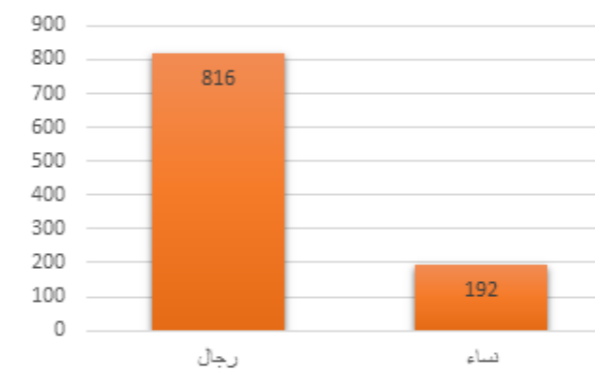
✓ الجنس

✓ توزيع الضحايا حسب الجهات

رزمة مجموعات التركيز

المجموعة	التاريخ	
مجموعة 1: التعذيب (رجال)	12 جويلية 2017	جويلية 2017
مجموعة 2: التعذيب (نساء)		
مجموعة 3: الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي (رجال)		
مجموعة 4: الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي (نساء)		
مجموعة 5: انتهاك الحق في الحياة (عائلات الضحايا)	13 جويلية 2017	
مجموعة 6: الاختفاء القسري		
مجموعة 7: التجنيد القسري		سبتمبر 2017
مجموعة 8: انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والإيقاف التعسفي	12 سبتمبر 2017	
مجموعة 9: انتهاك الحق في العمل والمنع من الارتزاق		
مجموعة 10: انتهاك حرية اللباس وحرية المعتقد		
مجموعة 11: التخفي والهجرة الاضطرارية		
مجموعة 12: الإصابة اثناء الاحتجاجات	13 سبتمبر 2017	
مجموعة 13: انتهاك حق التعليم والحرية الاكاديمية		
مجموعة 14: انتهاك حرية التنقل والمراقبة الادارية		
مجموعة 15: انتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي		
مجموعة 16: انتهاك الحق في الملكية والسكن	14 سبتمبر 2017	
مجموعة 17: انتهاك الحق في تكوين احزاب		
مجموعة 18: انتهاك الحق في تكوين جمعيات		

نسبة المشاركة حسب الجنس

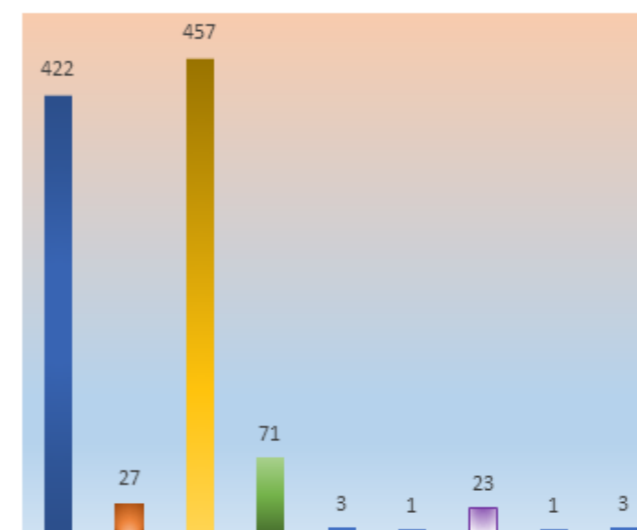


بلغت نسبة مشاركة المرأة في ورشات التفكير 19% مقابل 81% بالنسبة لمشاركة الرجال.

نسبة المشاركة في الورشات



سُجِّل ارتفاع نسبة المشاركة في ورشات جبر الضرر الفردي بـ 46% مقابل 23% في ورشات جبر الضرر الجماعي، و 17% في ورشات جبر ضرر المنطقة المهمشة، و 14% في ورشات المرأة وجبر الضرر.



تم تسجيل أعلى نسبة مشاركة من الضحايا التي بلغت 45.34% مقابل مشاركة ممثلين عن الجمعيات بنسبة 41.87% أما بالنسبة للممثلين عن الأحزاب فكان حضورهم بنسبة 2.68%، 2.28% ممثلين عن الإدارات والمؤسسات حكومية و 0.10% ممثلين عن المنظمات الغير حكومية و 0.10% عن المنظمات

نسبة المشاركة حسب الأقاليم



تم رصد أعلى نسبة مشاركة في إقليم الشمال الشرقي بـ 28% مقارنة ببقية الأقاليم، حيث سُجِّلَت نسبة مشاركة بـ 16% في إقليم الشمال الشرقي، و 15% في إقليم الجنوب الغربي، و 14% بالنسبة إلى إقليمي الوسط الشرقي والوسط الغربي، و 13% بالنسبة إلى إقليم الجنوب الشرقي.

في مرحلة انتقاء العينة، تمّ استدعاء 211 مشاركا ومشاركة للحضور في مجموعات التركيز، إلا أنه سُجّل حضور 154 مشارك من بينهم 52 من الإناث (من مجموع 81 تمّ استدعاؤهم) و102 من الذكور (من مجموع 130 تمّ استدعاؤهم). أما بالنسبة للأحزاب، فقد شارك 13 ممثلا عن حزب (من مجموع 18 حزبا) من بينهم 1 من جنس الإناث و10 من جنس الذكور. وعن انتهاك الحق في تكوين جمعيات ومنظمات شارك 9 ممثلين عنهم (من مجموع 11 تمّ

المجموع	الحاضرون رجال	الحاضرون نساء	تاريخ الاستشارة الوطنية	
			التعذيب	مجموعات التركيز بتاريخ
22	13	9	التعذيب	مجموعات التركيز بتاريخ
18	9	9	الإغتصاب وأشكال الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي	2017- 07- 12
10	8	2	القتل العمد	مجموعات التركيز بتاريخ
9	9	-----	الإختفاء القسري	2017-07- 13
12	12	-----	التجنيد القسري	
11	2	9	انتهاك حرية اللباس وحرية المعتقد	مجموعات التركيز بتاريخ
9	5	4	انتهاك الحق في العمل والمنع من الارتزاق	2017-09- 13
6	5	1	التخفي والهجرة الاضطرارية	
8	7	1	انتهاك الحق في التقاضي والمحكمة العادلة والإيقاف التعسفي	
12	8	4	انتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي	مجموعات التركيز بتاريخ
12	3	9	انتهاك حرية التنقل والمراقبة الادارية	2017-09- 14
7	5	2	انتهاك حق التعليم والحرية الاكاديمية	
9	8	1	الإصابة أثناء الاحتجاجات	
11	10	1	انتهاك الحق في تكوين أحزاب	مجموعات التركيز بتاريخ
13	9	4	انتهاك الحق في تكوين جمعيات ومنظمات	2017-09- 15
9	8	1	انتهاك الحق في الملكية والحق في السكن	
178	121	57	المجموع العام	
%100	%67.97	%32.02	المجموع بالنسبة	

ورشات تكوينية لفريق الاستشارة: تقنيات التواصل وتنشيط المجموعات

نظمت لجنة جبر الضرر ورشة الإعتبار بتاريخ 15 و16 مارس 2017 أياما تكوينية مع عدد من المختصين في القانون، وعلم النفس وعلم الاجتماع من مختلف اللجان للمشاركة في الإستشارة الوطنية بحضور رئيسة لجنة جبر الضرر ورشة الإعتبار، تمّ خلالها التعريف بالإستشارة الوطنية وأهدافها ومراحل تنفيذها.



وخصّص جانب من التكوين لعرض التقنيات التي سيعتمدها الفريق في تنشيط الورشات (عمل المجموعات وديناميكية المجموعة) والتدرب عليها وذلك من خلال تمارين تطبيقية تمثّلت في لعب الأدوار حول كيفية إدارة النزاع وكيفية إدارة الحوار. وتمّ خلال هذه الورشات تكوين 33 مختصا.



2. المنهج الكمي

بعد الاطلاع على النتائج الكيفية للمرحلة الأولى من الاستشارة، تم الاعتماد على تقنية الاستبيان والذي تم توجيهه إلى الضحايا وإلى عموم التونسيين، وذلك لدعم العمل الكيفي من خلال جمع معطيات وبيانات كمية إحصائية من شأنها أن تفسّر الاتجاه العام لتصورات المشاركين وانتظارهم من البرنامج الشامل لجبر الضرر. وقد تم احترام نفس المحاور التي تم تناولها في المنهج الكيفي.

إعداد الاستبيان (1) الموجه للضحايا

تم إعداد الاستبيان بالتعاون بين فريق العمل في الإستشارة وخبراء مختصين في الإحصاء تحت إشراف رئيسة لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار (ملحق عدد 3).

إختيار العينة المستجوبة

تم خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2017 إنجاز المسح الوطني حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لدى عينة تعدد 2045 ضحية من بين 30.000 ضحية من الذين أُسْتُمِعَ إليهم من قبل هيئة الحقيقة والكرامة. وقد تمت عملية جمع البيانات من قبل أعوان الهيئة لضمان سرية المعطيات وذلك عبر الاتصال الهاتفي في الفترة الممتدة من 7 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2017.

تصميم عينة المسح

تم اقتراح إنجاز هذا المسح الوطني لدى عينة أولية تضم 2774 ضحية من بين الأشخاص الطبيعيين على أن يتم استجواب كل ضحية من ضحايا العينة عن انتهاك واحد فقط من بين كل الانتهاكات التي تعرض إليها (إن كان هناك أكثر من انتهاك). وعلى هذا الأساس

فإن المسح شمل عينة من الانتهاكات التي تعرض إليها الضحايا خلال الحقبة الزمنية المعنية بهيئة الحقيقة والكرامة التي تنطلق من غرة جويلية 1955 إلى 24 ديسمبر 2013. وقد تم التصريح إجمالاً بما يناهز 163600 انتهاكا دون اعتبار الشهادات الفردية على تزوير انتخابات عامة والتصاريح عن تهيش أو إقصاء ممنهج لمناطق أو مجموعات سكانية.

وقد تم سحب هذه العينة الأولية من الانتهاكات باعتماد أساليب الطبقة القبلية وبدرجة أولى حسب نوع الانتهاك أو مجموعة الانتهاكات المتجانسة. وقد تم في الغرض تحديد 19 طبقة بحيث خصصت كل واحدة منها إلى نوع من أنواع الانتهاكات على حده أو إلى مجموعة متجانسة من الانتهاكات. ثم تم على مستوى كل طبقة من الطبقات الـ 19 تبويب الانتهاكات بدرجة ثانية وفرزها حسب متغير هام يتعلق بالفترة أو الحقبة الزمنية التي تم خلالها انتهاك الضحية. وقد تم اقتراح 3 فترات على النحو التالي:

- **الفترة الأولى** : من غرة جويلية 1955 إلى 6 نوفمبر 1987 (فترة حكم بورقيبة).

- **الفترة الثانية**: من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011 (فترة حكم بن علي).

- **الفترة الثالثة**: من 15 جانفي 2011 إلى 24 ديسمبر 2013 (فترة ما بعد الثورة).

ونظرا لأهمية هذا المتغير فقد تم سحب العينة الأولية من بين الانتهاكات التي تم تحديدها بكل دقة والتي تم تحديد زمن حدوثها بكل وضوح. وعلى هذا الأساس يكون العدد الإجمالي للانتهاكات التي تكون قاعدة العينة في حدود الـ 148430 انتهاكا مبوبة حسب نوع الانتهاك أو مجموعة الانتهاكات المتجانسة

الاعتراف بصفة مقاوم للمستعمر.

بينما تصل نسبة العينة إلى 10% (أي 1 من 10) على مستوى الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي، وعلى مستوى انتهاك الحق في الصحة ثم ترتفع هذه النسبة لتبلغ 33.3% (أي 1 من 3) على مستوى القتل العمد والتجنيد القسري و100% على مستوى حالات الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة وحالات الاختفاء القسري أي باعتماد الاستجواب الشامل.

كما تم من جهة أخرى ومن باب تحسين درجة ثقة البيانات ونتائج المسح، على مستوى كل طبقة ولفتره زمنية ما ترتيب السجلات المعلوماتية أولا حسب ولاية إقامة الضحية، ثانيا حسب الجنس وثالثا حسب سنة الولادة. إذ أن ذلك يمكّن من استخدام عينة طبقية من الدرجة الثانية وبصفة غير مباشرة حسب هذه المتغيرات الجغرافية والديموغرافية للضحايا. مع الإشارة إلى أنه يمكن التدارك في استيفاء هذه البيانات في صورة ما إن تم سهو أو تغافل عند عملية تدوين البيانات في ملف الإفادة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تم سحب العشوائي لنفس الضحية في أكثر من انتهاك تعطى الأولية للانتهاك الأكثر جسامة حسب الترتيب الذي تم اعتماده في الجدول الموالي ويتم تعويض الضحية بالضحية الموالية في السجل التي يفترض أن تحمل تقريبا نفس المواصفات من حيث ولاية الإقامة والجنس والفئة العمرية.

وفيما يلي العدد الإجمالي للانتهاكات ونسبة العينة المقترحة وعدد الانتهاكات بالعينة الأولية حسب نوع الانتهاك أو مجموعة الانتهاكات المتجانسة.

وحسب فترة حدوث الانتهاك . وبالتالي سوف يُمكّن هذا التبويب من تحسين درجة ثقة البيانات والنتائج إذ أنها مُكّن من استخدام عينة طبقية قبلية حسب الفترة أو الحقبة الزمنية بصفة غير مباشرة.

ومن هذا المنطلق تكون النسبة الإجمالية للعينة الأولية في حدود 1.9% في حين تم اقتراح اتخاذ نسب عينة متفاوتة من طبقة إلى أخرى تختلف حسب العدد الإجمالي للانتهاكات من جهة وحسب جسامة الانتهاك من جهة أخرى.

فعلى هذا الأساس، لا تفوق نسبة العينة الأولية 0.5% (أي 1 من 200) على مستوى المنع من الارتزاق وأشكال الاعتداء على حق الشغل والمراقبة الإدارية التعسفية والإقامة الجبرية وانتهاك حرية التنقل والحق في جواز سفر، و0.67% (أي 1 من 150) على مستوى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى مستوى الإيقاف التعسفي و1.25% (أي 1 من 80) على مستوى التعذيب وانتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة وانتهاك الحق في السكن وحرمة المسكن والدفع إلى الطلاق.

في حين تبلغ نسبة العينة 4% (أي 1 من 25) على مستوى انتهاك الحق في حرية اللباس والمظهر وممارسة المعتقد و العبادة، و 5% (أي 1 من 20) على مستوى الإصابة أثناء الاحتجاجات و المظاهرات والانتفاضات أو بمناسبة انتهاك حق التعليم و الحرية الأكاديمية و حرية الثقافة كما تبلغ هذه النسبة 6.67% (أي 1 من 15) على مستوى التخفي الاضطراري خوف الملاحقة و الاضطهاد و الدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية و انتهاك الحق في حرية التعبير و الإعلام و النشر و التجمع السلمي و انتهاك حق الملكية و عدم

جدول 1: توزيع العدد الإجمالي للانتهاكات ونسبة العينة الأولية وحجمها حسب نوع الانتهاك

الطبقة	نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات	نسبة العينة	حجم العينة
1	القتل العمد	346	1 من 3	116
2	الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة	34	1 من 1	34
3	الاختفاء القسري	14	1 من 1	14
4	الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي	1652	1 من 10	165
5	التعذيب	15794	1 من 80	197
6	المعاملة القاسية أو لا إنسانية أو المهينة في السجن	25052	1 من 150	167
7	التجنيد القسري	303	1 من 3	101
8	الإصابة أثناء الاحتجاجات والمظاهرات والانتفاضات	3195	1 من 20	159
9	الإيقاف التعسفي	25152	1 من 150	169
10	انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة	12047	1 من 80	152
11	المنع من الارتزاق وأشكال الاعتداء على حق الشغل والمراقبة الإدارية التعسفية والإقامة الجبرية وانتهاك حرية التنقل والحق في جواز سفر	31241	1 من 200	157
12	انتهاك الحق في السكن وحرمة المسكن والدفع إلى الطلاق	14015	1 من 80	175
13	التخفي الاضطراري خوف الملاحقة والاضطهاد والدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية	2902	1 من 15	194
14	انتهاك الحق في حرية اللباس والمظهر وممارسة المعتقد والعبادة	4439	1 من 25	178
15	انتهاك الحق في حرية التعبير والإعلام والنشر والتجمع السلمي	2661	1 من 15	178
16	انتهاك حق التعليم والحرية الأكاديمية وحرية الثقافة	3680	1 من 20	184
17	انتهاك حق الملكية	2263	1 من 15	151
18	عدم الاعتراف بصفة مقاوم للمستعمر	2410	1 من 15	160
19	انتهاك الحق في الصحة	1230	1 من 10	123
	المجموع	148430		2774

جمع البيانات والحجم النهائي للعينة

انطلقت عملية جمع البيانات عبر الاتصال الهاتفي بالضحايا من قبل إيطارات وأعوان هيئة الحقيقة والكرامة يوم 7 نوفمبر 2017 وامتدت إلى غاية 5 ديسمبر 2017 وذلك بعد عدة جلسات تكوينية لهم التأمّت أولها يوم 30 أكتوبر 2017.

ودارت أشغال المسح والاتصالات الهاتفية في ظروف طيبة وعادية متطلبة بطبيعة الحال حنكة الأعوان في إقناع الضحايا المستجوبين لقبول الاستبيان، وتمّ تسجيل نسب استجابة عالية ومقبولة إلى حد يوم 24 نوفمبر 2017. حيث في ذلك اليوم تدخل أحد الضحايا على مواقع التواصل الاجتماعي لتحريض الضحايا وحثهم على مقاطعة الاستبيان وعدم الاستجابة لإيطارات وأعوان هيئة الحقيقة والكرامة. ومنذ ذلك التاريخ لاقى أعوان المسح صعوبات جمّة في إقناع الضحايا وتراجعت نسبة الاستجابة خاصة على مستوى الانتهاكات التي تمّت برمجتها وإدراجها في غضون ذلك التاريخ الذي يتزامن مع الفترة الأخيرة من المسح والاتصال بالضحايا. وللإشارة فإنّ هذه الانتهاكات يمكن اعتبارها من بين الانتهاكات الغير جسيمة نسبيا على غرار عدم الاعتراف بصفة مقاوم، والتخفي الاضطراري خوف الملاحقة والاضطهاد، وكذلك انتهاك الحرية الأكاديمية وحرية الثقافة.

وعلى هذا الأساس، وبالرغم من كل الصعوبات تواصلت عملية جمع البيانات عبر الهاتف خلال أسبوعين ثم تقرر إيقاف عملية المسح والاكتفاء بما تمّ جمعه من استمارات وعددها 2045 وإنّ هذا

العدد يعتبر كافيا لعملية الترجيح الإحصائي وتقدير المؤشرات على مستوى العدد الإجمالي للانتهاكات حسب الخصائص الديمغرافية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية للضحايا.

أما على مستوى الانتهاك فقد يكون من الضروري ضمّ بعض الانتهاكات التي تمّ سحب عيناتها بصفة شاملة لقلّة عددها وذلك على غرار الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة والاختفاء القسري.

جدول 2: توزيع العدد النهائي للعينة ونسبة الإنجاز والضارب الترجيحي حسب نوع الانتهاك

الطبقة	نوع الانتهاك	الحجم الأولي للعينة	حجم العينة النهائية	نسبة الإنجاز	الضارب الترجيحي للعينة
1	القتل العمد	116	102	88%	3.39
2	الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة	34	29	85%	1.17
3	الاختفاء القسري	14	6	43%	2.33
4	الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي	165	143	87%	11.55
5	التعذيب	197	168	85%	94.01
6	المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في السجن	167	141	84%	177.67
7	التجنيد القسري	101	82	81%	3.69
8	الإصابة أثناء الاحتجاجات والمظاهرات والانتفاضات	159	126	79%	25.36
9	الإيقاف التعسفي	169	147	87%	171.10
10	انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة	152	108	71%	111.55
11	المنع من الارتزاق وأشكال الاعتداء على حق الشغل والمراقبة الإدارية التعسفية والإقامة الجبرية وانتهاك حرية التنقل والحق في جواز سفر	157	118	75%	264.75
12	انتهاك الحق في السكن وحرمة المسكن والدفع إلى الطلاق	175	130	74%	107.81
13	التخفي الاضطراري خوف الملاحقة والاضطهاد والدفع إلى الهجرة الاضطرارية لأسباب سياسية	194	98	51%	29.61
14	انتهاك الحق في حرية اللباس والمظهر وممارسة العبادة	178	121	68%	36.69
15	انتهاك الحق في حرية التعبير والإعلام والنشر والتجمع السلمي	178	127	71%	20.95
16	انتهاك حق التعليم والحرية الأكاديمية وحرية الثقافة	184	113	61%	32.57
17	انتهاك حق الملكية	151	108	72%	20.95
18	عدم الاعتراف بصفة مقاوم للمستعمر	160	83	52%	30.90
19	انتهاك الحق في الصحة	123	95	77%	12.95
	المجموع	2774	2045	74%	-

تكوين وتدريب فريق العمل

العمرية ومستوى التعليم.

تمّ استجواب عينة مكونة من 3044 شخصا من البالغين 18 سنة فما فوق، موزعين على كامل تراب الجمهورية من الجنسين.

3. فريق العمل

تمّ الاعتماد خلال مختلف مراحل الاستشارة الوطنية (ورشات التفكير، مجموعات التركيز والاستبيان الموجه للضحايا) على أعوان الهيئة حيث تمّ تكوين 40 مختصا وعونا من مختلف اللجان من بينهم منشطون ومساعدون منشطون ومقررون. كما تمّ تعيين منسقين عن الاستشارة لتأمين الجانب اللوجستي والتنظيمي.

وتمّ تشريك 4 أعوان من إدارة الاتصال لتسجيل وتغطية فعاليات الورشات ومجموعات التركيز و3 مختصين في الإعلامية لإعداد تطبيق الاستبيان و3 مختصين في الإحصاء لاختيار العينة المستجوبة واستخراج نتائج الاستبيان الموجه للضحايا.

نظمت لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار دورة تكوينية لفائدة فريق الاستشارة الوطنية، حيث تولى فريق المنظومات الإعلامية وفريق الإحصاء عرض التطبيقية وكيفية اعتمادها. كما خصّ جانب من الدورة إلى التمارين التطبيقية التي امتدت طيلة أسبوع تدرب خلاله الفريق على الاستبيان وعلى التطبيقية وعلى تقنيات التواصل مع المستجوبين عبر الهاتف والتمرّن على الوضعيات «المشاكل» التي يمكن ان تعترضهم وكيفية التعامل معها exercices de simulations à des situations à problèmes et la conduite à tenir de l'enquêteur

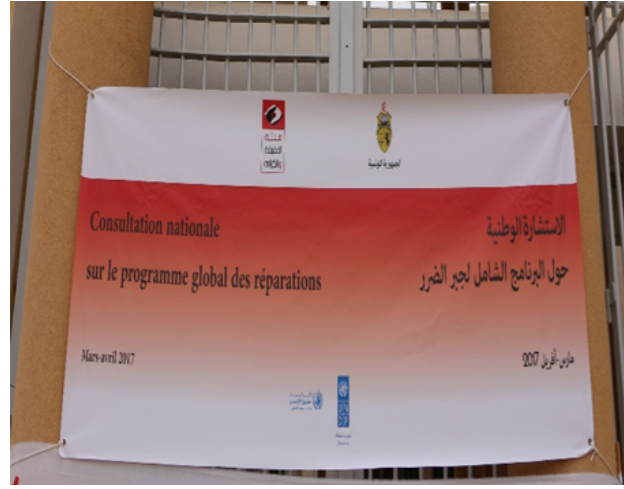
الاستبيان (2) الموجه إلى عموم التونسيين

في إطار المسح الوطني حول تصوّر التونسيين للعدالة الانتقالية، تم تخصيص قسم خاص بجبر الضرر لاستطلاع رأي التونسيين في الموضوع. وتولت مؤسسة البحوث الإحصائية وتحليل المعطيات اعداد الاستبيان الموجه الى عموم التونسيين (ملحق عدد 4).

إختيار العينة المستجوبة

لضمان تمثيلية العينة حسب الفئات العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي وكذلك المتغيرات المستخدمة لسحب العينة (الجهات والوسط)، تم إجراء تعديل على أوزان معامل التكبير. ويهدف هذا التعديل إلى تحسين التمثيلية لعينة المستجوبين على عدد معين من المتغيرات الأساسية.

وبالتالي يمكن اعتبار أنّ نتائج المسح تعبر عن رأي جميع السكان التونسيين البالغين من العمر 18 سنة فأكثر حسب المناطق والوسط والجنس والفئات



الندوة الصحفية للإعلان عن فعاليات الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

كما تكفلت هيئة الحقيقة والكرامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد ومضة تحسيسية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والتي بُنيت في وسائل الإعلام السمعية والبصرية. هذا إلى جانب إعداد مطويات تم توزيعها على المشاركين خلال ورشات التفكير ومجموعات التركيز.



4. السياسة الاتصالية

للإعلان عن انطلاق الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والتعريف بأهدافها، تم إعداد سياسة اتصالية عبر الواب للهيئة وعبر الفيسبوك بتاريخ 15 مارس 2017 كما تم وضع رابط إستمارة التسجيل في الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بتاريخ 15 مارس 2017 على الموقع ونشره على شبكة التواصل الاجتماعي.



وفي نفس الإطار، انعقدت ندوة صحفية بتاريخ 23 مارس 2017 للإعلان عن روزنامة الاستشارة.



II- تقديم وتحليل نتائج الاستشارة الوطنية

سيتم في هذا الجزء من التقرير تقديم نتائج الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مرحلتيه الكيفية والكمية وتحليلها من خلال التقارير التأليفية والجداول المحوصلة والرسوم البيانية.

إقليم الوسط الغربي (القرنين 26 مارس 2017)



إقليم الشمال الغربي (جندوبة 26 مارس 2017)



إقليم الجنوب الغربي (قفصة 31 مارس 2017)



إقليم الجنوب الشرقي (مدنين 31 مارس 2017)



إقليم الوسط الشرقي (02 أبريل 2017)



إقليم الشمال الشرقي (02 أبريل 2017)



يتضمن هذا التقرير عرضاً لنتائج الجزء الأول من المرحلة الكيفية من تصورات وإقتراحات حول أشكال جبر الضرر التي نصّ عليها الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية أن "جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادّي والمعنوي وردّ الإعتبار الاعتذار وإسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج ويمكن أن يكون فردياً أو جماعياً ويأخذ بعين الإعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الإحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة" سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المنطقة الضحية كما تمّ الأخذ بعين الإعتبار خصوصية المرأة الضحية بتنظيم ورشات خاصة بها.



لقطات من الومضة التحسيسية حول لجنة جبر الضرر وردّ الاعتبار

أما بالنسبة إلى التغطية الإعلامية، فقد سجّل حضور العديد من المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية التي انتقلت إلى الجهات لتغطية فعاليات الورشات.

1. نتائج المرحلة الكيفية

ورشات التفكير

تقارير تأليفية لورشات التفكير

توصيات ورشات جبر الضرر الفردي

يتبين من خلال مختلف تصريحات وردود أفعال المشاركين أن الإقبال على المشاركة في ورشات جبر الضرر الفردي مردّه إقتناعهم بأن جبر الضرر هو مادّي وفردى، لذا فإن التوصيات التي سُجّلت في 6 ورشات تمحورت في مجملها حول الإنتهاكات التي مسّت الافراد والأضرار التي لحقت بهم وإنتظاراتهم من جبر الضرر.

المحور الأول: جبر الضرر المادى

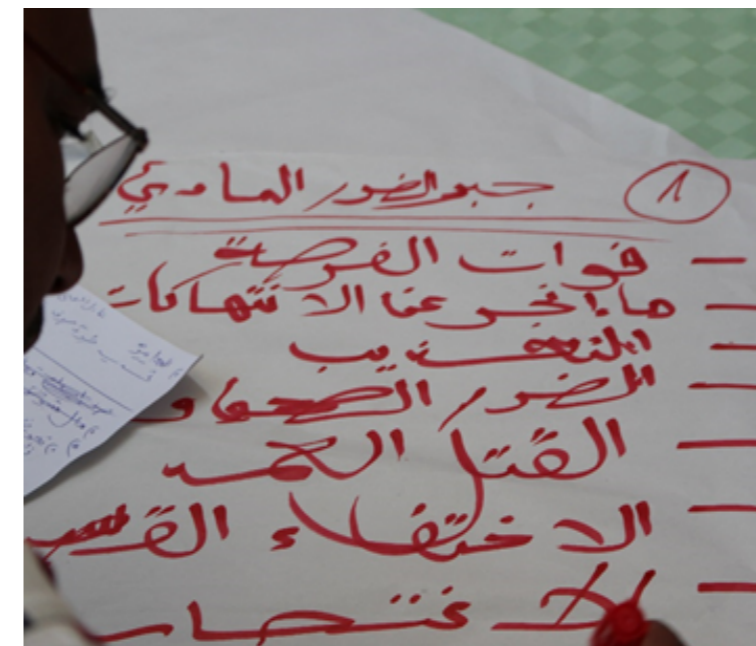
طبيعة الأضرار:

إعتبر أغلب المشاركون أن كلّ الأضرار تستوجب جبر ضرر مادى، إلا أنه خلال التفاعل مع السؤال المتعلق بالأضرار، تمّ التركيز على الانتهاكات وبالتالي كانت الإجابات متّجهة نحو فكرة محورية وهي أن جبر الضرر الفردي يشمل كل الضحايا الذين عانوا من الإنتهاكات التالية: الطرد من العمل بسبب خلفية نقابية أو سياسية أو فكرية، والسجن،

والمراقبة الإدارية، والهجرة القسرية، والتعذيب، والفرز الأمنى، والقتل العمد، والإصابة أثناء الاحتجاجات والمظاهرات والإنتفاضات أو بمناسبة (مثل شهداء وجرى الثورة)، وإنتهاك الحق في التقاضي والمحكمة العادلة.

كما ركّز المشاركون على بعض الانتهاكات التي تعلق جزء منها بإنتهاك الحق في حرية التنقل مثل المراقبة الادارية والهرسلة الأمنية والإدارية اللصيقة لما له تأثير

على الضحية خاصة فيما يتعلق بالعمل والارتزاق، وسلب الحريات كالسجن والايقاف التعسفي والاختفاء القسري الى جانب التعذيب. فيما تعلق إنتهاكات أخرى بالحقوق الاقتصادية كالمنع من العمل ومن الانتصاب للحساب الخاص والاعتداء على الممتلكات ومصادرة الأموال والاملاك. هذا بالإضافة الى إنتهاكات طالت الحقوق المدنية والسياسية خاصة منها المنع



من خلال الاستهزاء بالعائلات وتهميشها وتعمد إبعاد السجناء عن محيطهم الاجتماعى وعن عائلاتهم إلى جانب التحرش بزوجاتهم وأبنائهم وتعتمد تشويهم على المستوى الإعلامى والسينمائى.

كما ركّز المشاركون على الممارسات الأمنية المصحوبة بالإذلال والإهانة خلال المراقبة الأمنية والإدارية إلى جانب التأثيرات السلبية التي خلّفتها هذه الانتهاكات من انقطاع عن الدراسة وحرمان من التمتع بجملة من الحقوق منها الصحية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وقمّت الإشارة إلى بعض الأضرار المعنوية الأخرى والتي تمسّ الحياة الخاصة للأفراد كالإجبار على الطلاق وتأخر سن الزواج والحرمان من الانجاب.

■ الأضرار الاقتصادية:

تمثّلت الأضرار الاقتصادية في الحرمان من الحق في العمل الذي يتخذ عدة أشكال كالطرد من العمل بمحاكمة أو بدون محاكمة وعدم القبول في الانتدابات. وطالت هذه الأضرار الضحايا وعائلاتهم إذ تمّت الإشارة إلى «عزل الأمنيين بسبب صلة قرابة مع الضحية» أو مجموعة ضحايا المنشور 108 الذين تعرضوا إلى الطرد التعسفي من العمل ومن الدراسة.

هذه الأضرار نتج عنها أضرارا أخرى كتفويت الفرص والحرمان من التدرج المهني وعدم التنظير في العمل، إلى جانب أنها كانت سببا في تفكير وتفليس الضحايا عمدا ممّا دفعهم إلى بيع الممتلكات (المصوغ بالنسبة للنساء) لسدّ الحاجة.

كما تمّت الإشارة إلى الأضرار الناتجة عن إنتهاك الحق في التعليم حيث حرم البعض من مواصلة

وقمّت الإشارة إلى بعض الانتهاكات الأخرى التي تهّم الحياة الخاصّة للضحايا وحياتهم الاجتماعية مثل الحرمان من حضور جناز المتوفين من طرف إدارة السجن، والحرمان من الأبناء والطلاق القسري.

أمّا فيما يتعلق بتحديد الأضرار الناتجة عن الانتهاكات فقد تمّ رصد الإجابات التالية:

■ الأضرار البدنية:

بالنسبة للأضرار البدنية الناتجة عن الانتهاكات التي طالت الضحايا والتي تستوجب جبر ضرر مادى، أجمع كل المشاركون على فقدان الحق في الحياة إمّا نتيجة القتل العمد أو نتيجة الإهمال الصحى داخل السجون. إلى جانب السقوط البدني والإعاقة والتعقيدات الصحية مثل الأمراض المزمنة والخطيرة الناتجة عن التعذيب وعن المعاملة السيئة داخل السجون وإنتهاك الحق في الصحة (الحرمان من العلاج).

■ الأضرار النفسية:

أجمع المشاركون على أن الضحايا عانوا من الهرسلة والحرمان من الاستقرار النفسى مما خلّف لديهم إضطرابات نفسية، حيث أفادوا أن البعض منهم يشكو من حالة اكتئاب.

■ الأضرار الاجتماعية:

أثّرت الانتهاكات على الحياة الاجتماعية للضحايا إذ تمحورت معظم الإجابات المتعلّقة بالأضرار المعنوية حول الإقصاء والعزلة الاجتماعية. وأكد المشاركون على معاناة الضحايا جرّاء العقاب الجماعى للعائلات من خلال فرزهم في المناظرات ممّا جعلهم في وضعية بطالة. هذا بالإضافة إلى الوصم الإجماعى واعتبارهم أعداءً للوطن، وتشويه السمعة وفرض العزلة الاجتماعية

الدراسة وذلك على إثر طردهم أو حرمانهم من مواصلتها بعد دخولهم السجن وحرمان أبنائهم من المنح الجامعية مما يدفعهم إلى الانقطاع.

أشكال جبر الضرر المادي

أكد المشاركون على أن جبر الضرر هو الأساس مادي وفردى وبصفة مباشرة وهو الأصل والقاعدة كما أكدوا على وجوب عدم ربطه بالتنمية والجهات و فصله عن جبر الضرر الجماعي.

وقام عدد كبير من الضحايا بتحديد مبلغ التعويض الذي كان متفاوتا في مقداره، حيث رأى البعض أن الحد الأدنى لا يقل عن 150 أو 200 ألف دينار لكل ضحية مع التشغيل، في حين رأى البعض الآخر أن مبلغ التعويض يجب ألا يقل عن 300 ألف دينار لفائدة الضحايا الذين يعانون من أمراض مزمنة.

كما إقترحوا أن يتم احتساب كل المصاريف التي تكبدتها العائلة خلال الإيقاف والسجن والمتعلقة بالقفة، والنقل، ومصاريف المحاماة، وإعفاء مبلغ التعويض من الأداء الضريبي إثر الحصول عليه.

في حين تراوحت بعض الآراء الأخرى حول المبلغ الذي يجب أن يكون كحد أدنى مع صرف باقي المبلغ حسب خصوصية كل ضحية.

طرق صرف التعويضات

شدّد المشاركون على أن التعويض يكون مادياً ومباشراً لكل فرد ولفائدة الأسرة وكل من تضرر بسبب الضحية، ويجب أن يكون التعويض النقدي دفعة واحدة أو في شكل جارية شهرية مع اعتماد المعايير الدولية في تقييم الاضرار وضبط مقاييس واضحة. كما أوصوا بالتعجيل وإعطاء الأولوية للحالات

الاستعجالية، مقترحين أن يتم صرفه عن طريق البنك أو البريد أو إعطاء صكّ لصفه.

ملاحظات عامة:

- تداخل في المفاهيم بين الأضرار والانتهاكات و خلط بين أشكال جبر الضرر وطرق صرف التعويضات،
- رفض الضحايا الحاضرون تدخل المجتمع المدني في ملفات جبر الضرر الفردي،
- التأكيد على الشفافية والوضوح والسرعة في التنفيذ بالنسبة للتعويضات،
- أكد الضحايا على الحق في الاعتراض والتظلم على قيمة التعويض،
- أشار بعض المشاركون إلى أن صرف التعويضات يكون من خلال لجنة خبراء.

جبر الضرر لفائدة الفئات الخصوصية

عبر الحاضرون على ضرورة إيلاء الفئات المذكورة بالفصل 11 من قانون العدالة الانتقالية أولوية التمتع بالتعويضات خاصة النساء ضحايا الانتهاكات الجنسية والأرامل ذوي الاحتياجات الخصوصية والأطفال. كما أكدوا على الأولوية الزمنية في صرف التعويضات بالنسبة لفئة المسنين والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تطرقوا إلى ضرورة توفير الإحاطة الاجتماعية الفورية والرعاية الصحية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والإحاطة النفسية بالأطفال.

توصيات على مستوى جبر الضرر المعنوي

في أغلب المجموعات التي تناولت جبر الضرر المعنوي، لوحظ وجود لبس على مستوى المفاهيم

حيث كانت الأجوبة متنوعة ولا تتناسب مع مضمون الأسئلة، مما جعل المنشطون يتدخلون في عديد المناسبات لتأطير التدخلات وتحديد المفاهيم. وقد اعتبر المشاركون أن الضرر المعنوي هو متلازم مع الضرر المادي ويعتبر عاملا مضاعفا له.

وقد تمت التوصية بأن يكون جبر الضرر بدرجة أولى مادياً والإدماج في سوق الشغل وتسوية المسار المهني والتعويض عن الفرص الضائعة. هذا بالإضافة إلى التوصية بجملة من الخدمات للضحايا لتمكينهم من العلاج والتنقل المجاني.

كما يمكن أن يكون جبر الضرر رمزيا من خلال بعض الآليات التي من شأنها أن ترد الاعتبار للضحايا، إذ تمّ تقديم بعض المقترحات في هذا الشأن كتعويض صفة الضحية بصفة مناضل. إلى جانب مقترح تعلق بحاسبة الجناة، وتجريم من يقوم بعمليات تشويه الضحايا والتي لا تزال متواصلة، والتنصيص على ضرورة سنّ قانون يجرم الاعتداء عليهم والمساس بهم معنويا وماديا.

المحور الثاني: إعادة التأهيل، الإدماج

إعادة التأهيل:

تمّ التفاعل مع آلية إعادة التأهيل والإدماج بشكل إيجابي، حيث أكد المشاركون على أن الضحايا يعانون من أمراض بدنية ونفسية نتيجة الانتهاكات التي تعرّضوا إليها والتي كان لها تأثيراً مباشراً على حياتهم وعلى حياة عائلاتهم. هذه المخلفات جعلت من مسألة توفير الإحاطة النفسية والصحية للضحايا وأفراد عائلاتهم في كل الولايات مطلباً أساسياً، إلى جانب التنصيص على الاهتمام بالوضعيات الاجتماعية على غرار الضحايا ذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات

الهشة.

ولتنفيذ برنامج إعادة التأهيل وتوفير الرعاية الصحية والنفسية، تقدّم المشاركون بمقترح بعث مراكز مختصة في كل الولايات لتمكين الضحايا من إعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً وتوفير الدعم القانوني لهم.

الإدماج

أكد المشاركون على ضرورة الإدماج في سوق الشغل وتسوية المسار المهني.

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

أكد المشاركون على أن جبر الضرر الرمزي يتم من خلال الاعتراف بالضحية وإقرار الدولة بما اقترفته من انتهاكات وتخليد نضالاتهم لحفظ الذاكرة، فتم تقديم عدّة مقترحات والتي يمكن تبويبها الى عدّة مستويات.

حفظ الذاكرة وتخليد الذكرى:

تمحورت أغلب التوصيات في هذا الشأن حول إحياء ذكرى سنوية لكرامة المواطن من خلال إعلان يوم وطني لتخليد النضالات كأن يكون «يوم عطلة» ويمكن أن يكون هذا اليوم «اليوم الوطني لمناهضة الاستبداد». كما تمّ تقديم توصية متعلقة بتخليد الذكرى عن طريق تسمية الشوارع والساحات العمومية بأسماء الضحايا والشهداء وتنظيم مهرجانات وإحداث مؤسسات عمومية تُعنى بحفظ الذاكرة وإصدار طوابع بريدية تحمل صور وأسماء الضحايا.

إلى جانب ذلك كان هناك تركيز على إنشاء متاحف إما على مستوى وطني (وقد تمّ تقديم مقترح أن يكون في مكان سجن 9 أفريل نظراً لبعده الرمزي)، أو على مستوى جهوي، اعترافاً للضحايا وللجهات

بنضالهم وبما تعرضوا إليه من انتهاكات. وفي نفس السياق، اقترح مشاركون آخرون إقامة نصب تذكارية وأوسمة خاصة بالمناضلين من بينهم الذين ماتوا تحت التعذيب.

كما تمّ تقديم مقترح متعلّق بالأرشيفات وإعادة كتابة التاريخ وذلك بعد التقصي وكشف الحقيقة، حيث أكّدوا على ضرورة تدوين المظالم وتبويبها في الأرشيف وإدماجها وإعادة كتابة التاريخ بإنصاف الجهات والأفراد والانتصار لقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والهوية. هذا بالإضافة إلى التوصية بتدريس تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان وإدراجها في البرامج التعليمية وذلك لردّ الإعتبار من ناحية وحفظ الذاكرة من ناحية أخرى.

الاعتذار:

هناك تأكيد من طرف المشاركين على ضرورة الإعتبار بالضحايا وبنضالاتهم وذلك بعد كشف الحقيقة وضبط قائمة إسمية في هذا الشأن.

ويجب أن يكون هذا الاعتذار علنيا ويهدف لرد الاعتبار ويمكن أن يكون في شكل ومضات إعلانية تبث في التلفزة الوطنية هدفها الرفع من معنويات الضحايا وتوعية الرأي العام بنضالات الضحايا.

صيغة الاعتذار وأشكاله:

اعتبر المشاركون أنّ الاعتذار هو شكل من أشكال رد الاعتبار للضحايا إلا أنه يأتي في المرتبة الثانية بعد جبر الضرر المادي. وأجمعوا في هذا الجانب على أن يصدر الاعتذار أساسا وبصفة رسمية من الدولة بصفة مباشرة وشفوية. واقترح آخرون أن يكون الاعتذار كتابيا وفرديا. فكانت التصورات متعددة ومختلفة من

أبرزها الاعتذار رسميا من الدولة رئيسا وحكومة مع التأكيد على وطنية الضحايا، ويجب أن يكون علنيا على مستوى إعلامي وفي يوم رسمي. كما يمكن أن يتكرر من خلال استغلال المناسبات الوطنية وذلك شفويا من قبل رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة. وكان هناك تأكيد كذلك على أن يكون الاعتذار من طرف وزارة الداخلية باعتبارها أكثر مؤسسة مارست الانتهاكات في حق المواطنين.

توصيات ورشات جبر الضرر الجماعي

المحور الأول: جبر الضرر المادي

طبيعة الأضرار:

تم التّركيز على جملة من الأضرار والتي تمسّ الأفراد والمجموعات والعائلات. إلا أنه لم يتم الفصل بين الأفراد والمجموعات وذلك لأن مفهوم الجماعة والمجموعة لم يكن واضحا بالنسبة للمشاركين، لذلك تدخل الفريق المنشط لتوضيح المفاهيم. وفي الأخير تمّ احترام رغبة المشاركين وتسجيل إنتظاراتهم مثلما عبّروا عنها.

ومن خلال المعطيات التي تمّ جمعها، يمكن تبويب الأضرار كالتالي:

- الأضرار بدنيّة:

إعتبر المشاركون أنّ الإعتداءات الجنسية والعنف المادي الذي تعرض له الضحايا خلّفت أضرارا بدنية منها الإعاقات والتعقيدات الصحية. كما تمّ التطرق إلى ضياع رفاة الشهداء والمقاومين معتبرين ذلك ضررا بدنيا.

- الأضرار نفسيّة:

تتمثّل أساسا في الأضرار الناتجة عن الهرسلة النفسية، والتعذيب، الممنهج والإهانات، والتشفي، والتخويف، والتخوين والتجاهل، وما تخلّفه هذه الانتهاكات من اضطرابات نفسية وحالة اكتئاب وعدم توازن في شخصيات الضحايا، والانفصام في الشخصية، والإحساس بالقهر، والهرسلة، والتخويف والتخوين.

- الأضرار الاجتماعية:

تجدر الإشارة إلى أنّ أهم الأضرار المرصودة من خلال الورشات هي أضرار اجتماعية وذات طابع معنوي مثل التفكك الأسري، وتأخر سن الزواج والانجاب، والعزلة الاجتماعية، وتفويت الفرص، وتضرر المسار الدراسي للبناء، والوصم اجتماعي، والعزلة والاقصاء الاجتماعي. حيث اعتبر المشاركون أنّ هذه الأضرار كانت نتاج للتمييز العنصري لأسباب دينية أو عرقية، والتمييز الجهوي، والعزلة، والإقصاء، والتهميش الاجتماعي والسياسي التي طالت المجموعات السياسية والنقابية والجمعياتية وحملات التشويه المقصودة. هذه الانتهاكات عملت على تعميق الهوة بين الضحايا وضرب الإحساس بالمواطنة.

كما طرحت المسألة الطلابية والحرمان من الدراسة والمفروزين أمنيا الذين وقع تهميشهم إجتماعيا وإقصاءهم وحرمانهم من الدراسة.

- أضرار اقتصادية:

بالنسبة للأضرار الاقتصادية، تمحورت أغلب الإجابات حول إنتهاك حق الشغل والمنع من الارتزاق بالإضافة إلى إنتزاع الممتلكات مثل حجز التجهيزات وافتكاك المقرات وإيقاف الرواتب.

أشكال جبر الضرر المادي:

أكّد أغلب المشاركين في الورشات على أهمية جبر الضرر المادي على غرار جبر الضرر المعنوي والرمزي. وقد قاموا بتقديم العديد من المقترحات يتعلّق البعض منها ببعث مشاريع إقتصادية، والتعويض عن المعدات والأموال، والمشاريع المصادرة، واعفاء أصحاب المشاريع من الديون والأداءات الجبائية المخدّدة بذمتهم وإعادة الأملاك المنتزعة مع التعويض عن الخسائر.

فيما اقترح البعض الآخر تعويضات مالية لورثة الضحايا المتوفين وللذين سجنوا دون 18 سنة وذلك لأنهم أضعوا فرصة التعليم. وفي نفس التوجه كان هناك إجماع حول انتهاك حق التعليم وذلك من خلال التوصية بتخصيص إمتيازات خاصة بالطلبة وتعويضهم عن الفرص نتيجة الانقطاع المبكر عن الدراسة والمطالبة بتسوية المسار المهني بالنسبة للذين تمّ تعطيلهم وطردهم من العمل مثل المجموعة الأمنية.

أما بالنسبة لطريقة صرف التعويضات، فقد تضاربت الآراء من مجموعة إلى أخرى. حيث اقترح عدد من المشاركين دفع مبلغ مادي يقدر بـ 200 ألف دينار لكل ضحية. وإختارت مجموعات أخرى أن تكون في شكل جراية تقاعد مناسبة للعيش الكريم. فيما تقدم آخرون بطلب تمويل مسكن لائق لحفظ كرامة العائلة وتمويل مشاريع فردية أو جماعية.

في إطار إجراء إستثنائي.

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

بالنسبة لجبر الضرر الرمزي، أكد المشاركون على أنها مسألة هامة لردّ الاعتبار للضحايا ولا بدّ أن تمرّ: أولاً: بالاعتراف الرسمي من الحكومة بالانتهاكات التي مارستها ضد المواطنين وإعترافها بنضالات ومساهمات المجموعات في بناء الدولة وإعترافها من الضحايا. ويجب أن يكون ذلك الاعتذار كتابيا وفرديا لكل مناضل ولكل ضحية.

ثانيا: إحداث يوم وطني لتخليد ذكرى الانتهاكات حتى تتذكر الأجيال القادمة ما حدث في البلاد ووجوب إدراج تاريخ الانتهاكات في البرامج التربوية والبيداغوجية.

ثالثا: ضرورة التوثيق وحفظ الذاكرة من خلال إحداث مرصد وطني للتوثيق، وتركيز نصب تذكارية في السّاحات العامة، وتسمية الشوارع والمؤسسات التربوية والمهرجانات بأسماء الشهداء والمناضلين، وإصدار طوابع بريدية لتخليد ذكرى الضحايا.

رابعا: تنظيم موكب احتفالي بالزي الرسمي مع حمل الرتب بعد التنظير بالنسبة للعسكريين وإسناد بطاقة هوية عسكري سابق (كل حسب رتبته) لكل المعنّين (مما فيهم عسكري قضية بركة الساحل).

كما اتفقوا على مقترح إسناد بطاقة مناضل إلى كل المشمولين بمسار العدالة الانتقالية كرد اعتبار لهم (تحمل امتيازات: علاج، تنقل، امتيازات جبائية).

المحور الرابع: الاعتذار: صيغته ومن يقدمه

أجمع المشاركون على ضرورة الاعتراف ثم الاعتذار

الرسمي. واختلفت الآراء حول صيغته حيث ارتأى بعضهم أن يكون كتابيا فرديا (للمجموعة والأفراد)، وإختار بعض آخر أن يكون شفويا علنيا. أمّا بخصوص من يقدمه فقد أجمع المشاركون على أن يصدر الاعتذار رسميا من أعلى هرم السلطة (الرئاسات الثلاث) ويكون في يوم وطني ويذاع ويكرّر بصفة مناسبة وفي وقت مناسب. وإقترح مجموعة أخرى أن يكون الاعتذار شفويا وكتابيا ويصدر من قبل القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وقد قدّم المشاركون توصيات أخرى والمتمثلة في:

-توصيات على مستوى التشريعات: تجريم الاعتداء على حقوق المجموعات والأقليات وحمايتها وتجريم الإساءة للضحايا بسن قوانين.

- توصيات في علاقة باسترداد الحقوق: استرداد حقوق من تعرّضوا إلى عمليات تحيّل وافتكاك أرزاق من طرف عصابات مرتبطة بأجهزة الدولة والعائلة الحاكمة واسترداد الكتب المصادرة.

-توصيات في علاقة بالمحاسبة والمصالحة: إيقاف التشويه الإعلامي للمناضلين والضحايا ومحاسبة المسؤولين وكشف الحقيقة والمحاسبة القضائية للمسؤولين عنها. وأكد المشاركون على أنّ قبول العفو والمصالحة بعد الاعتذار والمحاسبة.

-أخـــــرى: الاعتراف بالمجموعات العرقية والدينية وتمكينهم من نسبة منتخبة في المجالس (التمثيلية في مجلس النواب وفي المجالس المحلية) والمطالبة بتنظير الشهادات.

ملاحظات عامة

تجدد الإشارة إلى أنّ أغلب المشاركين أكدوا على جبر

الضرر المادّي والفوري، وتسوية المسار المهني وتكفّل الدولة بكل المصاريف. كما أجمعوا على أنّ العديد من الضحايا في حاجة إلى إعادة تأهيل وخاصة المجموعات التي تعرّضت إلى الانتهاكات في تاريخ تونس المعاصر (يوسفيون، يساريون، قوميون، إسلاميون...). بالإضافة إلى تسليط الضوء على النساء وأبناء المساجين من خلال إحداث مراكز لإعادة التأهيل والاندماج.

وأجمعوا أيضا على أنّ تخليد الذكرى أمراً ضرورياً وذلك من خلال تخصيص يوم وطني يعرّف بضحايا انتهاكات حقوق الانسان، واقترحوا أن يتم إدراجهم في المناهج التعليمية، أو من خلال إحداث مؤسسة خاصة بالضحايا على غرار « وزارة المجاهدين في الجزائر»، أو إحداث موقع الكتروني للتعريف والتحسيس بما تعرّض له ضحايا الانتهاكات وتخليد نضالاتهم. كما أولوا اهتماما إلى ضرورة الاعتراف بالمجموعات العرقية والدينية وتمكينهم من نسبة منتخبة في المجالس.

ولنجاعة وضمان تنفيذ برنامج جبر الضرر تمّ اقتراح:

- وضع جدول زمني دقيق لتنفيذ تدابير جبر الضرر.

- التزام الدولة باستمرارية تنفيذها لتدابير جبر الضرر بقطع النظر عمن في السلطة.

- تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ برنامج جبر الضرر وتفعيل صندوق الكرامة.

- إعفاء المخصصات المالية لجبر الضرر المادي من الأداءات الجبائية.

وتمّ التأكيد على خصوصية بعض المجموعات والفئات وضرورة إيلائها الاهتمام وهي التلاميذ



المحور الثاني: إعادة التأهيل، الإدماج

إعادة التأهيل

بالنسبة لهذا المحور، هناك إتفاق حول حاجة الضحايا لإعادة التأهيل الصحي والنفسي، لذا تمت التوصية بإحداث مركز مختص وضبط برامج لإعادة تأهيل هذه المجموعات على عدة مستويات وخاصة النفسي منها. هذا بالإضافة إلى تخصيص أخصائيين نفسانيين واجتماعيين لمتابعة الحالة النفسية والاجتماعية للضحايا.

كما تمّ التنصيص على تمكين الضحايا من العلاج والتنقل المجاني ومن الانتفاع مع عائلاتهم بالخدمات الصحية بالمؤسسات الإستشفائية العسكرية.

الإدماج

فيما يتعلّق بمسألة الإدماج الاجتماعي، تحدّث المشاركون عن تأطير الضحايا وإدماجهم من خلال بعث أنشطة ثقافية وتحسيسية في النوادي الجهوية.

واقترحت بعض المجموعات التوظيف المباشر لأبناء الأمنيين والعسكريين الغير متمتعين بالعفو العام وذلك

والطلبة، والعسكريون، والمفروزين أمنياً، والسجناء السياسيون (يوسفيون، يساريون، قوميون، إسلاميون...) وأبناءهم، والاقليات وعائلات شهداء الحوض المنجمي.

توصيات ورشات جبر ضرر المنطقة المهمشة

في بداية الورشة كان مفهوم المنطقة الضحية غامضاً، وكان هناك لبس لدى المشاركين فيما يتعلق بجبر ضرر المنطقة الضحية وجبر ضرر الأفراد.

كما سُجّل رفض كلّي من المشاركين بأن تخصص الهيئة جزء من ميزانية صندوق الكرامة للمناطق الضحية معتبرينها من مشمولات الدولة والحكومة. إذ كان التصور والمفهوم مفادهما أنّ جبر الضرر المناطق المهمشة أساسه

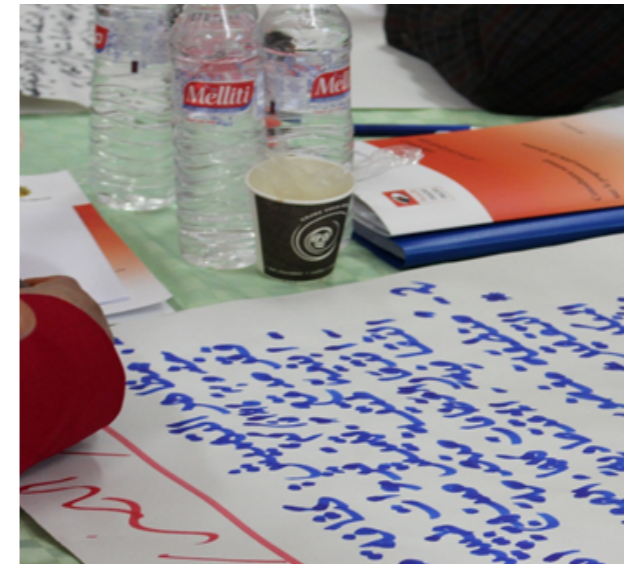
التنمية. كما رفضوا دراسة المجموعات في علاقة بالمناطق معتبرين أنّ في ذلك اعتداء على حقوق المجموعة.

المحور الأول: مظاهر الإقصاء والتهميش التي طالت المناطق الضحية

تمّ تقديم العديد من التصورات فيما يتعلّق بمظاهر الإقصاء والتهميش الممنهج، فكان منها ما هو محل إجماع كل المشاركين ومنها ما هو ذو خصوصية تعود أساساً الى خصوصية كل منطقة وكل إقليم.

بنية تحتية مهترئة وغياب الخدمات

تعتبر البنية التحتية من أبرز النقاط التي تمّ طرحها خلال الورشات وهي نقطة التقاء بين كل الجهات. حيث عبّر عنها المتدخلون ببنية هشّة ومنعدمة ومهترئة منذ الاستعمار معتبرين ذلك شكلاً من أشكال غياب الدولة وهو فعل ممنهج لجعل العديد من الجهات معزولة. كما ركّزوا على غياب



التنمية وضعف الاعتمادات.

وفي نفس الإطار عبّر المشاركون من إقليمي الشمال الغربي والشمال الشرقي عن نقص كبير في التمتع بالماء الصالح للشرب رغم تواجد ثروة مائية كبرى في هذه المناطق.

كما عبّرت الأغلبية عن غياب العديد من الخدمات التي تمسّ قطاعات التعليم والصحة والثقافة، إذ اعتبروا

«الثروات الطبيعية والبشرية».

إشكاليات قانونية وإشكاليات متعلقة بالفساد المالي

تميّز هذا الجانب بإجماع كلّ المشاركين في كل الأقاليم، فتمّ التعبير في مستوى أول عن الفراغ التشريعي الذي يتعلق بتطبيق الفصل السابع من الدستور الذي ينصّ على التمييز الإيجابي لفائدة المناطق المهمشة. وفي مستوى ثان، ارتأى المشاركون أنّ هذا التهميش يمكن أن يكون كذلك نتيجة فساد مالي مبني أساساً على غياب عدالة جبائية وتمييز سلبي في الميزانية حيث تمّ احتكار التنمية في المناطق الساحلية، إضافة إلى المحاباة والمحسوبية والتلاعب بمؤشرات التنمية والإدارة والموارد الطبيعية. هذا الفساد في تقدير المشاركين له صلة بلوبيات على مستوى السلطة والعائلات الحاكمة.

المحور الثاني: الأضرار الناتجة عن الانتهاكات التي تعرضت لها المنطقة الضحية

ركّز أغلب المشاركين في هذا المحور على مخلفات هذه الانتهاكات والتي تمسّ العديد من الجوانب خاصة المتعلقة بالجانب الاجتماعي. فهناك إجماع على تفشي الفقر والتهميش ممّا أدى إلى بروز عدة أمراض اجتماعية أخرى كتفشي الانحراف والجريمة والنزوح. أمّا بالنسبة لهشاشة التعليم، فهي تُخلّف الانقطاع المبكّر عن الدراسة وبالتالي عدم تكافؤ الفرص ممّا يؤدي كذلك إلى تفشي ظاهرة تشغيل القُصّر.

وبسبب التلوث البيئي وغياب الخدمات الصحية تشهد العديد من المناطق تفشي الأمراض السرطانية والكبدية.

أما بالنسبة إلى الفساد وغياب الاستثمارات وتفجير

أنّ قطاع التعليم يشكو من نقص في الإطارات التربوية (معلّمين وأساتذة). هذا إلى جانب وضعية المدارس التي تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية التي من شأنها أن تحفظ مستقبل التلميذ.

أما بالنسبة إلى قطاع الصحة، فأغلب الإشكاليات التي طُرحت تمحورت حول وضعية المستشفيات وغياب المعدّات الطبية وغياب طب الاختصاص.

بالإضافة إلى ذلك، ركّز جُلّ المشاركين على تغييب الجانب الثقافي والأنشطة الثقافية في المناطق الداخلية وهو ما يتسبب في ضعف حسّ المواطنة لدى الأفراد.

في حين عبّر مشاركو إقليم الجنوب الغربي والجنوب الشرقي عن هشاشة قطاع المواصلات (الشركة الوطنية للنقل، حافلات قديمة لا ترتقي إلى مستوى النقل لمسافات بعيدة)، وغياب الخدمات البلدية وبعُد المرافق العمومية عن المواطن.

إقصاء سياسي

اعتبر المشاركون أنّ تغييب أبناء المناطق الداخلية عن مراكز أخذ القرار هو جزء من الإقصاء والتهميش السياسي. هذا بالإضافة إلى تغييب ومعاينة الجهات على خلفية المواقف والانتماءات السياسية لأبنائها (مثل مدينة «الموت» المكنين، منزل بوزلفة، ماطر، كركر....).

كما شمل هذا الجانب السياسة الاقتصادية المتبّعة، حيث تمّ تسجيل العديد من الانتقادات في خصوص غياب الإرادة السياسية في بعث المشاريع، بل كان هناك عمل على تشويه سمعة هذه المناطق عن طريق الوصم والازدراء والاستهزاء والحملات الإعلامية المشوهة بالإضافة إلى طمس تاريخ ومقدرات الأقاليم

المناطق من ثرواتها الطبيعية فقد تسببت في انتشار البطالة والحرمان من الحق في التشغيل بالإضافة إلى هجرة العقول إلى الخارج.

هذه الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها في المناطق تجعل منها مناطق مهمشة وتعيش عزلة وإقصاء من الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية، مما يهدد جملة من الحقوق الأساسية كالحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في بيئة سليمة والحق في الحياة وهي تمس متساكني المناطق التي تعاني من التلوث البيئي.

المحور الثالث: أشكال جبر الضرر المادي التي تتناسب مع الانتهاكات التي تعرضت لها المنطقة الضحية

تقدم المشاركون بالعديد من المقترحات والتي يمكن تبويبها كالآتي:

● حلول قانونية:

- تفعيل الفصل الدستوري الذي ينص على التمييز الإيجابي وإعطائه صيغة معيارية والتعجيل بالمصادقة على مجلة الجماعات المحلية، بالإضافة إلى سنّ تشريعات وقوانين تراعي خصوصية كل جهة (مثال في الجنوب الشرقي يجب تجريم الاعتداء على البيئة والمحيط).

- ضرورة مراجعة عقود الاستثمار واستغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة وضمان العدالة الجبائية. كما عبّروا على ضرورة محاسبة الأطراف المتسببة في التهميش وسنّ قوانين تحدّ من المحسوبية والرشوة مما يضمن عدم التكرار وذلك عن طريق تفعيل قوانين ردية، مع التنصيص على ضرورة العمل في كنف الشفافية عبر تطبيق قانون النفاذ إلى المعلومة.

● حلول إجرائية تمحورت أساساً حول:

- تشكيل لجان متابعة تنفيذ برنامج جبر الضرر حسب خصوصيات المنطقة.

- إعادة النظر في التقسيم البلدي وضرورة إعادة هيكلة المؤسسات وإعطاء الأولوية للمناطق المهمشة (الحوكمة المحلية).

- إحداث مكتب دراسات متكوّن من أبناء الجهة لتقديم اقتراحات للدولة (تشريك أبناء الجهة في أخذ القرارات) أو هيئة إقليمية لضبط برامج تنمية.

- إحداث صندوق إقليمي لتمويل برامج الهيئة لفائدة المؤسسات ويكون تمويله من ميزانية الدولة مع ضرورة بعث مخابر للتنمية.

- تكثيف الحملات التحسيسية للتوعية بالعمل التطوعي/زرع المواطنة لدعم الحريات/دعم مبدأ المشاركة.

● حلول عملية يتعلّق البعض منها بالخدمات وأخرى بالاقتصاد والتنمية:

الخدمات: تمّ التأكيد على ضرورة تقريب الخدمات بكل أنواعها من المواطن، مثل إحداث مؤسسات صحية متطورة، إنشاء مؤسسات تعليم جامعي متخصص في جميع المجالات (طب وهندسة).

هناك توصيات ذات خصوصية مرتبطة بطبيعة المناطق ففي إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي، قدم المشاركون مقترحات تهتمّ دعم السياحة الجبلية والثقافية وتوظيف الآثار والغابات (بلارجيا، سليانة، سببلة) في إنشاء مشاريع سياحية ومحطات استشفائية ودعم السياحة الجبلية والثقافية واستثمار

المناطق السياحية المهملة (حيدرة، علي نصر الله...).

- توصية خاصة: تحلية المياه وجلبها إلى ولايات قفصة وتوزر وقبلي.

-اقتصاد وتنمية: أكد المشاركون أنّ هذا المجال هو مجال تدخل الدولة وأنّ هيئة الحقيقة والكرامة ليس من مشمولاتها جبر ضرر المناطق لأن المسألة التنموية والاقتصادية هي من صلب اختصاص الحكومة.

وفي هذا الإطار، تمّ تقديم مقترحات تمحورت في مجملها حول ضرورة التشجيع على الاستثمار والتحفيز على بعث مشاريع مجدية ونافعة لها قدرة على الرفع من نسبة التشغيل، ووجب أن تُراعي هذه المشاريع خصوصية كل إقليم وكل منطقة حتى يتمّ استثمار الموارد المحلية. ففي الشمال هناك توصيات حول مشروع استغلال الثروات الغابية كبعث مشاريع صناعية تستثمر في تقطير الزيوت النباتية. بينما ركّزت ورشات المناطق الحدودية والساحلية على ضرورة إنشاء مناطق تبادل حرّ بحرية وبرية.

كما شملت التوصيات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي عن طريق التوزيع العادل للأراضي الفلاحية الدولية، وتوظيف الطاقات الشبابية المتخصصة في المجال وضرورة إحداث مناطق سقوية وعلفية التي من شأنها أن تنشّط المجال الفلاحي وتحقق الإكتفاء الذاتي.

ولتحقيق هذه الأهداف، أكد المشاركون على ضرورة تحسين وتهيئة البنية التحتية للحدّ من النزوح من جهة، ولجلب المستثمر من جهة أخرى. كما تمّت الإشارة إلى أنّ الممول أو المستثمر لا يكون بالضرورة أجنبياً فأبناء الوطن بإمكانهم الاستثمار في مناطقهم إذا وجدوا التسهيلات والتشجيعات اللازمة مثال الإحاطة

بهم وإعادة المشاريع التجارية في علاقة بآليات التمويل المتعلقة بالبنك التونسي للتضامن.

● كيفية الموازنة بين جبر ضرر المجموعات والمناطق المهمشة

- بعث مشاريع في قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني Economie Sociale et solidaire/ Projet communautaire

- مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني (جبر ضرر للمجموعة)

- انشاء مشروع تنموي (مثال منطقة بوعون وهي موجودة في منطقة فلاحية وتوظيف مشروع فلاح في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني)

- إعطاء الأولوية في التشغيل

- إعطاء الأولوية في تحويل المواد الأساسية

- التنمية لكامل المنطقة بقطع النظر عن المجموعة المتضررة

- تمكين المجموعات من مشاريع تنمية بإعطائهم الأولوية تعود بالنفع للمنطقة والمجموعات الضحايا

- إلزام المؤسسات الاقتصادية بتخصيص 20 % من ميزانيتها للتنمية الجهوية

- تخصيص نسبة من التعويضات الموجهة إلى مجموعات الضحايا كشركاء في مؤسسات بالجهات

- مشروع تنموي يعود بالنفع إلى الإثنين (المجموعات والمنطقة)

المحور الرابع: جبر الضرر الرمزي

يمثل جبر الضرر الرمزي بالنسبة إلى المشاركين آلية أو إجراء من شأنه أن يرد الاعتبار للضحايا والمناضلين من ناحية، وأن يكون درسا رمزيا للأجيال القادمة من ناحية أخرى. فبالإضافة لما تم اقتراحه في المحور الأول، تقدّم المشاركون في الورشات بالمقترحات التالية:

- جلسة استماع علنية تسلط الضوء على المناطق الضحية وكيف تمّ اقصاؤها وتهميشها بشكل ممنهج.
- تسمية إشارات عليا ووزراء من هذه المناطق لإعادة الاعتبار لأبنائها.

- إقامة أيام إعلامية لهذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش.

كما ارتأى المشاركون أن في المحاسبة ردًا لاعتبار المناطق والمجموعات وبالتالي من الضروري محاسبة أبناء الجهات الذي أضروا بالجهة وضرورة البحث والتحقيق واسترجاع الثروات المنهوبة من بينها آثار قفصة.

⊕ الأشكال الأخرى لجبر الضرر الرمزي

عبّر أغلب المشاركون على ضرورة إعادة إدماج هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا ورفع العزلة السياسية عنها وذلك من خلال ضبط الدولة لاستراتيجية اقتصادية وسياسية وتنموية تعطي فيها الأولوية للمناطق الضحية حتى ترد لها الاعتبار ولمواطنيها الذين عايشوا الفقر والتهميش والاقصاء الممنهج.

في هذا الإطار، كانت أغلب المقترحات المتعلقة بالأشكال الأخرى لجبر الضرر متجهة نحو جبر الضرر الرمزي وذلك عن طريق عدة آليات منها ما هو متعلق بـ:

- حفظ الذاكرة وإعادة كتابة التاريخ وإدماج هذه

المناطق ونضالاتها وصمودها بهدف تصحيح تاريخ مشاركة الجهات المهمشة في الحركة الوطنية والمناضلة ضد الاستبداد وذكر رموزها وقياداتها الفاعلة.

- إدراج نشاط ومساهمة ومعاناة الجهات في الكتب والمناهج التربوية.

-إحداث متحف افتراضي كمواقع لحفظ الذاكرة.

-إزالة النصب التذكارية لبورقبيبة من الساحات العامة

وإحداث نصب تذكارية وتسمية ساحات عمومية وشوارع تحمل أسماء الضحايا والشهداء والمناضلين.

-إحداث فضاء عام لحفظ الذاكرة وإقرار يوم للذاكرة الوطنية ولانتهاكات حقوق الانسان.

-تحويل مراكز الاعتقال لمراكز حفظ الذاكرة.

-بعث مشاريع بأسماء الشهداء حتى يكون مشروع ذو هدفين معنوي ومادي.

-بعث أندية ومركبات رياضية وأنشطة (مهرجانات) بأسماء المناضلين والشهداء.

-إحداث أفلام وثائقية وسينمائية حول الانتهاكات.

-إصدار طوابع بريدية بأسماء المناضلين والشهداء.

ومن الملاحظ أن هذه التصورات تتوجه نحو إدماج المناطق والمجموعات والشهداء والمناضلين ضمن برنامج حفظ الذاكرة وذلك من أجل تخليد النضالات وتصحيح مسارات المراحل التاريخية وردّ الاعتبار للمناطق ولمتساكنيها.

المحور الخامس: أشكال الاعتذار ومن يقدمه

في تفاعل مع هذا المحور، عبّر المشاركون عن أهمية الإعتذار كشكل من أشكال رد الاعتبار للضحايا وتحقيق المصالحة والعفو. أمّا عن الجهة التي يجب أن تتقدم بهذا الاعتذار، فكانت هناك وجهات نظر متعددة ومختلفة، فمنها من اقترح أن يكون الإعتذار صادرا عن الدولة ومؤسساتها وأن يكون شفويا وكتابيا، ومنها ما هو متّجه نحو مجلس نواب الشعب و رئاسة الجمهورية بإعتبارهما يمثّلان أعلى هرم في السلطة. ويمكن أن يكون الاعتذار مباشرة باعتماد بطاقات وأوسمة تكون إثر الاعتذار.

أمّا الموقف الثالث، فقد اعتبر أنّ كل جهة وكل مؤسسة قامت بالانتهاك معنية بتقديم الاعتذار من الذين تمّ انتهاك حقوقهم سواء كانوا أفراد أو جماعة أو منطقة. ويمكن أن يأخذ الاعتذار شكل إسناد أوسمة وشهادات تقدير للمناضلين وزوجاتهم وأبنائهم المتضررين.

توصيات ورشات جبر الضرر المرأة الضحية

المحور الأول: جبر الضرر المادي

الانتهاكات التي لها مخلفات أكثر على النساء

تمحورت أغلب الإجابات حول الانتهاكات التالية والتي يمكن تبويبها كما يلي:

- انتهاكات جسيمة: والتي تشمل الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي/التهديد بالاعتداء الجنسي على الأقارب لانتزاع الاعترافات، وانتهاك الحرمة الجسدية في مراكز الإيقاف والمصحوب بالعنف اللفظي والتحرش هذا بالإضافة إلى التعذيب.

- انتهاك الحق في الارتزاق: عبرت عنه أغلب

المشاركات بطرق مختلفة مثل الحرمان من الشغل والتضييق في الرزق والطرده من العمل. وقد شمل كذلك المراقبة الإدارية والأمنية التي لها تأثير مباشر على حق التنقل والعمل كذلك باعتبار عوائق متعلقة إما بالبطاقة عدد 3 أو بالتنقل من أجل العمل.

- انتهاك حرية اللباس: اعتبرته انتهاك للحرمة الجسدية وحرية المعتقد بالنسبة لضحايا منشور 108 من خلال الإجبار على نزع الحجاب.

- انتهاكات ذات صلة بالحياة الاجتماعية للضحايا: والتي مسّت خاصة المرأة مثل عمليات تشويه السمعة والوصم التي طالتها مما يؤثر إماما على حياتها الزوجية كضياع فرصة الزواج أو يدفعها للطلاق إجبارا وأحيانا إقصائها وتنگر العائلة لها.

طبيعة الأضرار:

■ الأضرار البدنية

بالنسبة للأضرار البدنية التي لحقت بالنساء الضحايا، فقد تلخّصت في الأمراض الجسدية خاصّة منها الأمراض المزمنة الناتجة عن التعذيب، والاعتصاب وأشكال العنف الجنسي، وسوء المعاملة والاعتداء بالعنف سواء في السجون أو في أوساط العمل والدراسة. كما تمت الإشارة إلى ما يخلّفه الاعتصاب من أضرار منها الحمل الغير المرغوب.

■ الأضرار النفسية

أجمعت المشاركات على أنّ النساء اللاتي تعرضن إلى مختلف الانتهاكات تعاني أغلبهن من أضرار نفسية، عبّر عنها بالتحطيم النفسي والشعور بالخوف الدائم نتيجة الهرسلة التي مورست عليهن.

■ الأضرار الاجتماعية

هناك تركيز على صورة ومكانة المرأة داخل المجتمع حيث أجمعت المشاركات على أنّ المرأة تعرضت إلى عمليات تشويه (مناضلة، خوانجية، إرهابية، يسارية، رجعية، متطرفة) مما تسبّب في العزلة الاجتماعية والتفكك الأسري نتيجة إجبار البعض منهن على الطلاق، وتأخر سن الزواج الذي نتج عنه الحرمان من الإنجاب.

كما تحدثت بعض المشاركات عن العنف الأسري وعن الموقف العدائي من قبل العائلة (التهديد بسحب اللقب) واعتبارها وصمة عار خاصة بالنسبة للمرأة الريفية.

■ الأضرار الاقتصادية

بالنسبة إلى الأضرار الاقتصادية، تمحورت أغلب الإجابات حول انتهاك حق الشغل والمنع من الارتزاق والقمع داخل مؤسسات العمل وتضييق الخناق وسياسة التجويع التي أدت بالعديد من الحالات إلى البطالة والخصاصة. هذا إلى جانب ضياع الفرص الناتجة عن الحرمان من الدراسة بسبب الحجاب والحرمان من الوظيفة والفرز الأمني في المناظرات والطرده التعسفي من العمل.

وأثارت بعض المشاركات مسألة عدم المساواة بين المنتدبين بموجب العفو العام وبقية الموظفين، وتعرض النساء اللاتي تمتعن بالانتداب بموجب العفو العام إلى التهميش والاقصاء وتجميدهن إدارياً.

■ الأضرار التعليمية

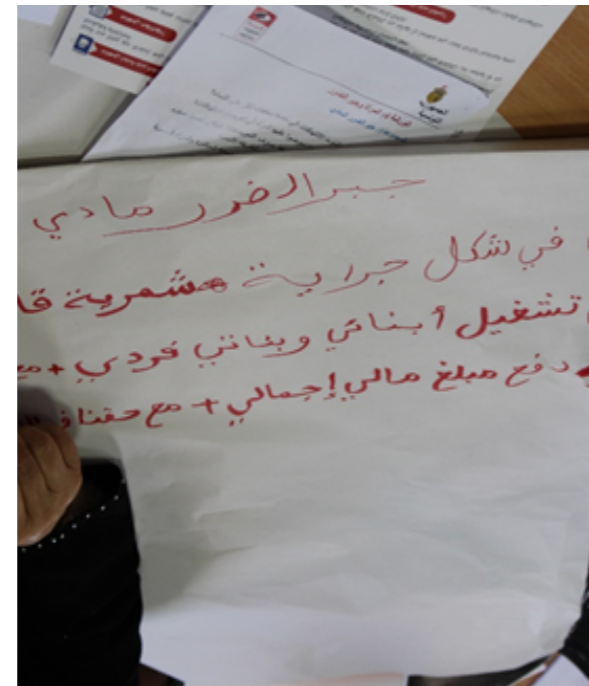
بالنسبة للأضرار التعليمية، تمت الإشارة إلى حرمان المرأة من التعليم وإجبارها على الانقطاع عن الدراسة سواء على خلفية نقابية أو دينية.

■ الأضرار التي مسّت الحقوق المدنية والسياسية

أكدت النساء الضحايا اللاتي تعرضن إلى انتهاكات من قبل الإدارة أنّه تمّ حرمانهن من الوثائق الرسمية ومن الحرية الفكرية والعقائدية، حيث تعرّضن إلى العديد من المضايقات في محيطهنّ المهني وخاصّة فيما يتعلّق بالحق في حرية اللباس هذا إلى جانب حرمانهن من حق الانتخاب ومن حقوق المواطنة.

طريقة صرف التعويضات

أكدت أغلب المشاركات على أنّ التعويض يكون فردياً وفعّالاً وذلك إمّا عن طريق صرف مبلغ جملي للضحية أو عن طريق جارية شهرية شرط أن ترتقي لضمان العيش الكريم للضحية. أمّا بالنسبة لمراعاة خصوصية المرأة، فهناك شبه إجماع حول التمييز الإيجابي لفائدتها في حجم التعويض وفي إعطائها الأولوية



واقترحت المشاركات أن تكون هذه التعويضات في شكل تمويل أو بعث مشاريع تستطيع من خلالها تحقيق الاستقلالية المادية وضمان العيش الكريم الذي يحفظ كرامتها.

وتم التّطرق إلى التعويض المادي عن خسارة الدخل، وأهمّية العمل على تحسين الوضعية الاجتماعية كتأمين المسكن وإعطاء منحة لذوي الاحتياجات الخصوصية مع ضمان التغطية الصحية مدى الحياة والتخفيض في سن التقاعد.

كما سُجّلت توصية بضرورة المساواة في التعويض بين المرأة الضحية المباشرة والمرأة الضحية الغير مباشرة مع التعجيل في صرف التعويضات والتأكيد على إدماج المرأة الضحية في جميع المجالات وتمويل مشاريع فلاحية وذلك بهدف إدماجها في الحياة الاقتصادية.

المحور الثاني: إعادة التأهيل، الادماج

● إعادة التأهيل

هناك تأكيد من طرف كلّ المشاركات على أهمية إعادة التأهيل وضرورة توفير الإحاطة النفسية والصحية والاجتماعية للمرأة ولعائلتها وإصلاح ذات البين (السعي للتقريب بين الزوجين عن طريق أخصائي نفسي)، وضرورة عرض الضحايا اللاتي في حاجة إلى العناية والعلاج على أطباء الاختصاص.

وتمّ التنصيص على إحداث مراكز توفّر الرعاية الصحية والنفسية والخدمات الاجتماعية (مختصين نفسانيين وأخصائيين اجتماعيين).

كما اقترحت المشاركات أن تشرف وزارة الصحة والديوان الوطني للإسرة والعمران البشري على توفير الإحاطة النفسية والاجتماعية لفائدة الضحايا وأن يتم تأطير الأطباء وتأهيلهم للتعامل مع السجينات (متابعة متواصلة ومحلية قريبة من الضحايا).

● الإدماج

اتجهت آراء المشاركات ومقترحاتهن نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الضحية وذلك من خلال تمكينها من الإدماج المهني عبر آلية التشغيل وتوفير الدعم الاقتصادي وإعطاءها الأولوية في ذلك. هذا وتمت التوصية بإدماج المرأة في مؤسسات التكوين المهني بالنسبة للمتفجعات بالعفو العام، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء اللاتي انقطعن عن دراستهن ودورات تدريبية بالنسبة إلى النساء التي تمت إعادة

إدماجهم في عملهم حتى يلتحقن بالسلم الوظيفي وتصبحن مؤهلات للوظيفة التي سيتم تعيينهن فيها، وتأمين المرافقة المهنية لفائدتهن. وفي هذا السياق تم اقتراح إنشاء مراكز تكوين تُعنى بالمرأة الضحية وأسرتها.

وفي إطار التمكين الاقتصادي للمرأة الضحية، سُجّل مقترح بعث مشاريع صغرى للمرأة وخاصة للمرأة الريفية.

■ توفير الخدمات الاجتماعية

أكدت المشاركات على ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية للمرأة الضحية وذلك من خلال مساعدتها في تحسين أو بناء مسكن، وتوفير منحة شهرية للمرأة العاجزة عن العمل، وإدماج الضحية من فاقدي السند في عائلات حاضنة أو في جمعيات أو في مؤسسات وتمكينها بمجانبة التنقل والتغطية الصحية.

■ توفير الخدمات الثقافية

تقدمت المشاركات بجملة من المقترحات حول توفير الخدمات الثقافية للمرأة التي من شأنها أن توفر لها فرصة الاعتراف الاجتماعي واسترجاع مكانتها داخل الوسط الذي تعيش فيه، هذا إلى جانب ما تلعبه هذه الأنشطة من دور في تحويل وضعية الضحية إلى وضعية مواطن فاعل وإيجابي وذلك من خلال توفير مراكز للحوار بالنسبة للمرأة المتضررة وتمكينها من دورات في التثقيف الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى تنظيم رحلات تثقيفية وأنشطة ترفيهية داخل وخارج البلاد الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إدماج المرأة الضحية في المجتمع وتمكينها من حقوقها كمواطنة.

■ المجتمع المدني ودوره في إدماج المرأة

يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في تفعيل دور المرأة داخل المجتمع وإدماجها في الحياة العامة لذلك اقترحت المشاركات أن يتم تعزيز انخراط المرأة وتشريكها في المجتمع المدني

والدعوة لإنشاء جمعيات نسائية تدافع عن المرأة الضحية وحققها في الاندماج من جديد في المجتمع واستعادة ثققتها في نفسها. كما أكدن على أهمية إنشاء منظمات نسائية تسهل إدماجها اجتماعيا.

المحور الثالث: جبر الضرر الرمزي

بالنسبة إلى هذا المحور، اتجهت أغلب التوصيات إلى ضرورة تخليد نضالات المرأة وتمييزها إيجابيا وسجلت العديد من المقترحات يمكن تبويبها على 3 مستويات:

● على المستوى الفردي

- تسمية أحد الشوارع ومؤسسات وأنهج بأسماء المناضلات.

- إقامة نصب تذكارية رمزية بكل الولايات تخليدا للنساء الضحايا.

- إدراج نضالاتها في المناهج التربوية

- إدراج صفة مناضلة في بطاقة التعريف الوطنية.

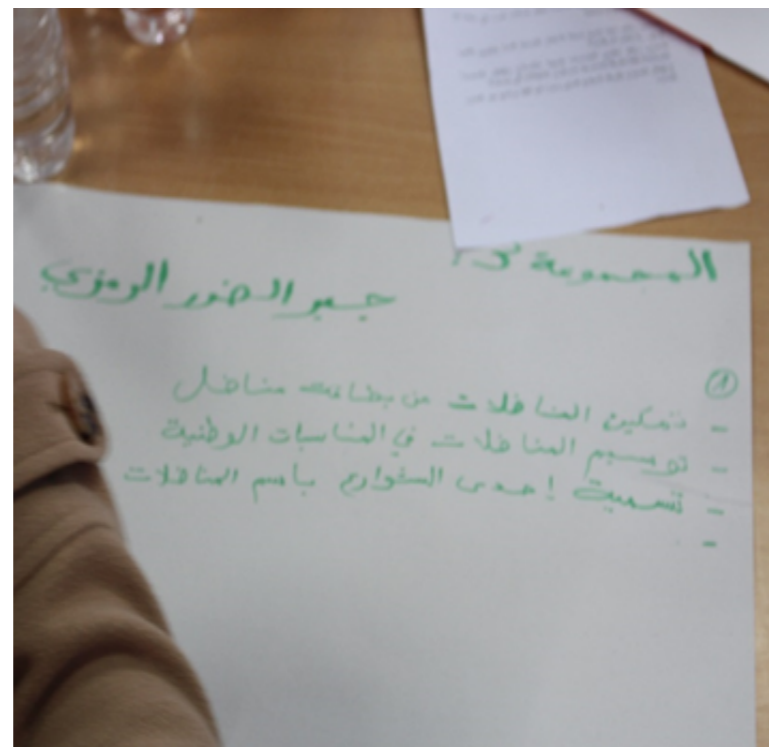
- توسيم المناضلات في المناسبات الوطنية وتكريمهن

- تكريم معنوي من طرف رئيس الجمهورية مثل النساء اللاتي حملن القفة إلى السجون.

- إدماج أبناء المناضلات والسجينات في منظمات حقوقية داخل البلاد وخارجها.

- اعتذار الدولة لضحايا المنشور 108.

- إسناد بطاقة مناضلة للنساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (التمتع بمجانبة التنقل، الدخول المجاني إلى التظاهرات الثقافية).



مع الاعتراف من طرف الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات مع الإقرار بأهمية النضالات ومشروعيتها. كما اقترحت أن يتم تكريم المرأة من طرف أعلى هرم في السلطة باعتبارها امرأة مناضلة.

كما توجّهت أغلب الآراء إلى ضرورة الاعتراف بالانتهاكات التي تعرّضت إليها المرأة وذلك من خلال إقرار الدولة بالانتهاكات ومحاسبة المتورطين وكشف الحقيقة. كما تمّ التنصيص على ضرورة إصدار تشريعات وقوانين تساهم في ضمانات عدم التكرار.

صندوق الكرامة

أكد أغلب المشاركين على ضرورة تفعيل صندوق الكرامة والتسريع في إصدار الأمر المتعلق بإحداثه، إضافة إلى ضرورة أن يكون الصندوق ذا إستقلالية إدارية. كما اقترحوا أن تشرف عليه هيئة الحقيقة والكرامة أو بالشراكة مع الدولة والبرلمان وخبراء في القانون وأن يضمّ فروعاً في الجهات.

شكله ومن يشرف عليه

تعددت المقترحات حول الشكل الذي يمكن أن يأخذه صندوق الكرامة فكانت التصورات كالتالي:

- مؤسسة عمومية مالية تحت رقابة برلمانية.
- هيئة مستقلة غير متحزبة. تحت إشراف هيئة الحقيقة والكرامة التي يمكن أن تحافظ على أعضائها وإطاراتها مع إضافة قضاة ومحامين.

■ صندوق وطني خاص بالمناضلين تحت إشراف هيئة منتخبة دستوريا ولها فروعاً بالجهات.

■ الإبقاء على الصندوق الحالي مع تحويل

على مستوى مؤسساتي

■ التعريف بالانتهاكات عبر وسائل الإعلام العمومية ووسائل التواصل الاجتماعي.

■ توثيق الانتهاكات ونشرها من خلال إصدار كتب وقصص تحمل أسماء المناضلات بكامل تراب الجمهورية (كتيبات ومطويات ومجلدات).

■ استعمال وتوظيف وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة وتخصيص فضاءات الإعلام العمومي للقاءات تلفزيونية مع المناضلات.

■ إنتاج أشرطة سينمائية ومسرحيات تتبناها الدولة توثق معاناة المرأة خلال فترة الاستبداد.

■ إحداث مركز دراسات خاص بالمرأة المناضلة.

■ إعادة كتابة التاريخ وتصحيحه وإبراز الدور النضالي خلال فترات الاستبداد وإدراجها في البرامج التربوية بعنوان مناضلات تونسيات في إطار التمييز الإيجابي للمرأة.

■ تخصيص جلسات علنية خاصة بالمرأة لتكريم النساء الضحايا.

على مستوى وطني

- تخصيص يوم وطني للمرأة المناضلة
- إدراج صورة امرأة مناضلة على العملة التونسية

المحور الرابع: الاعتذار صيغته ومن يقدمه

اقترحت المشاركات من مجتمع مدني وضحايا أن يكون الاعتذار شفويا ومكتوبا وبيئاً في جميع المؤسسات الإعلامية. كما أجمعن على أن يصدر الاعتذار من أعلى هرم في الدولة وأمام الشعب التونسي وبشكل جماعي

الإشراف عليه إلى الهيئة الدائمة الوطنية المعنية بشؤون المناضلين التي سبق اقتراحها.

■ صندوق مركزي له فروعاً جهوية تسيرها هيئة مستقلة تتكون من قضاة ومحامين وخبراء ومحاسبين وممثلين عن الضحايا.

■ صندوق على شاكلة الصناديق الاجتماعية.

■ هيئة مستقلة تمثل جميع مكونات المجتمع المدني مع حقوقيين ومناضلين إلى جانب ممثلين عن الدولة وتتكون بمقتضى قانون خاص.

■ هناك توصية بالاستئناس بالتجارب المقارنة (صناديق التعويض) والتأكيد على أن يكون صندوق الكرامة مؤسسة مستقلة عن الحكومة.

■ هيئة وطنية مستقلة منتخبة من قبل المناضلين فقط تكون تحت رقابة دائمة المحاسبات والمجتمع المدني وأن يتم انتخاب أعضائها من طرف البرلمان.

■ لجنة متركبة من ممثلين عن هيئة الحقيقة والكرامة وممثلين عن الضحايا وتخضع لرقابة برلمانية ومن رقابة دولية.

كما أكد المشاركون على ضرورة أن يتكّـب الصندوق من إدارة مركزية ومن مكاتب جهوية (الإشراف إجرائياً: يخضع لتراتيب هيكلية الإدارات العمومية من المركزي إلى الجهوي إلى المحلي) ويجب أن يكون المشرفون منتخبين.

طرق تمويل الصندوق:

من خلال الإجابات المرصودة هناك مستويان بالنسبة لتمويل الصندوق:

- مستوى محلي :

- تخصيص جزء من ميزانية الدولة.
- إحداث أنشطة ثقافية تعود مداخيلها للصندوق.
- تخصيص جزء من الأموال المصادرة.
- إعداد مؤتمر دولي لدعم الصندوق.
- تخصيص جزء من الثروات الوطنية لدعم الصندوق (الشركات البترولية والمنجمية).
- فتح المجال لرجال الاعمال للمساهمة في تمويل الصندوق.
- مساهمة المواطنين (الأداءات).
- خصم نسبة من الجباية لتمويل الصندوق.
- إحداث منظومة لتبرعات وطنية.

- مستوى دولي:

- جلب الأموال المجمّدة بالخارج.
- فتح باب الهبات من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية (الاتحاد المغاربي مثلاً) ومن الدول التي ساندت الانتقال الديمقراطي.
- هبات وتبرعات دولية من الدول الصديقة والمساندة للانتقال الديمقراطي.
- مبادلات الديون مع الدول والمؤسسات البنكية الداعمة.

مساهمة الصندوق في تمويل

مشاريع:

سُجّل اعتراض المشاركون على هذا السؤال حيث اعتبروا أنّ الدولة مسؤولة على تحقيق التنمية وليس من مهام الصندوق، إلا أنّ هذا لم يمنع بعض ممثلين

عن المجتمع المدني من تقديم بعض المقترحات:

- تخصيص نسبة مئوية من موارد الصندوق لتحسين المرافق العمومية في المناطق المهمشة في مجال الصحة والمدارس مع إيجاد ضمانات لمتابعة هذه المشاريع.
- تخصيص الأداء على القيمة المضافة للتنمية في المناطق المهمشة والمتضررة
- إحداث مراكز خاصة بتكوين المرأة الضحية
- إسناد قروض أو منحة دون فائض للنساء الضحايا وتخصم فيما بعد.
- إمكانية بعث مشاريع لفائدة الضحايا.

ملاحظة:

أجمع المشاركون على أن صندوق الكرامة لا يمكن أن يحل محل الدولة في تمويل مشاريع.

المؤسسات المعنية بالإصلاح

أجمع أغلب المشاركين على أهمية إصلاح المؤسسات، ومن أبرزها الإصلاح الإداري والمالي والهيكلية الذي يجب أن يشمل بدرجة أولى المؤسسة الأمنية، وإدارة السجون والإصلاح، ووزارة العدل، وقطاعات الإعلام والصحة والتعليم والبحث العلمي (التعليم العالي)، إلى جانب وزارة التنمية بكل هيكلها ووزارة الثقافة، مع التأكيد على المجلس التشريعي والإدارات المحلية والجهوية والمركزية. بالإضافة إلى ذلك هناك توصية بحذف وزارة المرأة معتبرين أنها لا تمثل المرأة.

أما بالنسبة للتصورات حول كيفية إصلاح هذه المؤسسات، فيمكن تبويبها إلى مستويات مختلفة منها ما هو تشريعي ويتعلق بسن قوانين رديعة تقطع

مع الماضي وتعيد الاعتبار للمواطن، وفي نفس التوجه كان هناك تأكيد على إعادة النظر في البرامج التعليمية بكل مراحلها. وتمثلت الرؤية الأخيرة في ضرورة محاسبة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات تاريخياً ومنعهم من تحمل مسؤوليات داخل الدولة وأهمية القطع مع الممارسات السابقة منها المحسوبة واللامبالاة مع الرسكلة والتكوين.

أما بالنسبة للآليات، فتم اقتراح ما يلي:

- إنشاء محكمة دستورية رقابية مستقلة عن كل الأحزاب.
- إنشاء لجان فرعية رقابية في كل مؤسسات الدولة.
- استشارة المرأة في كل برامج الإصلاح والعمل على تفعيل مقترحاتها.
- مقاومة الفساد عبر تكليف شخصيات نزيهة.
- الإصلاح الإداري والكفاءة المهنية.
- الحد من الإفلات من العقاب.
- التشهير ومحاسبة المنتهكين لحقوق الإنسان والجلادين
- وضع حد لتدليس التقارير الطبية خاصة فيما يتعلق بحالات التعذيب.
- حسن استثمار أموال الدولة.
- تسليط أشد العقوبات على من يتعدى على القانون.
- إصلاح وزارة الداخلية ووزارة العدل والتنسيق على ضرورة تكوين أعوانها في المجال الحقوقي

الضحية :

تمحورت أغلب التصورات حول أهمية تشريك المجتمع المدني في كل مراحل العدالة الانتقالية كعنصر فاعل في التشاور والتقرير مع المتابعة، خاصة في مرحلة صياغة الأفكار والتصورات.

واعتبر المشاركون أن المجتمع المدني يلعب دور الرقيب في تحميل الدولة المسؤولية الأولى في جبر الضرر لهذه المناطق المتضررة. كما يلعب دوراً توعوياً وتحسيسياً حول أهمية مساندة مسار العدالة الانتقالية وأهمية جبر الضرر للضحايا بمختلف أنواعهم.

كما اقترحوا أن يقدم المجتمع المدني المساعدة لهيئة الحقيقة والكرامة بتحديد بعض المناطق التي لم تقدم ملفاتها كمنطقة ضحية، مع التركيز على أهمية نشر ثقافة العدالة الانتقالية وثقافة المواطنة والتسامح.

هناك توصية خاصة متعلقة بالدور الريادي الذي يجب أن يلعبه الإعلام لإنجاح مسار العدالة الانتقالية وأهمية تثمين الثورة وتجريم تمجيد النظام السابق ورموزه والتشكيك في الثورة وإحياء ذكراها ودعم كل الحركات الثورية.

ورشات المرأة وجبر الضرر:

في نفس الاتجاه أكدت النساء المشاركات على الدور الرقابي للمجتمع المدني في مرحلة تنفيذ برنامج جبر الضرر دون أن يكون وصياً على الضحايا. وقد تم التركيز على تشريك الجمعيات الحقوقية وخاصة منها النسوية باعتبارها ملزمة بوضعية المرأة. كما تم التأكيد على دوره في التعريف ببرنامج جبر الضرر من خلال الحملات التحسيسية وتأطير الجمعيات المشاركة في العدالة الانتقالية.

على غرار الدول المتقدمة.

- إصلاح المؤسسات الإعلامية.

- تعهد الدولة بعدم تكرار الانتهاكات.

- إعادة النظر في البرامج التربوية بما يخدم قيم ومبادئ الحرية والهوية.

دور المجتمع المدني

ورشات جبر الضرر الفردي:

أكد المشاركون على أن المجتمع المدني يجب أن يلعب دور المراقب وأن يشارك في كل مراحل جبر الضرر الشامل تجنباً لمزالق الانحراف والتلاعب، وإعطاء الأولوية لجمعيات ممثلة للضحايا.

ورشات جبر الضرر الجماعي:

أكد المشاركون على أن مهمة المجتمع المدني تكمن في المراقبة والضغط والتحسيس المتواصل بأهمية جبر الضرر لضحايا الانتهاكات وتطبيق الفصل الدستوري المتعلق بالتمييز الإيجابي بالإضافة إلى كتابة التقارير والمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

من ناحية أخرى، تمت الإشارة إلى أن المجتمع المدني شريك فاعل وأساسي في الصياغة والتخطيط والتحسيس والتوعية وتبسيط المعلومة للضحايا المباشرين وغير المباشرين، ومن الضروري أن توحد الجهود مع هيئة الحقيقة والكرامة والدولة لتنفيذ البرنامج الشامل لجبر الضرر.

ورشات جبر الضرر المنطقة

هناك توصية
وتحديد السقف

جداول موصولة لتوصيات

توصيات على مستوى جبر الضرر المادي

الورشات	الأضرار الناتجة عن الانتهاكات	أشكال جبر الضرر المادي	طرق صرف التعويضات
ورشات جبر الضرر الفردي	<p>الأضرار البدنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فقدان الحق في الحياة إما نتيجة القتل العمد أو نتيجة الإهمال الصحي داخل السجن. - السقوط البدني والإعاقة - التعقيدات الصحية مثل الأمراض المزمنة والخطيرة، الجروح من الإختباب الناتجة عن التعذيب وعن المعاملة السيئة داخل السجن وابتزاز الحق في الصحة والجروح من العلاج. <p>الأضرار النفسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حالة اكتئاب <p>الأضرار الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقصاء والعزلة الاجتماعية - الوصم الاجتماعي وتشويه السمعة. <p>تفكك الروابط العائلية كإلجبار على الطلاق وتأخر سن الزواج.</p> <p>الأضرار الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الجروح من الحق في العمل الذي يتخذ عدة أشكال كالطرد من العمل بمحاكمة أو بدون محاكمة، الحرمان من العمل، الحرمان من التدرج المهني، عدم التظهير في العمل، عدم القبول في الانتداب، تفويت الفرص - عزل الأميين بسبب صلة القرابة مع الضحية. - تفجير وتفليس الضحايا عمدا مما دفعهم إلى بيع الممتلكات (المصوغ بالنسبة للنساء) لسد الحاجة. <p>الأضرار التعليمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحرمان من الدراسة (مجموعة ضحايا المنشور 108) أو الحرمان من مواصلةها بعد الدخول إلى السجن، وحرمان أبناء الضحايا من المنح الجامعية مما يدفعهم إلى الإقطاع عن الدراسة. 	<p>جبر الضرر مادي وفردى ووصفة مباشرة مع التأكد على اعتماد المعايير الدولية في تقييم الأضرار وضبط مفاقيس واضحة.</p>	<p>ضرورة التفرغ الكامل في شكل جزائية شهرية يتم الصرف عن طريق تحويله إلى مركز أو برندي أو إعطاء صك لصرفه</p> <p>التعجيل وإعطاء الأولوية في الحالات الاستثنائية، قيمة التعويض:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحد الأدنى لا يقل عن 150 أو 200 دينار - الحد لكل ضحية مع التشغيل. - ألا يقل عن 300 ألف دينار لفائدة الضحايا الذين يعانون من أمراض مزمنة. - احتساب كل المصاريف التي تكثرت بها العائلة خلال الإيقاف والسجن والمتعلقة بالثقة والتقل ومصاريف الجاهل. - إعفاء مبلغ التعويض من الأداء الضريبي إثر الحصول عليه. - ملاحظات عامة: - أكد الضحايا على الحق في الإعتراض والتظلم على قيمة التعويض. - أن تشرف لجنة خبراء على صرف التعويضات .

الورشات	الأضرار الناتجة عن الانتهاكات	أشكال جبر الضرر المادي	طرق صرف التعويضات
ورشات جبر الضرر الجماعي	<p>أضرار بدنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاعاقات - التعقيدات الصحية. - ضياع رقة الشهداء والمقاومين (جورا بنينا). <p>أضرار نفسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حالة اكتئاب - الإحباط بالقصم. - الإحساس بالظلم. - الهوسلة والخوف الشديد. <p>الأضرار الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التمييز العنصري لأسباب دينية أو عرقية أو جهوية. - تفكك الروابط الأسرية والطلاق. - العزلة والإقصاء الاجتماعي - الوصم الاجتماعي بسبب حملات التشويه المقصودة والتهميش والتجريم التي طالت المجموعات السياسية والنقابية والجمعياتية. - تشويه السمعة والوصم الاجتماعي والتعوير والعمل النحالي - تأخر سن الزواج. - التهميش المنهج والأجاعة والإقصاء. - فقدان الإحساس بالوطنية - ضرب روح الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب لكونها تمثل خطرا على المبتعضي إليها وفي ذلك ضرب للدولة في مقدراتها البشرية من خلال تفجيرها من الإمكانات البشرية وصرعها في مجموعة بعضها. <p>الأضرار الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انقراض المسار الدراسي للأبناء. - الحرمان من مواصلة الدراسة. 	<p>بحث وتمويل مشاريع جماعية (اقتصادية)،</p> <ul style="list-style-type: none"> - التعويض عن المدايات والأموال والمشاريع المصادرة. - إعطاء أصحاب المشاريع من السجن والأداءات الجنائية المغلدة بهم. - التعويض عن العسائر وإعادة الأملاك الملتزعة. - تعويضات مالية لورثة الضحايا المتوفين وللمنين سجنوا دون سن 18عاشرو وذلك لأبهم أصابعوا فرصة التعليم. - تعويض الطلبة الذين إنهك حثهم في التعليم وتخصيص المنح خاصة بهم. - توفير مسكن لائق لعطفا كرامة العائلة - استرداد حقوق من تعزيبوا إلى عمليات تجتيل وتفكك أرواق من طرف عصابات مرتبطة بأجهزة الدولة والعائلة الحاكمة واسترداد الكتب المصادرة. 	<p>دفع مبلغ مالي يقدر بـ 200 ألف دينار لكل ضحية</p> <p>ضمان جزائية تقاعد مناسبة للمعيش الكريم</p>

طرق صرف التعويضات	أشكال جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عن الانتهاكات	الورشات
<p>-الزام المؤسسات الاقتصادية بتخصيص 20% من ميزانيتها للتنمية الجارية.</p> <p>-تخصيص نسبة من التعويضات الموجهة إلى مجموعات الضحايا كشركاء في مؤسسات بالجهات.</p>	<p>-بحث مشاريع في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني Economie Sociale et solidaire/ Projet communautaire</p>	<p>الأضرار الصحية:</p> <p>-تفشي الأمراض السرطانية والكبدية بسبب التلوث البيئي وغياب الخدمات الصحية في العديد من المناطق.</p> <p>الأضرار الاجتماعية:</p> <p>-الفقر والتهيش</p> <p>-تفشي أمراض اجتماعية كالإلتهاب والتهرب.</p> <p>الأضرار الاقتصادية:</p> <p>-إنتشار البطالة والحرمان من الحق في التشغيل بالإضافة إلى هجرة العقول إلى الخارج نتيجة الفساد وغياب الإستثمارات وتغيير المناطق من ثرواتها الطبيعية.</p> <p>الأضرار التعليمية</p> <p>-هشاشة التعليم التي تؤدي إلى الإنقطاع المبكر عن الدراسة وبالتالي عدم تكافؤ الفرص مما ينتج عنه تفشي ظاهرة تسجيل القصر.</p> <p>-المناطق معزولة ومقصية عن الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية، مما عرّضت جملة من الحقوق الأساسية كالحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في بيئة سليمة والحق في الحياة وهي تمس متساكي المناطق التي تعاني من التلوث البيئي.</p>	<p>ورشات جبر الضرر المنطقة المهمشة</p>

طرق صرف التعويضات	أشكال جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عن الانتهاكات	الورشات
<p>-صرف مبلغ جملي للصحية</p> <p>-جارية شهرية</p> <p>- في شكل تمويل مشاريع (فلاحية) تتضمن الاستقلالية المادية وتحقق العيش الكريم الذي يحفظ كرامتها.</p>	<p>-التعويض مادي، فردي</p> <p>-التعويض الإيجابي لفائدة المرأة في حجم التعويض وفي إعطائها الأولوية.</p> <p>كما تم التطرق إلى التعويض المادي عن خسارة الدخل وأهمية العمل على تحسين الوضعية الاجتماعية وتحسين السكن / منحة لذوي الاحتياجات الخاصة (مع ضمان التغطية الصحية مدى الحياة والتخفيض في سن التقاعد.</p>	<p>الأضرار البدنية ونفسية</p> <p>-التحطيم النفسي والشعور بالخوف والبرسلة المعنوية نتيجة التعذيب والاعتداءات الجسدية.</p> <p>-الحرمان من الانجاب</p> <p>-الحمل غير المرغوب</p> <p>-أمراض جسدية ونفسية</p> <p>الأضرار الاجتماعية</p> <p>-العزلة والاقصاء الاجتماعي</p> <p>-الإجبار على الطلاق.</p> <p>-العنف الأسري والوقوف العدائي من قبل العائلة (التهديد بسحب اللقب).</p> <p>-التفكك الأسري أو فقدان الاستقرار العائلي</p> <p>-الحرمان من الزواج أو تأخر الزواج الذي انجر عنه عدم الانجاب</p> <p>-سوء المعاملة/الوصم وتشويه سمعة المرأة (خوارجية +إرهابية +بمسارية +رجعية + متطرفة)</p> <p>-الصورة النمطية للمرأة و اعتبارها وصمة عار خاصة بالنسبة للمرأة الريفية أو التي تعرضت إلى جريمة الاغتصاب و أنجبت على أروء.</p> <p>الأضرار الاقتصادية</p> <p>-البطالة والخصاصة الناتجة عن سياسة التجميع وانهاك حق العمل -القمع داخل مؤسسات العمل وتضييق الخناق</p> <p>-ضياع الفرص الناتجة عن الحرمان من الدراسة بسبب إرثاء الحجاب -الحرمان من الوظيفة والفرز الأمي في المناطق والطرز التعسفي من العمل -غياب المساواة بين المتقنين بموجب العفو العام وبقية الموظفين -تهيش المرأة المنتهجة بالعفو العام واقصاؤها وتجميدها إداريا</p> <p>الأضرار التعليمية</p> <p>-الحرمان من التعليم</p> <p>الأضرار التي منتهت الحقوق المدنية والسياسية</p> <p>-الإنتهاكات الممارسة من قبل الإدارة: الحرمان من الوثائق الرسمية -الحرمان من حق الانتخاب</p> <p>-الحرمان من الحرية الفكرية / العقائدية / اللباس</p> <p>-الحرمان من حقوق المواطنة</p>	<p>ورشات المرأة وجبر الضرر</p>

الورشات	إعادة التأهيل	الإدماج	الإدماج المهني:
توصيات على مستوى آيتي إعادة التأهيل والادماج	<p>توفر الإحاطة النفسية والصحة النفسية للفصحاء وأفراد عائلاتهم في كل الولايات.</p> <p>-التنميش على الاندماج بالوضعيات الاجتماعية على غرار الفصحاء ذوي الاحتياجات الخصوصية والنفقات الهشة.</p> <p>-بحث مراكز مختصة في كل الولايات لتمكين الفصحاء من إعادة تأهيلهم نفسيا واجتماعيا وتوفير الدعم القانوني لهم.</p> <p>-إنشاء مراكز قارة وجوية لرعاية المبتليين واستقبالهم وإسماء الخدمات الصحية والنفسية للمستحقين منهم (سوسة)</p> <p>-تخصيص فضاءات مجهزة بالمختصين النفسيين والاجتماعيين لعلاج الفصحاء واثباتهم مع ضمان أسياسهم (مدنين+ سوسة)</p> <p>-فتح آفاق التكوين المستمر أمام المهتمين من الفصحاء في قطاع الوظيفة العمومية (مدنين)</p>	<p>الإدماج المهني:</p> <p>- إدماج الفصحاء في الوظيفة العمومية أو تشجيعهم على الانتداب للصلاب الخاص.</p> <p>-توظيف أحد أبناء الفصحاء أو أحد أفراد أسرته الذين يحقهم ضرر مباشر أو غير مباشر (جندوبية).</p> <p>إعادة إدماج مدرسي:</p> <p>-فتح مجال إعادة الإدماج في التعليم</p> <p>الإدماج الاجتماعي:</p> <p>-دعم الفعاليات الجمعياتية والمؤسساتية المهنية بفتحها العدالة الانتقالية (مدنين)</p> <p>-صناعات تخصصية وإعلامية</p>	<p>الإدماج المهني:</p> <p>- الإدماج المهني عبر آية التشغيل والدعم الاقتصادي وإعطائها الأولوية في ذلك.</p> <p>- إدماج المرأة الفصححة في مؤسسات التكوين المهني خاصة للمتفهمين بالعمو التشرعي العام</p> <p>- بحث مشاريع صغيرى للمرأة وخاصة المرأة الريفية</p> <p>توفير الخدمات الاجتماعية:</p> <p>- تحسين أو بناء مسكن</p> <p>-مجانة التنقل والصحة للفصحاء الآتي ليس لهم دخل أو بدون سند عائلي</p> <p>-توفير حراية شهرية للمرأة العاجزة عن العمل</p> <p>-إدماج الفصححة في عائلات حاضنة إذا كانت من فائدي السند أو في جمعيات أو مؤسسات تخصصهن.</p> <p>الاندماج الاجتماعي للمرأة الفصححة:</p> <p>-تعزز انضباط المرأة وتشريكها في المجتمع المدني والدعوة لإنشاء جمعيات نسائية تدافع عن المرأة الفصححة وحقوقها في الاندماج من جديد في المجتمع واستعادة ثقافتها في نفسها وتغريزها. كما أكدنا على أهمية إنشاء منظمات نسائية تسهل ادماجها اجتماعيا.</p>
ورشات جبر الضرر الفردي	<p>حاجة الفصحاء لإعادة التأهيل الصحي والنفسي لذا تمت التوصية بوضع برامج لإعادة تأهيل هذه المجموعات على عدة مستويات وخاصة النفسية منها.</p> <p>- تخصيص أخصائيين نفسيين لتابعة الحالة النفسية للفصحاء.</p> <p>-إحداث مركز لإعادة التأهيل</p> <p>-تمكين الفصحاء من العلاج والتنقل المجاني وعلاجهم ومن الإنتفاع بالخدمات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية.</p>	<p>إعادة إدماج المناطق المهتمة اقتصاديا واجتماعيا ورفع العزلة السياسية عنها وذلك من خلال ضبط الدولة إستراتيجية اقتصادية وسياسية وتنموية تعطي فيها الأولوية للمناطق الصحية حتى يرد لها اعتبارها ولولا طلبها الذين عاشوا الفقر والهميش والإقصاء المنهج.</p>	
ورشات جبر الضرر المنطقة المهمة			

الورشات	إعادة التأهيل	الإدماج
المرأة وجبر الضرر	<p>1-رعاية طبية لفائدة الفصحاء الآتي في حاجة إلى العناية والعلاج على يد أطباء الاختصاص.</p> <p>2-رعاية نفسية للفصحاء وعائلاتهم (وساطة عائلة)</p> <p>3-مراقبة اجتماعية للمرأة وتوفير الخدمات الاجتماعية</p> <p>4-مهمي:</p> <p>-تكوين سريع للنساء الفصحاء الآتي انقطعن عن دراستهن.</p> <p>-تدريب وتكوين سريع للنساء الفصحاء الآتي انقطعن عن وظيفتهن حتى يتحققن بالسلام الوظيفي وتصبحن مؤهلات الوظيفة التي سيتم تعيينهن فيها</p> <p>-المرافقة المهنية</p> <p>-إشياء مراكز تكوين تعنى بالمرأة الفصححة وأسرته</p> <p>مقترحات أخرى:</p> <p>المرأة وجبر الضرر</p>	<p>الإدماج المهني</p> <p>- الإدماج المهني عبر آية التشغيل والدعم الاقتصادي وإعطائها الأولوية في ذلك.</p> <p>- إدماج المرأة الفصححة في مؤسسات التكوين المهني خاصة للمتفهمين بالعمو التشرعي العام</p> <p>- بحث مشاريع صغيرى للمرأة وخاصة المرأة الريفية</p> <p>توفير الخدمات الاجتماعية:</p> <p>- تحسين أو بناء مسكن</p> <p>-مجانة التنقل والصحة للفصحاء الآتي ليس لهم دخل أو بدون سند عائلي</p> <p>-توفير حراية شهرية للمرأة العاجزة عن العمل</p> <p>-إدماج الفصححة في عائلات حاضنة إذا كانت من فائدي السند أو في جمعيات أو مؤسسات تخصصهن.</p> <p>الاندماج الاجتماعي للمرأة الفصححة:</p> <p>-تعزز انضباط المرأة وتشريكها في المجتمع المدني والدعوة لإنشاء جمعيات نسائية تدافع عن المرأة الفصححة وحقوقها في الاندماج من جديد في المجتمع واستعادة ثقافتها في نفسها وتغريزها. كما أكدنا على أهمية إنشاء منظمات نسائية تسهل ادماجها اجتماعيا.</p>

توصيات على مستوى جبر الضرر الرمزي

الورشات	جبر الضرر الرمزي
الورشات	<ul style="list-style-type: none"> - حفظ الذاكرة وتخليد الذكرى: - إحياء ذكرى سنوية لكرامة المواطن من خلال إعلان يوم وطني لتخليد التضاللات كان يكون يوم عطلة «ويمكن أن يكون هذا اليوم الوطني لهاضمة الاستبداد». - تسمية الشوارع والمساحات العمومية بأسماء المناضلين والشهداء ورواها مهرجانات ومؤتمرات عمومية وإصدار طوابع بريدية تحمل صور وأسماء الضحايا. - إنشاء متاحف إلكترونية على مستوى وطني وقد تم تقديم مقترح أن يكون في مكان سجن «أفريل وذلك نظراً لبعده الرمزي، في حين ارتأت بعض الآراء الأخرى أن تكون هذه المتاحف على مستوى جهوي. - إقامة نصب تذكارية وأوسمة خاصة بالمناضلين من بينهم الذين ماتوا تحت التعذيب. - إعادة كتابة التاريخ وذلك بعد التقصي وكشف الحقيقة ولا بد من تدوين المطام بانصاف الجهات والأفراد والاتصاف لقيم الحرية والعدالة والتعاطف والهوية وتوثيقها في الأرشيف. - تدريس تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان وادراجها في البرامج التعليمية. - الاعتراف: - ضرورة الاعتراف بالفضايا وبنضالاتهم وذلك بعد كشف الحقيقة ومبسط قائمة إسمية في هذا الشأن.
ورشات جبر الضرر الفردي	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتراف الرسمي من الحكومة بالانتهاكات التي مارستها ضد المواطنين واعترافها بنضالات ومساهمات المجموعات في بناء الدولة واعتذارها من الضحايا ويجب أن يكون ذلك الإعتذار كتابياً وفردياً لكل مناضل ولكل ضحية. - إحداث يوم وطني لتخليد ذكرى الانتهاكات. - إدراج تاريخ الانتهاكات في البرامج التربوية والبيداغوجية. - ضرورة التوثيق وحفظ الذاكرة من خلال إحداث مرصد وطني للتوثيق - إقامة نصب تذكارية في المساحات العامة وتسمية الشوارع والمؤسسات التربوية والمهرجانات بأسماء الشهداء والمناضلين - إصدار طوابع بريدية لتخليد ذكرى الضحايا. - إقامة موكب احتفالي بالزي الرسمي مع حمل الرتب بعد التنظير بالنسبة للمعسكريين وأسناد بطاقة مناضل إلى كل المشمولين بفساد العدالة الانتقالية ورد الاعتراف (تعمل امتيازات: علاج، تغفل، امتيازات جنائية)
ورشات جبر الضرر الجماعي	<ul style="list-style-type: none"> - إحداث يوم وطني لتخليد ذكرى الانتهاكات. - إدراج نشاط ومساهمة ومعاودة الجهات في الكتب والمناهج التربوية - إحداث متحف افتراضي كمواقع لحفظ الذاكرة - تخليد أسماء الشهداء والمناضلين بإقامة نصب تذكارية وتسمية ساحات عمومية وشوارع تحمل أسماء الضحايا. - إزالة النصب التذكارية ليوثقفة من المساحات العامة - تخصيص فضاء عام لحفظ الذاكرة وإقرار يوم للذاكرة الوطنية وانتهاكات حقوق الإنسان - تحويل مراكز الاعتقال لمراكز حفظ الذاكرة - بعث مشاريع بأسماء الشهداء حتى يكون مشروع ذو هدفين معنوي ومادي - بعث أندية ومركبات رياضية وأنشطة (مهرجانات) بأسماء المناضلين والشهداء - إحداث أفلام وثائقية وسينمائية حول الانتهاكات - إقامة طوابع بريدية بأسماء المناضلين والشهداء. من الملاحظ أن هذه التصورات تتوجه نحو إدماج المناطق والمناطق والشهداء والمناضلين ضمن برنامج حفظ الذاكرة ذلك من أجل تخليد النضالات وتصحيح مسارات المراحل التاريخية ورد الاعتبار للمناطق وتمسكها. - جلسة استماع علنية تسلط الضوء على المناطق الضحية وكيف تم اقصاؤها وتهميشها بشكل ممنهج. - تسمية إشارات عليا ووزراء من هذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إقامة أيام إعلامية لهذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إعادة ما أُهبط من ثروات مثل آثار قفصية.

الورشات	جبر الضرر الرمزي
الورشات	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج المناطق المهمشة وضمها في كتب التاريخ وذلك بهدف تصحيح تاريخ مشاركة الجهات المهمشة في الحركة الوطنية والمناضلة ضد الاستبداد وذكر رموزها وقياداتها الفاعلة. - إدراج نشاط ومساهمة ومعاودة الجهات في الكتب والمناهج التربوية - إحداث متحف افتراضي كمواقع لحفظ الذاكرة - تخليد أسماء الشهداء والمناضلين بإقامة نصب تذكارية وتسمية ساحات عمومية وشوارع تحمل أسماء الضحايا. - إزالة النصب التذكارية ليوثقفة من المساحات العامة - تخصيص فضاء عام لحفظ الذاكرة وإقرار يوم للذاكرة الوطنية وانتهاكات حقوق الإنسان - تحويل مراكز الاعتقال لمراكز حفظ الذاكرة - بعث مشاريع بأسماء الشهداء حتى يكون مشروع ذو هدفين معنوي ومادي - بعث أندية ومركبات رياضية وأنشطة (مهرجانات) بأسماء المناضلين والشهداء - إحداث أفلام وثائقية وسينمائية حول الانتهاكات - إقامة طوابع بريدية بأسماء المناضلين والشهداء. من الملاحظ أن هذه التصورات تتوجه نحو إدماج المناطق والمناطق والشهداء والمناضلين ضمن برنامج حفظ الذاكرة ذلك من أجل تخليد النضالات وتصحيح مسارات المراحل التاريخية ورد الاعتبار للمناطق وتمسكها. - جلسة استماع علنية تسلط الضوء على المناطق الضحية وكيف تم اقصاؤها وتهميشها بشكل ممنهج. - تسمية إشارات عليا ووزراء من هذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إقامة أيام إعلامية لهذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إعادة ما أُهبط من ثروات مثل آثار قفصية.
ورشات جبر ضرر المنطقة المهمشة	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج المناطق المهمشة وضمها في كتب التاريخ وذلك بهدف تصحيح تاريخ مشاركة الجهات المهمشة في الحركة الوطنية والمناضلة ضد الاستبداد وذكر رموزها وقياداتها الفاعلة. - إدراج نشاط ومساهمة ومعاودة الجهات في الكتب والمناهج التربوية - إحداث متحف افتراضي كمواقع لحفظ الذاكرة - تخليد أسماء الشهداء والمناضلين بإقامة نصب تذكارية وتسمية ساحات عمومية وشوارع تحمل أسماء الضحايا. - إزالة النصب التذكارية ليوثقفة من المساحات العامة - تخصيص فضاء عام لحفظ الذاكرة وإقرار يوم للذاكرة الوطنية وانتهاكات حقوق الإنسان - تحويل مراكز الاعتقال لمراكز حفظ الذاكرة - بعث مشاريع بأسماء الشهداء حتى يكون مشروع ذو هدفين معنوي ومادي - بعث أندية ومركبات رياضية وأنشطة (مهرجانات) بأسماء المناضلين والشهداء - إحداث أفلام وثائقية وسينمائية حول الانتهاكات - إقامة طوابع بريدية بأسماء المناضلين والشهداء. من الملاحظ أن هذه التصورات تتوجه نحو إدماج المناطق والمناطق والشهداء والمناضلين ضمن برنامج حفظ الذاكرة ذلك من أجل تخليد النضالات وتصحيح مسارات المراحل التاريخية ورد الاعتبار للمناطق وتمسكها. - جلسة استماع علنية تسلط الضوء على المناطق الضحية وكيف تم اقصاؤها وتهميشها بشكل ممنهج. - تسمية إشارات عليا ووزراء من هذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إقامة أيام إعلامية لهذه المناطق المتضررة ومعالجة أسباب هذا التهميش - إعادة ما أُهبط من ثروات مثل آثار قفصية.

الورشات	جبر الضرر الرمزي
الورشات المرأة وجبر الضرر ورشات المرأة وجبر الضرر	<ul style="list-style-type: none"> - توسيع المناضلات في المناسبات الوطنية وتكريمهن - تمكين المناضلات من شهادتهن/بطاقة مناضلة - تسمية أحد الشوارع بأسماء المناضلات - نصب تذكارية رمزية - إدراج تضالاجها في المنظومة التربوية - إدماج أبناء المناضلات والسجينات في منظمات حقوقية داخل البلاد وخارجها - تكريم معنوي من طرف رئيس الجمهورية/ تكريم النساء اللاتي حملن العقبة للسجون - اعتناء الدولة لضحايا المنشور ١٠٨ - طريقة تخليد تضاللات النساء وتمييزها إيجابيا: على مستوى فردي: <ul style="list-style-type: none"> - إطلاق مؤسسات أو أريج بأسماء المناضلات. - إدراج صفة مناضلة في بطاقة التعرف الوطنية. - منح أوسمة لعائدة الضحايا. - بطاقة مناضلة (التمتع بمجانبة التنقل، الدخول المجاني إلى دور الثقافة). - إقامة نصب تذكارية بكل الولايات تخليدا للنساء الضحايا. على مستوى مؤسسي: <ul style="list-style-type: none"> - التعريف بالاتجاهات عبر وسائل الإعلام العمومي ووسائل التواصل الاجتماعي - توثيق الاتجاهات ونشرها من خلال إصدار كتب وقصص تحمل أسماء المناضلات بكامل تراب الجمهورية (كتيبات ومجلات). - استعمال وتوظيف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والكتوبية وتخصيص قضايا الإعلام العمومي للقضايا المتعلقة مع المناضلات. - إنتاج أنشطة سينمائية ومسرحيات تنبئها الدولة توثق معاناة المرأة خلال فترة الاستبداد - إحياء مركز دراسات خاص بالمرأة المناضلة - إعادة كتابة التاريخ وتصحيحه وإبراز الدور النضالي خلال فترات الاستبداد وإدراجها في البرامج التربوية بعنوان مناضلات تونسيات في إطار التمييز الإيجابي للمرأة على مستوى وطني: <ul style="list-style-type: none"> - تخصيص يوم وطني للمرأة المناضلة - إدراج صورة امرأة مناضلة على العملة التونسية.

الورشات	صيغة الاعتذار	من يقدمه؟
ورشات جبر الضرر الفردي	<ul style="list-style-type: none"> -اعتذار شفوي بصفة مباشرة وشفوية -اعتذار كتابي وفردى. -يُنزل هذا الاعتذار في كل الولايات والمعتمديات ويجب أن يكون علنيا على مستوى إعلاني وفي يوم رسمي. 	<ul style="list-style-type: none"> -وزارة الداخلية باعتبارها أكثر وزارة مارست الاتهامات في حق المواطنين -الإعتذار رسميا من الدولة/رئيس الجمهورية /رئيس الحكومة
ورشات جبر الضرر الجماعي	<ul style="list-style-type: none"> -الاعتراف ثم الاعتذار الرسمي يكون كتابي وفردى من أعلى هرم السلطة (السلط الثلاث). -اعتذار كتابي للمجموعة والأفراد -اعتذار شفوي 	<ul style="list-style-type: none"> -اعتذار رسمي من أعلى هرم للسلطة بإخراج ويكرر بصفة مناسبة وفي وقت مناسب. - شفاهي وكتابي من قبل القائد الأعلى للقوات المسلحة -المطالبة بالاعتذار الرسمي من الرئاسات الثلاث في يوم وطني
ورشات جبر ضرر المنطقة المهمشة	<ul style="list-style-type: none"> -اعتذار شفويا وكتابيا -يأخذ الاعتذار شكل إسناد أوسمة وشهادات تقدير للمناضلين وزوجاتهم وأبنائهم المتضررين 	<ul style="list-style-type: none"> -يصدر الاعتذار عن رئاسة الجمهورية ورئاسة نواب الشعب باعتبارهما يمثلان أعلى هرم في السلطة. -يمكن أن يكون الاعتذار مباشر باعتماد بطاقات وأوسمة تكون إثر الاعتذار وأن يكون الاعتذار صادرا عن الدولة ومؤسستها -إن كل مؤسسة قامت باتهامك فهي معنية بتقديم الاعتذار من الذين تم اتهامك حقوقهم سواء كانوا أفراد أو جماعة أو منطقة.
ورشات المرأة وجبر الضرر	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتذار شفويا ومكتوبا ويقدم على جميع مستويات وبيئات المؤسسات الإعلامية 	<ul style="list-style-type: none"> -الاعتذار من أعلى هرم في الدولة وأمام الشعب التونسي وبشكل جماعي مع الاعتراف من طرف الأفراد الذين ارتكبوا الاتهامات مع الإقرار بأهمية النضالات ومشروعيتها. -تكريم المرأة من طرف أعلى هرم في السلطة وتمييزها إيجابيا باعتبارها امرأة مناضلة.

توصيات على مستوى صيغة الاعتذار وأشكاله

نتائج المرحلة الكيفية

مجموعات التركيز: جداول محوصلة للتوصيات

يتضمن هذا الجانب من التقرير عرضاً لنتائج الجزء الثاني من المرحلة الكيفية من تصورات واقتراحات حول أشكال جبر الضرر التي نصّ عليها الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية أن «جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والادماج ويمكن ان يكون فردياً او جماعياً ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة» سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المنطقة الضحية كما تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرأة الضحية بتنظيم مجموعات خاصة بها .

مجموعة التعذيب نساء

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
<p>-توفير الشغل</p> <p>-التدريب في العمل</p> <p>-تسوية المسار المهني</p> <p>-الإدماج المهني للأبناء</p>	<p>-إحداث مركز لإعادة الإدماج والتأهيل الاجتماعي وأبناءهم .</p> <p>-فحص بدني كامل لكل من تعرض إلى التعذيب.</p> <p>-العلاج خارج البلاد.</p>	<p>الإعتذار:</p> <p>-إعتذار رسمي وعلني يبتّ على التنازل من قبل وزارة الداخلية، رئيس الجمهورية ووزير الداخلية والوزراء المشرفين يعتذرون ويقدمون تفسير على الأفعال التي قاموا بها.</p> <p>-إعتذار فردي وكتابي من قبل الجلاد .</p> <p>-محاسبة الفاسدين بعد الثورة والسير بتونس إلى الأفضل.</p>	<p>-جبر ضرر مادي وفوري ويكون دفعة واحدة.</p> <p>-تخصيص منح دراسية للأبناء.</p> <p>-تمويل المشاريع.</p> <p>-توفير السكن.</p> <p>-الحج.</p>	<p>*الأضرار البدنية:</p> <p>- إضطرابات في العمل (الإجهاد / وفاة الطفل بعد الولادة مباشرة).</p> <p>- عجز وظيفي مستمر على مستوى العين، الهيكل العظمي (كسر في الأنف نتيجة الضرب، سقوط بدني بنسبة 80%، العجز عن الحركة، ضرر صحي على مستوى الظهر، على مستوى الرقبة، آلام على مستوى الرقبة).</p> <p>*الانعكاسات الصحية على العائلة:</p> <p>-تعرض الأب إلى فقدان الهمم. شلل نفسي للأب، إصابة الأب بمرض السرطان، وفاة أحد أفراد العائلة (وفاة الأخ).</p> <p>*الأضرار النفسية:</p> <p>- الشعور بالهجر، حالة الرعب، الشعور بالحرز، الشعور بالخوف، حالات إنذافية وعدم القدرة على العيش بصفة طبيعية في المحيط العائلي</p> <p>- فقدان الثقة بالنفس وفي الآخر وصعوبات في التواصل</p> <p>- صعوبة تجاوز كل ما حدث (مشهد دخولها للسجن ظل مرافقاً لها طيلة حياتها).</p>

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
		<ul style="list-style-type: none"> - تغيير سلوكيات العون الجلال. - تخليد الذكرى - تسمية أنجح وشوارع بأسماء المناضلين. - كتابة الكتب. - تخصيص يوم ذكرى للمضحايا وخاصة الشهداء. - دعم المؤسسات التي تخلد ذكرى الضحايا. - تغيير المراكز التي تم فيها التعذيب إلى مؤسسات وتوادي ترفهية. 		<ul style="list-style-type: none"> * الإنعكاسات على الحالة النفسية للأطفال/ العائلة: - مخلفات نفسية على الأطفال وعلى العائلة. * الأضرار الاجتماعية: - الوصم الاجتماعي (تحملها مسؤولية كل ما حصل لها، انزواء كل العائلة عن المجتمع، تفكك الروابط العائلية، إفساد علاقات الارتباط والخطوية، الطلاق). * الأضرار التعليمية: - الإنقطاع المبكر عن الدراسة * الأضرار الاقتصادية: - فقدان العمل والتمتع من الارتزاق أو حتى فرصة العمل (وقد شمل هذا العائلة الكبرى والجيلان أيضا)، طرد الزوج من العمل أو دفعها إلى الخروج من العمل، عدم التنقل بحرية. - مصادرة معدات وآلات خاصة بالعمل، بيع كل الأملاك لتسخير المحتاجين.

مجموعة التعذيب رجال

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
إعادة الإدماج في العمل وتسمية المسار المهني.	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مركز لإعادة التأهيل والإدماج للعائدة للمضحايا وعائلاتهم. - توفير العلاج النفسي لأبناء الضحايا. - إنشاء مؤسسة وطنية تشرف عليها وزارة العمل، وزارة المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الاحتزاز: - شفوي وخطي. - يقدمه مرتكب الانتهاك، من طرف مسؤولين في الدولة. - رفض الاعتذار وتولي الجالدين سابقا مناصب مقدمة يزيد من تعميق الجرح - تخليد الذكرى: - يوم وطني لمنهضة المنعذبين. - ترسيخ ثقافة مناهضة التعذيب في الإعلام والمدارس والمنهج التربوية. - إنشاء متاحف للذاكرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تعويض مادي 	<ul style="list-style-type: none"> * الأضرار البدنية: - الإصابة بأمراض مزمنة (العصاة، الأعصاب). * الأضرار النفسية: - بالرغم من تجاوز العقدة على الآخر وتجاوز الأوزة فإن الشرح النفسي مازال موجودا لدى أغلب المساجين الذين تعرضوا للتعذيب. - فقدان الثقة في النفس، التمكين في الذات (هل حقاً أنا إرهابي أم لا؟). - الإحساس بالإهانة. - ضرر نفسي كبير نتيجة رجوع الجالدين ودرتتهم طريقي السراج يوميا مع إمرائهم على تربية ما قام به النظام السابق. - الخوف المستمر من التعذيب، الإرتياب والخوف من إمكانية رجوع فترة الاستبعاد. - الإنعكاسات على الحالة النفسية للأطفال/العائلة: - إهراق نفسي العائلة. - الغمط النفسي المسيطر على العائلة وخاصة الأبناء * الأضرار الاجتماعية: - الرفض من قبل الأقارب. - تأخر سن الزواج بالنسبة لبنات المساجين السياسيين. - فقدان الحرية. - توقيت المناسبات العائلية المهمة. - النظرة السيئة من قبل المجتمع. - النبذ من قبل المجتمع (الرفض التام لأراهم وتوجهاتهم). - العزلة والانعطاف. * الأضرار الاقتصادية: - تقييد فرص العمل.

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
	- إحاطة نفسية وصحية. - إنشاء هيئة خاصة لتابعة شؤون الضحايا	- الاعتذار: الاعتراف رسمياً لجميع الضحايا. - تكريم الضحايا. - تغليب الذكرى: - إعتذار الدولة من الضحايا من خلال كتابة قصة كل ضحية. - إنشاء متحف لتوثيق المعاناة والأضطهاد وخاصة الاغتصاب. - إدراج العدالة الانتقالية في المناهج التربوية. - إنتاج كتاب توثق شهادات الضحايا. - إنتاج شريط وثائقي يخلد ذكرى الضحايا.	- تعويض مادي فردي يكون دفعة واحدة. - يتم احتساب مستوى الخسارة لكل فرد. - تمييز إيجابي لعائدة النساء. - التعويض على تفويت الفرص.	* الأضرار البدنية: - الإصابة بأمراض مزمنة. - إضطرابات في الحمل (العرومان من الإيجاب نتيجة تعقيدات صحية). * الأضرار النفسية: - فقدان الثقة في الجنس الآخر. - الخوف دائم. - صدمة عصبية. - الإصابة بنبوبات هستيرية. - إضطرابات جنسية. * الأضرار الإجتماعية: - تفكك الروابط العائلية، الطلاق/ الإخبار على الطلاق. - صعوبات في التأقلم والاندماج الاجتماعي والملي

مجموعة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي نساء

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه	
- الانتداب للأبناء. - تسوية المسار المهني.	- توفير التأهيل الصحي. - المتابعة - التا نونية . - توفير العلاج المجاني/ بطاقة علاج	- الإعتذار العلني من طرف الدولة. - تسليم وثيقة اعتذار لكل ضحية. - شهادات تكريم للضحايا. - تغليب الذكرى: - تسمية الشوارع والأزيج بأسماء الضحايا - إنتاج فيلم وثائقي. - يوم وطني للضحايا.	- الإعتذار: - الإعتذار العلني من طرف الدولة. - تسليم وثيقة اعتذار لكل ضحية. - شهادات تكريم للضحايا. - تغليب الذكرى: - تسمية الشوارع والأزيج بأسماء الضحايا - إنتاج فيلم وثائقي. - يوم وطني للضحايا.	- مادي شامل وعاجل. - توفير مسكن. - بطاقة نقل مجاني. - الحج.	* الأضرار البدنية: - إصابة الأعضاء التناسلية (تعذيب ممنهج بغاية الإخصاء). - إصابة الوالدين بأمراض عديدة. * الأضرار النفسية: - التحطيم النفسي. - الخوف الدائم. - الألم النفسي والمعنوي. * الأضرار الاجتماعية: - تأزم الأوضاع الاجتماعية والمادية للعائلات. - التفكك الأسري. - تدمير البرامج المستقبلية. * الأضرار الاقتصادية: - الفقر. - البطالة. - وضعية مواطن من درجة ثانية. - التضييق الاقتصادي والاجتماعي.

مجموعة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي رجال

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
- تشغيل الأبناء . - الاعتراف لأهم عامل للمساعدة على الإدماج والتأهيل.	- الاعتذار علني عن طريق الدولة من طرف وزير الدفاع ووزير الداخلية. - يقع بث الاعتذار عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. - إعتذار فردي يدرج بالرائد الرسمي.	الاعتذار: - إعتذار علني عن طريق الدولة من طرف وزير الدفاع ووزير الداخلية. - يقع بث الاعتذار عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. - إعتذار فردي يدرج بالرائد الرسمي.	و المادي و التعويض . - الحج لأهليات وآباء الضحايا .	جبر الضرر المادي التعويض مادي ومعنوي - الحصول على جناية تضمن كرامة الضحية. - تعويض مادي ومعنوي فردي.	الاعتداءات على العائلة: *الأضرار البدنية: - الإصابة بأمراض العجز العصبي (جذلة دماغية أدت إلى الوفاة، الإصابة بشلل نصفي). - الإصابة بأمراض مزمنة (أمراض القلب، ضغط الدم، الروماتزم...) *الأضرار النفسية: - أمراض نفسية نتيجة الرسالة النفسية المستمرة. - الإصابة بإيثار عصبي. - الإدمان على الكحول. *الأضرار الاجتماعية: - النظرة الدونية لعائلة الضحية. - إعتبار الضحية خائن. - الإقصاء الاجتماعي. - الحرمان من التغطية الصحية. - الحرمان من إقامة مراسم دفن للضحية. *الأضرار الاقتصادية: - الحرمان من العمل /المنع من الارتزاق. - فقر وخصاصة. *الأضرار التعليمية (خاص ببناء أو إخوة الضحية) - الانقطاع عن الدراسة /ترجع النتائج الدراسية للبناء *أخرى: -الحرمان من السفر.

مجموعة القتل العمد والإعدام دون ضمانات المحاكمة العادلة العائلة

مجموعة الاختفاء القسري العائلة

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
-إعادة الإدماج من الاجتماعي خلال مؤسسات خاصة . -إدماج وإعادة إدماج مهني. -تسوية المسار المهني - إمكانية لتمكين - لا اقتصادي من خلال بعث مشاريع . -إعادة الإدماج في التعليم.	- إعادة التأهيل - إعتذار رسمي	- إعتذار كتابي رسمي من الدولة، علني أمام الشعب التونسي ويثبت في وسائل الاعلام - الاعتذار العام لا يكفي يجب أن يكون إعتذارا فرديا لكل ضحية. - الإعتذار وحده غير كاف يجب ان يكون مرفوقا بالاعتراف.	الاعتذار: - إعتذار علني أمام الشعب التونسي ويثبت في وسائل الاعلام	جبر الضرر المادي - إعطاء الأولوية خاصة للحالات التي تستوجب التدخل العاجل مثل المرضى والعاجزين عن العمل . - الحصول على جناية تضمن كرامة الضحية. - تعويض مادي ومعنوي فردي.	الأضرار البدنية: - الإصابة بأمراض مزمنة. *الأضرار النفسية: - حالة رعب وقلق نفسي نتيجة المدهامات المستمرة. - حالة توثر - الإصابة بالانفصام. *الأضرار الاجتماعية: - تشويه السمعة. - جعل العائلة مكان الضحية وبعتها عنه. - الإحساس بالنذ نتيجة نفور الآخرين. *الأضرار الاقتصادية: - فقدان العمل وخسارة الدخل. - الزام صاحب العمل بطرد الضحية. *الأضرار التعليمية: - الانقطاع عن الدراسة نتيجة الاختفاء القسري.

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
- بحث مشاريع تنمية للنساء.		الإعتذار: - الإعتذار من الدولة في شخص رئيس الجمهورية، من المؤسسة العسكرية، من وزارة الداخلية.	- جبر الضرر المادي وإعطاء الأولوية في صرف التعويضات للحالات الاستيعابية وللعاجزين عن العمل، توفير مقومات العيش الكريم.	*الأضرار النفسية: - الشعور بالنقص نتيجة القتل في الحصول على شهادة الكالوريا. - التعرض للضغط العالي. - فقدان الإحساس بالوطنية. *الأضرار الاجتماعية: - الزواج في سن متأخرة. - الوصم بالعار والرفض من قبل العائلة - تفكك الروابط الأسرية: فقدان أي صلة بالعائلة وعدم معرفة الضحية بأخبار عائلته أو وفاة والديه. *الأضرار الاقتصادية: - البطالة بسبب المراقبة الإدارية/ عدم النجاح في المناظرات. *الأضرار التعليمية: - الانقطاع عن الدراسة/الطرود من الجامعة وعدم مواصلة الدراسة. - الاضطراب للدراسة بالمعهد الخاصة المكلفة. - الحرمان من المنحة الدراسية.

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
- توفير الرعاية الطبية والإحاطة النفسية للضحية وعائلتها.	- إصدار من طرف رئيس الدولة ويُنزل في مرسوم/ قانون يتحصل من خلاله على شهادة.	الإعتذار: - شفوي وكتابي.	- جبر الضرر مادي وإعطاء الأولوية للحالات المستعجلة - توفير مساكن.	الأضرار الناتجة عنه *الأضرار البدنية: - ضرر جسدي. *الانعكاسات على العائلة: - وفاة الأخت نتيجة الصدمة. *الأضرار النفسية: - حالات إنفعالية - إحساس بالقرع وبالظلم. - الخوف. - الإتهاب النفسي نتيجة التهديد. *الأضرار الاجتماعية: - صعوبات تكيف اجتماعي، العزلة والوحدة. - تشويه السمعة. فضيحة وصمة عار (نساء). - تشتت العائلة. *الأضرار الاقتصادية: - الجوع/الفقر. *الأضرار التعليمية: - الطرد من الدراسة. - إفتكالك الشهائد.

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر الناتجة عنه
- الإلتداب بالوظيفة العمومية.	- السؤال لم يطرح.	- الاعتذار: - اعتذار شفوي («نحسب وزير الداخلية يعترض في التلفزيون»)، من طرف رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الداخلية	- جبر ضرر مادي في شكل جناية شهرية. - التكفل بمصاريف العلاج الطبي. - تعويض مالي للضرحية وللأبناء.	* الأضرار البدنية: - الإصابة على مستوى العين، فقدان البصر، الإصابة برصاصة بالقدم، الإصابة على مستوى الرأس. - الإصابة بأمراض عصبية. * الانعكاسات على الحالة الصحية للعائلة: - وفاة الأب من شدة الخوف أثناء إصابة الضحية. * الأضرار النفسية: - الشعور بالخوف. * الأضرار الاجتماعية: - الشعور الدائم بالخوف. - الإحساس بالألم والعبء. - الشعور بالخجل والوصم. - إنهاك الحقوق المدنية (بطاقة عدد ٣ مسخنة). * الأضرار الاقتصادية: - تردى الوضع المادي، العجز عن تغطية مصاريف العلاج والتداوي. * الأضرار التعليمية: - حرمان الأبناء من الاستقرار في التعليم. * أخرى: - فقدان حرية التنقل (المنع من السفر).

مجموعة الإصابة أثناء الاحتجاجات

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر الناتجة عنه
- الترسيم في العمل. - تشغيل أبناء الضحايا أمينا. والمفروضين أمينا.	- إعادة تأهيل نفسي وتوفير مختصين نفسانيين لتقديم العناية والإحاطة النفسية، وأخصائيين اجتماعيين لإدماج الضحايا اجتماعيا. - بعث مؤسسة خاصة لإعادة التأهيل والإدماج، بعث فضاءات مختصة وتوفير الكفاءات من مختصين نفسانيين واجتماعيين لرعاية الضحايا وتأهيلهم.	- الاعتذار: - اعتذار رسمي من رئيس الجمهورية يكون شفوي (يوم خطابي) للتعريف بالضحايا والاعتذار لهم. - اعتذار رسمي من طرف المسؤولين المتورطين في الانتهاك الحاصل للضحايا. - تقديم ممثل الدولة لاعتذار رسمي عن الانتهاكات الحاصلة وبته في وسائل الاعلام. - تخليد الذكرى: - تسمية الشوارع والمساحات العامة بأسماء الضحايا - اصدار نشرات للتعريف بالانتهاكات وتوزيعها على أوسع نطاق. - إقرار يوم وطني للماضين.	- التمكين الاقتصادي من خلال بعث مشروع أو تقديم دخل شهري - تعويض مادي وتمكين الضحية من مستحقاتها المالية. - تمكين أبناء الضحايا من منح جامعية.	* الأضرار البدنية: - الإصابة بأمراض مزمنة (فشل كلوي، الغضفة) * الأضرار النفسية: - ضغط وازهاق نفسي، شعور بالخوف الدائم بسبب المضايقات الأمنية والملاحقة المستمرة. - إحساس بالظلم، إحساس بالإهانة، الشعور بالإقصاء، عدم الإحساس بالمواطنة. * الانعكاسات على العائلة: - خوف مستمر وقلق بسبب المراقبة الأمنية الدائمة للوالدين وقلق سكتائهم. - غياب الاستقرار العائلي انعكس على التوازن النفسي للأبناء (الحرمان من الإحساس بالطفولة) أو على مردودهم الدراسي. * الأضرار الاجتماعية: - الحرمان من التغطية الاجتماعية - تفكك الروابط الأسرية، طلاق، عنف زوجي، الشعور بالإقصاء والعزلة الاجتماعية والإحساس بالنبذ.

مجموعة انتهاك الحق في حرية اللباس وحرية المعتقد

<p>- بعث لجنة لإعادة التأهيل والإدماج صلب البيئة تقوم بدورات تكوينية وتدريسية للضحايا.</p> <p>- تخصيص برامج للضحايا في وسائل الإعلام لإدماجهم اجتماعيا.</p> <p>- تأييد ندوات للضحايا</p> <p>- تنظيم رحلات بعثة إعادة إدماجهم اجتماعيا.</p> <p>- توفير التغطية الاجتماعية والصحية .</p>	<p>- بعث قناة إعلامية خاصة بهيئة الحقيقة والكرامة لإبصال برامجهما دون تضييق من وسائل الإعلام الأخرى.</p> <p>- ومضات إخبارية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح والإنسانية وقبول الرأي الآخر.</p> <p>- تخصيص يوم الإحتفال بالحرية وتخليد الذكرى.</p> <p>- إدراج مادة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بالماهج التربوية (تدريس تاريخ الحقبة).</p> <p>- تمكين الضحايا أو عائلاتهم من وفات الشهداء اليوسفيين.</p> <p>- تنظيم معرض خاص يتضمن صور ووثائق ومجسمات للتذكير بحقبة تاريخية معينة.</p> <p>- أحداث متحف يؤثق تاريخ الإتهامات.</p>	<p>- توفير سكن قار.</p> <p>- تعويض مادي إما في شكل دفعة واحدة أو في شكل منحة شهرية قارة.</p> <p>- رفض أحد المشاركين للتعويضات المادية: «أنا نعتبرو نضال»، أنا مناضل».</p>	<p>*الأضرار الاقتصادية:</p> <p>- الطرد من العمل، التعرض للفتنة التعمسفية، الحرمان من الترسيم بالعمل والحرمان من العمل القانونية.</p> <p>- حرمان العائلة من حقهم في الحصول على قروض</p> <p>- حرمان الطلبة من المنحة الجامعية</p> <p>- الحرمان من فرصة النجاح في منافرة الكاباس، حرمان من اجتياز المناظرات</p> <p>*الأضرار التعليمية:</p> <p>- إقصاء وعزلة داخل المدرسة، فشل دراسي، الإنقطاع عن الدراسة بسبب التضييق المستمر لتبرع الحجاب/الطرد من المعاهد، الحرمان من الجوائز والشهادات المدرسية.</p>
--	---	---	--

مجموعة انتهاك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
<p>- توفير عمل قار للمفروزيين أمينيا.</p> <p>- تسوية ملف التقاعد، تسوية ملف التقاعد</p>	<p>-إحداث مراكز خاصة للإحاطة بالمضحايا والمعالجة النفسية بالنسبة للأطفال ويتوجب أن تكون إحاطة خاصة ومختلف عما هو موجود حاليا.</p> <p>- بطاقة علاج.</p>	<p>الاعتذار:</p> <p>- الاعتذار يكون علنيا من طرف الجداد/امن طرف الهيئة.</p> <p>- الاعتراف والمحاسبة، فغياب المحاسبة يفيد ضمينا بإمكانية تكرار الانتهاكات.</p> <p>تخليد الذكرى:</p> <p>- وسام شرف للضحايا</p> <p>- تركيز لائحة رعايية كبيرة تضمن قاعة لكل الضحايا</p> <p>- تسمية الشوارع، دور الثقافة ومراكز الشباب والمدارس بأسماء الضحايا والشهداء.</p> <p>- إقامة نصب تذكارية.</p> <p>- إقرار يوم وطني للاحتفال.</p> <p>- إنتاج أفلام.</p> <p>- كتابة قصص وكتب وأقراص ليزرية.</p> <p>- إدراج انتهاكات حقوق الإنسان في المناهج التربوية</p> <p>- شعار تذكاري في كل مدينة.</p> <p>- معلم تاريخي في كل سجن.</p>	<p>- التعويض دفعة واحدة وليس بالتقسيت .</p> <p>- تعويض مالي وتقاعد كامل.</p>	<p>*الأضرار البدنية:</p> <p>- عجز وظيفي مستمر على مستوى العين.</p> <p>*الانتكاسات على العائلة:</p> <p>- الإصابة بأمراض مزمنة.</p> <p>- وفاة أحد الوالدين.</p> <p>*الأضرار النفسية:</p> <p>- الإصابة باضطرابات نفسية حادة (تناول أدوية الأعصاب).</p> <p>- نظرة تشاؤومية (لا أثق في الحياة).</p> <p>*الأضرار الاقتصادية:</p> <p>- المنع من العمل والتضييق في الرزق، المنع من إنجاز مشروع، الحرمان من الترقيات.</p> <p>*الأضرار التعليمية:</p> <p>- المنع من اجتياز امتحان البكالوريا.</p> <p>- الفشل في الدراسة لأبناء الضحية</p> <p>* أخرى:</p> <p>- الحرمان من استخراج مضامين الولاية.</p> <p>- الحرمان من جواز السفر بقرار إداري</p>

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
<p>الإدماج الاجتماعي</p> <p>-إدماج مشروع</p> <p>-الاندماج</p> <p>-تسوية التقاعد.</p> <p>ملف</p>	<p>-إعادة التأهيل الطبي والارشاد النفسي والتأهيل مع التنصيص على توفير احاطة خاصة بالنساء).</p>	<p>الإعتراف:</p> <p>-إعتراف علني وفي يوم تاريخي.</p> <p>تخليد الذكرى:</p> <p>- وسام للضحايا وسام شرف.</p> <p>- قوانين تضمن حقوق الانسان.</p> <p>- تركيز لافتة رخامية كبيرة تضمن قائمة لكل الضحايا</p> <p>- تسمية الشوارع، دور الثقافة ومراكز الشباب والمدارس بأسماء الضحايا والشهداء.</p> <p>- إقامة نصب تذكارية.</p> <p>- إقرار يوم وطني للاحتفال.</p> <p>- إنتاج أفلام.</p> <p>- إدراج انتهاكات حقوق الانسان في المناهج التربوية</p>	<p>جبر الضرر المادي في شكل جارية أو دفعة واحدة.</p> <p>تحويل مشروع.</p>	<p>*الأضرار البدنية:</p> <p>- ضرر بدني من جراء الضرب.</p> <p>*الأضرار النفسية:</p> <p>-ضرر نفسي من جراء الإهانات.</p> <p>-اضطرابات نفسية للأبناء من جراء المداهمات الليلية.</p> <p>*الأضرار الاجتماعية:</p> <p>- الحرمان من الوالدين/ الأبناء.</p> <p>*الأضرار الاقتصادية:</p> <p>-الطرد من العمل مما أدى إل تردّي الوضع المادي إلى حدّ الخصاصة والفاقة.</p> <p>-مشاشة اقتصادية.</p> <p>-التشرذ.</p>

مجموعة التخطي والهجرة الاضطرارية

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
<p>-إعادة الإدماج المهني.</p> <p>-تسوية المسار المهني والتمتع بالحقوق المهنية.</p>	<p>آلية أو وضع منظومة صحية ونفسية خاصة بالتضررين وتوفر مختصين</p> <p>-إحداث مراكز متخصصة في الرعاية النفسية والاجتماعية، تقوم بالمناجحة ورحمات توعية وتدورات تكوينية للضحايا.</p>	<p>الاعتراف:</p> <p>-إعتراف رسمي من رئيس جمهورية والوزراء والمسؤولين المباشرين عن الانتهاك والتعذيب الذي طال الضحية من أميين وقيادات أمينة ويكون الاعتراف كسائي وشفوي امام الاعلام والناس عموما.</p> <p>ويتم التنصيص عليه قانونيا في الرائد الرسمي.</p> <p>-تقديم شهادات للضحايا فيها اعتراف من الدولة.</p> <p>-يوم للاحتفال بتاريخ الاعتراف من اجل طي صفحة الماضي.</p>	<p>-تعويض مالي</p> <p>-تعويض مالي للأبناء أو أحد افراد العائلة في حال وفاة الضحية.</p> <p>-بناء مستشفيات ومدارس بالمناطق المحرومة.</p> <p>-ضد التعويض المادي لان النضال ليس له مقابل ولا يعويض.</p> <p>-تحويل مشاريع.</p>	<p>*الأضرار البدنية:</p> <p>-الإصابة بأمراض مزمنة (داء السكري، الروماتيزم، الام شديدة على مستوى الظهر والساق نتيجة الضرب المبرح، الإصابة بقرح الدم، امراض معدية «الكب»)، امراض الجهاز التنفسي).</p> <p>*الأضرار النفسية:</p> <p>-كوابيس مستمرة واحساس دائم بالخوف.</p> <p>-إحساس بالظلم والقهر. وفقدان الامل في المستقبل نتيجة الحرمان من مواصلة الدراسة ومن تحقيق طموحاته.</p> <p>*الاعتكاسات على الحالة النفسية للعائلة:</p> <p>-أضرار نفسية، إحساس بالألم والقهر، التعرض الى صدمة نفسية.</p> <p>*الأضرار التعليمية:</p> <p>-الطرد من مقاعد الدراسة بدون موجب قانوني او على إثر قرار بالطرد نهائيا، حرمان من التعليم في سن ١٨ سنة، المنع من التسجيل في الكلية،</p> <p>-حرمان الأبناء من الاستقرار في التعليم، فشل مدرسي / انقطاع مبكر عن الدراسة.</p>

مجموعة انتهاك الحق في التعليم والحرية الأكاديمية

	<p>تخليد الذكرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> -إحداث مركز لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بتونس ولحفظ الذاكرة. -إصدار كتاب من طرف هيئة الحقيقة والكرامة يلخص أهم النتائج التي تحصلت عليها الهيئة بعد إنهاء مهامها والحرص على كتابة التقرير النهائي لضمان عدم التكرار ورفقته الوثائق واللغات التي تحصلت عليها الهيئة وتوزيعها على أوسع نطاق للاستفادة منها. -إصدار كتاب يوثق الانتهاكات التي حصلت لضمان عدم التكرار تتضمن أسماء الضحايا وأسماء الجالدين للتشهير. -إدراج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. -إعادة كتابة تاريخ تونس وفق المعايير العلمية. -إحداث متاحف توثق الانتهاكات وتتضمن مجسمات وصور وفيديوها ت. -أعمال فنية تخليد الذكرى. 	<p>*الأضرار الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> -الحرمان من العائلة والأصدقاء بسبب التضييق المسلمة عليهم *الأضرار الاقتصادية: -الحرمان من الدعم المالي لإنتاج الأفلام. -الحرمان من العمل. -إفكك وثائق ملكية المنزل والاستيلاء على الأثاث وعلى معدات الخاصة بالعمل. *أخرى: -الحرمان من جواز السفر ومن بطاقة التعريف. -التجيز القسري، سفر إضطرابي.
--	--	--

<p>الإدماج</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسوية المسار المهني. 	<p>إعادة التأهيل</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعادة التأهيل النفسي 	<p>جبر الضرر الرمزي</p> <p>الإعترار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاعترار على مستوى دولي وأن يكون من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة مجلس النواب، وزارة الداخلية. - أن يكون الاعترار كتابيا عن طريق وثيقة فردية وأن يكون علنيا. <p>تخليد الذكرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> -إصدار كتاب تخليد أسماء الضحايا والانتهاكات التي تعرضوا إليها. -تسمية الأتهج والساحات والمدارس بأسماء الشهداء من الضحايا. -التوثيق في الكتب ووسائل الاتصال السمعية والبصرية. -إدراج انتهاكات حقوق الإنسان في المناهج التربوية. -وسام الاستحقاق الوطني لضحايا أحداث يوم وطني لضحايا الانتهاكات 	<p>جبر الضرر المادي</p> <ul style="list-style-type: none"> -جبر الضرر ماديا في شكل دفعة واحدة. -توفير سكن. -بعث مورد رزق قار. 	<p>الأضرار الناتجة عنه</p> <p>*الأضرار البدنية:</p> <ul style="list-style-type: none"> -الإصابة بأمراض مزمنة: مرض السكري مما أدى الى نقص حاد في البصر. -أضرار جسدية. -موت الأب جراء المداهمات المتكررة. <p>*الأضرار النفسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> -اضطرابات نفسية حادة /حالة اكتئاب حادة (محاولة إنتحار أكثر من مرة)، هرسلة نفسية (تعرش جنسي). <p>*الأضرار الاجتماعية/ الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عزلة اجتماعية تامة. - تأخر سن الزواج. - الوصم الاجتماعي، الرفض من العائلة ومن المجتمع. - الهرسلة المعنوية والمنع من الارتياق والمراقبة الصيقة أدت إلى حالة من التفكك الأسري انعكاسات سلبية على الحياة الروحية. <p>*الأضرار الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المنع من الارتياق والحرمان من العمل. *الأضرار التعليمية: - الحرمان من الدراسة.
--	--	--	---	---

مجموعة انتهاك الحق في حرية التنقل والمراقبة الادارية

الإدماج	إعادة التأهيل	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
تنظيم رحلات لفائدة أبناء الضحايا تشرف عليها الهيئة. توفير فرص الشغل للأبناء. تسوية المسار المهني.	-إعادة التأهيل، النفسية الخاصة للشباب.	-إعادة المعالجة الخاصة للتأهيل.	-إصدار كتيبات عن معاناة الضحايا وعن المناطق المهمشة للتعريف بهم لدى الناشئة. تشبيد نصيب تذكاري يخلد أسماء الضحايا في كل منطقة. إصدار كتيبات عن معاناة الضحايا وعن المناطق المهمشة للتعريف بهم لدى الناشئة. إصدار سجل للجلادين لضمان عدم النكرار. إعادة كتابة التاريخ. تدوين التجربة والألام منذ عهد بورقيبة. مفكرة خاصة بالشهداء.	الإعتزاز: -إعتراف جماعي -بصدر الاعتذار من طرف المؤسسة والأجهزة التي قامت بالانتهاك -وقوف الاعتذار في الرائد الرسمي، الإعلان في وسائل الاعلام خلال ذكرى سنوية تذكري الثورة مثلا. تغليب الذكرى: -تسمية الشوارع بأسماء الضحايا. -إدماج الحركة النسوية والحركة النسائية التونسية في البرامج التربوية. تشبيد نصيب تذكاري يخلد أسماء الضحايا في كل منطقة. إصدار كتيبات عن معاناة الضحايا وعن المناطق المهمشة للتعريف بهم لدى الناشئة. إصدار سجل للجلادين لضمان عدم النكرار. إعادة كتابة التاريخ. تدوين التجربة والألام منذ عهد بورقيبة. مفكرة خاصة بالشهداء.	-إسترجاع الأراضي، -التعويض المادي، -توفير القدر الأدنى لحفظ الكرامة. -التمكين الاقتصادي ببعث مشاريع.	-إضطرار البدينية: -الإصابة بأمراض مزمنة. * الانعكاسات على العائلة: -عدم القدرة على الانجاب. -الإصابة بأمراض مزمنة. -وفاة أحد الوالدين. * الأضرار النفسية: -الإصابة بإضطرابات نفسية. -الإحساس بالطام والغير. * الأضرار الاجتماعية: -صعوبات في التأقلم في العمل والاندماج في المجتمع. -التبند من قبل العائلة والأصدقاء. * الأضرار الاقتصادية: -المنع من العمل، التضييق على الرزق، المنع من آجاز مشروع. -افتكاك الأملاك. -الفقر. * الأضرار التعليمية: -الحرمان من الحصول على الشهائد، الرسالة في مرحلة التوجيه واختيار الشعبة، ضياع فرص التكوين. * أخرى: -الحرمان من بطاقة التعرف.	

مجموعة انتهاك الحق في العمل والمنع من الارتزاق

الإدماج	إعادة التأهيل	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر الرمزي	جبر الضرر المادي	جبر الضرر المادي	الأضرار الناتجة عنه
-الانتداب للأبناء. -تسوية الوضعية المهنية	-بعث مؤسسة تأهيل خاصة بالضحايا. -توفير بطاقات علاج	-إصدار قائمة بالضحايا من طرف رئيس الجمهورية إلى العن وتبشر في الصحف ثم يقع مناداتهم فردا فردا من طرف السلط المحلية قصد التعرف عليه بصفته مناضل. -إعتراف يصدر من رئيس الجمهورية. -اعتذار شفوي، علني وكتابي. -تخليد الذكرى: -تسمية الشوارع بأسماء الضحايا. -إعادة كتابة التاريخ. -إدراج مادة العدالة الانتقالية في المناهج التربوية. -إنتاج شريط وثائقي على الحقب التي صارت فيها الانتهاكات. -إصدار مؤلفات. -توسيم المجموعة بالزي العسكري من طرف رئيس الجمهورية كما وقع مع مجموعة براكه الساحل. -يقع تسليم الضحايا وساما امام العسكريين وينشر بالرائد الرسمي -إحداث متحف للمناضلين. -إعادة الاعتبار للضحايا بنشر أسمائهم في سجل موحد في الأماكن العامة. -إحداث موقع واب يوضع فيه أسماء المناضلين -إيجاد خطة إعلامية تكشف حقيقة المناضلين والغناء فكرة أنهم مهتمون.	الإعتزاز: -إعتراف شفوي، علني وكتابي. -إعتراف يصدر من رئيس الجمهورية. -إصدار قائمة بالضحايا من طرف رئيس الجمهورية إلى العن وتبشر في الصحف ثم يقع مناداتهم فردا فردا من طرف السلط المحلية قصد التعرف عليه بصفته مناضل. -إعتراف يصدر من رئيس الجمهورية. -اعتذار شفوي، علني وكتابي. -تخليد الذكرى: -تسمية الشوارع بأسماء الضحايا. -إعادة كتابة التاريخ. -إدراج مادة العدالة الانتقالية في المناهج التربوية. -إنتاج شريط وثائقي على الحقب التي صارت فيها الانتهاكات. -إصدار مؤلفات. -توسيم المجموعة بالزي العسكري من طرف رئيس الجمهورية كما وقع مع مجموعة براكه الساحل. -يقع تسليم الضحايا وساما امام العسكريين وينشر بالرائد الرسمي -إحداث متحف للمناضلين. -إعادة الاعتبار للضحايا بنشر أسمائهم في سجل موحد في الأماكن العامة. -إحداث موقع واب يوضع فيه أسماء المناضلين -إيجاد خطة إعلامية تكشف حقيقة المناضلين والغناء فكرة أنهم مهتمون.	-تعويض مادي ومعنوي للأبناء والزوجة. -استرجاع الأملاك لأصحابها/ إصدار أحكام بقيمة الأملاك وجبر الضرر. والتقاعدية والتعويض.	-إضطرار البدينية: -الإصابة بكسور. * الانعكاسات على العائلة: -الإصابة بأمراض مزمنة. -وفاة أحد الأبناء لعجز الضحية عن توفير العلاج/ أحد الوالدين. * الأضرار النفسية: -الإصابة بإضطرابات نفسية. * الأضرار الاجتماعية: -الشعور بالوحدة والعزلة. * الأضرار الاقتصادية: -المنع من العمل. -التضييق في الرزق. -افتكاك الأملاك (عقارات ومقولات). -الفقر. * الأضرار التعليمية: -حرمان الأبناء من مواصلة الدراسة، الحرمان من السكن الجامعي. * أخرى: -الحرمان من بطاقة التعرف. -إفتكاك جواز السفر	

مجموعة انتهاك الحق في الملكية والحق في السكن

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
حزب حركة البعث	- محاكمات بتهم ملفقة طالقت مناضلي الحزب وهو ما أثر على نشاط الحزب. - منع الحزب من النشاط. - إغتيال مناضلين من الطليعة العربية الطلابية - الحرمان من جواز السفر - الحرمان من العمل ومن التزيينات الملهية. - حجز (2) أعداد من مجلة البعث. - مصادرة لمجلة وسحب الترخيص.	- إقرار مبدأ الحرية دون منع باستثناء رفع السلاح. - كشف الجرائم السابقة وإطلاق الأحزاب عليها. - التمويل العمومي للأحزاب. - ضد التعويض المالي (لكن يعتبر أن التعويض المالي من طرف الدولة هو تجريم لها لإدراك خطورة الانتهاكات التي قامت بها ولضمان عدم التكرار).	- توثيق للجرائم ونضالات الأحزاب. - بعث تمثال ضخمة في شارع الحبيب بورقيبة يرمز للجرائم التي ارتكبت. - تحويل السجون إلى متاحف.	- تقديم اعتذار رسمي من رئيس الدولة يكون كتابيا وشفاهيا.	دور رقابي للجمعيات.	- الإعلام - المؤسسة الأمنية والقضائية والسجنية.

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
حزب العمل ا ل نو طني الديمقراطي	- محاكمات كبرى لحقت بمناضلي الحزب. - التجنيد القسري للمناضلين. - عدم تمكين الحزب من ترخيص لإصدار جريدة. - حرمان الحزب من التمويل العمومي إنجر عنه صعوبة ممارسة الحزب لنشاطاته.	- تمكين الأحزاب من التمويل العمومي. - تكوين الأحزاب.	- إحياء الجرائد التي كانت ممنوعة في العهد السابق. - تحويل السجون السابقة إلى متاحف.	- اعتذار رسمي من طرف رئيس الجمهورية - يكون كتابيا وشفاهيا.	دور رقابي للمجتمع المدني.	- إصلاح الإدارة. - المؤسسة القضائية.

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	- عدم الاعتراف للحزب بحق التنظيم. - منع الحزب من عقد الاجتماعات. - عدم تمكن الحزب من ترخيص لإصدار جريدة. - منع الحزب من توزيع المنشور. - محاكمات ملفقة لقيادات الحزب. - التضييق التعسفي لمناضلي الحزب. - طرد المناضلين من العمل ومنعهم من السفر عدم تمكينهم من جوازات سفر. - مراقبة المراسلات.	- تمكن الحزب من التمويل العمومي - تطبيق صامد للمعايير التي على أساسها سيتم التعويض. - مراقبة عملية التعويض. - مراقبة الدولة لميزانية الأحزاب.	- جبر ضرر معنوي للأحزاب: - الاعتراف بنضالية الأحزاب ومساهمتها في الدفع نحو التحول الديمقراطي. - إدراج مساهمات الأحزاب ونضالاتها في المناهج التعليمية. - استرجاع الوثائق المحجوزة والمسرودة. - تسمية مدارس وشوارع بأسماء الشهداء.	- اعتذار علني من طرف رقبتي وشغوي الدولة. - إطلاع الرأي العام على الوثائق المخفية.	- دور رقابي للمجتمع المدني. - تحديد المنظمات المشهود لها بالنزاهة (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمعية النساء الديمقراطيات، اتحاد الشغل). - توسيع دائرة المنظمات التي ستشارك في عملية مراقبة التنفيذ لضمان الشفافية وتجنب شبهات الفساد.	إصلاح منظومة القضاء والداخلية والسجون والإعلام. إصلاح المنظومة الأمنية والنضالية.
	- تحديد المسؤوليات. - فرض عقوبات قضائية جزائية على الأشخاص المتورطين في الانتهاك - إجبارية وزامية مدونة حسن السلوك بالسجون.	- تمكن الأحزاب من التمويل العمومي. - تغيير القانون الأساسي الخاص بالأحزاب. - إرجاع وثائق الأحزاب من طرف الدولة. - كشف الدولة عن أرشيف الأحزاب. - على المستوى القانوني: مراجعة القوانين المتعلقة بالأحزاب والحريات العامة بما يضمن عدم هيمنة وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية على الحياة السياسية.	- إعادة صياغة وكتابة التاريخ. - دمج هذه الحقيقة في البرامج التعليمية. - وضع الوثائق الخاصة بالأحزاب ضمن الأرشيف الوطني. - تحويل السجون إلى متاحف خاصة بالمعتقلين والشهداء (تحويل سجن 9 أفريل إلى متحف كبير يحتوي على نصب ضخمة للمساجين الذين عاشوا فيه ظروفًا سيئة).	- إعتذار علني من طرف رقبتي وشغوي الدولة. - إعتذار كتابي وشغوي من طرف الدولة.	- مراقبة من طرف البرلمان. - المجتمع المدني له دور رقابي. - إصدار إعلان رسمي من طرف الدولة (اعتذار كرامة الأحزاب (اعتذار رسمي للأحزاب).	إصلاح المنظومة الأمنية والنضالية.

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي	- منع النشاط القانوني للحزب. - محاكمات وترهيم ملفقة لقيادات الحزب. - مطارات لمناضلي الحزب. - تشويه سمعة المناضلين واستخدام الصحف الموالية للنظام لشن حملات تشهير ضد المناضلين. - التضييق على أبناء المناضلين داخل المدارس وتروهمهم («المديرة قالت لبنتي إنتوما مكمش تواسمة») - حرمان مناضلي الحزب من الترفيات المهنية. - مصادرة جريدة «الموقف».	- تمكن الأحزاب من التمويل العمومي. - تغيير القانون الأساسي الخاص بالأحزاب. - إرجاع وثائق الأحزاب من طرف الدولة. - كشف الدولة عن أرشيف الأحزاب. - على المستوى القانوني: مراجعة القوانين المتعلقة بالأحزاب والحريات العامة بما يضمن عدم هيمنة وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية على الحياة السياسية.	- إعادة صياغة وكتابة التاريخ. - دمج هذه الحقيقة في البرامج التعليمية. - وضع الوثائق الخاصة بالأحزاب ضمن الأرشيف الوطني. - تحويل السجون إلى متاحف خاصة بالمعتقلين والشهداء (تحويل سجن 9 أفريل إلى متحف كبير يحتوي على نصب ضخمة للمساجين الذين عاشوا فيه ظروفًا سيئة).	- إعتذار علني من طرف رقبتي وشغوي الدولة. - إعتذار كتابي وشغوي من طرف الدولة.	- مراقبة من طرف البرلمان. - المجتمع المدني له دور رقابي. - إصدار إعلان رسمي من طرف الدولة (اعتذار كرامة الأحزاب (اعتذار رسمي للأحزاب).	إصلاح المنظومة الأمنية والنضالية. إصلاح حقوق الإنسان. إصلاح المنظومة القضائية والأمنية والسجنية.
	- منع الحزب من النشاط القانوني. - تعذيب لمناضلي الحزب داخل السجون ومراكز الإيقاف أدى إلى استشهاده القائد النقابي «حسين السعداوي ومنع العائلة من تشييع الجثة، وإحراق الداخلية على عملية الدفن. - منع إصدار جريدة الحزب. - منع مناضلي الحزب من السفر وحرمانهم من جوازات سفر. - مصادرة لصيقة أثناء الاجتماعات. - تجميد الترقية المهنية لمناضلي الحزب. - منع الحزب من المشاركة في الانتخابات.	- تمكن الأحزاب من التمويل العمومي. - ضد التعويض المالي. - تمكين الأحزاب من التمويل العمومي. - استرجاع الوثائق المحجوزة من طرف وزارة الداخلية. - إدماج مقر المناضلين عوض تقديم تعويض مالي.	- إدراج نضالية الأحزاب ضمن البرامج التربوية. - تسمية الشوارع والمساحات العامة والمؤسسات بأسماء المناضلين.	- إعتذار علني من طرف رقبتي وشغوي الدولة. - إعتذار كتابي وشغوي من طرف الدولة.	- مراقبة من طرف البرلمان. - المجتمع المدني له دور رقابي. - إصدار إعلان رسمي من طرف الدولة (اعتذار كرامة الأحزاب (اعتذار رسمي للأحزاب).	إصلاح المنظومة الأمنية والنضالية. إصلاح حقوق الإنسان. إصلاح المنظومة القضائية والأمنية والسجنية.

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات	
حزب التيار الشعبي	- منع الحزب من النشاط القانوني ورفض طلب التأشير الذي تقدم به الحزب. - الاعتقالات التعسفية لمناضلي الحزب. - تشويه سمعة مناضلي الحزب. - التجنيد القسري للمناضلين. - طرد مناضلي الحزب من الدراسة والتدريب في العمل. - المنع من إصدار الجوازات	- «الأحزاب الديمقراطية» تأسست من أجل أهداف، ورد الاعتبار هو تحسيد وتحقيق الأهداف التي ناضل من أجلها الشعب التونسي في علاقة بمسألة السيادة الوطنية، مسأة الحقوق الفردية والجماعية، مسألة الحريات» - مراجعة القوانين والقدرات التي لفتت بها الهمم. - تفكيك منظومة الاستبداد بالحاسبة ويكتشف كامل الحقيقة. - توفير الشغل للمتبركين وتمتعهم بالترقيات المهنية والعلاج الصحي والنفسي.	- تسمية الشواجع ووروث الثقافة بأسماء الشهداء والمناضلات والمناضلين. - حفظ تاريخ الأحزاب وتاريخ المناضلات والمناضلين. - إدراج مواد حقوق الإنسان في البرامج التعليمية.	- اعتراف الدولة بالجرائم التي حصلت في عهد الاستبداد. - المطالبة بكتشف الحقيقة عبر تحديد الآليات التي صارت بها الانتهاكات والكشف عن أسماء المسؤولين عن الانتهاكات.	- اعتراف رسمي كتابي وشفوي. - إعتراف رسمي كتابي لا إجابة.	- مراقبة من قبل الأحزاب والمجتمع المدني. - اختيار المنظمات النزيهة التي تاضلت ضد الاستبداد.	- إصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية.
حزب تونس الخضراء	- إيقافات وتضييق على مناضلي الحزب. - غلق مقرات الحزب. - الإستيلاء على معدات المقر. - إهانات وتفريغ مناضلي الحزب. - تضييق أثناء السفر. - تضييق الهمم.	- إرجاع رفات الشهداء، - تمكين الحزب من التمويل العمومي. - التأهيل الصحي والنفسي والبري للضحايا. - إعادة النظر في القانون الأساسي للأحزاب. - الكشف عن قتلة الشهداء.	- تحويل مقر وزارة الداخلية إلى متحف يخلد تضاللات الأحزاب وأشياء الشهداء. - تعميم مواد حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. - إعادة الأرشيف للأحزاب. - إعادة الاعتبار لكل سجناء الرأي والسجناء السياسيين. - إحياء اليوم الوطني لمناضلة التعذيب.	- إعتراف الدولة للشعب عموماً. - الاعتراف بكل الشهداء الذين ماتوا تحت التعذيب.	دور رقابي للمجتمع المدني.	- إصلاح المؤسسات الأمنية والسجنية والإعلامية والإدارية. - المحافظة على (هناك) نية لتغييره».	

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
حزب الوحدة الشعبية	- منع الحزب من النشاط. - إيقافات ومطاردات ومحاورة لمناضلي الحزب. - منع الحزب من عقد اجتماعاته. - منع المناضلين من التنقل حتى داخل الولايات. - منع الحزب من الظهور الإعلامي. - تعرض مناضلي الحزب إلى السجن والتعذيب.	- إرجاع رفات الشهداء، - تمكين الحزب من التمويل العمومي. - التأهيل الصحي والنفسي والبري للضحايا. - إعادة النظر في القانون الأساسي للأحزاب. - الكشف عن قتلة الشهداء.	- تحويل مقر وزارة الداخلية إلى متحف يخلد تضاللات الأحزاب وأشياء الشهداء. - تعميم مواد حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. - إعادة الأرشيف للأحزاب. - إعادة الاعتبار لكل سجناء الرأي والسجناء السياسيين. - إحياء اليوم الوطني لمناضلة التعذيب.	- إعتراف الدولة للشعب عموماً. - الاعتراف بكل الشهداء الذين ماتوا تحت التعذيب.	المجتمع المدني له دور رقابي	إصلاح كل المؤسسات الأمنية والقضائية والإعلامية والإدارية.

أسماء الأحزاب	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	الأشكال الرمزية لجبر الضرر ومقترحات حفظ الذاكرة	صيغة الاعتذار	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات	أسماء الأحزاب
حزب النهضة	- منع الحزب من الحصول على التاشيرة. - محاكمات سياسية لمناضلي ومناضلات الحزب. - محاكمات غيابية. - تتبعات أمنية لعائلة وأقارب مناضلي الحزب وتلفيق القضايا لهم. - انتهاكات جسيمة تعرضت إليها النساء: سجون، تعذيب، إغتصاب، حرمان من الدراسة ومن العمل. - أضرار مادية - أضرار نفسية	- «جبر الضرر من حق المتضرر». - تعويض مادي للنساء اللاتي تعرضن للتعذيب داخل السجون. - التعويض المالي للحزب. - تنقيح قانون الأحزاب حتى يواكب الحياة الديمقراطية الجديدة.	- وضع برامج تربوية جديدة لتغيير العقلية وأصلاح الجيل القادم. - تبادل المقترحات بين هيئة الحقيقة والكرامة والحزب والتواصل الدوري بينهما وشريك الحزب من خلال فتح المجال أمامه لإبداء رأيه فيما يخص العدالة الانتقالية.	الإعتذار يصدر من طرف الدولة للأحزاب السياسية.	- دور رقابي للجمعيات. - الأخذ بمقترحات المجتمع المدني.	- إصلاح المنظومة القضائية والأمنية والسجنية والإعلامية والتربوية. - بعث هيئات وطنية	حزب النهضة

مجموعة الجمعيات والمنظمات واللقابات

أسماء الجمعيات والمنظمات	الانتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	من يقدم الاعتذار	صيغة الاعتذار	الأشكال الرمزية لجبر الضرر	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
مشيخة الزيتونة	- غلق جامع الزيتونة - تشريد الطلبة - إفتكاك أموال الجامع وممتلكاته	- الاعتراف - إعادة فتح جامعة الزيتونة كمدرسة للتعليم وليس فقط للصلاة	- رئيس الـ و لة الداخلية	علنا	إدماج إنتهاكات حقوق الإنسان في التروبية. إدماج إنتهاكات حقوق الإنسان في التروبية.		المؤسسات المعنية بالإصلاح: وزارة التعليم العالي، وزارة المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة
الجمعية التونسية للبحث حول التنمية	- أمانع من العمل الميداني - تعطيل العمل (الشراكات). - المضايقات، وتبعية المناضلات وتهديدهن وتقليص مجال تحركهن، والضغط من أجل أمانع من التنقل إلى الجهات. - الحرمان من التمويل العمومي، الاستجابات في الداخلية - الحرمان من تسيير مؤسسات حكومية - فقدان الثقة في مؤسسات الدولة - أمانع من الحصول على مقر، أمانع من الحصول على ترخيص. - منع نشر دراسات	- الاعتراف عن طريق بيانات أو خطابات مباشرة - التعويض المادي - الحق في التمويل	رئيس الدولة	علنا	- إدماج في برامج التعليم - الأرشفة - الأفلام الوثائقية - المسرح - الاعلام	Collectif	المؤسسات المعنية بالإصلاح: وزارة التعليم العالي، وزارة المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة

وزارة الفلاحة	- قوة الاقتراح - التشبيك والعمل المستمر	تسمية الهاشير بأسماء الشهداء فلاحي حفوز	علنا	رئيس الدولة	الإعتراف	- الإعتراف - استرجاع الأرشيف	- التنصيب حسب الولاءات - التحوز على الأرشيف - الإقصاء	اتحاد الفلاحين
	التشبيك	أفلام وثائقية	علنا	رئيس الدولة	الإعتراف	- الإعتراف - المنع من النشاط، المنع من إعداد البرامج أو استكمالها - آثار قانون الجمعيات 09 - المداهمات - الاستيلاء على محتويات المنظمة، حرق المقر - العنف في الشوارع، محاولات القتل - خطاب النفي والإقصاء - الحرمان من التمويل العمومي - الحرمان من القيام بالحق الشخصي - الحرمان من الحق في التقاضي	منظمة مناهضة التعذيب	

إصلاح المؤسسات	دور المجتمع المدني	الأشكال الرمزية لجبر الضرر	صيغة الاعتذار	من يقدم الاعتذار	أشكال جبر الضرر	الإتهابات والأضرار الناتجة عنها	أسماء الجمعيات والمنظمات
وزارة الداخلية	التشبيك	- تسمية ساحة باسم الشهيد فاضل سامي - إعادة كتابة التاريخ	علنا	رئيس الدولة	- استرجاع الأرشيف - الصعود على التمويل العمومي - فتح تحقيق - تشغيل المفروزين	- الفرز - الإقصاء - الاستيلاء على أرشيف المنظمة - الحق في رخصة جريدة - التمويل العمومي	الاتحاد العام لطلبة تونس
			علنا	رئيس الدولة	- تفعيل حقوق المرأة الفلاحة	- المنع من النشاط والمنع من إنجاز المؤتمرات - ظروف عمل المرأة الفلاحة في جندوبة ظروف صعبة أو لها صعوبات التنقل	جمعية المرأة الريفية بجندوبة
			علنا	رئيس الدولة	- التعويض المعنوي - الاعتراف بتضلات الجمعية	- الحرمان من الحق في الضمان الاجتماعي - السيطرة على المنظمة والتهديد - الانقلاب على الانتخابات - المنع من التمويل	المحامون الشبان
القضاء	مراقبة الحكومة في تنفيذ التوصيات	البرامج التعليمية	علنا	رئيس الدولة	- استرجاع أملاك المنظمة	- التفويت في أملاك المنظمة	اتحاد المكفوفين
القضاء	هيئة دستورية أخرى	أحداث متحف وطني للذاكرة يحتوي على مجسمات - الإحاطة الثقافية - مرصد وطني	علنا	رئيس الدولة	- الاعتراف - استرجاع الأرشيف	- محاولة اختراق المنظمة - المنع من إنجاز المؤتمرات وتعطيل نشاطها - تشويه الرابطة - الانتهاك القضائي التشريعي والسياسي والأمني والأخلاقي - الاستيلاء على الأرشيف	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

أسماء الجمعيات والمنظمات	الإنتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	من يقدم الاعتذار	صيغة الاعتذار	الأشكال الرمزية لجبر الضرر	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
الإتحاد العام التونسي للطلبة	<ul style="list-style-type: none"> - رفض الاعتذار بها من قبل الداخلية - أفرغ المنظمة من قياداتها - تجنيد الطلبة - رفض إعطاء مقر مركزي - المنع من إنجاز مؤتمر - تجريد نشاط المنظمة - محاكمة المناضلين - حل المنظمة - تلفيق القضايا - المنع من الدفاع ومن المحاكمة العادلة - رفض منح جريدة - حجر التظاهرات - إجبار المناضلين 	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة فتح ملف المنظمة ومحاكمة أرشيف المنظمة 	رئيس الدولة	علنا	إصدار طوابع بردية 9 أفريل و الانتهاكات	التشبيك	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة الأمنية - الاعلام -القضاء
الإتحاد العام التونسي للشغل	<ul style="list-style-type: none"> - محاولات وضع اليد على المنظمة - تلفيق التهم وتشويه المناضلين - التضييقيات والمنع من النشاط - التعذيب حتى الموت - تشريد العائلات - تدمير الحياة المهنية والعائلية - مصادرة أرشيف وممتلكات الإتحاد - الاعتقالات والمحاكمات الجائرة - التشويه الإعلامي - إقتحام المقرات 	<ul style="list-style-type: none"> - الاعتراف 	رئيس الدولة	علنا	إصدار طوابع بردية	مسألة تستحق البحث والتوصل الجدي	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الداخلية -وزارة التربية والتعليم العالي

أسماء الجمعيات والمنظمات	الإنتهاكات والأضرار الناتجة عنها	أشكال جبر الضرر	من يقدم الاعتذار	صيغة الاعتذار	الأشكال الرمزية لجبر الضرر	دور المجتمع المدني	إصلاح المؤسسات
إتحاد الكتاب الأحرار	<ul style="list-style-type: none"> - المنع من النشر - المنع من الاجتماعات - حجز الكتب والدراسات 	<ul style="list-style-type: none"> - تعويض معنوي - إعطاء تسجيلات الجمعية للكتبات والجامعات والباحثين والمؤرخين 	رئيس الدولة	علنا		مواصلة العمل	القضاء

صندوق الكرامة		الانتهاك
الإشراف	التمويل	
<ul style="list-style-type: none"> - الإشراف يكون من قبل هيئة تضمن أشخاصا نزهاء من إدارات الدولة بالتناصف مع المجتمع المدني وهيئة الحقيقة والكرامة تشريك خبراء في المالية والمحاسبة. - مراقبة الهيئة لسير التوصيات ومتابعة تنفيذ برنامج جبر الضرر. - ضرورة تحرك المجتمع المدني للمطالبة بأوراق رسمية تثبت حقوق الضحايا. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدولة مع الاستعانة بالمنظمات الحقوقية. - تخصيص الأموال المصادرة والمهوية لتمويل الصندوق. - الدولة. - الدولة فقط. - المنظمات الوطنية والافراد. - عبر الاقتطاع من المداخيل الجائنية للدولة. - عن طريق الأموال المصادرة. - من خلال الأموال الناتجة عن التحكيم والمصالحة. - في حالة غياب الأموال تملك الضحايا لقطع أرض. 	<ul style="list-style-type: none"> - القتل العمد والإعدام دون ضمانات المحاكمة العادلة - الإختفاء القسري - التجنيد القسري
<ul style="list-style-type: none"> - المجتمع المدني مع الدولة. - إخراج الأحراب انطلاقا من لجنة في البرلمان. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدولة التوفيقية. - المنظمات الدولية الامم المتحدة. - المبرانية العامة والدولة. - منظمات حقوقية وعالية تمويلها وليست الدولة. - موارد الدولة والهيئات - الدولة مع الاستعانة بالمنظمات الحقوقية. - تخصيص الأموال المصادرة والمهوية لتمويل الصندوق. 	<ul style="list-style-type: none"> - انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والإيقاف التعسفي - الإصابة أثناء الاحتجاجات - التخفي والهجرة الاضطرارية
<ul style="list-style-type: none"> - تشرف الهيئة على الصندوق. - تشريك الضحايا في الإشراف على الصندوق. - هيئة مستقلة تشرف على الصندوق. - بحث هيئة تتكون من قضاة ومحامين ومختصين في النسيب الإداري. 	<ul style="list-style-type: none"> - الأموال المصادرة. - الدول الأجنبية. - الهيئات. - الجمعيات والمنظمات الداعمة لمسار العدالة الانتقالية. - أموال الزكاة تخصص للصندوق. - بحث صندوق في كل جهة. - الدولة - التبرعات المالية من المنظمات الدولية والوطنية. - أن يكون التمويل من الدول الغنية والمنظمات الدولية. - الأشخاص الذين ساهموا في الفساد من خلال الأموال المنهوبة، رجال الأعمال. - الدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> - انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والإيقاف التعسفي - انتهاك الحق في حرية اللباس وحرية الاعتقاد - انتهاك حرية التنقل والمراقبة الادارية

جدول محوصل للتوصيات المتعلقة بصندوق الكرامة

صندوق الكرامة		الانتهاك
الإشراف	التمويل	
<ul style="list-style-type: none"> - تشرف الهيئة على الصندوق. - تشريك الضحايا في الإشراف على الصندوق. - هيئة مستقلة تشرف على الصندوق. - بحث هيئة تتكون من قضاة ومحامين ومختصين في النسيب الإداري. 	<ul style="list-style-type: none"> - الأموال المصادرة. - الدول الأجنبية. - الهيئات. - الجمعيات والمنظمات الداعمة لمسار العدالة الانتقالية. - أموال الزكاة تخصص للصندوق. - بحث صندوق في كل جهة. - الدولة - التبرعات المالية من المنظمات الدولية والوطنية. - أن يكون التمويل من الدول الغنية والمنظمات الدولية. - الأشخاص الذين ساهموا في الفساد من خلال الأموال المنهوبة، رجال الأعمال. - الدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> - انتهاك الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والإيقاف التعسفي - انتهاك الحق في حرية اللباس وحرية الاعتقاد - انتهاك حرية التنقل والمراقبة الادارية

صندوق الكرامة		
الإشراف	التمويل	الانتهاك
<ul style="list-style-type: none"> - هيئة تابعة للدولة. - المتابعة من طرف هيئة الحقيقة والكرامة ومن طرف البنك المركزي والمجتمع المدني. - من طرف هيئة منبثقة عن هيئة الحقيقة والكرامة تكون ذات صيغة إدارية. - من طرف البرلمان وهيئة الحقيقة والكرامة ووزارة العدل. - تتركز الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل. - يكون عبر الانتخابات، انتخاب خبراء في التسيير. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدولة والمنظمات الدولية والوطنية. - استرجاع الأموال المنهوبة ووضعها بالصندوق. - من التبرعات الشعبية ومن الدولة والهيئات. - تخصيص جزء من الأموال المسترجعة للصندوق (30% أو 50% للصندوق). 	انتهاك حق التعليم والحرية الأكاديمية
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث هيئة مشتركة للإشراف على هذا الصندوق. 	<ul style="list-style-type: none"> - التمويل يجب أن يكون مضموناً أمام رجال الأعمال، تخصيص نسبة من الأموال المصادرة بالإضافة إلى التمويل العمومي من طرف الدولة. - الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة. - الدولة (الوزارات المتورطة في الانتهاكات). 	انتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي

صندوق الكرامة		
الإشراف	التمويل	الانتهاك
<ul style="list-style-type: none"> - الدولة. - هيئة منتخبة. - هيئة الحقيقة والكرامة. - منظمة دولية تحت اشراف الوزارة الأولى تعنى بشؤون المناضلين. - شخصية وطنية مستقلة. - أن تنفذ وزارة المالية الأحكام وتكون الدولة ضامنة جزائياً ومالياً. - المجتمع المدني يلعب دور المراقبة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مداخيل الدولة، المنظمات الدولية الأموال المستردة في إطار القانون وحسب الدستور. 	انتهاك الحق في الملكية والحق في السكن
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة المالية وعملة مستقلون. - هيئة الحقيقة والكرامة بصفة دائمة/بنواة جدد. - وازاري المالية والعدل. - إحداث صندوق جديد اسمه صندوق الحقيقة والكرامة مثل صندوق الضمان الاجتماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدولة، المنظمات الدولية أطراف أجنبية وداخلية بعيدة عن الدولة، رجال أعمال بعيدة عن التجاذبات السياسية. - سن قانون يدعم الصندوق. - التسويق الإعلامي لتمويل الصندوق. 	انتهاك الحق في العمل والمنع من الاتزاق

نتائج المرحلة الكيفية

حوصلة للمرحلة الكيفية

يتضمن هذا الجانب من التقرير عرضاً لنتائج المرحلة الكمية من تصورات واقتراحات حول أشكال جبر الضرر التي نصّ عليها الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية أن «جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والاندماج ويمكن أن يكون فردياً أو جماعياً ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة»

المحور الأول: الأضرار

الأضرار الصحية

الصحة النفسية

على مستوى الضحية

رغم اختلاف الانتهاكات وتنوع الضحايا وفق الجنس والشرائح العمرية والاندماجات الأيديولوجية فإن مخرجاتها لا تختلف. حيث تمّ الإجماع تقريباً من طرف كلّ المشاركين من ضحايا ومن مجتمع مدني حول الأضرار النفسية التي لحقت بالضحايا بدرجة أولى وبغائلاتهم بدرجة ثانية.

وقد عبّر الضحايا عن الأضرار النفسية بشكل مختلف مثل الشرح النفسي والضغط النفسي هذا إلى جانب الشعور بالحقد والكراهية والمرارة التي يخفق الذات والتي اعتبره ضحايا التعذيب والاعتصاب وأشكال العنف الجنسي ناتجة عن بقاء الجلّادين في مناصبهم إلى الوقت الراهن وعدم محاسبتهم ورفضهم للاعتذار ممّا يزيد في تعميق الجرح على حدّ تعبيرهم. كما تحدّث المشاركون عن شعورهم بالقلق وبالخوف وبالتهديد الدائم من شيء لا يستطيع الضحية تحديده بسبب عدم الشعور بالأمن.

وتبيّن أنّ العديد منهم يعانون من أعراض الاكتئاب والتمثّلة في فقدان الثقة في النفس والمزاج المكتئب في أغلب الوقت والشعور بالتوتر وعدم القدرة على الإسترخاء والإرهاق وفقدان الطاقة في كل الأيام تقريباً والشعور المبالغ فيه بالذنب. وقد عبّر المشاركون والمشاركات عن هذه الأعراض بصيغ مختلفة «الواحد يولي يشك في روحه، فقدت الثقة في روحي، ما عنديش الجرأة نخز في وجه عرقي... ونحس روحي ديما

حزينة، ما نجمش نفرح، ديما تاعب وعندي الشعور بالذنب». كما تمت ملاحظة ذلك في مجموعات التركيز من خلال ردود الأفعال أو من خلال التعابير التي اعتمدها الضحايا في الحديث عن الأضرار النفسية.

كما أكّدت الأغلبية على سيطرة الخوف على حياتهم مثل الخوف من الآخر، والخوف من الاختلاط، والخوف من بناء مشاريع مستقبلية وهي من الأعراض التي صرّح بها ضحايا الاعتصاب وأشكال العنف الجنسي خاصّة منهم النساء.

ومتّ ملاحظة استعادة العديد منهم ما يسمّى بالأحداث الصادمة¹ التي عاشوها في فترة الانتهاك حيث تمّ تسجيل العديد من حالات الإنهيار والبكاء خلال ورشات التفكير ومجموعات التركيز. وقد صرّح أغلب المشاركون بأنهم يعانون من كوابيس وأحلام مزعجة معاودة عن الحوادث وأفكار تتوارد عليهم بصورة متسرّبة لا يستطيعون دفعها، مما يتسبّب لهم في حالة قلق وتوتر دائم. وفي هذا السياق، أكّدت النساء اللواتي تعرّضن إلى الاعتصاب وأشكال العنف الجنسي أنّه ينتابهن شعور بالخوف الشديد حتى من الخروج إلى الشارع، حتى أصبحن يتجنبن كل ما يرتبط بالحدث الصادم من أماكن أو من أشخاص أو من مواقف مما تسبّب لهن في عزلة اجتماعية وتعميق الشعور بالإهانة والذنب لمجرد أنّها أنثى.

هذا إلى جانب تمظهر سلوكيات انفعالية ونوبات غضب وسلوك عدواني عند سماع أي تنبيه أو ملامسة من قبل الآخرين، وهو ما إتضح من خلال بعض حالات ضحايا الاعتصاب وأشكال العنف الجنسي والتعذيب

1 تعرف الصدمة (TRAUMA) بالتعرض لحدث مفاجئ وعنيف مهدد للحياة يجعل الضحية تشعر بالخطر. كما أنها حالة من الأذى وعدم التوازن والاضطراب في المشاعر التي غالباً ما تؤدي إلى تأثير عقلي وجسدي ناتج عن ردة فعل طبيعية للحدث الصادم.

الذين أبدوا حالات من التوتر والغضب على إثر إستعادة التجربة المؤلمة والتجنب وفرط الاستثارة التي تعدّ من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

كما تكثر مصطلح الشعور بالحزن والقهر والشعور بالإحباط واليأس لدى العديد من الضحايا خاصة بالنسبة لضحايا الاختفاء القسري والهجرة الاضطرابية باعتبار انقطاع الصلة والرابط مع العائلة.

هذه الأضرار لها تأثيراتها التي تختلف باختلاف شخصية الضحايا ومدى تعايشهم مع الانتهاكات والآلام التي تخلفها فقد تحدّث الكثير منهم عن إصابتهم بأمراض نفسية والتي استوجبت العلاج، فهناك من يخضع إلى المتابعة مع مختص نفسي منذ 1990، ومنهم من يعالج بمستشفى الرازي للأمراض النفسية والعصبية.

أما بالنسبة لأغلبيتهم، فلم يتمكنوا من معالجة هذه الاضطرابات نظرا لعدم توفر المرافق الصحية أو الإحاطة النفسية في بعض المناطق أو للظروف الاجتماعية التي عايشوها (حرمان من الدخل، حرمان من بطاقة علاج...) مما جعل من هذه الاضطرابات النفسية تأخذ شكل مرض مزمن أثار على حياتهم الزوجية والعائلية والمهنية والاجتماعية إلى حدّ اليوم.

ما يمكن استخلاصه من تدخلات الضحايا بمختلف تجاربهم (مجموعات التركيز)، أنّ الانتهاكات في مجملها تخلف أضرارا نفسية وخاصة منها الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة. وفي هذا السياق، يؤكّد المتدخلون أنّ 90% من الضحايا يعانون من اضطرابات وأمراض نفسية وعصبية، وأنّ هذه الأضرار تتفاوت في حدّتها وتطورها حسب خصوصية كل حالة.

• على مستوى العائلة

كان لهذه الانتهاكات آثارا نفسية على أفراد الأسرة خاصة فيما يتعلق بضحايا الاختفاء القسري والهجرة الاضطرابية والتعذيب والمراقبة الإدارية التي كانت مرفوقة بمداهمات المنازل أو بإحتجاز أحد أفراد العائلة كوسيلة ضغط على الضحية مما تسبّب في اضطرابات نفسية لدى الأطفال، حيث صرّح بعض الضحايا بأنّ أبناءهم يعانون من اضطرابات في النوم واضطرابات في المزاج واضطرابات في السلوك انعكست في بعض الحالات على مردودهم الدراسي وبأنّهم يخضعون إلى المتابعة النفسية.

فيما تحدّث البعض الآخر من ضحايا الإيقاف التعسفي والتجنيد القسري والاختفاء القسري عن معاناة الأمهات لجهلهن مكان احتجاز الأبناء ممّا تسبّب لهن في الشعور بالخوف الدائم وحالة توتر. وأفاد أحد المشاركين بأنّ أخاه أصيب بالفصام وهو يعالج في مستشفى الرازي للأمراض النفسية والعصبية نتيجة المداهمات الأمنية الليلية والتهديد بالسلاح.

▪ الصحة البدنية

• على مستوى الضحية

خلّفت العديد من الانتهاكات جملة من الأضرار الصحية، والتي اختلفت حسب طبيعة الانتهاك ونوع الجنس أحيانا إلى جانب الكسور والعاهات والسقوط البدني الناتج عن التعذيب أو الإصابة أثناء المظاهرات أو الاعتداء بالعنف على الضحايا.

وهناك خصوصية بالنسبة إلى المرأة التي تتعرض إلى الإجهاد دون إنقاذها أو معالجتها وأحيانا إلى وفاة الطفل إثر الولادة في ظروف سيئة نتيجة «الانزواء في

السرية» أثناء التّخفي الاضطرابي.

والملاحظ من خلال التفاعل مع الضحايا أنّ الأضرار البدنية التي تمّ ذكرها كانت على مستويين، يتعلّق الأول بالسقوط البدني وبالإعاقة والعاهات مثلما يتجلى ذلك في الأجوبة المتحصل عليها «كسر في الانف، ضرر على مستوى الرقبة بسبب الضرب والتعليق وآلام على مستوى الركبة من جراء الفلقة وسقوط بدني بنسبة 80%، عدم القدرة على المشي والعجز عن الحركة، سقوط على مستوى العين هذا بالإضافة إلى العجز الجنسي والحرمان من الإنجاب خاصة بالنسبة للضحايا الذين تعرّضوا للعنف الجنسي.»

أما المستوى الثاني، فيتعلّق بالأمراض المزمنة التي إرتبطت في مجملها بكل أنواع الانتهاكات، فقد أفاد أغلبهم أنّهم يشكون من العديد من الأمراض مثل «الغصّة والأمراض العصبية وداء السّكري وضغط الدم».

• على مستوى العائلة

هذه الانتهاكات كانت لها آثارا مباشرة على أفراد العائلة وخاصة فيما يتعلق بالأمراض، فقد تحدّث العديد من الضحايا عن الأمراض التي تسببت فيها وضعية أبناء الضحايا لأولياتهم بسبب الإحباط والخوف والقلق والتوتر الذي يعانون منه إما خلال المداهمات، أو خلال الزيارات التي يقومون بها للسجن، أو خلال اختفاء أبنائهم وعدم قدرتهم على التواصل معهم، أو إصابة أحدهم أو إحداهن مما يتسبب لهم في العديد من الأمراض المزمنة خاصة منها داء السكري وضغط الدم والغصّة والأمراض العصبية. وفي هذا السياق، ذكرت إحدى ضحايا التعذيب أنّ والدها أصيب بالعمى بعد زيارته لها في السجن. فيما

تحدثت ضحية أخرى عن إصابة والدتها بشلل نصفي جراء ما تعرضت له من انتهاكات. وذكرت ضحية أخرى إصابة أخيها بصدمة تسببت في وفاته.

• أضرار متعلقة بتفويت الفرص وبالهاشاشة الاقتصادية

وهي من النقاط التي تطرّق إليها الضحايا خاصة بالنسبة للذين أضاعوا فرصتهم في مواصلة الدراسة وذلك إمّا كضرب ناتج عن إنتهاكات أخرى كالسجن لفترة طويلة أو الهرسلة الأمنية أو المراقبة الإدارية، أو نتيجة الحرمان من المنحة الدراسية مما تسبّب في تعزّر المسار الدّراسي وقد شمل هذا الضرر الضحية وأفراد العائلة وحتى الأصدقاء أحيانا. والذي عبّر عنه الضحايا على النحو التالي «إضاعة سنة من سنوات الدراسة والاضطرار للدراسة بالمعاهد الخاصة المكلفة، ناس انقطعت عن دراستها نتيجة الاختفاء القسري ناس تركت دراستها بالجامعة، الطرد من الجامعة وعدم مواصلة الدراسة وما ترتب عنه من خسارة».

وبالنسبة إلى ضياع فرصة العمل الذي يختلف حسب الوضعية فهو متعلق إمّا بالطرد التعسفي أو «التجميد» في المهنة والحرمان من الترتيبات ومن فرص التكوين المستمر. وهذا الإقصاء شمل كذلك الضحايا الذين تمّ فرزه من المناظرات أو من المشاركة فيها أو الحرمان من الانتداب وهو ما أتى على لسان الضحايا «عدم النجاح في كل المناظرات التي شارك فيها رغم تفوقه، أفراد العائلة لا يستطيعون العمل، الإخوة والعائلات التي انقطعت مصادر رزقهم، كل مرة يقطعون عني رزقي ويأمرون المشغّل بطردني من العمل».

هذه الأضرار تسببت في جعل الضحايا وأفراد عائلاتهم في وضعية اقتصادية هشة وأهمّها البطالة والخصاصة

وما تخلفه من آثار اجتماعية صحية ونفسية على الأفراد.

كما تحدث بعض الضحايا عن افتكاك الممتلكات التي تسببت في تفكيرهم مثل سرقة الشركات مستغلين تخفي أصحابها ومصادرة الآلات والمعدات الخاصة بالعمل من ناحية، وسرقة المنزل والمصوغ العائد لزوجات أو للأخوات خلال المدهامات الليلية من ناحية أخرى. كما تحدث الضحايا عن المصاريف التي تكبدتها العائلات في المحاكم وللمحامين خلال الفترة السجنية والتي تسبب في تدهور الوضع المادي إلى حد الخصاصة.

⦿ الأضرار الاجتماعية

أكد كل المشاركين في ورشات التفكير وفي مجموعات التركيز على أن الانتهاكات أثرت على الحياة الاجتماعية للضحايا حيث كان لها آثارا سلبية على العلاقات الأسرية إذ تسببت في تفككها وانهارها. إضافة إلى أن الملاحقة الأمنية التي أجبرت العديد من الضحايا على التخفي الاضطراري أو الهجرة الاضطرارية أدت إلى قطع صلتهم بمحيطهم العائلي والاجتماعي وتفويت المناسبات العائلية المهمة.

هذا بالإضافة إلى حملات التشويه التي رافقت هذه الانتهاكات والتي جعلت من الضحايا محل شبهة ووصم وإقصاء (خوانجية، إرهاب، خيانة الوطن، وهتك الأعراض) وهي من الأساليب التي أدت إلى حالة من العزلة وصعوبات في التواصل الاجتماعي وفي بناء علاقات اجتماعية أو مهنية متزنة وذلك إما بسبب

شعورهم بالإهانة أو رفض الآخر لهم وهو ما عبّر عنه المشاركون بتدمير «العلاقات الإنسانية».

كما تحدت عدد من ضحايا المراقبة الإدارية عن تحميلهم المسؤولية من طرف العائلة والأصدقاء واعتبارهم مذنبين في اختياراتهم إلى جانب تحميلهم مسؤولية كل ما يحدث لهم.

أما بالنسبة إلى النساء الضحايا، فالعائلة تحملها مسؤولية الطعن في الشرف وبالتالي يتم إما طردها أو إجبارها على الزواج أو الطلاق. كما تتعرض السجينات وبنات المساجين إلى تأخر سن الزواج أو فشل العلاقات الزوجية وهو ضرر متكرر لدى ضحايا الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي.

وإلى جانب هذه الأضرار، فإن أغلب الضحايا عانوا من الفقر والخصاصة بسبب التضييق عليهم في الرزق وحرمانهم من حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية حيث تم استبعادهم من كل نشاط سياسي وجمعياتي. كما فرضت عليهم العزلة من خلال الهرسلة والممارسات الأمنية خاصة فيما يتعلق بضحايا المراقبة الإدارية.

ما يمكن استخلاصه، أن الانتهاكات خلقت أضرارا صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية مسّت الضحية وعائلتها بدرجات متفاوتة، إلا أن القاسم المشترك بينهم هو الحرمان من صفة المواطنة وعدم الإحساس بالانتماء نتيجة الإقصاء والتهميش الذي تعرّضوا إليه سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المحور الثاني: جبر الضرر المادي

في قيمة التعويض.

ملاحظة:

سُجّلت طلبات أخرى تركزت في أغلب ورشات التفكير ومجموعات التركيز والمتمثلة في ضرورة توفير مسكن قار ولائق. حيث صرحت إحدى الضحايا على أنها تسكن فوق سطح عمارة فيما تحدث البعض الآخر عن هشاشة المساكن التي يعيشون فيها وعدم توفر مستلزمات الحياة فيها وبالتالي فإن جبر الضرر المادي يمكن تعويضه بمسكن إن أمكن ذلك. كما طالب بعض الضحايا بتمكينهم من الحج.

➤ يجب ألا يكون جبر الضرر المادي خاضعا للمساومات والحسابات السياسية.

➤ جبر الضرر الفردي والمادي واجب وطني وضروري.

المحور الثالث: إعادة التأهيل والإدماج

أجمع المشاركون في ورشات التفكير ومجموعات التركيز على الحاجة الملحة لإعادة التأهيل الصحي والنفسي والاجتماعي خاصة بالنسبة للذين يفتقرون إلى بطاقة علاج، وإعتبروه أولوية بالنسبة إليهم، ولأبنائهم، وللمسنين، وللنساء، ولذوي الاحتياجات الخصوصية، ولضحايا الإصابات أثناء الاحتجاجات، وضحايا الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي، والتعذيب والمراقبة الإدارية.

⦿ إعادة التأهيل

■ إعادة التأهيل الصحي

رُكّز كل من الضحايا والممثلين عن المجتمع المدني على أولوية واستعجالية إعادة التأهيل الصحي المتمثلة في مرحلة أولى في فحص بدني كامل لكل من

أكد كل المشاركين سواء كانوا من الضحايا أو ممثلين عن المجتمع المدني أن جبر الضرر المادي هو حق من حقوق الضحايا «وليس غنيمية كما يسوق إليه»، وأنه مهما كان مبلغ التعويض المادي فهو يبقى رمزيا مقارنة بحجم الأضرار وطبيعة الانتهاكات التي لم تمسّ الضحايا فحسب وإنما عائلاتهم وأحيانا أقربائهم، وإن هذه التعويضات لا يمكنها أن تعوّض فقدان الحياة أو خسارة فرصة التعليم وما تحمله الشهادة العلمية من قيمة معنوية بالنسبة للأفراد ولا يمكن أن تعوّض الصحة التي ضاعت من أصحابها بسبب التعذيب والعنف وسوء المعاملة التي تعرّضوا إليه.

وقد أجمع المشاركون أن يكون التعويض المادي فرديا ويصرف دفعة واحدة وأن يرتقي بالضحايا إلى مستوى العيش الكريم بما يحفظ كرامتهم وكرامة عائلاتهم. كما اقترحوا بالنسبة إلى ضحايا القتل العمد والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة أن تُسند هذه التعويضات إلى الأبناء أو لمن يرثهم من أفراد العائلة، مقترحين أن تكون في شكل جارية شهرية بالنسبة للمسنين.

وارتأى بعض آخر أن يكون التعويض المادي في شكل تمويل مشاريع خاصة بالنسبة للنساء والشباب. كما رفعت توصية بإسناد منحة جامعية كجزء من التعويض المادي بالنسبة للطلبة الضحايا الذي يرغبون في مواصلة الدراسة أو لفائدة أبنائهم.

كما تمت التوصية بإعطاء الأولوية في صرف التعويضات للذين أصبحوا عاجزين عن العمل والمرضى والمسنين وذوي الاحتياجات الخصوصية الذين هم في حالات صحية حرجة مع التنصيص على تمييز المرأة إيجابيا

تعرض إلى التعذيب، وإلى الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي ولضحايا الإصابات. كما اقترحوا أن يتم توفير الرعاية الصحية المجانية وإعطاؤها الأولوية في جبر الضرر خاصة بالنسبة للمسنين والأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخصوصية. كما أكدوا على وجود وضعيات تتطلب علاجاً خارج تونس مقترحين في هذا الصدد أن تتكفل الدولة بالمصاريف.

ومن ناحية أخرى أعرب العديد من المشاركين على ضرورة توفير بطاقة علاج مجاني بالنسبة للذين لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي مع التأكيد على تقرب الخدمات الصحية لضحايا إذ أن أغلبهم من الولايات الداخلية والتي تفتقر إلى طب الاختصاص.

■ إعادة التأهيل النفسي

تبين من خلال المحور الأول الخاص بالأضرار أن انتهاكات حقوق الإنسان خلقت العديد من الأضرار النفسية من بينها حالات القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وغيرها من الاضطرابات النفسية (اضطرابات في النوم، اضطرابات جنسية...)، وهو ما يجعل من إعادة التأهيل النفسي مطلباً أساسياً. حيث ركز المشاركون على أهمية إعادة التوازن النفسي للضحايا ولأفراد عائلاتهم من المتضررين وخاصة الأطفال، واعتبروها من الأولويات خاصة بالنسبة لضحايا التعذيب، وضحايا الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي، وضحايا المراقبة الإدارية، وضحايا الاختفاء القسري وعائلات ضحايا القتل العمد الذين يعانون من الحسرة والظلم، معتبرين أن الإحاطة النفسية ضرورة أساسية لتجاوز ما حدث وللتخلص من أعباء الماضي ومن الشعور بالإحباط والقهر والمرارة والظلم ومن عقدة الذنب التي يحملها الضحايا تجاه أبنائهم

وعائلاتهم.

كما تم التطرق إلى ضرورة العلاج النفسي الزوجي باعتبار أن الانتهاكات كان لها تأثيراً سلبياً على العلاقة الزوجية وعلى الديناميكية العائلية، حيث سُجّلت العديد من حالات فشل أو تفكك أسري أو عدم الاستقرار والذي انعكس في بعض الحالات على التوازن النفسي للأبناء.

■ إعادة التأهيل الاجتماعي

تم التنصيص على إيلاء أهمية للوضعيات الاجتماعية خاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة وذلك بتمكينهم من منحة أو مساعدات اجتماعية وخدمات أخرى كتوفير بطاقة تنقل مجاني وتحسين المسكن. وأكدت النساء الضحايا على حاجتهن إلى المرافقة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية.

التوصية:

تمحورت أهم توصيات المشاركين حول ضرورة إحداث مركز إعادة تأهيل صحي ونفسي واجتماعي وإرشاد قانوني خاص بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يكون معززاً بفريق في الاختصاصات المعنية يتم تكوينه في مجال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. كما اقترح عدد منهم إنشاء مراكز قارة وجهوية لرعاية المناضلين واستقبالهم وإسداء الخدمات الصحية والنفسية للمستحقين منهم، إلى جانب تمكين الضحايا من العلاج والتنقل المجاني وعائلاتهم ومن الانتفاع بالخدمات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أنه رُفعت توصية في ورشات «المرأة وجبر الضرر» في أن تتعهد وزارة الصحة والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بتوفير الإحاطة

النفسية والاجتماعية لفائدة النساء الضحايا.

الإدماج

تمحورت أغلب الإجابات حول أهمية الإدماج المهني والاقتصادي لما يضمنه من استقلالية مادية ورد اعتباراً للضحايا والتي تمثلت إما في الانتداب المباشر للضحايا أو لأبنائهم، وفي إعادة إدماج المطرودين من عملهم وتسوية مسألتهم المهني وتسوية ملف التقاعد. كما تم التطرق في ورشات المرأة إلى أهمية بعث أو تمويل مشاريع من شأنها أن تساهم في استقلالية المرأة الصحية، وتنظيم دورات تدريبية للنساء الضحايا اللاتي انقطعن عن وظيفتهن حتى يلتحقن بالسلم الوظيفي ويصبحن مؤهلات للوظيفة وتأمين المرافقة المهنية لهن. واقترحت المشاركات في هذا الصدد أن يتم إنشاء مراكز تكوين تُعنى بالمرأة الضحية وأسرتها، وفتح آفاق التكوين المستمر أمام المدمجين من الضحايا في قطاع الوظيفة العمومية.

وتم الإجماع على حق الطلبة في إعادة ادماجهم في التعليم وتسهيل إجراءات الترسيم.

توصيات أخرى

عبر العديد من المشاركين خلال ورشات التفكير ومجموعات التركيز على ضرورة محاسبة الجناة حتى تلتئم الجراح وتساهم في الراحة النفسية للضحايا خاصة منهم ضحايا الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الذين أكدوا على أهمية المحاسبة وربما بعدها تتم المصالحة.

فيما رأى البعض الآخر أنه في تفكيك منظومة الفساد والاستبداد ومساءلة الجناة وفي اعتراف الدولة بالظلم

والانتهاك، هناك رد الاعتبار للضحايا بدرجة أولى وللمجتمع بدرجة ثانية.

المحور الرابع: جبر الضرر الرمزي

بالنسبة إلى هذا المحور، كان هناك تفاعل إيجابي من طرف الضحايا معتبرين أنه رغم عدم التنصيص في قانون العدالة الانتقالية على أهمية جبر الضرر الرمزي إلا أن هذه الآلية لها أهمية كبرى لما توفره من إمكانية لرد الاعتبار للضحايا ومن دروس للأجيال القادمة. وفي هذا الإطار تعددت الإجابات وتنوعت فقد تمت الإشارة إلى بعض المقترحات ذات طابع فردي وأخرى لها بعد وطني وفي علاقة بحفظ الذاكرة.

على المستوى الفردي، أكد المشاركون على أهمية اعتراف الدولة بالمقاومين وإسنادهم بطاقة مقاومين مؤكدين على أحقية هذا الطلب، فالبطاقة لها بعد رمزي بقطع النظر على ما توفره من خدمات أخرى. فيما اتفق الأغلبية على أن يكون جبر الضرر الرمزي في شكل تسمية الشوارع والمؤسسات التربوية والمهرجانات بأسماء الشهداء والمناضلين وإدراج صفة مناضلة ومناضل في بطاقة التعريف الوطنية. كما تمت المطالبة بالتكريم ومنح أوسمة لفائدة الضحايا. فيما ارتأى البعض الآخر أنه في إقامة النصب هناك رمزية كبرى وردا للاعتبار وفي نفس الوقت رسالة للأجيال القادمة.

وعلى مستوى وطني، هناك شبه إجماع على مسألة إحياء ذكرى سنوية لكرامة المواطن ويمكن أن يسمى «اليوم الوطني لمناهضة الاستبداد». وهنا تبرز خصوصية المرأة التي طالبت بتخصيص يوم وطني للمرأة المناضلة، وعملة تونسية تحمل صورة امرأة

مناضلة وفي ذلك ردا لاعتبار كل نساء تونس التي طُمست حقوقهن على مدى أجيال ومراحل تاريخية والاعتراف بنضالاتها ودورها الفاعل ومساهماتها في بناء الدولة وفي مقاومة الاستبداد.

إلى جانب هذه التوصيات ركّز المشاركون (الضحايا ومكونات المجتمع المدني) على أهمية تخليد هذه النضالات من خلال التعريف بالانتهاكات عبر وسائل الإعلام العمومي ووسائل التواصل الاجتماعي وتوثيقها ونشرها عبر إصدار كتب وقصص تحمل أسماء المناضلات بكامل تراب الجمهورية (كتيبات ومطويات ومجلدات) وإنتاج أشرطة سينمائية ومسرحيات تتبناها الدولة.

هذا وأولوا أهمية لإدراج تاريخ الانتهاكات في البرامج التربوية والبيداغوجية لرد الاعتبار للضحايا من ناحية، وحفظ الذاكرة من ناحية أخرى وتمرير الرسالة للأجيال القادمة الذين من حقهم معرفة تاريخ بلادهم. وقد تم تقديم مقترح إحداث متحف وطني وأن يكون في مكان «سجن 9 أفريل» نظرا لبعده الرمزي. وأكد الضحايا على ضرورة كشف الحقيقة وتدوين المظالم وتبويبها في الأرشيف وإعادة كتابة التاريخ لإنصاف الجهات والأفراد والانتصار لقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والهوية. كما اعتبروا أنّ التنشئة والتربية على حقوق الإنسان ومعرفة الحقائق كقيلة بضمن عدم التكرار.

كما أكد المشاركون على ضرورة رد الاعتبار للضحايا من خلال الإعلام الذي انتهك حقهم وساهم في عمليات التشويه التي لحقت بالضحايا وما ترتبت عليه من أضرار اجتماعية وذلك من خلال عرض شهادتهم أو برامج تثقيفية أو حوارية حول انتهاكات



حقوق الانسان. (هناك شكر للهيئة لما قدمته من شهادات علنية ولما لعبته هذه الشهادات في تغيير جزئي من صورة الضحايا اجتماعيا).

تقرير تألفي لمجموعات التركيز الخاصة بالأحزاب والمنظمات والجمعيات

المحور الأول: الإنتهاكات التي تعرّضت إليها الأحزاب والمنظمات والجمعيات والأضرار التي تمّ رصدها

من خلال المعطيات التي تمّ رصدها في مجموعتي التركيز التي خصّصت للأحزاب من جهة، وللجمعيات والمنظمات والهيئات من جهة أخرى، تبين أنّ الانتهاكات التي تعرضوا إليها تتمثل في انتهاك الحق في تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات، وانتهاك الحق في التّجمع

السّلمي، وانتهاك الحق في حرية التعبير والإعلام والنشر، حيث حُرمت بعض الأحزاب من الحصول على تأشيرة. كما تعرّضت أحزاب إلى انتهاك الحق الانتخابي وتزوير الانتخابات وهو ما تحدّث عنه ممثل جمعية المحامون الشّبّان وكلا من ممثلي اتحادات الطلبة (الاتحاد العام التونسي للطلبة UGTE والاتحاد العام لطلبة تونس UGET)

كما تمّ إتلاف الممتلكات الخاصة بها ومصادرة المنشورات والآلات والأموال والاستيلاء على الأرشيف وغلق المقرات. إضافة إلى عدم منح أو سحب تراخيص إصدار جريدة (صحف، والصحف الخاصة بالأحزاب). وأفاد المشاركون على أنّه كلما تمّت مصادرة مقر حزبي أو جمعياتي إلّا وتمّ إتلاف ممتلكاته، وأخذ أرشيفاته،

ومصادرة أمواله ومصادرة آلاته (أرشيف، آلات طباعة، كتب، نشرات، آلات رقن، حواسب، مصادرة أموال، مصادرة جرائد).

كما طالت الانتهاكات الجانب المادي خاصة بالنسبة

إلى الجمعيات التي لم تتمكّن من التمويل العمومي من ناحية، وتم التضييق على نشاطها من ناحية أخرى، من خلال سياسة التفجير ومعاقبة كل المنخرطين وتهديدهم ومعاقبة كل من حاول دعمهم ماديا. وإن تلقت هذه الجمعيات تمويلا من طرف منظمات دولية فإنه غالبا ما تتم مصادرتهم ويتم احتجاز الأموال المرصودة في البنك المركزي.

هذا بالإضافة إلى انتهاكات أخرى مسّت أعضاءها بصفة فردية كالإيقاف التعسّفي، والتعذيب، والمعاملة السيئة واللاإنسانية والمهينة، وانتهاك الحق في التقاضي والمحكمة العادلة، والتجنيد القسري والاختفاء القسري، والمنع من الارتزاق وأشكال الاعتداء على حق الشغل إلخ.

المحور الثاني: التوصيات

تعويض مالي للحزب على ضوء الضرر الحاصل (جبر الضرر المالي من الفترة الممتدة بين طلب تأشيرة إلى حدود حصول الحزب عليها).

كشف الحقيقة ومحاكمة الجناة.

مراجعة القوانين المتعلقة بالأحزاب والحريات العامة بما يضمن عدم هيمنة وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية على الحياة السياسية وتغيير القانون الأساسي الخاص بالأحزاب.

التمكين من التمويل العمومي.

تعويض المقدرات التي تم الاستيلاء عليها سواء بالنسبة للأحزاب أو المنظمات (الاتحاد العام التونسي للطلبة).

استرجاع الأرشيفات والممتلكات التي افتكت.

اعتراف واعتذار الدولة: يجب أن يكون الاعتراف علنيا ومكتوبا ويتضمن اعتذارا يقدمه رئيس الجمهورية ويضم:

أولا الاعتراف بنضالات هذه الجمعيات والمنظمات والأحزاب

ثانيا الاعتراف بالانتهاكات وبالإقصاء الممنهج الذي مارسه

إدراج هذه النضالات ضمن البرامج التربوية /برامج تلفزيونية / متاحف وأرشيفات وذلك لرد الاعتبار الرمزي من ناحية ولحفظ الذاكرة من ناحية أخرى.

إحداث متحف افتراضي يوثق الانتهاكات والنضالات ومتحف وطني للذاكرة.

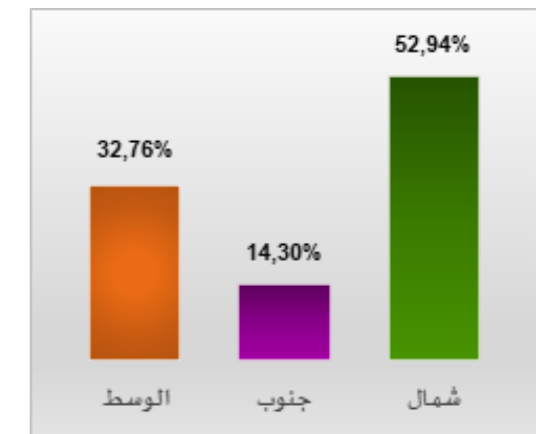
نتائج المرحلة الكمية

يتضمن هذا الجانب من التقرير عرضا لنتائج المرحلة الكمية من تصورات واقتراحات حول أشكال جبر الضرر التي نصّ عليها الفصل 11 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية «أنّ جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والاندماج ويمكن ان يكون فرديا او جماعيا ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة»

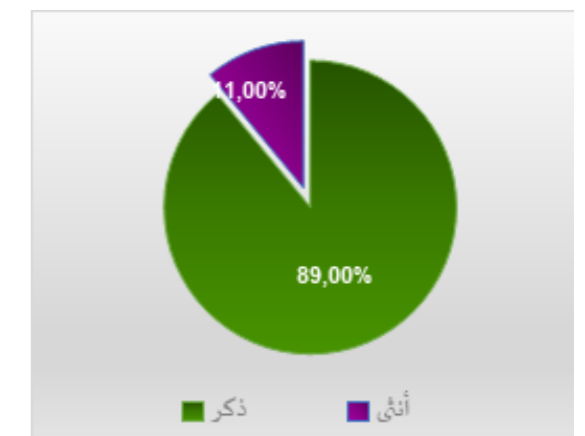
نتائج الإستبيان (1) الموجه للضحايا

نتائج الاستبيان حسب المجموع العام

القسم 1: بيانات ديمغرافية وتربوية ومهنية عن المستجوب



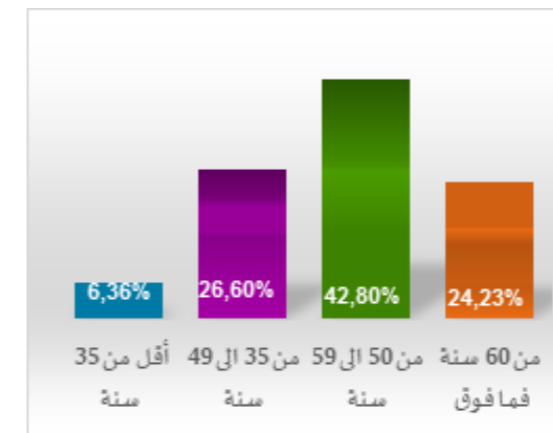
رسم بياني 1: توزيع المستجوبين حسب الأقاليم.



رسم بياني 2: توزيع المستجوبين حسب الجنس.

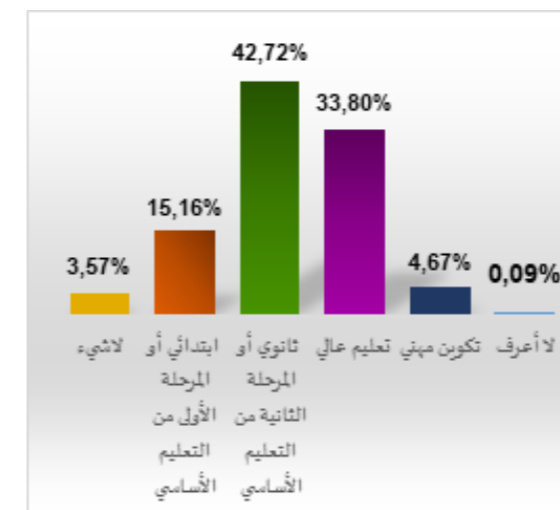
تم العمل على عينة تمثيلية متكونة من 2045 مستجوب موزعة على كل الأقاليم وتتكون من 11% إناث و89% ذكور تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و60 سنة فما فوق. حيث تم تسجيل أعلى نسبة لدى

الكهول بـ69.40% تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و59 سنة في حين مثلت نسبة المسنين 24.23% وسُجّلت أقل نسبة لدى الشباب بـ6.36%



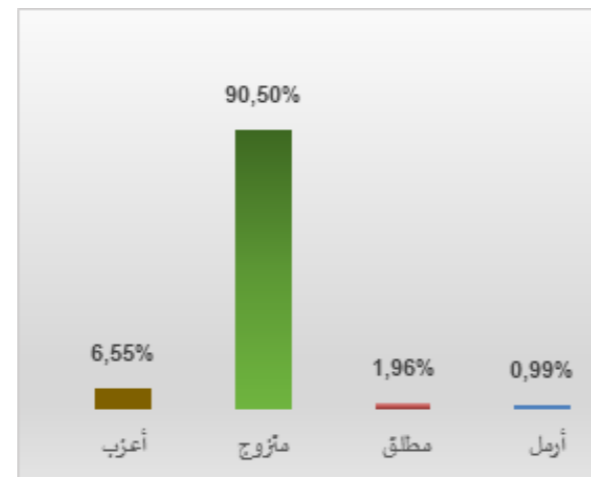
رسم بياني 3: توزيع المستجوبين حسب الفئة العمرية

أما بالنسبة إلى المستوى التعليمي، فإن 42.72% من المستجوبين ذو مستوى تعليم ثانوي مقابل 33.80% تعليم عالي، و15.16% تعليم ابتدائي و4.6% تكوين مهني. في حين سُجّلت نسبة 3.57% غير متمدرسين.

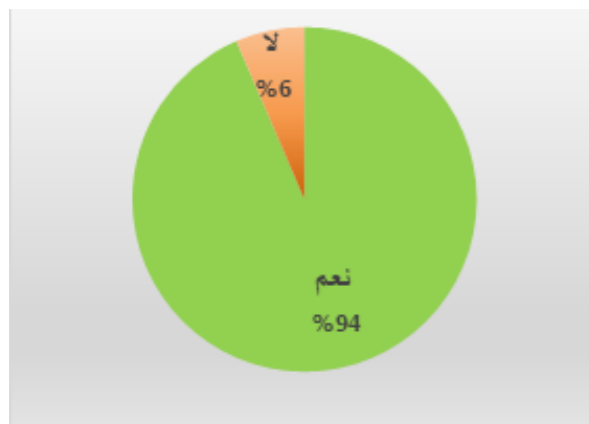


رسم بياني 4: توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي.

تبين أن 90.50% من المستجوبين متزوجون من بينهم 94% لديهم أبناء. أما بالنسبة لعدد الأطفال في الكفالة، فـ28.20% من المستجوبين لديهم (3) أبناء و25.62% لديهم (2) أبناء و17.20% لديهم (1) أبناء.

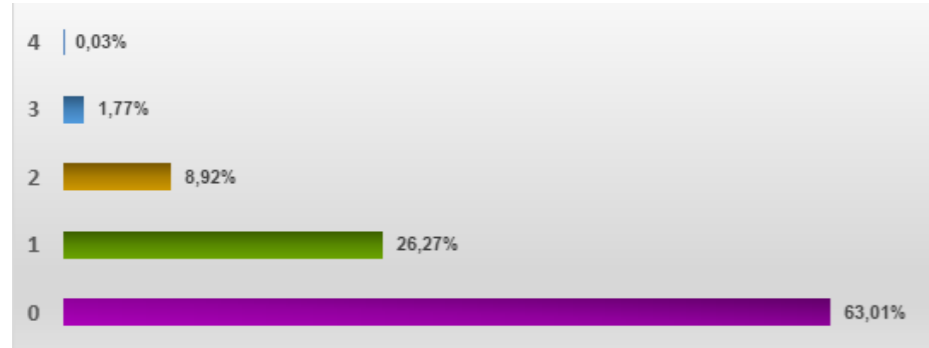


رسم بياني 5: الحالة المدنية

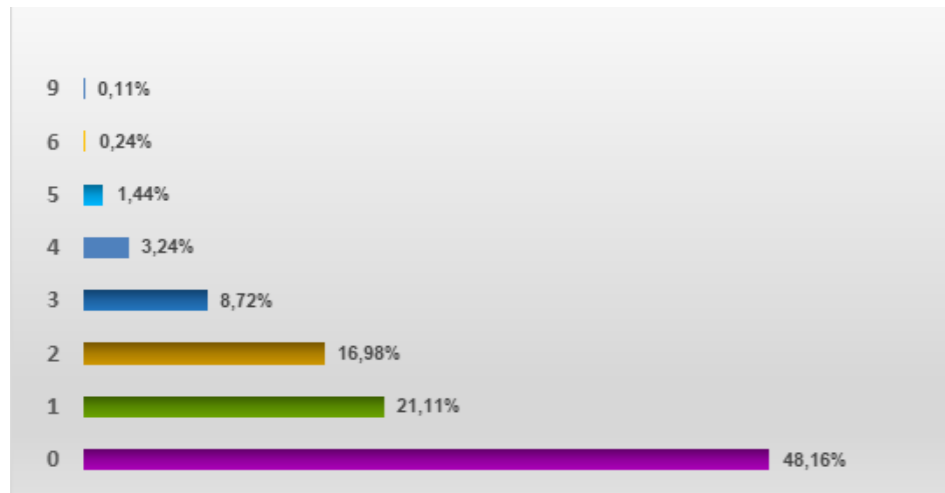


رسم بياني 6: عندك شي أولاد؟

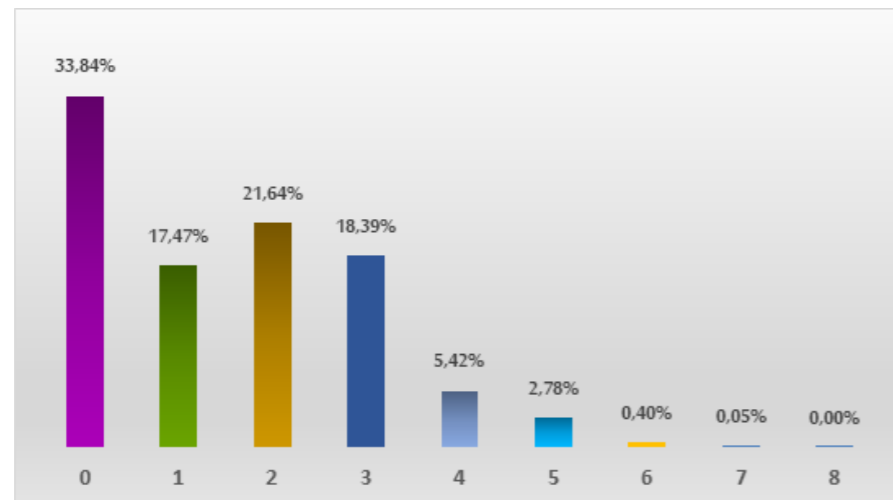
رسم بياني 9: عدد الأبناء في الكفالة من 5 سنوات إلى 9 سنوات.



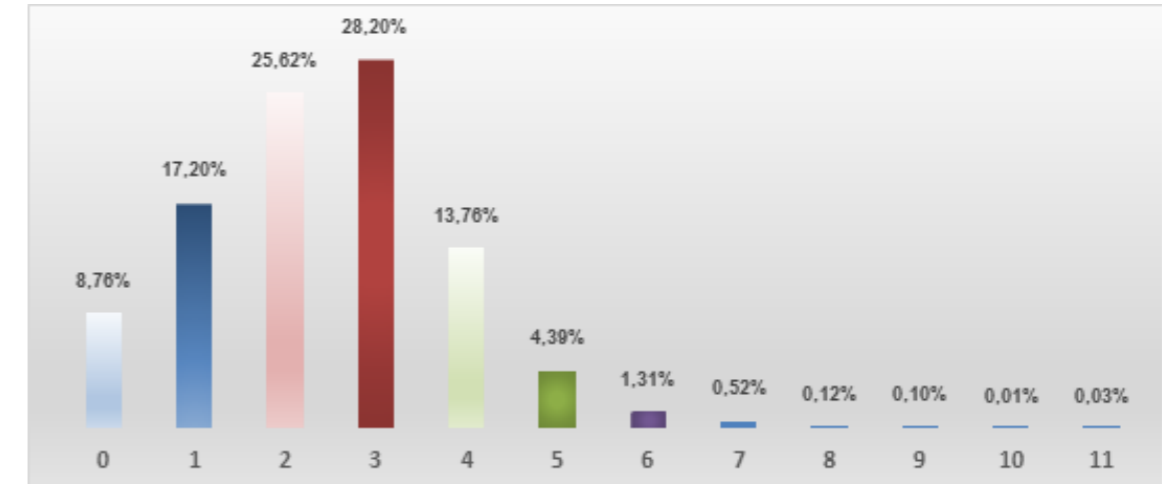
رسم بياني 10: عدد الأبناء في الكفالة بين 10 و14 سنة.



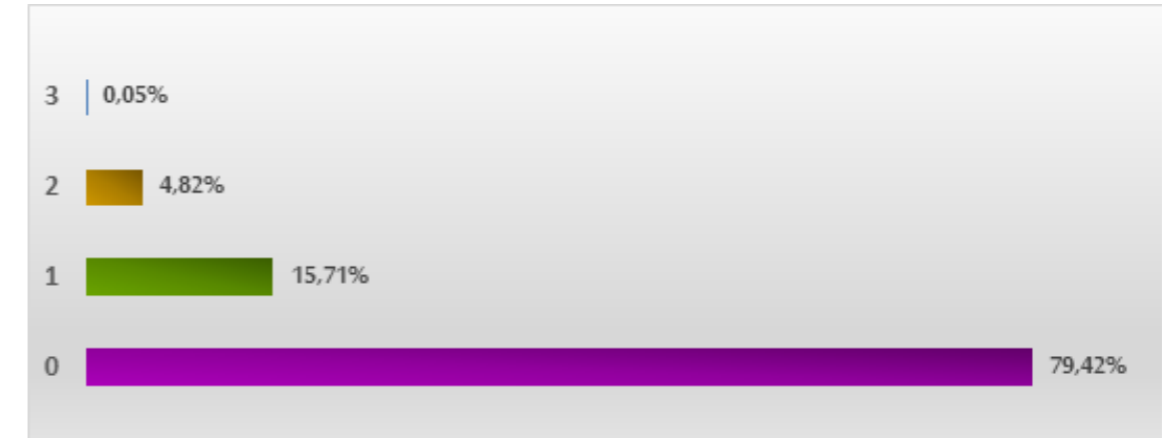
رسم بياني 11: عدد الأبناء في الكفالة الي أعمارهم من 18 سنة فما فوق.



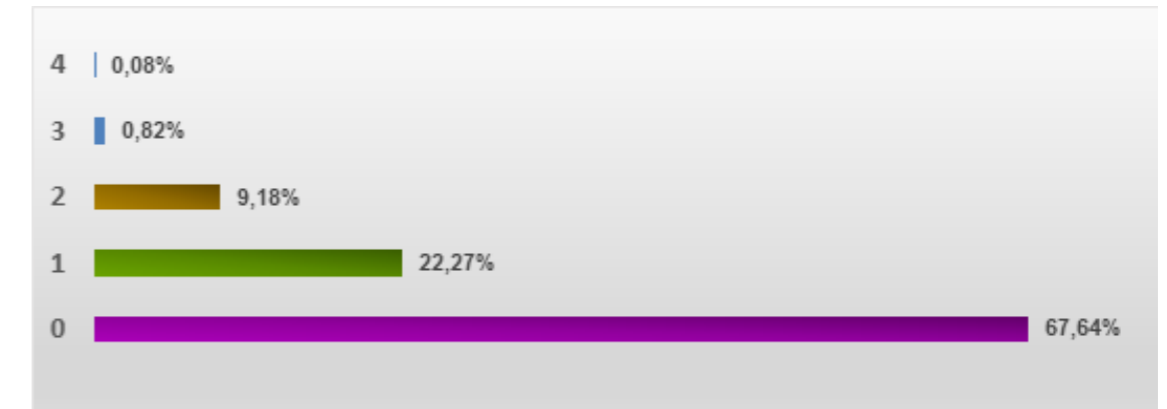
رسم بياني 12: قداش من إبي في كفالتك مازالو يقرأو؟



رسم بياني 7: عدد الأطفال في الكفالة.

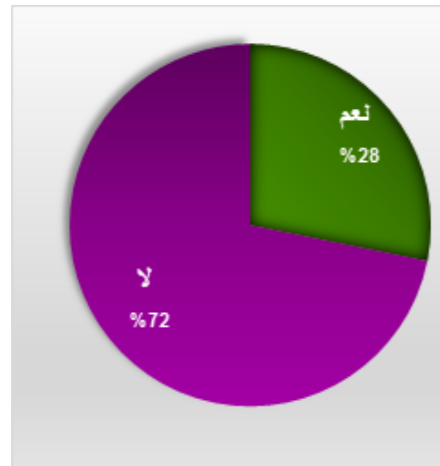


رسم بياني 8: عدد الأبناء في الكفالة دون 5 سنوات.

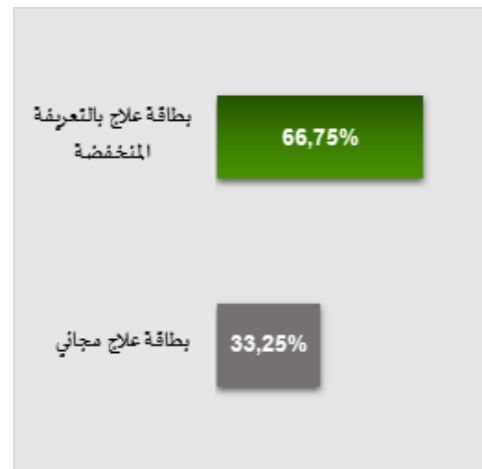


الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية فقط للمحامين 0.72% منهم منخرطين في صندوق التقاعد والحيطة

20% من المستجوبين الذين لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية، صرح 28.18% منهم أنهم يتمتعون بتغطية صحية (33.25% بطاقة علاج مجاني و66.75% بطاقة علاج بالتعريف المنخفضة) مقابل 71.82% بدون تغطية صحية.



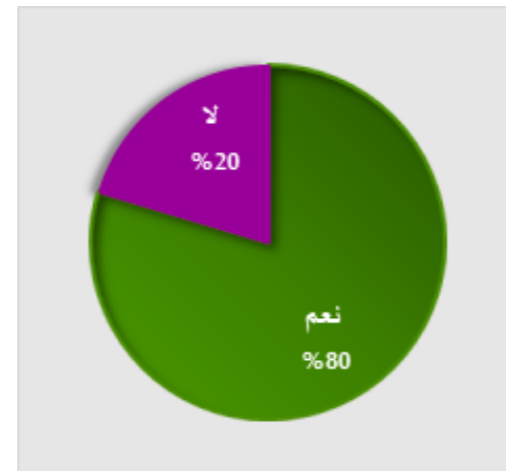
رسم بياني 18: عندك تغطية صحية؟



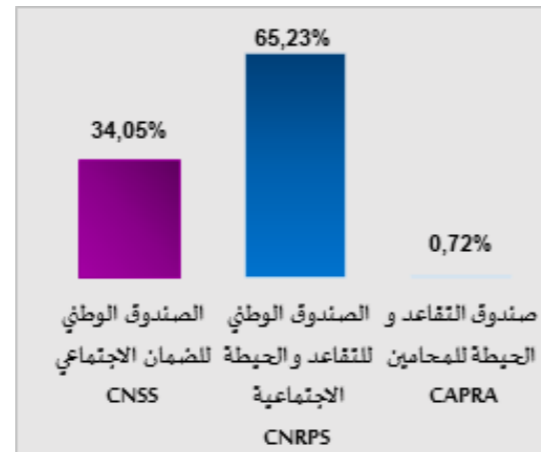
رسم بياني 19: إذا كانت الإجابة نعم: شنوا نوعها؟

تبين من خلال الإحصائيات التي تم جمعها أن 54.12% من المستجوبين يعيشون في منزل على وجه الملكية، و26.96% منهم على وجه الكراء. كما سُجلت نسبة 18.71% من مجموع العينة الذين يعيشون في منزل على وجه الفضل.

القسم 2: معطيات حول التغطية الصحية والاجتماعية للمستجوب



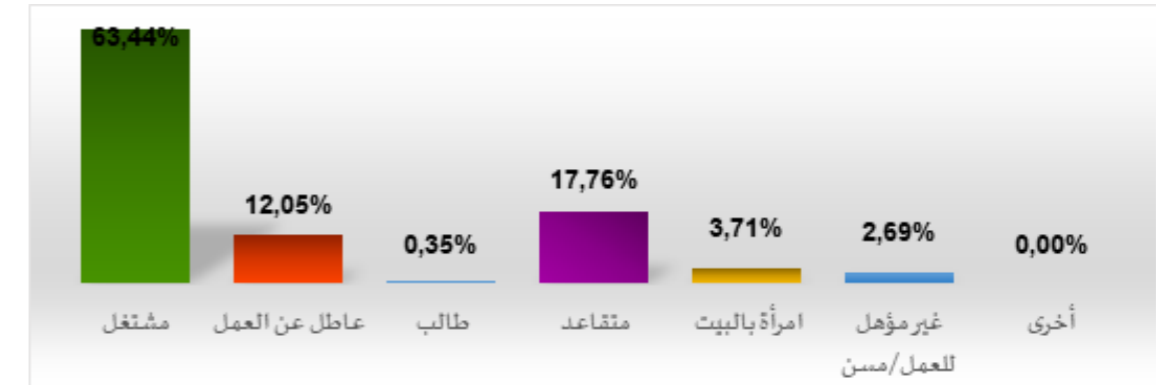
رسم بياني 16: عندك تغطية اجتماعية؟



رسم بياني 17: إذا كانت الإجابة نعم: شنوا نوعها؟

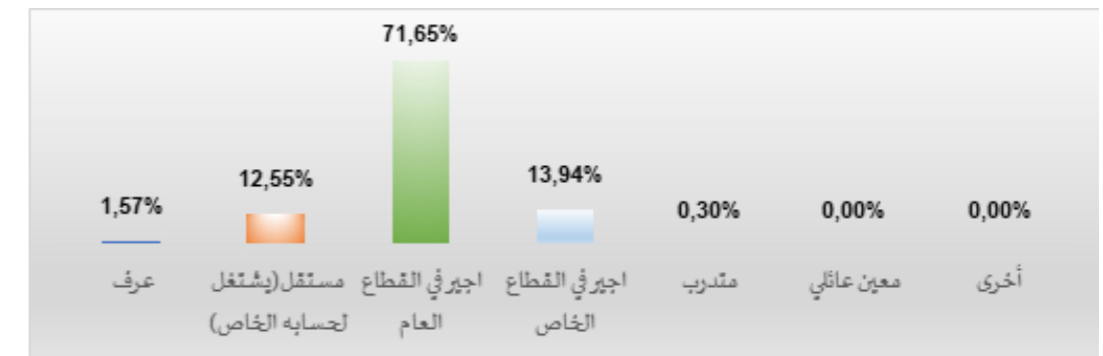
أفاد 80% من المستجوبين أنهم يتمتعون بالتغطية الاجتماعية من بينهم 34.05% منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و65.23% منخرطين في

من الملاحظ أن أغلب المستجوبين يتكفلون على الأقل بطفل واحد إلى 3 أطفال في سن الدراسة، وذلك بنسبة 21.64% منهم لديهم طفلان في الكفالة متمدرسان و19.39% لديهم 3 أطفال مقابل 17.47% لديهم طفل فقط.

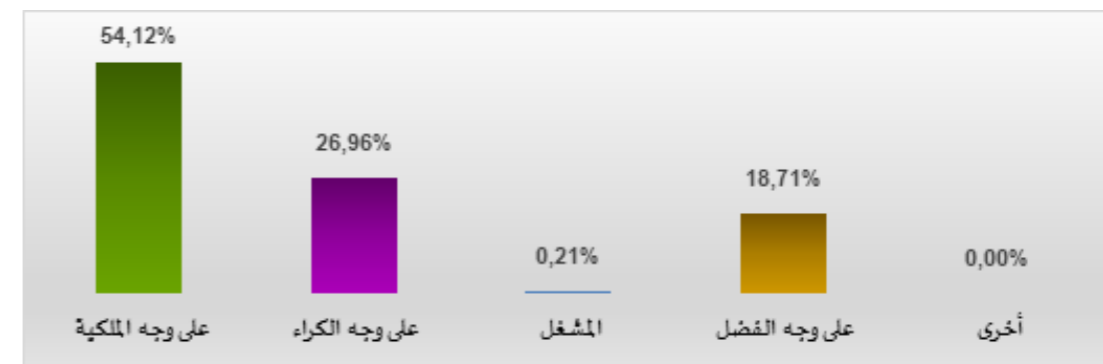


رسم بياني 13: توزيع المستجوبين حسب الوضعية المهنية.

وبالنسبة للوضعية المهنية فقد سُجل لدى العينة 63.44% مشتغلون من بينهم 71.65% من الأجراء في القطاع العام، و13.94% من الأجراء في القطاع الخاص، و12.15% مستقلون، و12.05% عاطلون عن العمل من بينهم 10.60% ذكور و24.17% إناث، وكانت أعلى نسبة للذين تبلغ أعمارهم أقل من 35 سنة حيث بلغت 42.10% تليها الفئة العمرية من 35 إلى 49 سنة بنسبة 15.44%.



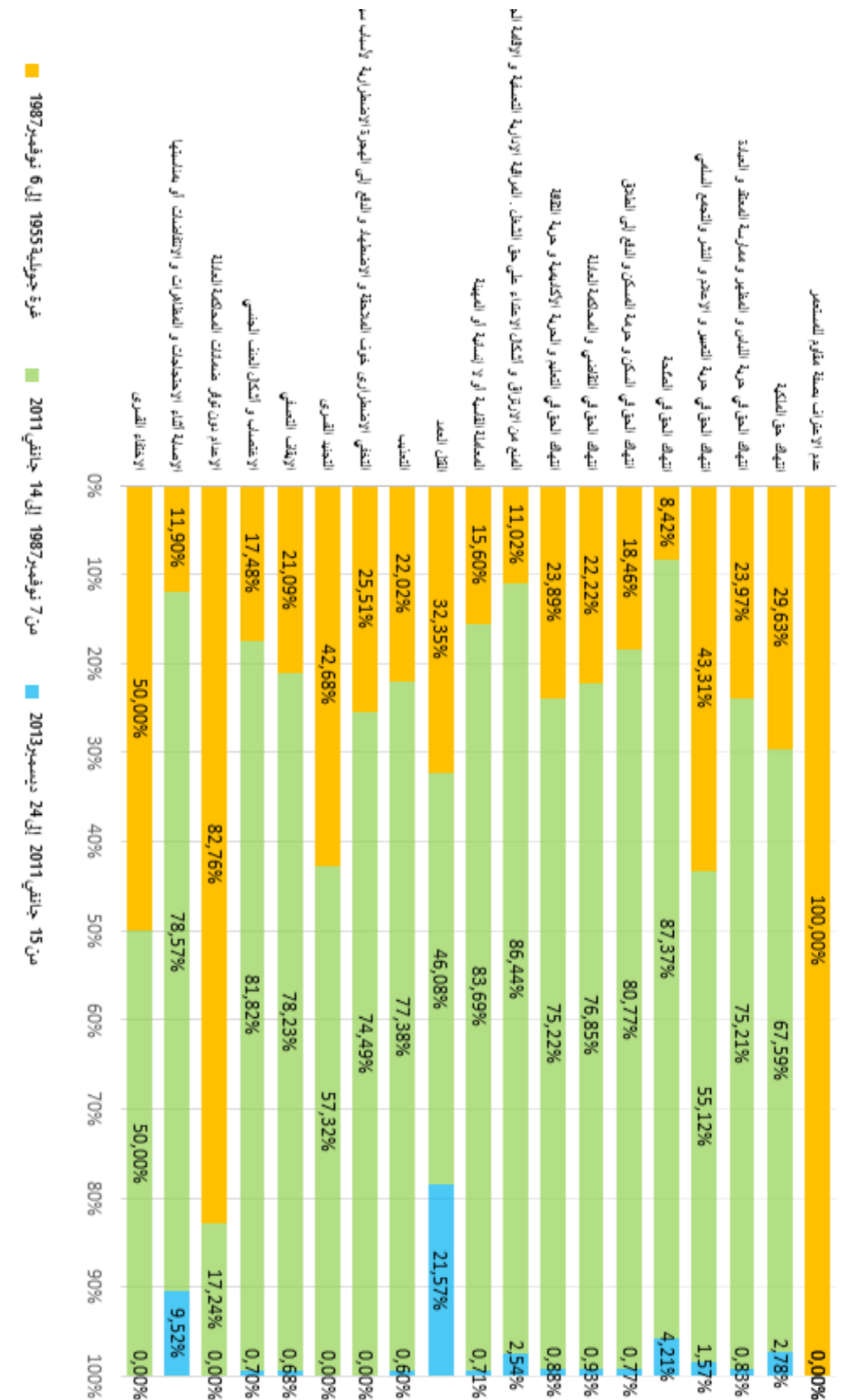
رسم بياني 14: توزيع المستجوبين حسب الوضع في المهنة.



رسم بياني 15: الوضعية السكنية.

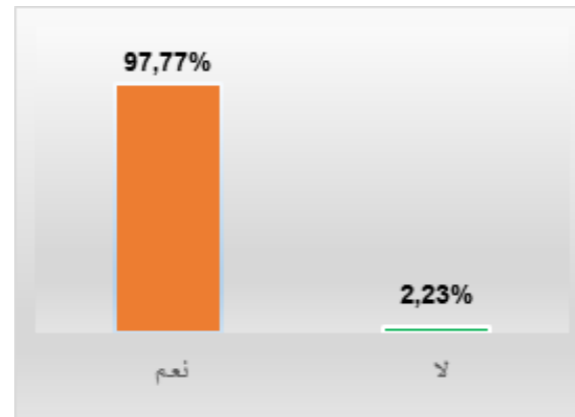
القسم 3: طبيعة الانتهاك وتبعاته

رسم بياني 20: توزيع الانتهاكات حسب الفترات الزمنية



مخلفات الإنتهاك على المستجوب

على مستوى الانتهاك وتبعاته على الضحية، فقد تم استثناء 3 انتهاكات من المجموع العام وهي القتل العمد (المجموع: 102) والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة (المجموع: 26) والاختفاء القسري (المجموع: 6) وبذلك يكون مجموع العينة 1908/16 إنتهاك.



رسم بياني 12: حصلتك أضرار نتيجة الإنتهاك. إلى تعرضت؟

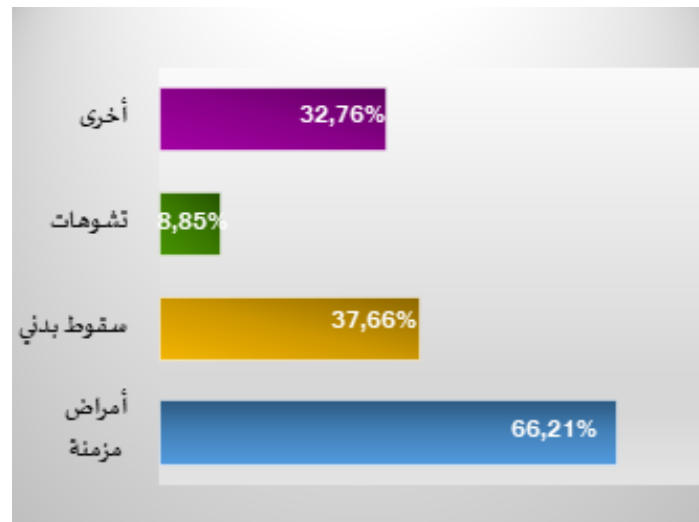
واستنادا إلى النتائج التي سُجّلت، فقد أجمع المستجوبون بنسبة 97.77% أنّ الانتهاكات التي تعرضوا إليها تسببت لديهم في أضرار متفاوتة ومختلفة حسب كل فرد وطبيعة كل انتهاك.

رغم تعدد الشرائح العمرية ورغم اختلاف الانتهاكات إلا أنّ طبيعة الأضرار كانت متقاربة. حيث بدا واضحا أنّ 87.56% من العينة المستجوبة يعانون من أضرار نفسية، وتأتي الأضرار الاقتصادية والتضييق في العمل والمنع من الارتزاق في المرتبة الثانية بنسبة 85.16%. لتحمل الأضرار الاجتماعية والمتمثلة في العزلة والإقصاء الاجتماعي المرتبة الثالثة بنسبة 83.66% تليها الأضرار البدنية بنسبة 71.91%. وقد تفسر هذه النسب أهمية مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان على الضحايا مما يجعلهم في وضعية هشاشة نفسية وبدنية واجتماعية واقتصادية.

على مستوى الأضرار البدنية

يتبين أنّ كل الانتهاكات خلّفت أضرارا بدنية على الضحايا وذلك بنسبة 71.91% من بينهم 66.21% يعانون من أمراض مزمنة، و37.66% من سقوط بدني و8.85% من تشوهات. كما تمّ رصد نسبة 32.76% من المستجوبين الذين صرّحوا أنّهم يشكون من أمراض أخرى والتي من أبرزها أمراض الجهاز العصبي التي مسّت 26.26% منهم.

ويستنتج من خلال هذه المعطيات أنّ أكثر من نصف المستجوبين (64%) يعانون من هشاشة بدنية وهم في حاجة إلى الرعاية الطبية (رسم بياني 25).



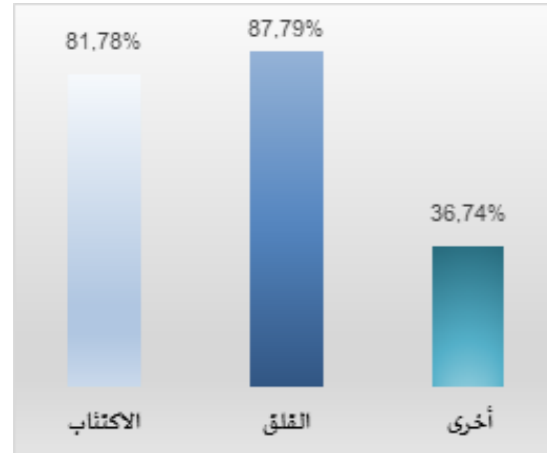
رسم بياني 23: حصلتك أضرار بدنية؟

على مستوى الأضرار النفسية

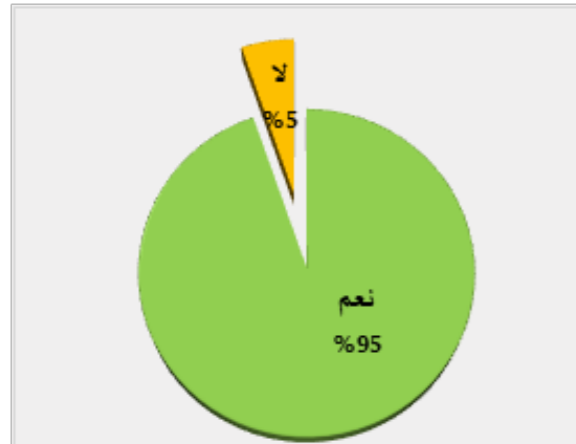
أجمع المستجوبون بنسبة 95% على أن الانتهاكات بمختلف أشكالها خلّفت لديهم أضرارا نفسية تتوزع بين حالات الاكتئاب 81.78%، وحالات القلق 87.79%، واضطرابات نفسية أخرى سُجّل من خلالها أعلى نسبة من المستجوبين الذين يعانون من اضطرابات في النوم (20.54%) والتي يشكو منها بدرجة هامة الضحايا الذين تعرضوا إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (84.65%)، تليها الإحساس بالقهر والظلم (18.97%) والتي رصدت أعلى نسبة لعدم الاعتراف بصفة مقاوم ضد المستعمر (81.25%)، وأخيرا الشعور بالخوف (17.40%) الذي يعاني منه النساء ضحايا الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي وضحايا الإصابة أثناء الاحتجاجات و المظاهرات و الانتفاضات أو بمناسبةاتها.

كما تبين أن النساء المستجوبات اللاتي تعرضن للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يعانين من السلوك الاندفاعي وعدم القدرة على التحكم في الحالات الانفعالية.

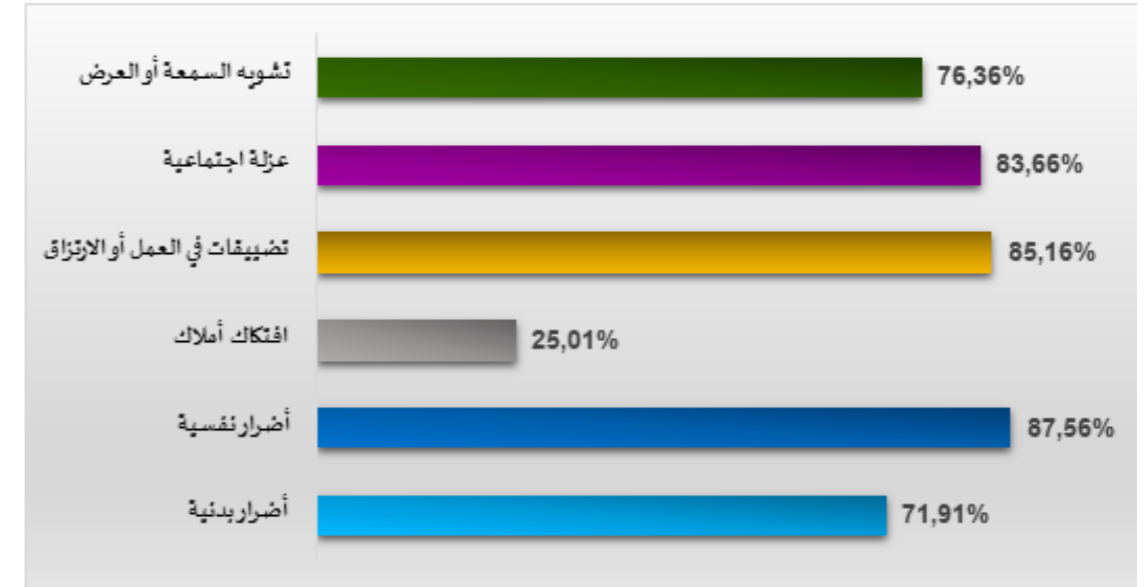
إنّ هذه الأرقام تترجم مدى جسامة هذه الانتهاكات وخطورة مخلفاتها على الصحة النفسية للضحايا رغم اختلافها وتفاوتها حسب طبيعة الانتهاك. إذ تمثّل نسبة 87.56% من المستجوبين الذين يعانون من أضرار نفسية لم يتمكنوا من تجاوز وقع الحدث المؤلم *capacité de résilience* أو لم يخضعوا إلى العلاج مما يجعلهم في وضعية هشاشة وهو ما يفسّر أن 95% منهم في حاجة إلى رعاية وإحاطة نفسية (رسم بياني 27).



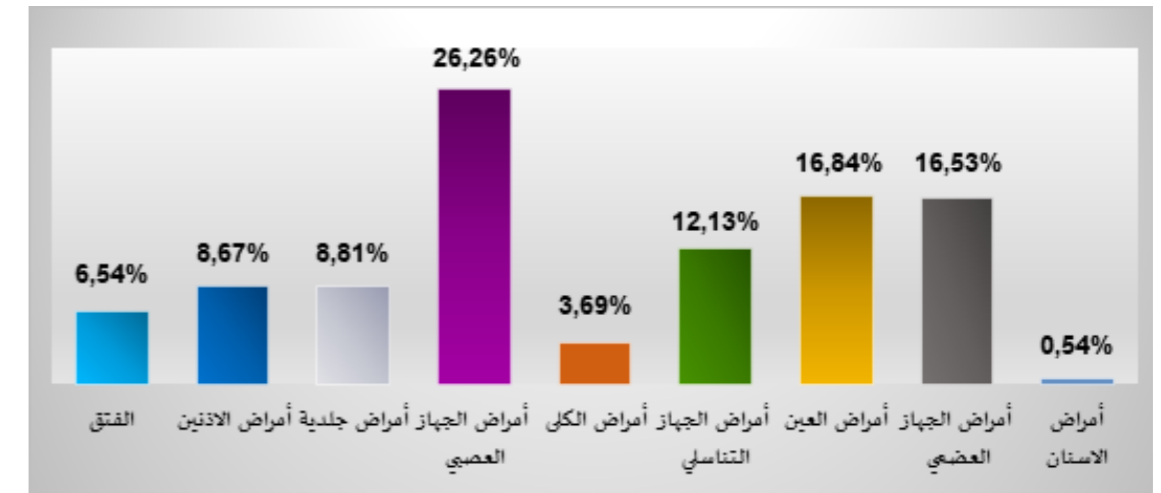
رسم بياني 26: حصلتلك أضرار النفسية؟



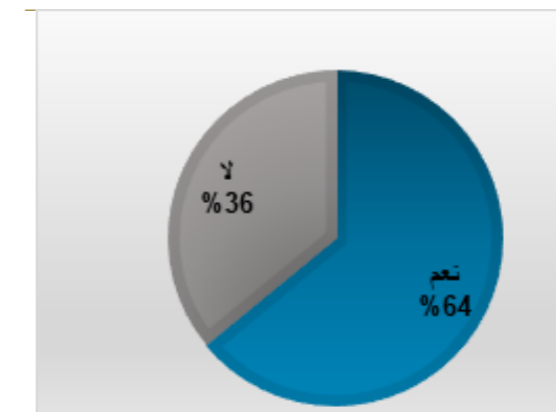
رسم بياني 27: تراشي روحك تستحق إحاطة نفسية؟



رسم بياني 22: الأضرار حسب المجموع العام.

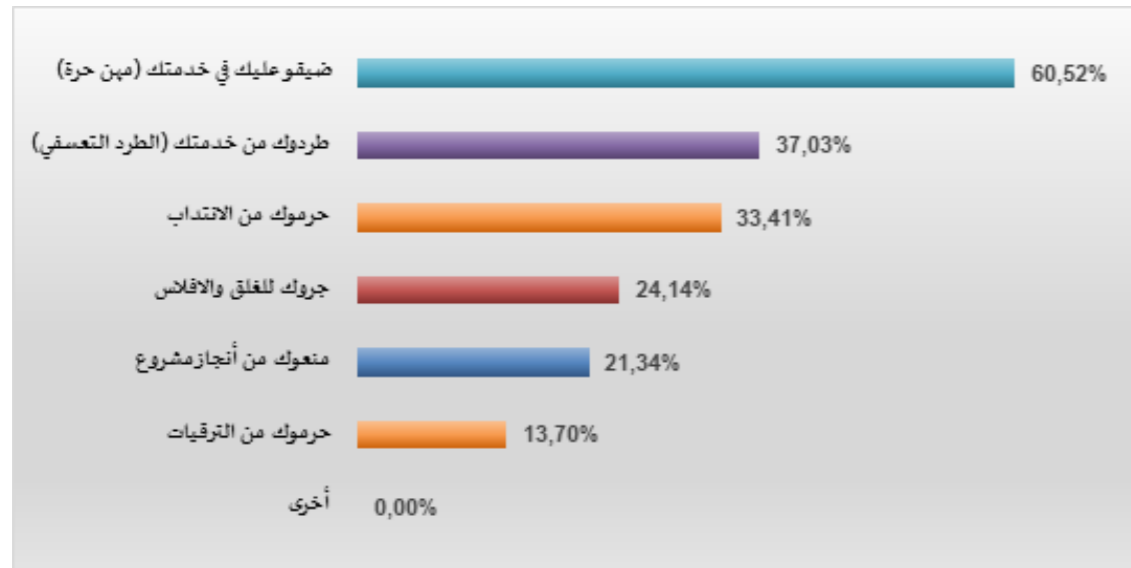


رسم بياني 24: أضرار بدنية (تصنيف حسب الاختصاص).



رسم بياني 25: تراشي روحك تستحق لرعاية الطبية؟

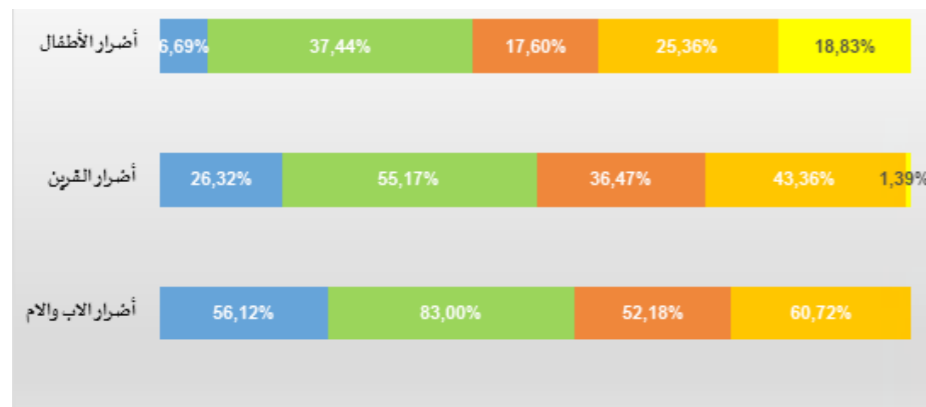
سُجّلت نسبة 25% من المستجوبين الذين تمّ افتكاك أملكهم ولم يتمكّنوا من استرجاعها فيما عدى 9% منهم. وقد تبين من خلال المعطيات الإحصائية أنّ الذين تعرّضوا إلى إنتهاك الحق في الملكية يمثلون أعلى نسبة من الذين يعانون من أضرار اقتصادية حيث رُصدت نسبة 78.64% يليها الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي بنسبة 42.96%.



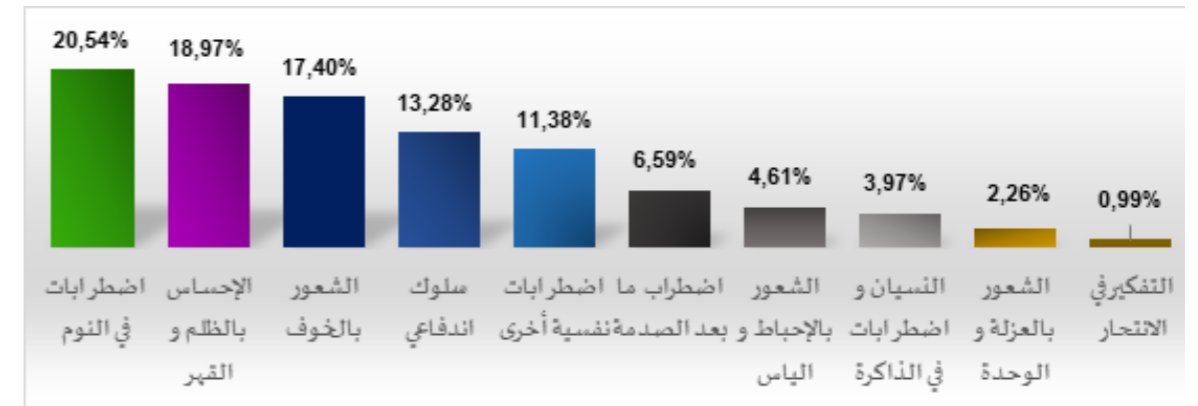
رسم بياني 33: حصلتكم تضييقات في العمل ولا في الارتزاق.

أما فيما يتعلّق بالتضييقات في العمل والمنع من الارتزاق، فإنّ 85% من المستجوبين أفادوا أنّهم تعرّضوا إلى مختلف أشكال التضييقات والتي من أبرزها التضييق في العمل خاصة بالنسبة للمهن الحرة وذلك لدى 60.52% أو الطرد التعسفي بنسبة 37.03% أو الحرمان من الانتداب الذي شمل 33.41% من المستجوبين.

■ مخلفات الإنتهاك على العائلة



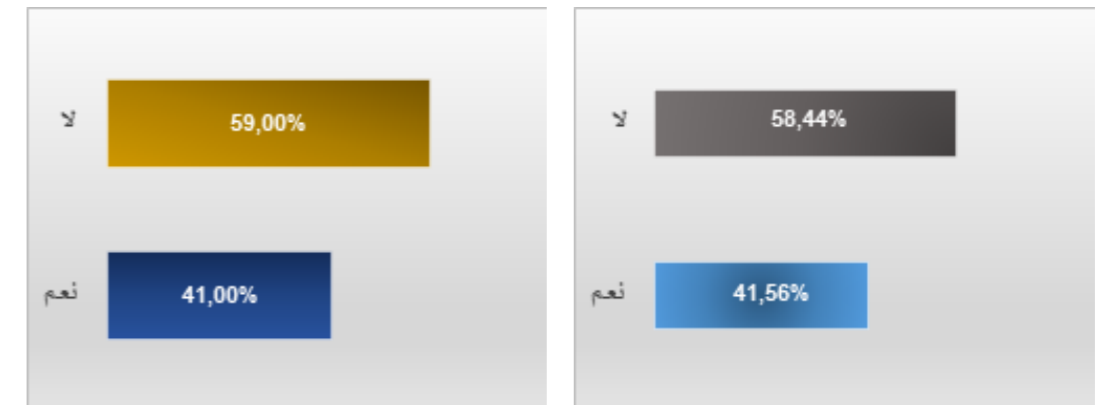
رسم بياني 34: إذا كانت الإجابة نعم: شكونهم وشنية الأضرار إلى حصلتكم؟



رسم بياني 28: الأضرار النفسية الأخرى.

🔍 على مستوى الأضرار الاجتماعية

تم رصد نسبة هامّة من المستجوبين الذين لحقت بهم أضرار اجتماعية نتيجة الانتهاكات التي تعرّضوا إليها إذ أنّ 84% منهم يعيشون عزلة اجتماعية و76% منهم تعرّضوا إلى تشويه السمعة أو العرض.

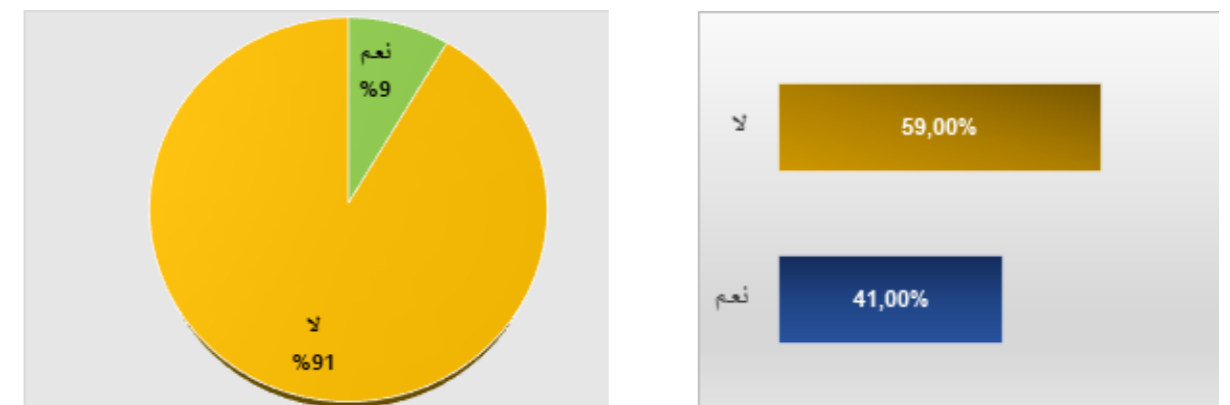


رسم بياني 30: عزلة اجتماعية/إحاطة اجتماعية

رسم بياني 29: تشويه سمعة/إحاطة اجتماعية

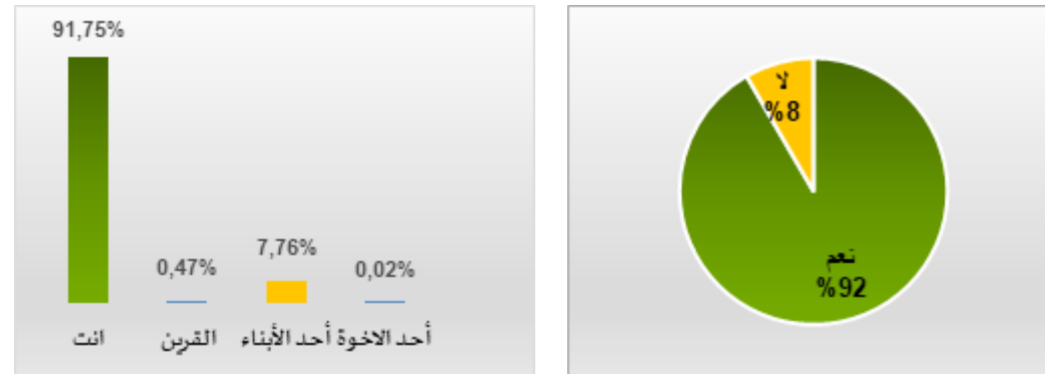
نسبة 42% من المستجوبين من بين الذين تعرّضوا لتشويه السمعة و 41% من الذين يعانون من عزلة اجتماعية، عبّروا عن حاجتهم إلى الإحاطة الاجتماعية.

🔍 على مستوى الأضرار الاقتصادية



رسم بياني 32: إذا كانت الإجابة نعم: هل تمّ إسترجاعها؟

رسم بياني 31: فكّوك أملكك؟



رسم بياني 40: شكّون تمّتع به؟

رسم بياني 39: تم تفعيله؟

من بين الامتيازات المتمتع بها، فإن 62% منهم تحصّلوا على قرارات انتداب في الوظيفة العمومية التي تمّ تفعيلها بنسبة 92% .

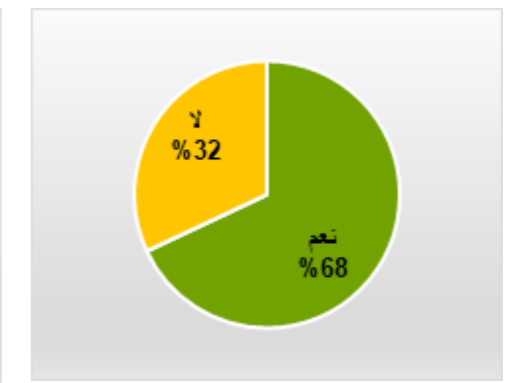
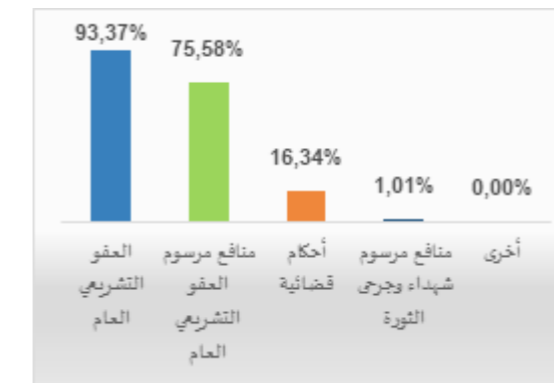
إنّ مخلفات إنتهاكات حقوق الإنسان لم تمسّ الضحية فحسب وإنما نتجت عنها أضرارا على العائلة كذلك حيث تبين من خلال النتائج أنّ 91% من المستجوبين أكدوا أنّ عائلاتهم لحقت بهم أضرار بدنية ونفسية وإجتماعية وإقتصادية وتعليمية مسّت الأطفال.

القرارات والإجراءات الادارية والقضائية المتمتع بها قبل التوجه الى هيئة الحقيقة والكرامة

رسم بياني 36: إذا كانت الإجابة بنعم، شنيا؟

رسم بياني 35: تمتعش بقرارات وإجراءات إدارية أو

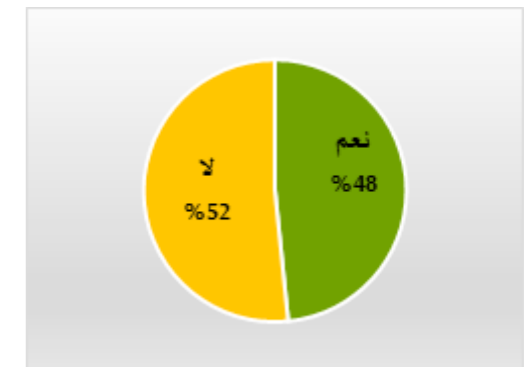
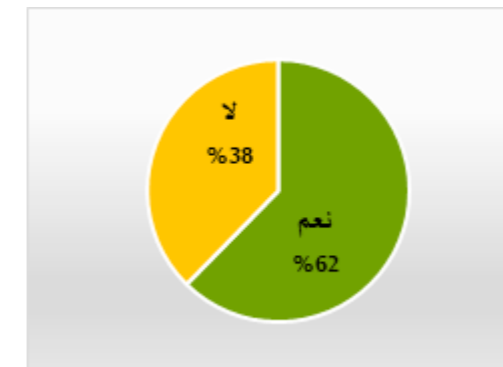
قضائية قبل ما تتوجّه إلى هيئة الحقيقة والكرامة؟



تبين من خلال النتائج المتحصّل عليها أنّ 68% من المستجوبين تمّتعوا بقرارات وإجراءات إدارية أو قضائية قبل التوجّه إلى هيئة الحقيقة والكرامة، من بينهم 93.37%. 75.58% متمتعين بالعفو التشريعي العام و 16.34% متمتعين بأحكام قضائية. التشريعي و 1.01% متمتعين بمنافع مرسوم الثورة وأخرى 0.00%.

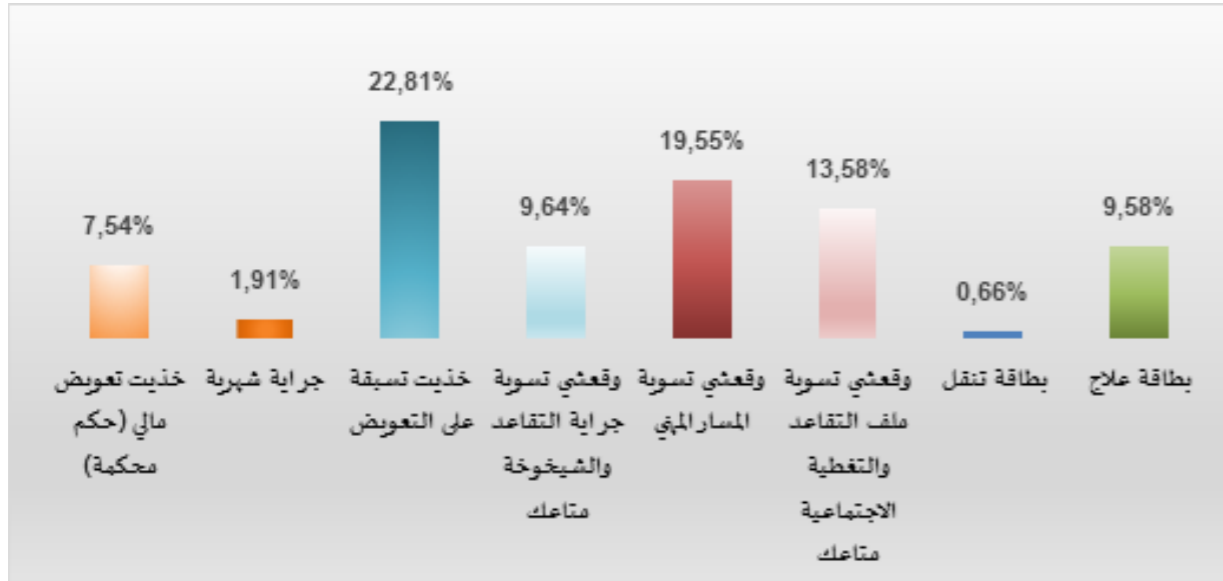
رسم بياني 38: خديتشي قرار انتداب المباشر؟

رسم بياني 37: رجعت لخدمتك؟ «خاص بالذين وقع طردهم»

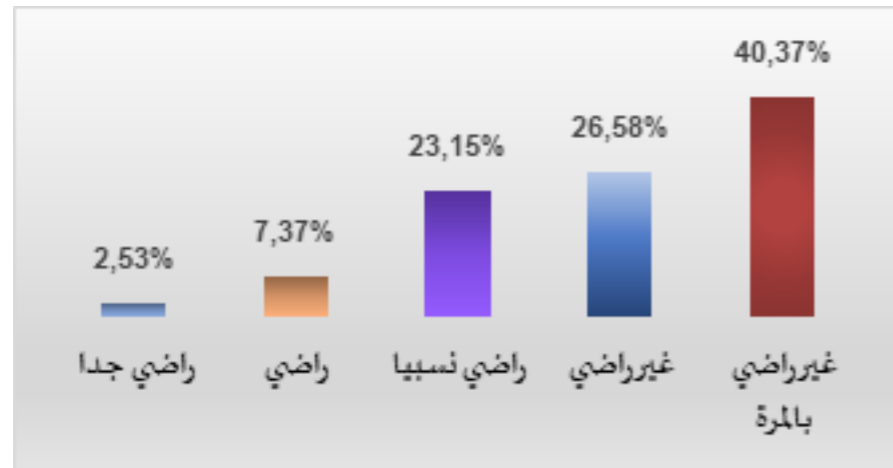


من الملاحظ أن قرارات الانتداب في الوظيفة العمومية شملت كل الوزارات تقريبا و ذلك بنسب متفاوتة حيث سُجلت أكبر نسبة إدماج في وزارة التربية (23.49%).

رسم بياني 42: تمتعش بـ :

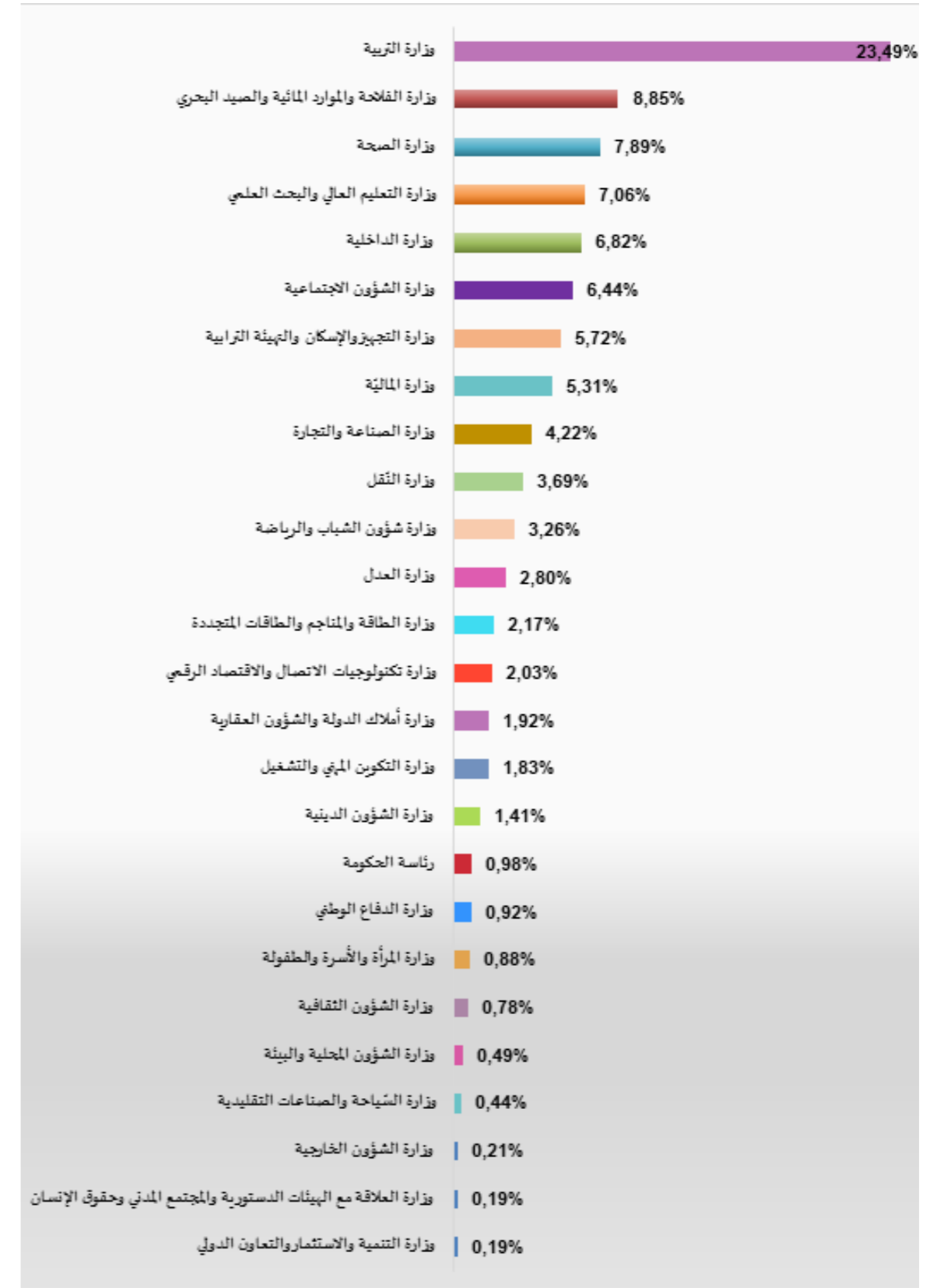


73.04% من المستجوبين (من مجموع 86% من الذين تمتعوا بالامتيازات) غير راضين على الإجراءات.

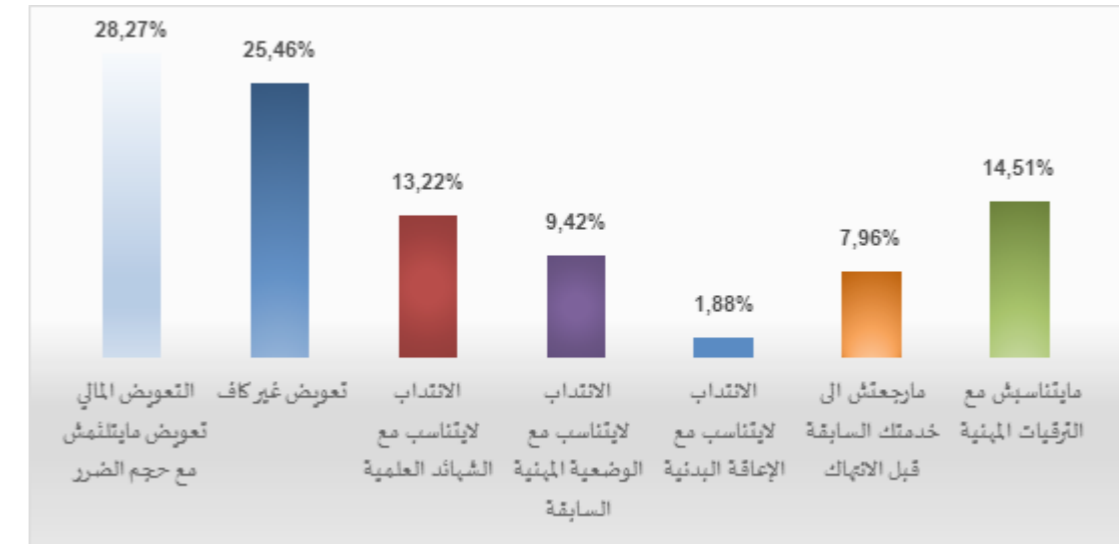


40.37% من المستجوبين (من مجموع 68% من الذين تمتعوا بالامتيازات) غير راضين على الإجراءات.

رسم بياني 41: في أنا وزارة؟



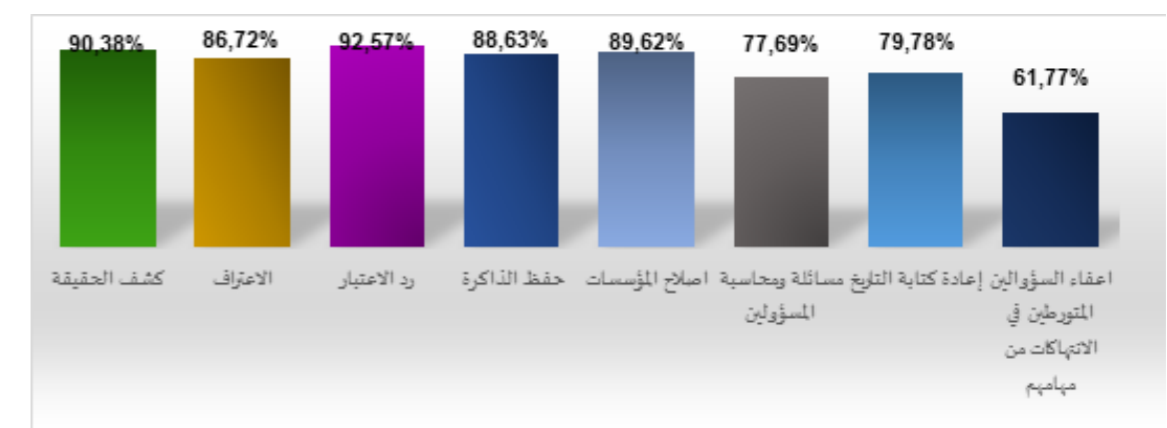
رسم بياني 44: لماذا لست راضي؟



28.27% من المستجوبين اعتبروا أن التعويض المالي لا يتلاءم مع حجم الضرر و25.46% منهم أفادوا أن التعويض غير كافي. أما فيما يتعلق بالإدماج المهني فـ 13.22% اعتبروا أن الانتداب لا يتناسب مع الشهادة العلمية و14.51% لا يتناسب مع الترقيات المهنية.

■ الإنتظارات من جبر الضرر

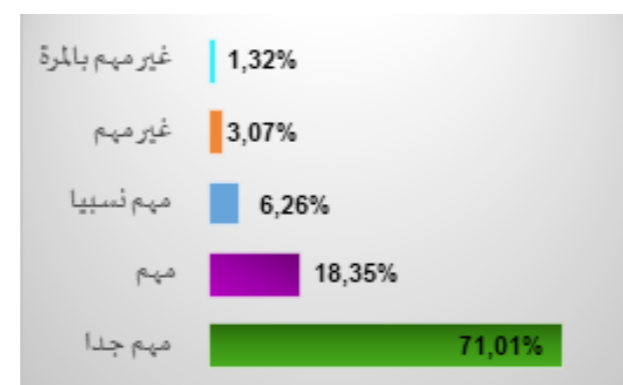
رسم بياني 45: انتظاراتك من جبر الضرر



92.57% من المستجوبين يرغبون في رد الاعتبار وهو ما يُحيل إلى أهمية حفظ كرامة الضحايا بشكل عام، وتأتي في مرتبة ثانية بالنسبة للانتظارات كشف الحقيقة بنسبة 90.38%، وتراوحت النسبة بين 86.72% و89.62% بالنسبة لاعتراض الدولة بالانتهاكات وحفظ الذاكرة الوطنية وإصلاح المؤسسات.

كما تُبيّن النتائج أن 79.78% من المستجوبين ينتظرون إعادة كتابة التاريخ وهو ما تمّ التنصيص عليه في ورشات التفكير ومجموعات التركيز حيث تحدث المشاركون على أهمية إعادة صياغة التاريخ وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإدراجها ضمن البرامج التربوية والتعليمية. أمّا بالنسبة لمسألة المحاسبة ومساءلة المتورطين في الانتهاكات، فإنّ 77.69% ينتظرون ذلك كآلية من آليات جبر الضرر. ويعتبر 61.77% من الضحايا أن إعفاء المسؤولين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان من مهامهم يكون جزءاً من جبر الضرر بالنسبة إليهم.

التعويض المادي



رسم بياني 47 إذا كانت الإجابة مهمًا جدًا، مهمًا أو مهمًا نسبيًا: حسب رأيك كيفاش تتصوروا يكون؟

إرتأى 71.01% من الضحايا أن التعويض المادي مهمًا جدًا. وتراوحت نسبة الإجابات بين 18.35% مهمًا و6.26% مهمًا نسبيًا، في حين عبّرت نسبة قليلة لم تتجاوز 3.07% أن التعويض المادي غير مهم و1.32% غير مهم بالمرة.

وإذا تمّ ربط التعويض المادي بطبيعة الانتهاكات، فإنّ النسب لا تتغير حيث كانت بمعدل 72.44% من المستجوبين الذين يعتبرونه مهمًا جدًا بالنسبة لضحايا التعذيب والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي والمساس من السلامة الشخصية والجسدية ومن الأشخاص وضحايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في حين اعتبر 45.52% من ضحايا انتهاك الحق في الحياة التعويض المادي مهم جدًا و41.45% اعتبروه مهمًا. أمّا بالنسبة للمستجوبين الذين لا يولون أهمية للتعويض المادي فهم قلة أي بمعدل 2.8%.

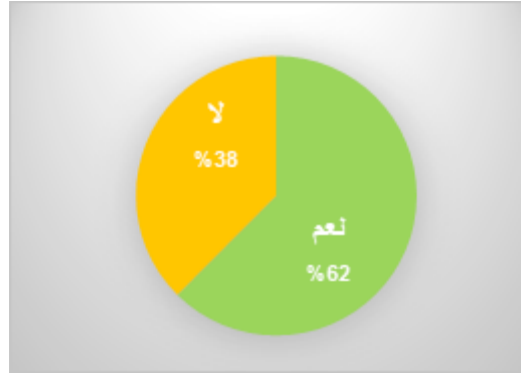
أشكال التعويض المادي

87.67% من المجموع العام من المستجوبين اعتبروا أن التعويض المادي يكون دفعة واحدة مقابل 62.11% منهم اختاروا أن يكون في شكل جارية شهرية وتراوحت آراء أخرى بين أن تكون التعويضات حسب ما تقرره هيئة الحقيقة والكرامة (39.32%) أو حسب إمكانيات الدولة (63.71%)، كما اقترح 46.21% أن تكون في شكل انتداب، 26.8% في شكل مشاريع، و66.21% بتسوية الوضعية المهنية والأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية وذلك بنسبة 90.81%، وأخيرا 07.6% اختاروا استرجاع الممتلكات كشكل من أشكال التعويض. ومن الملاحظ كذلك أن نسبة 63.71% من الضحايا أكدوا على مراعاة إمكانيات الدولة في التعويض المادي.

الادماج

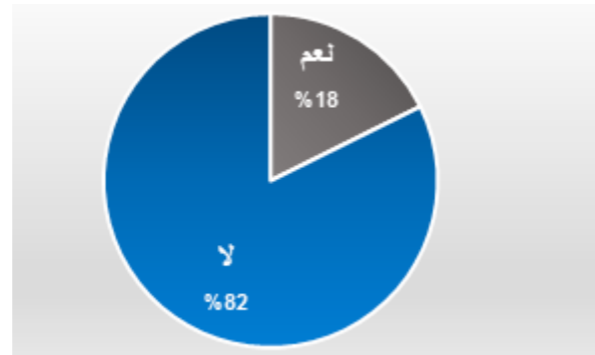
* الإدماج في التعليم

رسم بياني 52: الرجوع إلى العمل



اعتبر 55% من المستجوبين أنّ الإدماج المهني يكون عن طريق الانتداب المباشر و62% منهم بالرجوع إلى العمل بالنسبة للذين تمّ طردهم من عملهم.

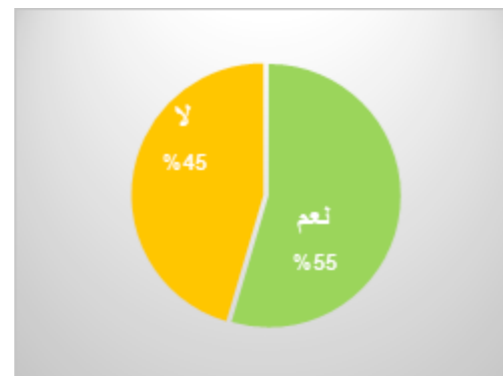
رسم بياني 50: تراشي روحك في حاجة لـ:



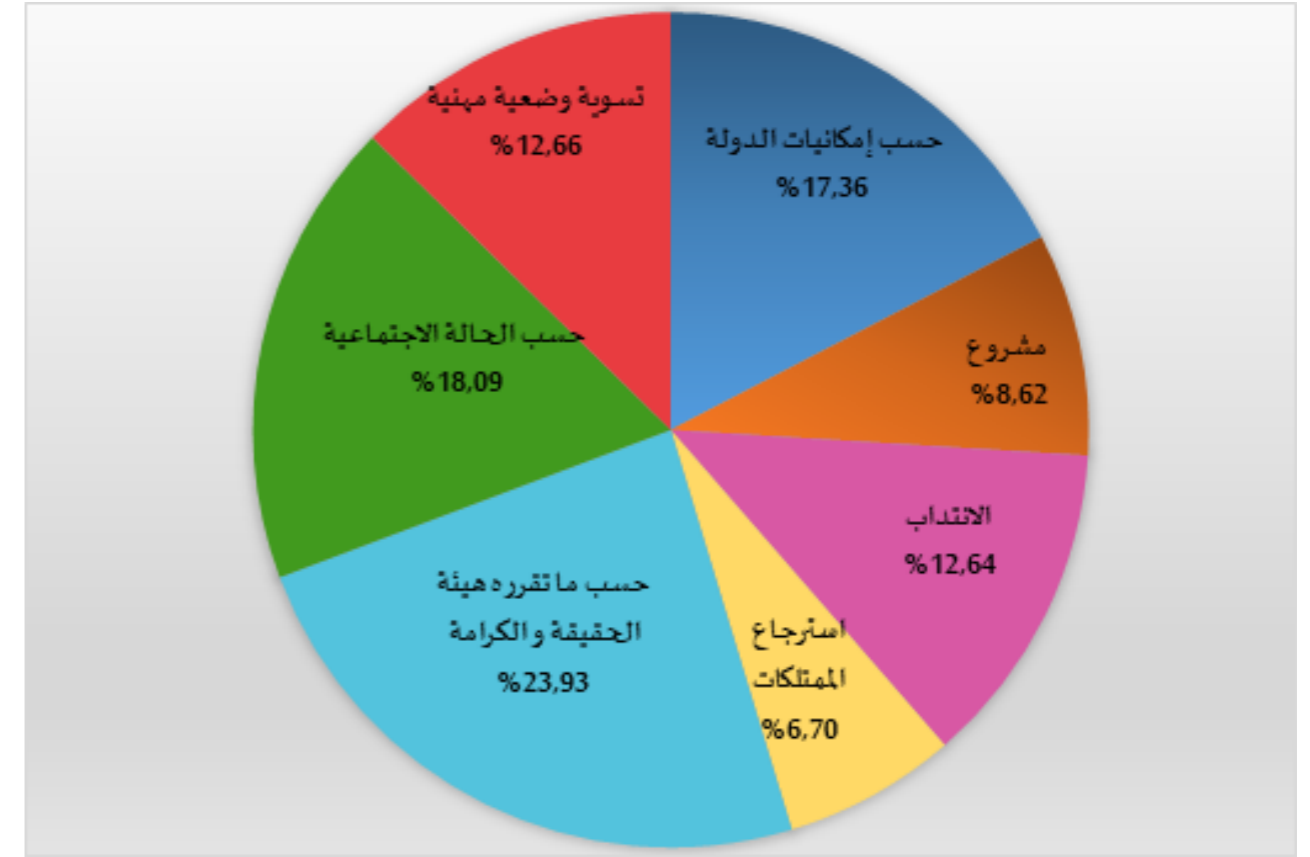
بالنسبة للسؤال المتعلق بإعادة الإدماج في التعليم، تمّ طرحه فقط على الذين تمّ انتهاك حقهم في التعليم أي 19.65% من العينة المستجوبة. حيث سُجّلت نسبة 18% منهم عبّروا عن رغبتهم في إعادة الإدماج في التعليم.

* الإدماج المهني

رسم بياني 51: الانتداب المباشر



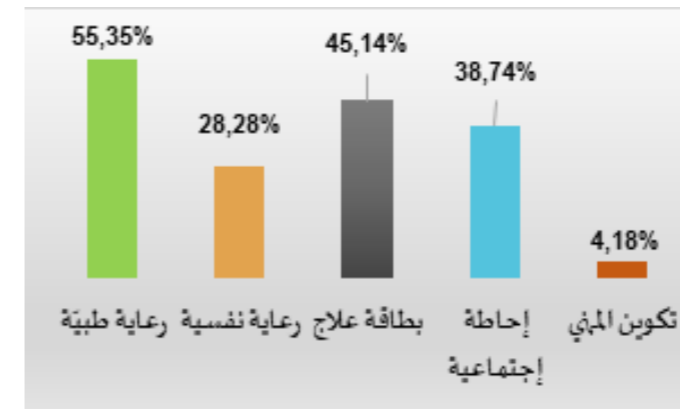
47.68% من المستجوبين الذين أجابوا بأن جبر الضرر الرمزي هامّ جدّاً، و30.75% هامّاً و7.21% هامّ نسبياً فقد اعتبروا أنّ توثيق الانتهاكات وإدماج انتهاكات حقوق الإنسان في البرامج التربوية مسألة ضرورية لضمانات عدم التكرار. كما ارتأى 91.92% منهم أنّ حفظ الذاكرة الوطنية يكون من خلال إحداث متحف للذاكرة، وأكّد أغلب المستجوبون على أنّ تسمية الشوارع والسّاحات بأسماء الشهداء والمناضلين وإصدار طوابع بريدية هو بمثابة ردّ اعتبار لهم وتخليد لذكرى الضحايا.



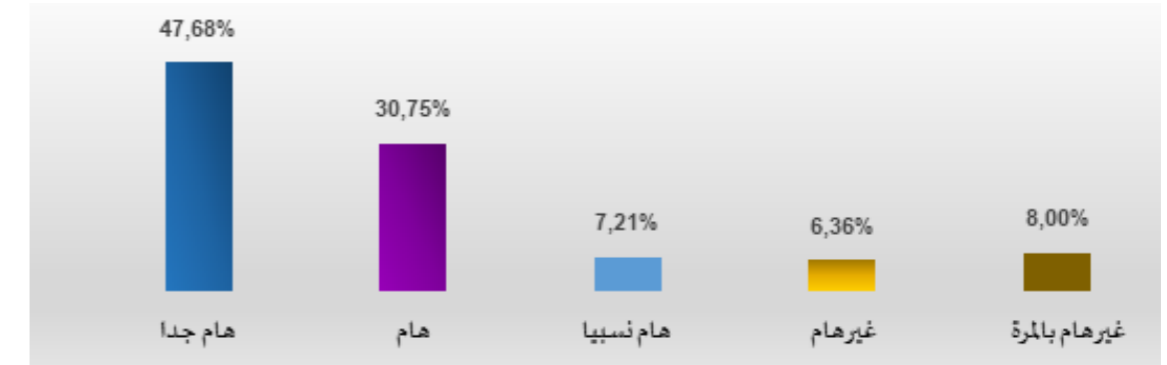
رسم بياني 48: الأشكال الأخرى للتعويض المادي:

55.35% من المستجوبين أجابوا أنهم في حاجة إلى التمتع بالرعاية الطبية، و45.14% إلى بطاقة علاج، و38.74% إلى الإحاطة الاجتماعية، و28.28% إلى الرعاية النفسية و فقط 4.18% منهم أفادوا أنهم في حاجة إلى التكوين المهني.

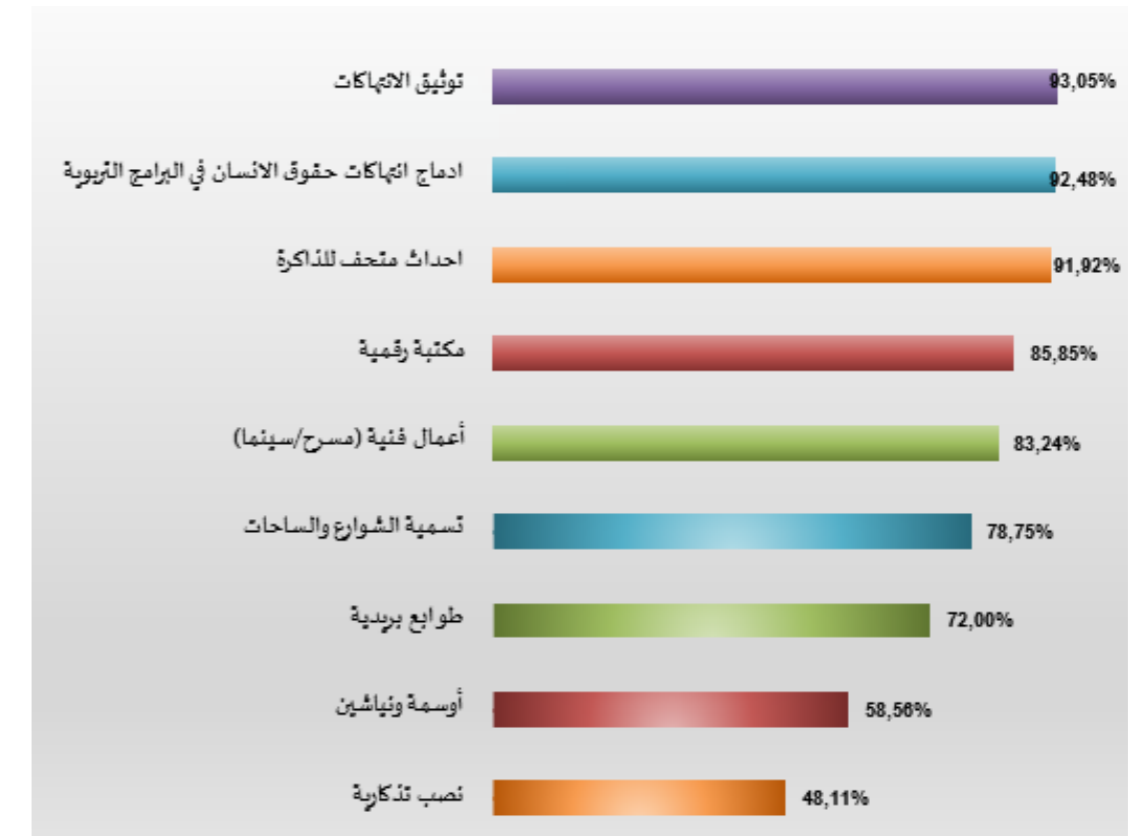
رسم بياني 49: تراشي روحك تستحق لـ:



رسم بياني 53: حسب رأيك ترى إن جبر الضرر الرمزي؟



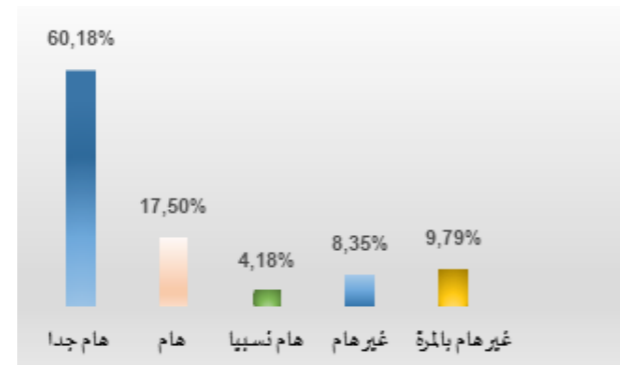
رسم بياني 54: إذا كانت الإجابة هام جدا، هام أو هام نسبيا: حسب رأيك كيفاش تتصوروا يكون جبر الضرر الرمزي؟



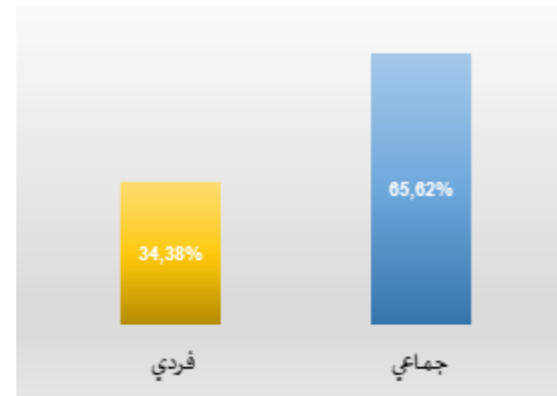
الإعتذار

60.18% من المستجوبين اعتبروا أن الاعتذار هام جدًا، و17.50% اعتبروه هامًا مقابل 8.35% أجابوا بأنه غير هام و9.79% غير هام بالمرة

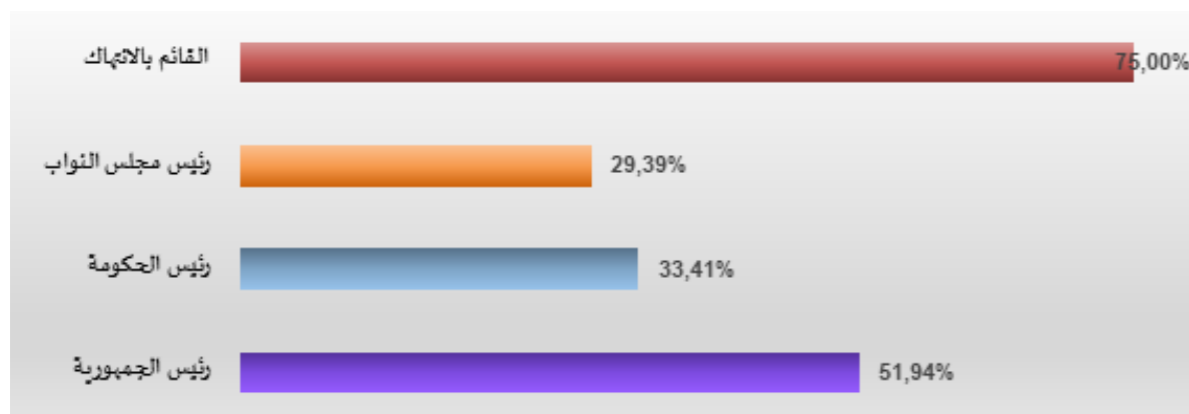
رسم بياني 55: حسب رأيك ترى انو الاعتذار؟



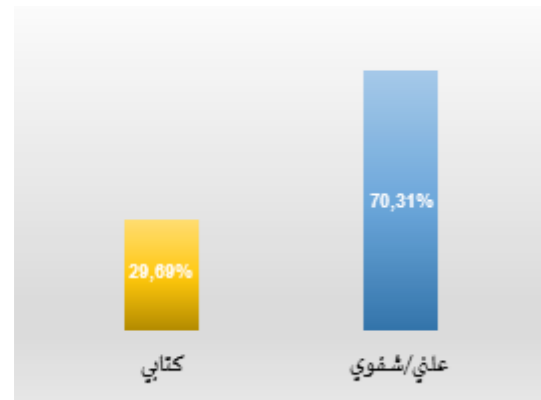
رسم بياني 56: كيفاش ترى صيغة الاعتذار؟



رسم بياني 58: شكون تحبّو يقدمك الإعتذار؟



رسم بياني 57: كيفاش تحبو يكون؟

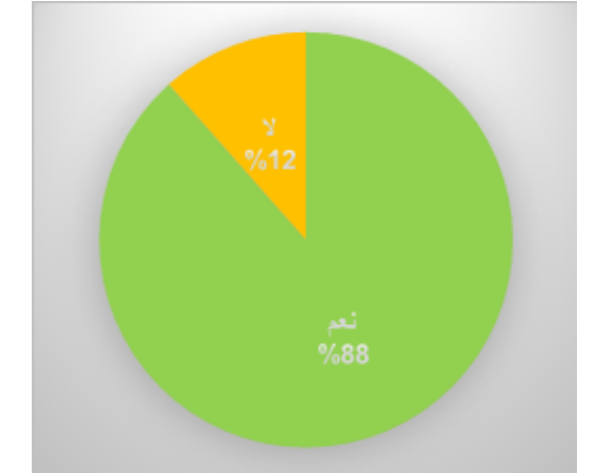


من مجموع 81.86% من المستجوبين، 66% منهم اختاروا أن يكون الإعتذار جماعيًا و34% يعتبرونه فرديًا. كما إرتأى 70% منهم أن يكون الإعتذار علنيًا وشفويًا مقابل 30% منهم كتابيًا.

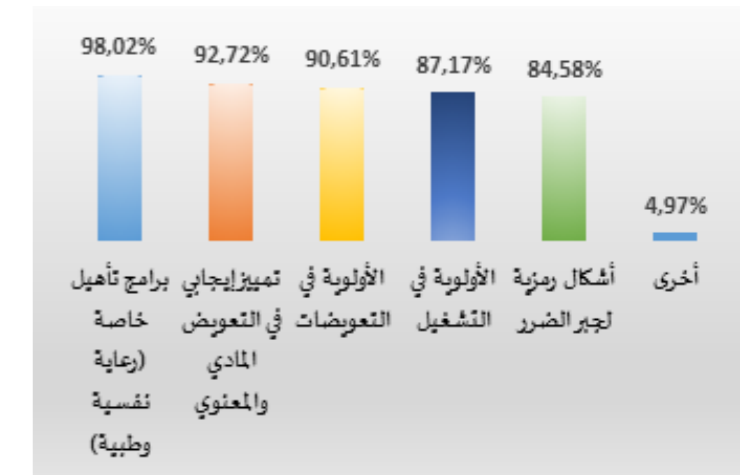
57% من المستجوبين اختاروا أن يكون القائم بالانتهاك هو من يقدم الاعتذار في حين طالب 49.05% أن يصدر من رئيس الجمهورية.

مراعاة خصوصية المرأة في جبر الضرر

رسم بياني 59: تراشي إلي يلزمنا نراعيو خصوصية المرأة في جبر الضرر؟



رسم بياني 60: كيفاش تراها؟

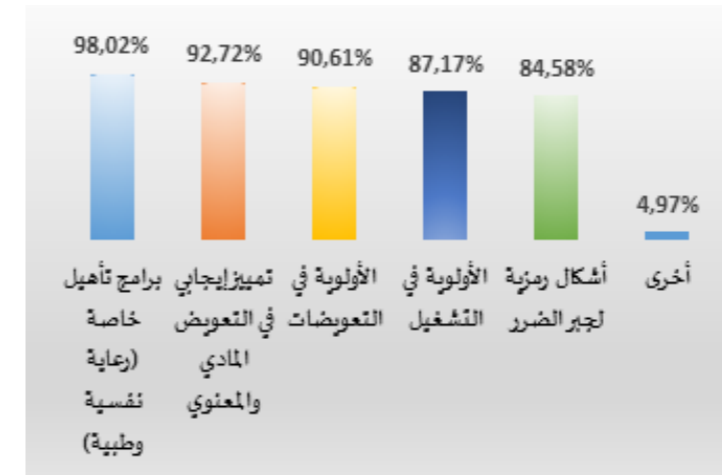


أجمع 88% من المستجوبين على إعطاء الأولوية للمرأة في جبر الضرر وتمييزها إيجابيا في التعويض المادي والمعنوي والتأكيد على ضرورة توفير الإحاطة الطبية والنفسية لها والأخذ بعين الإعتبار حقها في التشغيل وردّ الاعتبار لها من خلال الأشكال الرمزية لجبر الضرر.

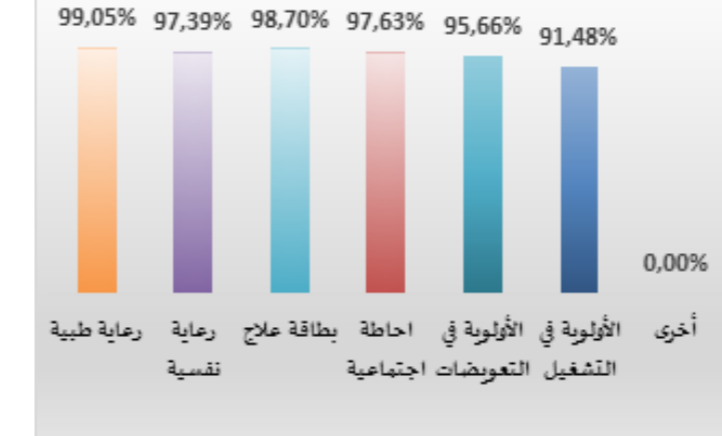
مراعاة خصوصية ذوي الاحتياجات

الخصوصية في جبر الضرر

رسم بياني 61: تراشي إلي يلزمنا نراعيو خصوصية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في جبر الضرر؟



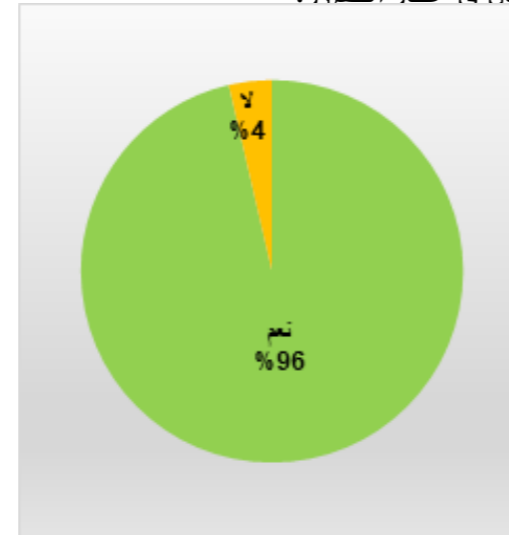
رسم بياني 62: كيفاش تراها؟



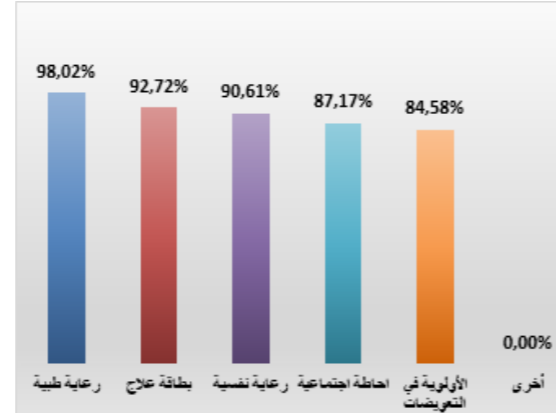
أجمع المستجوبون بنسبة 97% على الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ذوي الاحتياجات الخصوصية، وعلى إعطائهم الأولوية في جبر الضرر على جميع المستويات سواء من حيث الرعاية الطبية والنفسية والتمتع بالخدمات الاجتماعية والإحاطة. هذا بالإضافة إلى الأولوية في التعويضات وفي التشغيل.

مراعاة خصوصية المسنين في جبر الضرر

رسم بياني 63: تراشي إلي يلزمنا نراعيو خصوصية المسنين في جبر الضرر؟



رسم بياني 64: كيفاش تراها؟

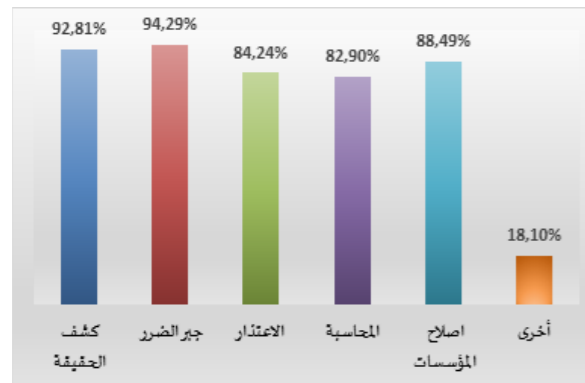


96% من المستجوبين أكدوا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار فئة المسنين وذلك بإعطائها الأولوية في جبر الضرر على جميع المستويات سواء من حيث الرعاية الطبية والنفسية والتمتع بالخدمات الاجتماعية والإحاطة هذا بالإضافة إلى الأولوية في التعويضات.

القسم 4 : المصالحة الوطنية والمجتمع المدني

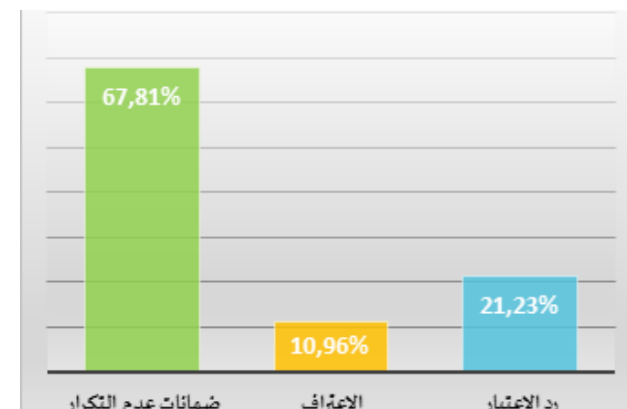
المصالحة الوطنية

رسم بياني 65: حسب رأيك شنية الحاجات الي يلزمها تتوفر باش انجمو نحققوا المصالحة الوطنية؟



أجمع المستجوبون على أنّ المصالحة الوطنية تتحقق من خلال كشف الحقيقة وجبر الضرر والاعتذار والمحاسبة وإصلاح المؤسسات.

رسم بياني 66: مقترحات أخرى بخصوص المصالحة الوطنية:



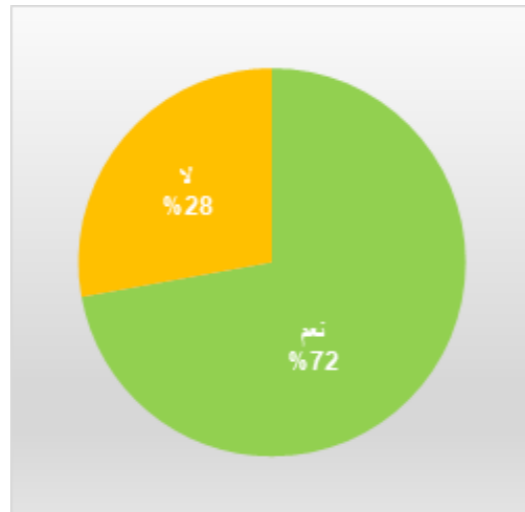
من 18.10% من المستجوبين الذين تقدموا باقتراحات أخرى، 67.81% منهم اعتبروا أنّ المصالحة الوطنية لكي تتحقق يجب إرساء ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات.

رسم بياني 67: المصالحة الوطنية حسب الانتهاكات:



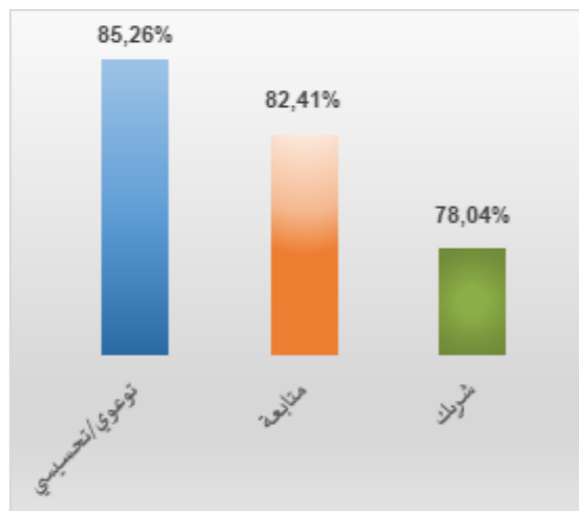
دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية

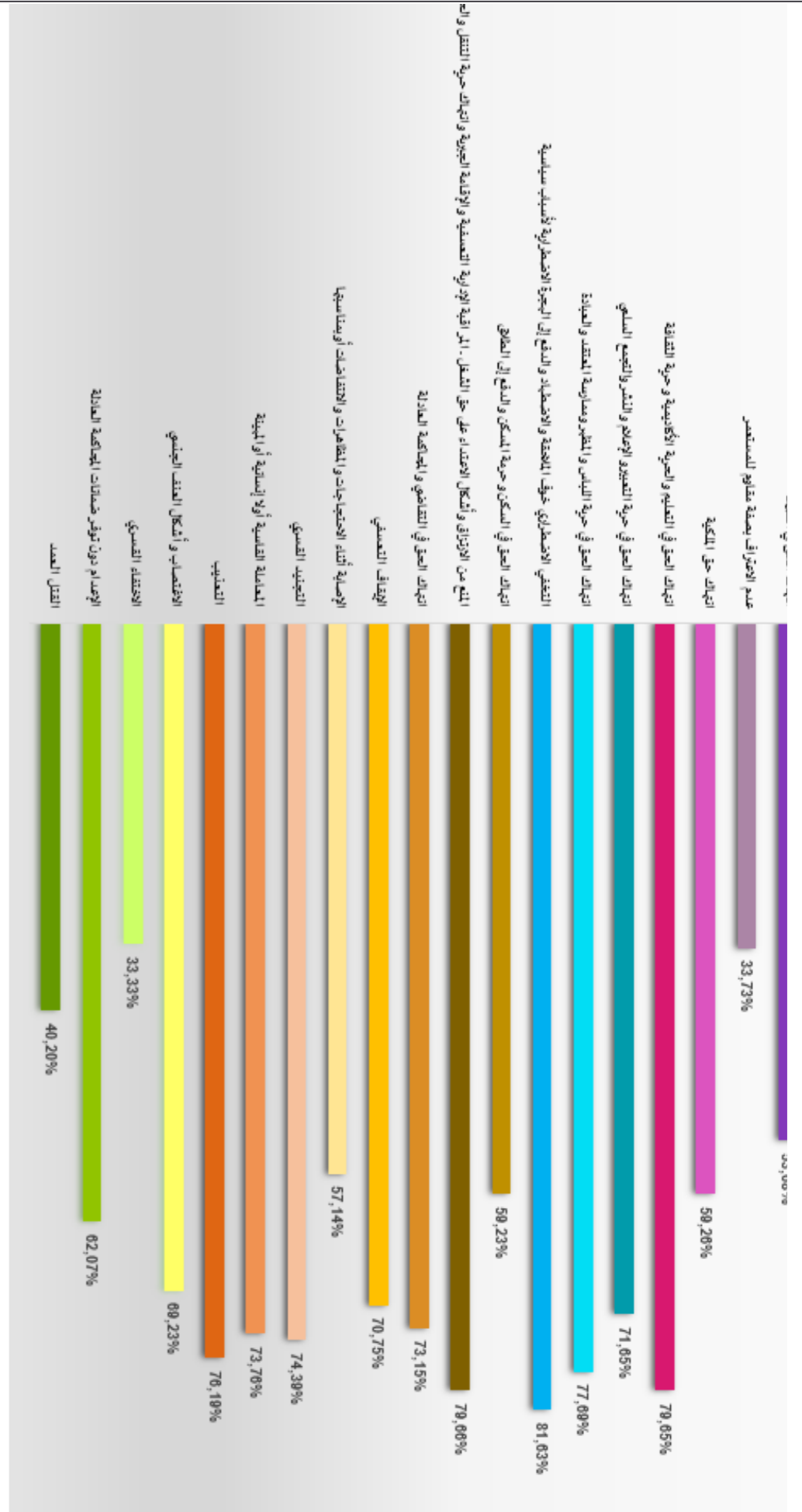
رسم بياني 68: حسب رأيك المجتمع المدني يلعب وده في العدالة الانتقالية؟



أكد الضحايا بنسبة 72% على أن المجتمع المدني يلعب دورا في العدالة الانتقالية، وإتجهت أغلب الآراء إلى أن دوره بالأساس توعوي تحسيبي.

رسم بياني 69: إذا كانت الإجابة نعم: تراشي انه المجتمع الذي ينجم يلعب دور:

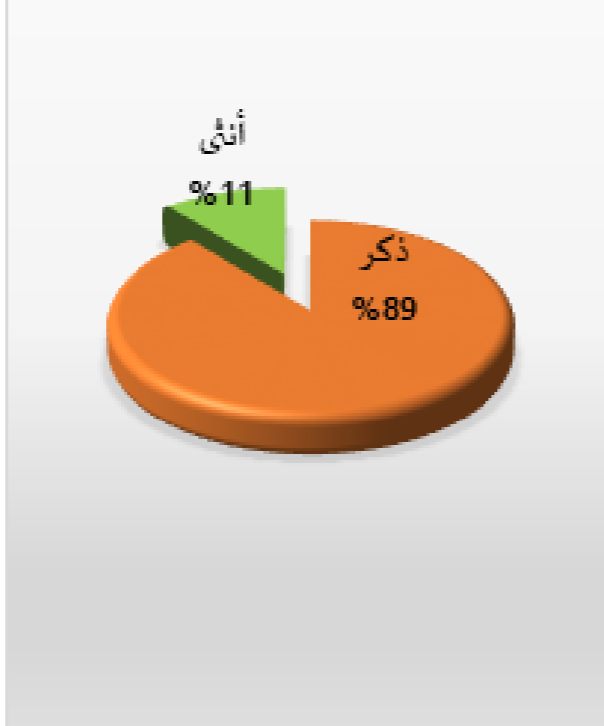




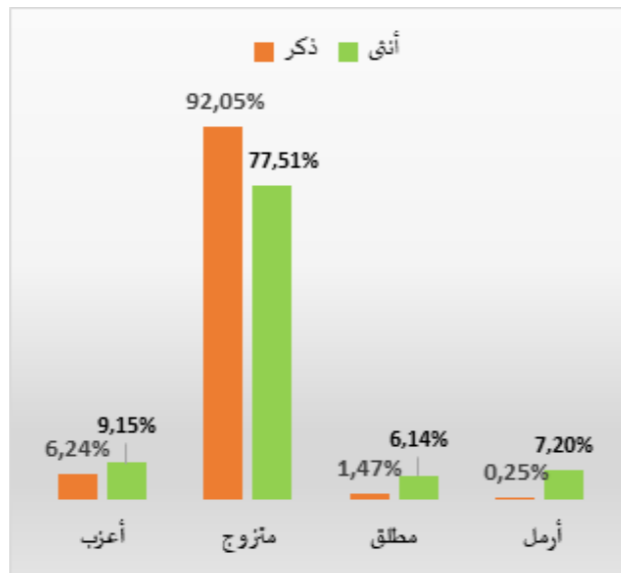
نتائج الاستبيان حسب الجنس

القسم الأول: بيانات ديمغرافية وتربوية ومهنية عن المستجوب

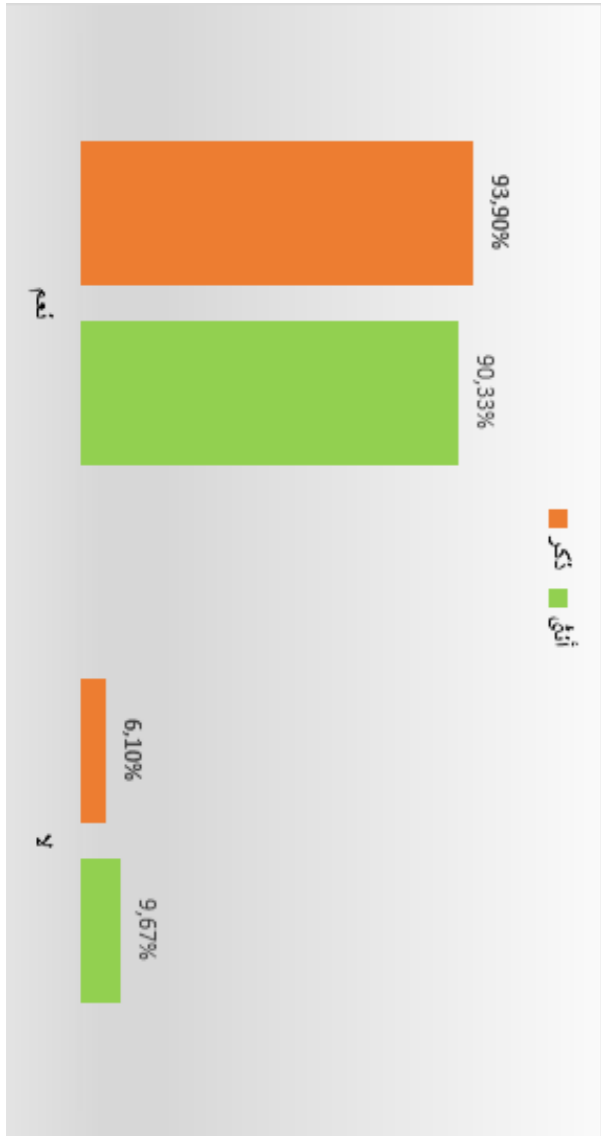
رسم بياني 1: النسبة حسب الجنس



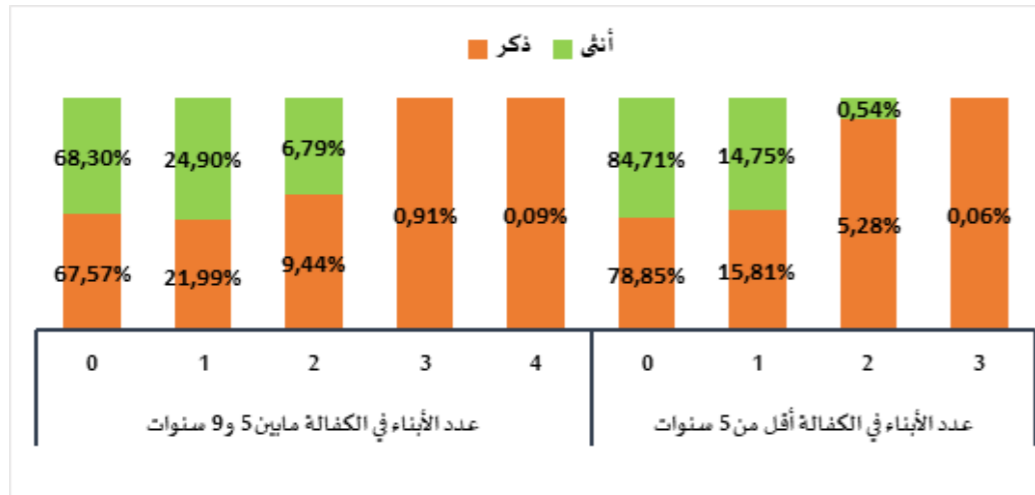
رسم بياني 2: الحالة المدنية



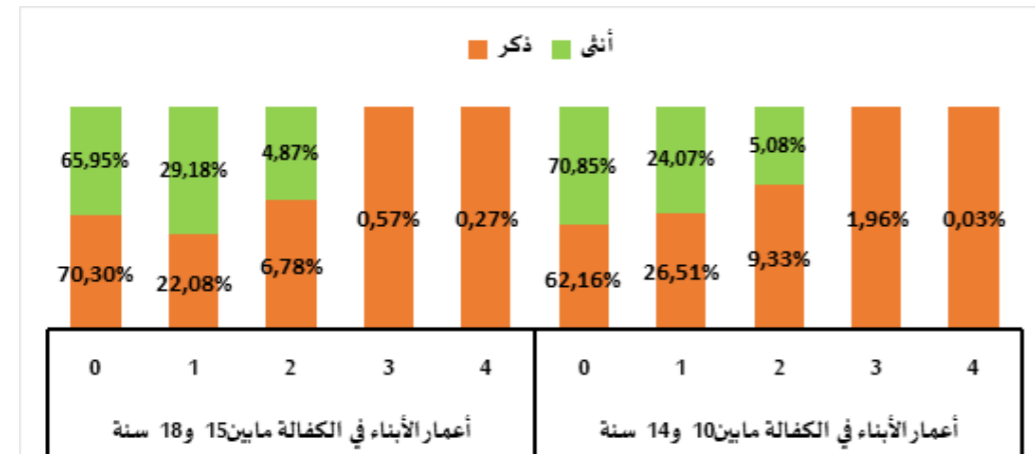
رسم بياني 3: عندك شي أولاد؟



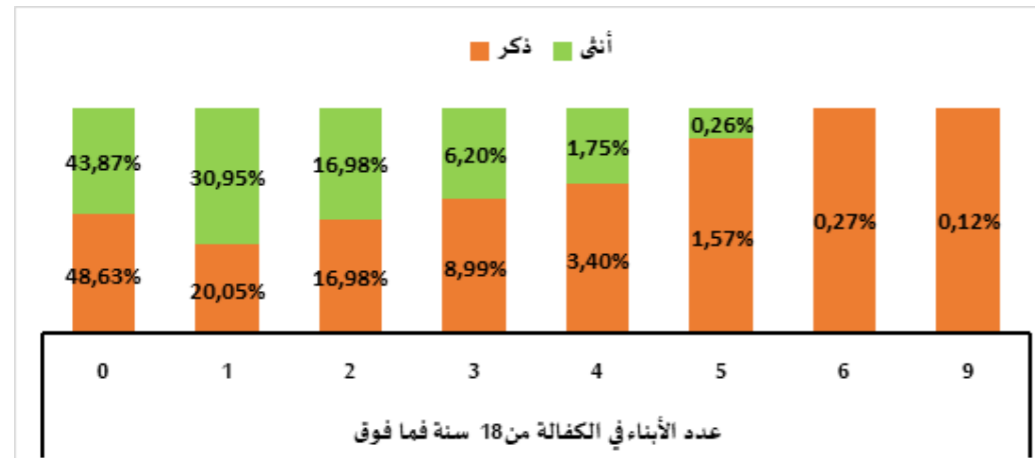
رسم بياني 6: شنيا أعمارهم إِي في كفالتك؟ (أقل من 5 سنوات وما بين 5 و 9 سنوات)



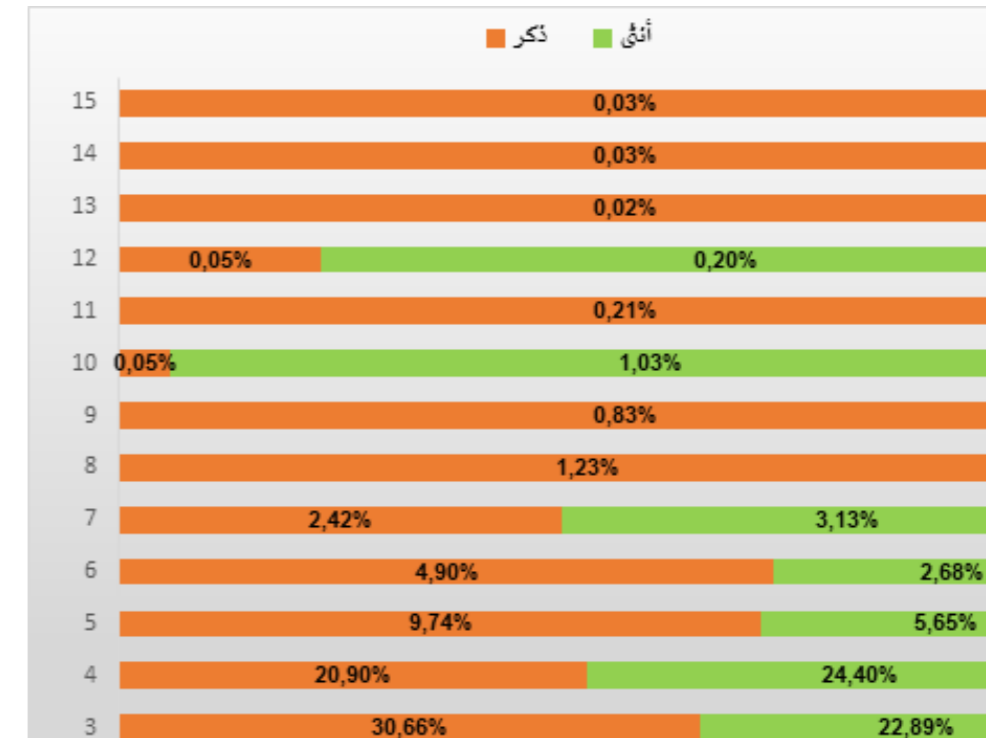
رسم بياني 7: شنيا أعمارهم إِي في كفالتك؟ (ما بين 10 و 14 سنوات وما بين 15 و 18 سنة)



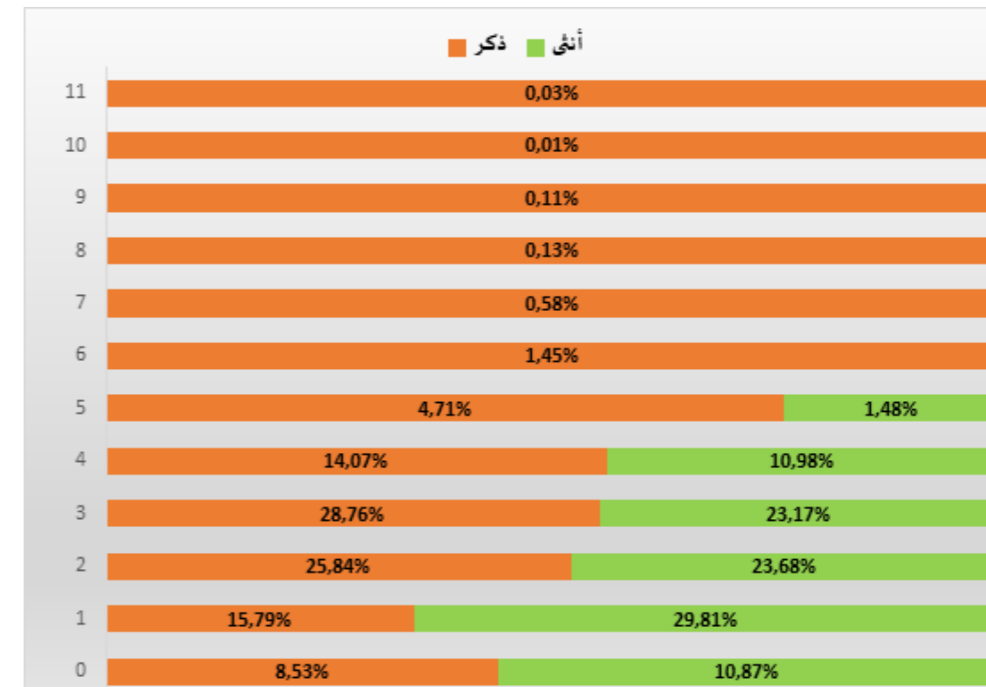
رسم بياني 8: (من 18 سنة فما فوق)



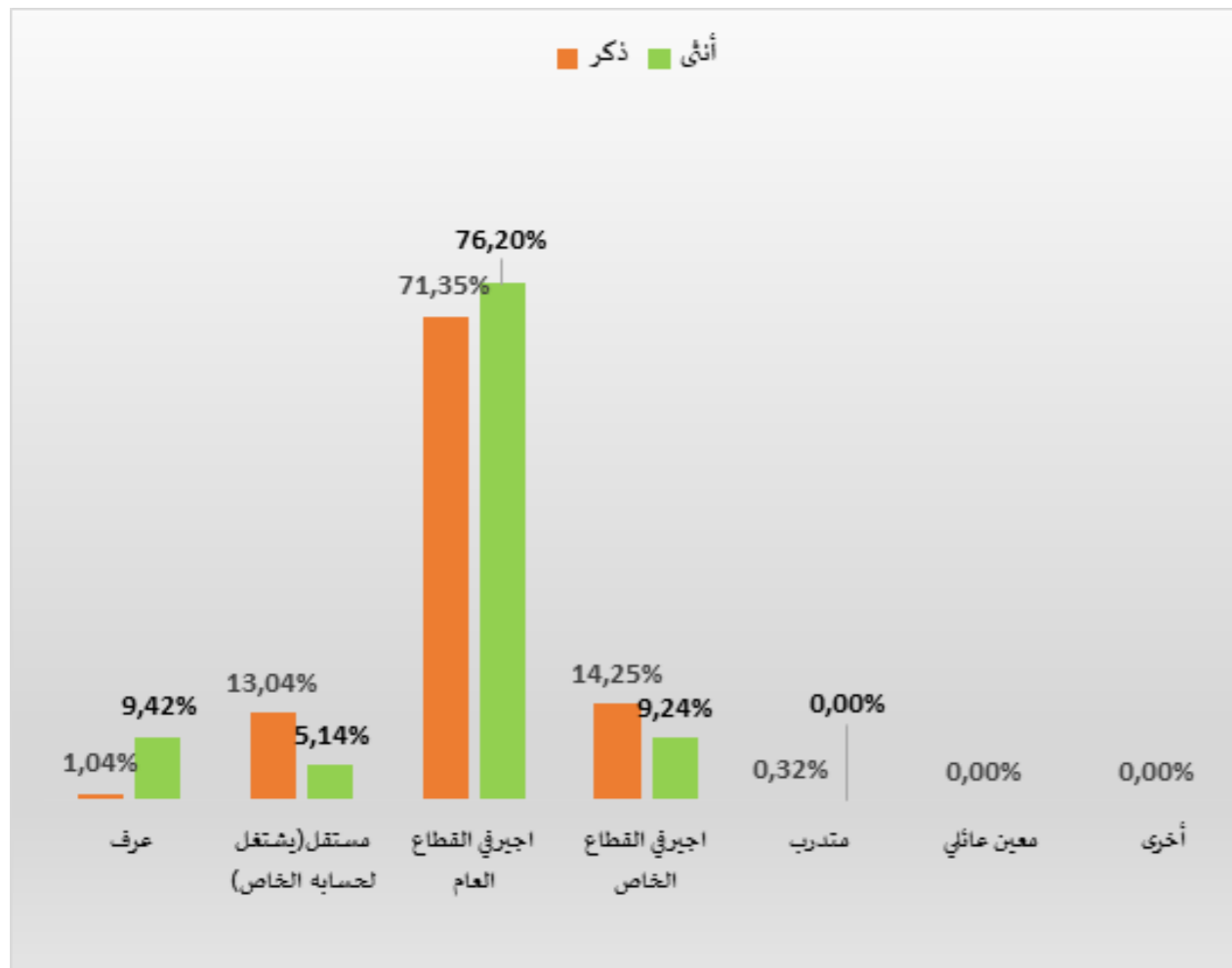
رسم بياني 4: إذا كانت الإجابة نعم: قداش عندك أولاد؟



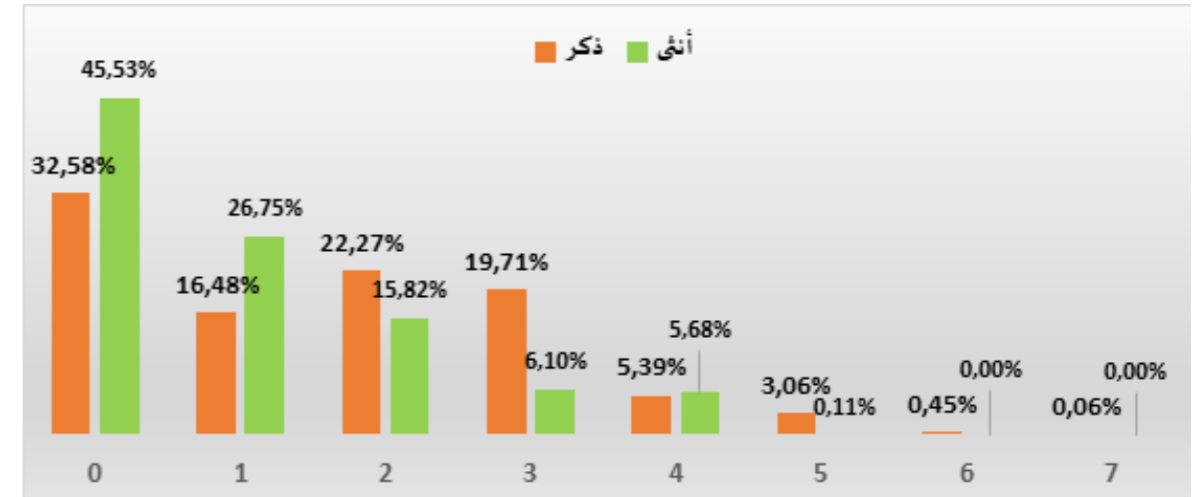
رسم بياني 5: قداش منهم في كفالتك؟



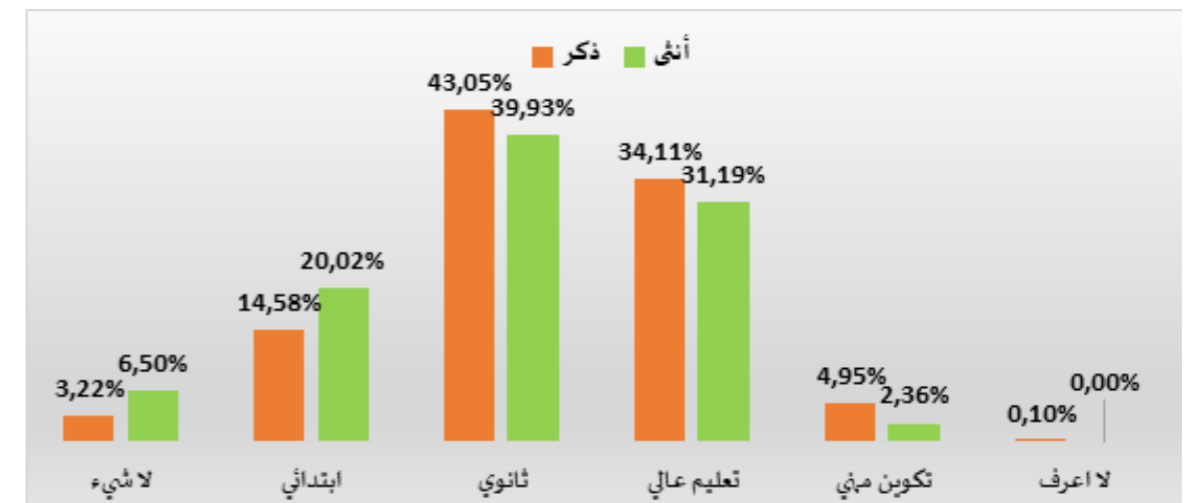
رسم بياني 12: إذا كان المستجوب مشغلا:



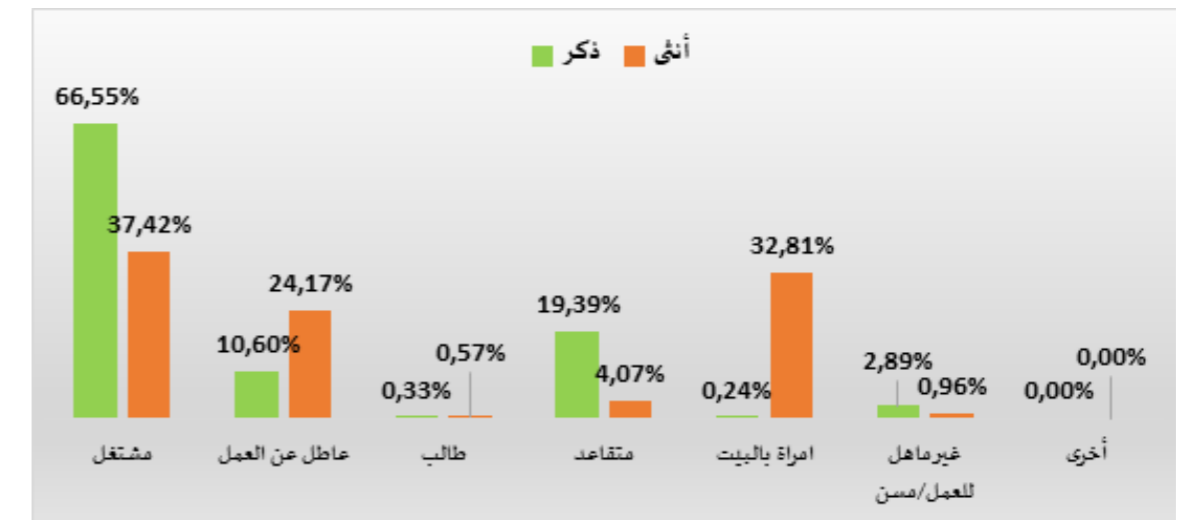
رسم بياني 9: قداش ملي في كفالتك مزالو يقرأو؟



رسم بياني 10: شنوا مستواك التعليمي؟

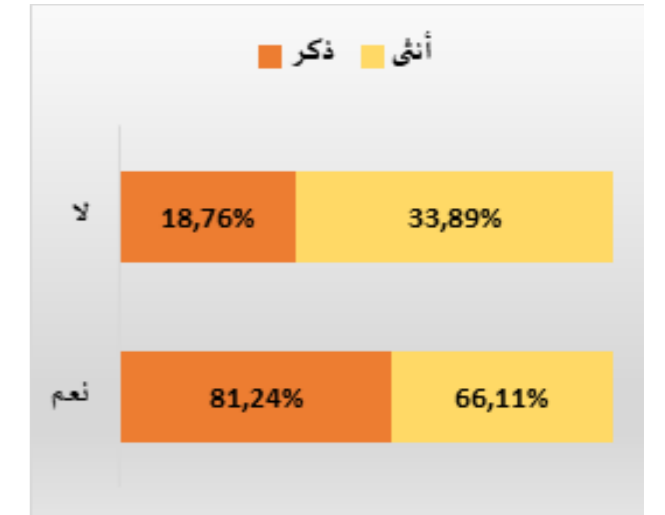


رسم بياني 11: شنيا وضعيتك المهنية؟

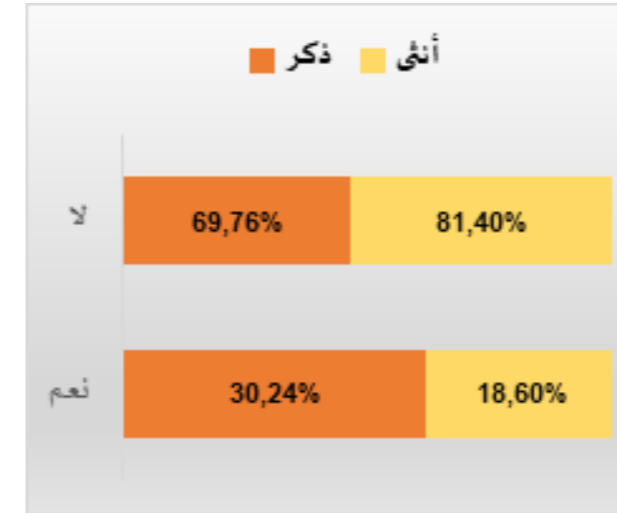


القسم الثاني: معطيات حول التغطية الصحية والاجتماعية للمستجوب

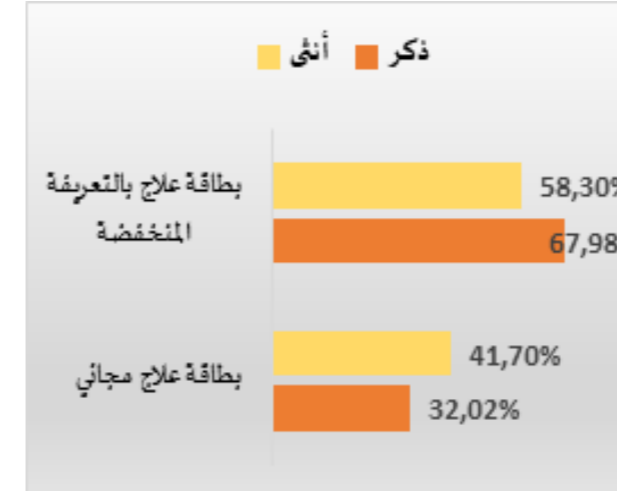
رسم بياني 14: إذا كانت الإجابة نعم، شنوا نوعها؟



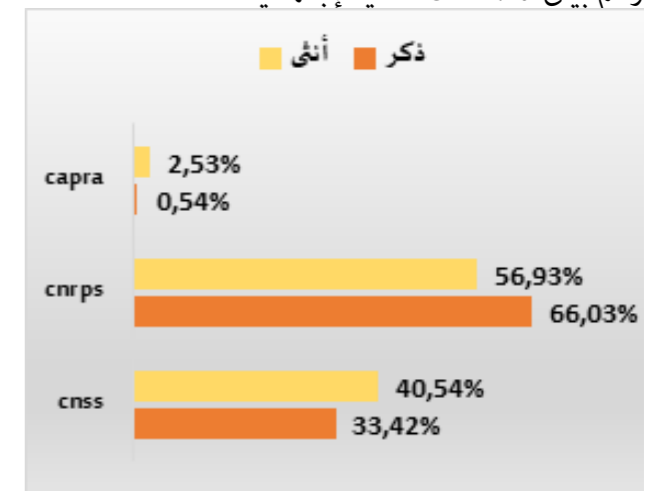
رسم بياني 15: إذا كانت إجابة لا: عندك تغطية صحية؟



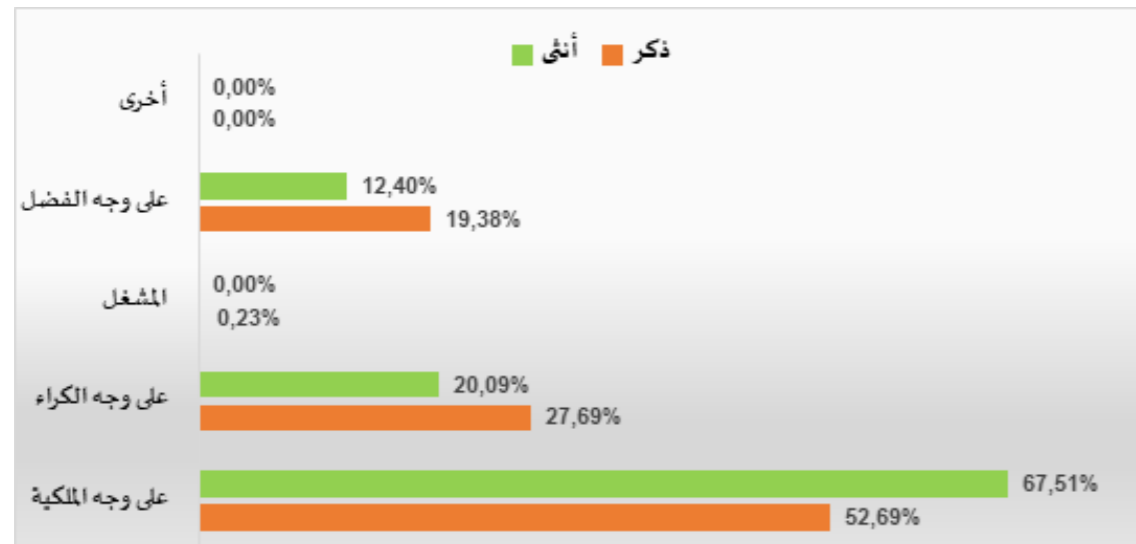
رسم بياني 16: إذا كانت الإجابة نعم، شنوا نوعها؟



رسم بياني 13: عندك تغطية إجتماعية

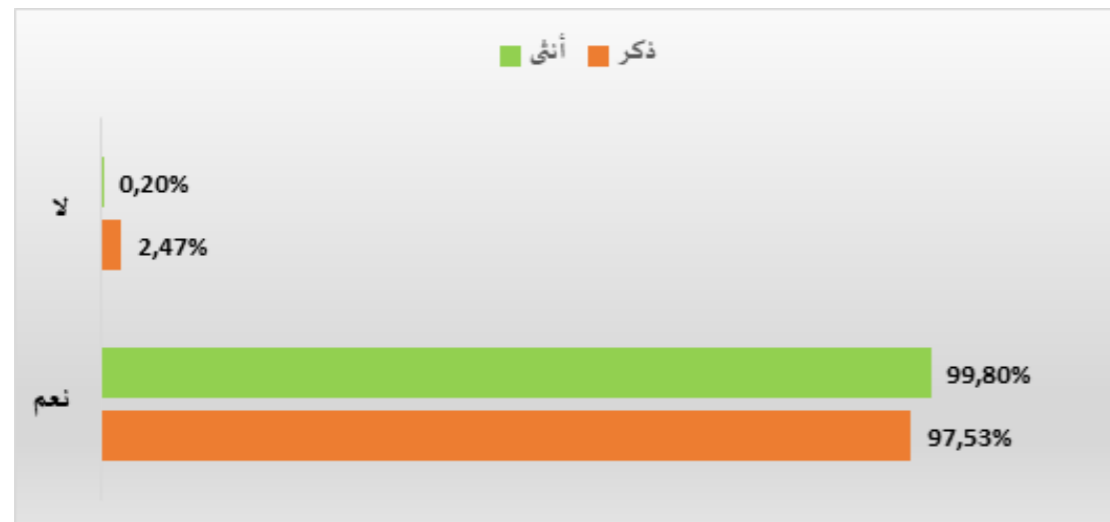


رسم بياني 17: شنوا وضعية المسكن إليّ تسكن فيه؟

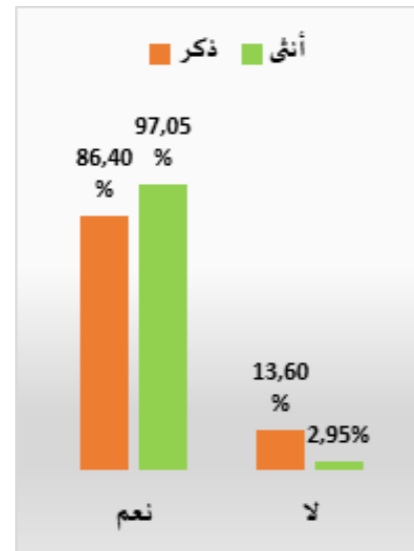


القسم الثالث: طبيعة الانتهاك وتبعاته

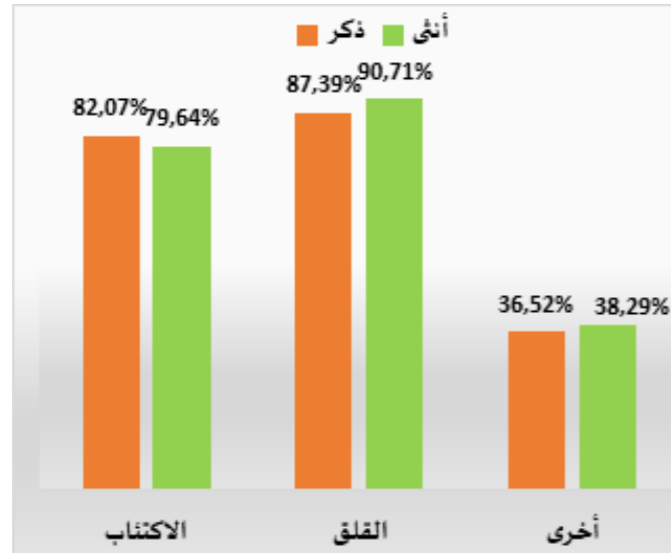
رسم بياني 18: حصلتك أضرار نتيجة الإنتهاك إليّ تعرضتو؟



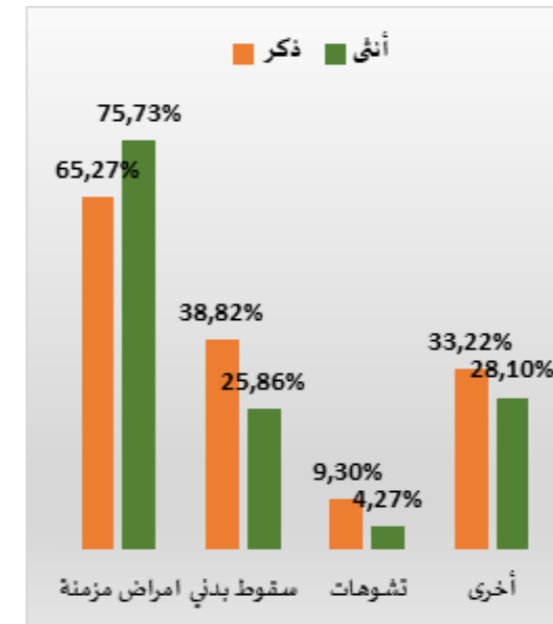
رسم بياني 22: حصلتك أضرار نفسية؟



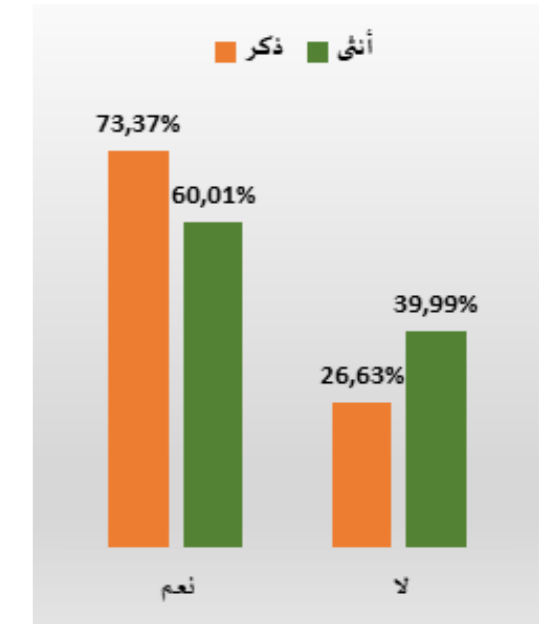
رسم بياني 23: طبيعة الأضرار النفسية



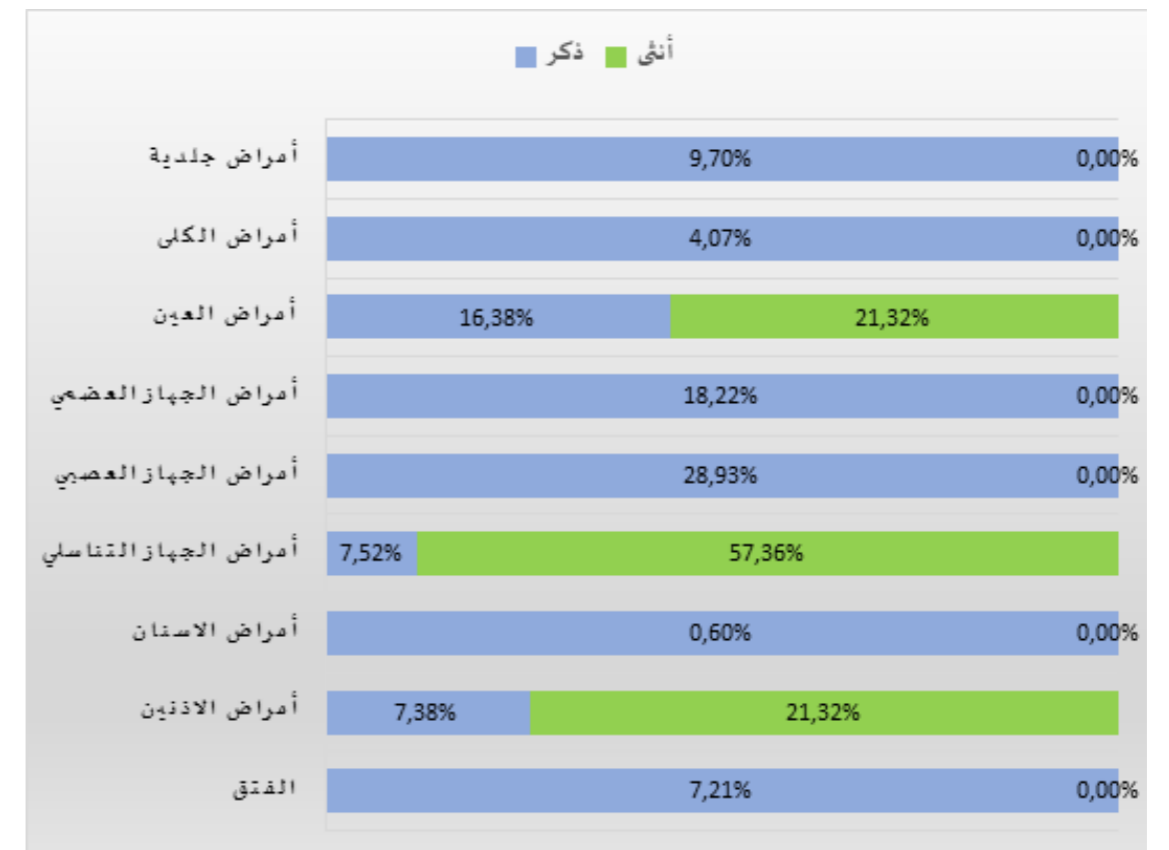
رسم بياني 20: طبيعة الاضرار البدنية



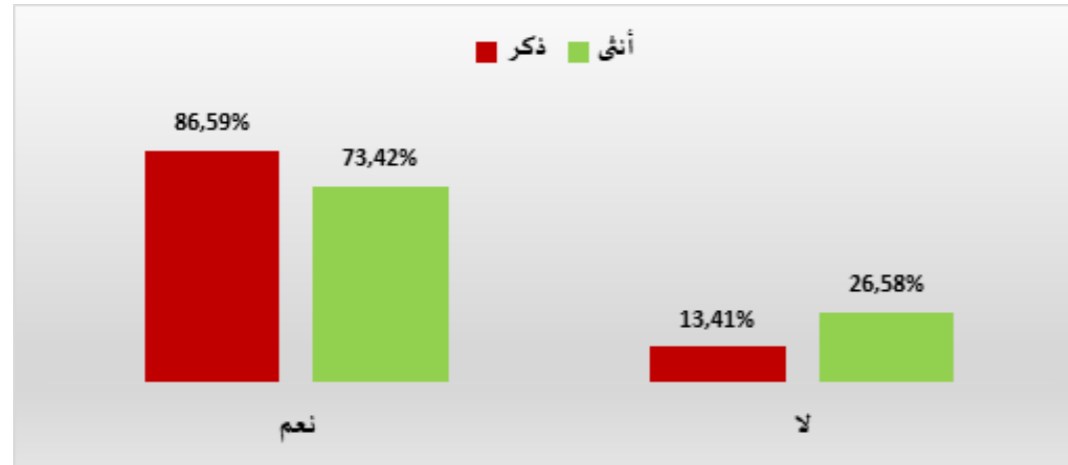
رسم بياني 19: حصلتك أضرار بدنية؟



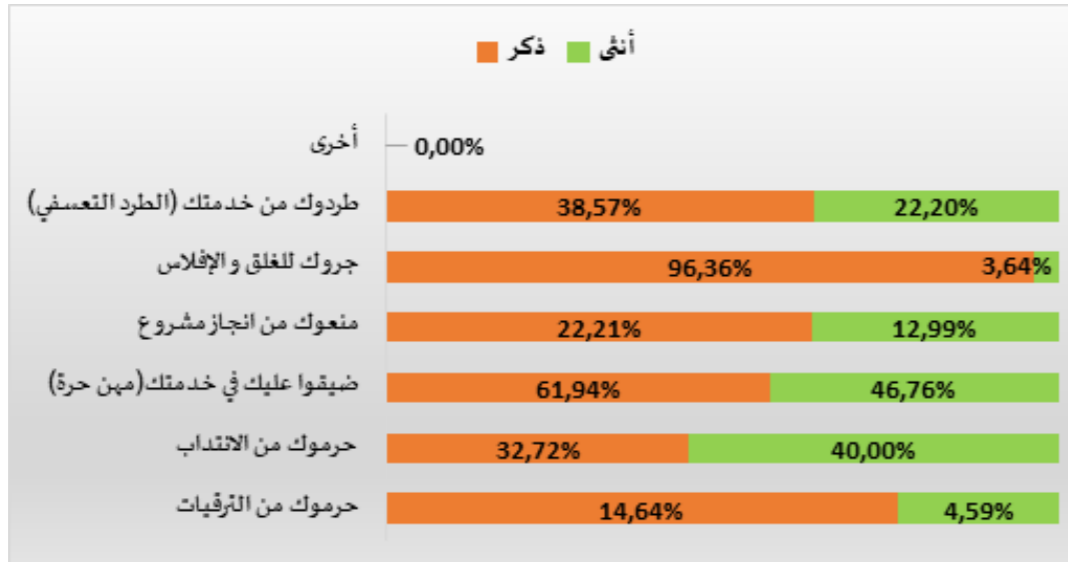
رسم بياني 21: أضرار بدنية أخرى حسب الاختصاص



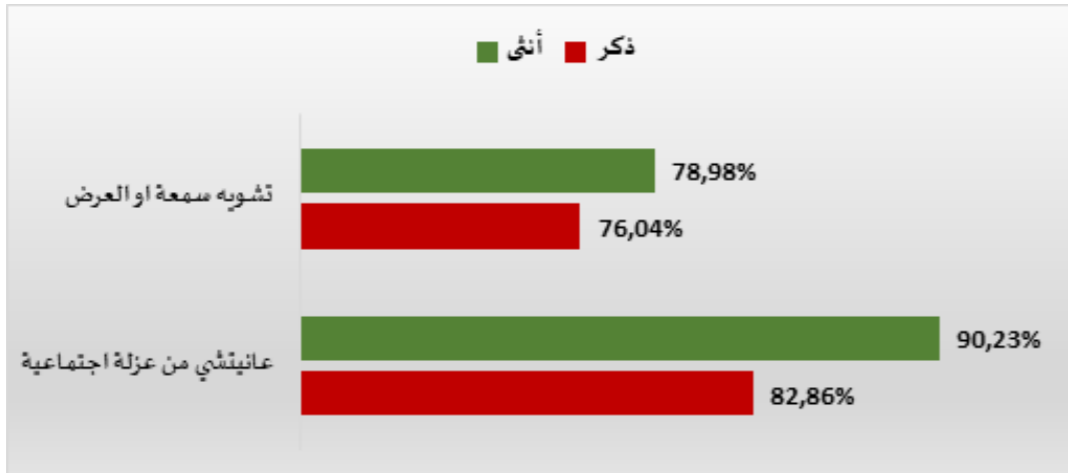
رسم بياني 27: حصلتك تضييقات في العمل ولا في الارتزاق؟



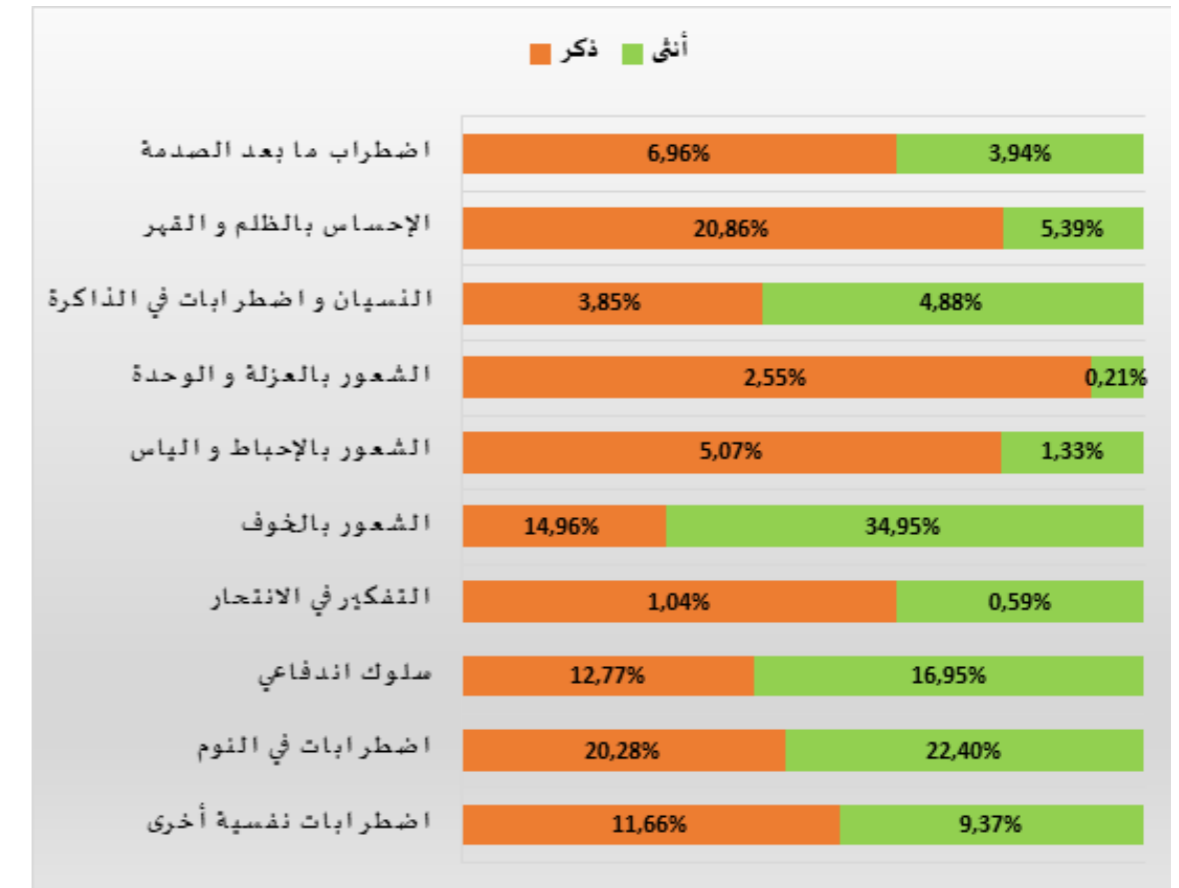
رسم بياني 28: التضييقات



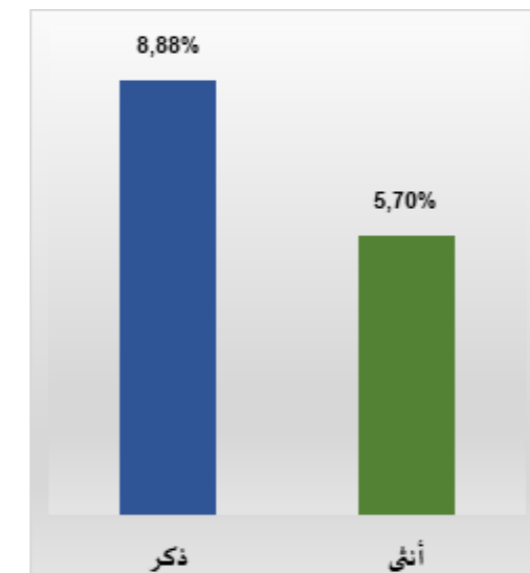
رسم بياني 29: الأضرار الاجتماعية



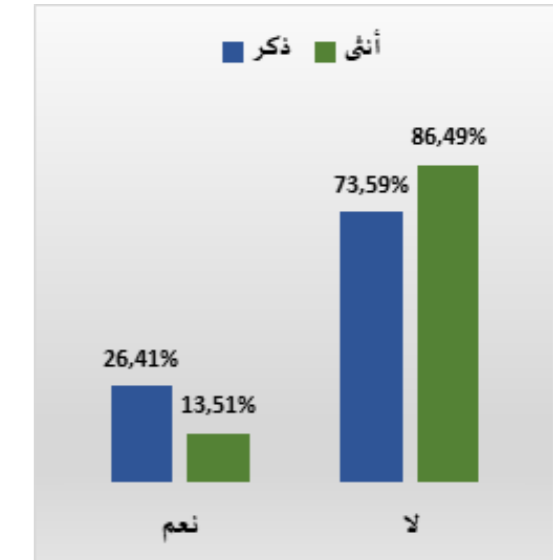
رسم بياني 24: أضرار نفسية أخرى



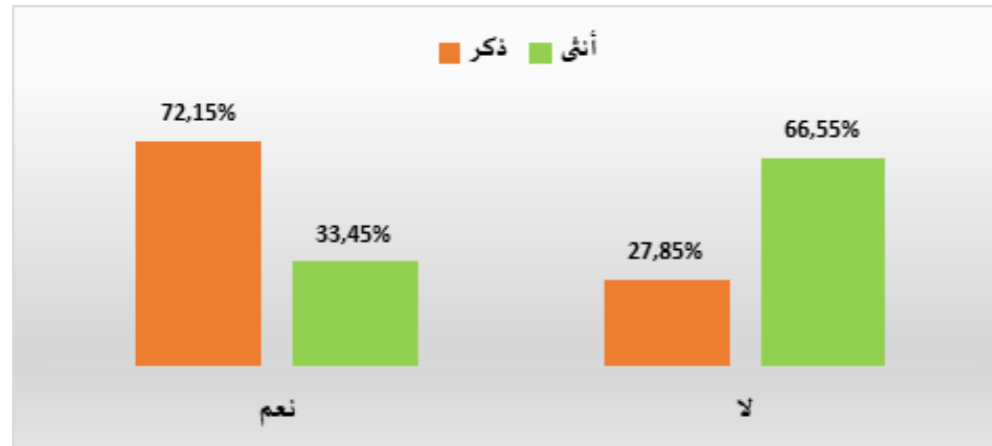
رسم بياني 26: إذا الإجابة نعم، هل تم إسترجاعها؟



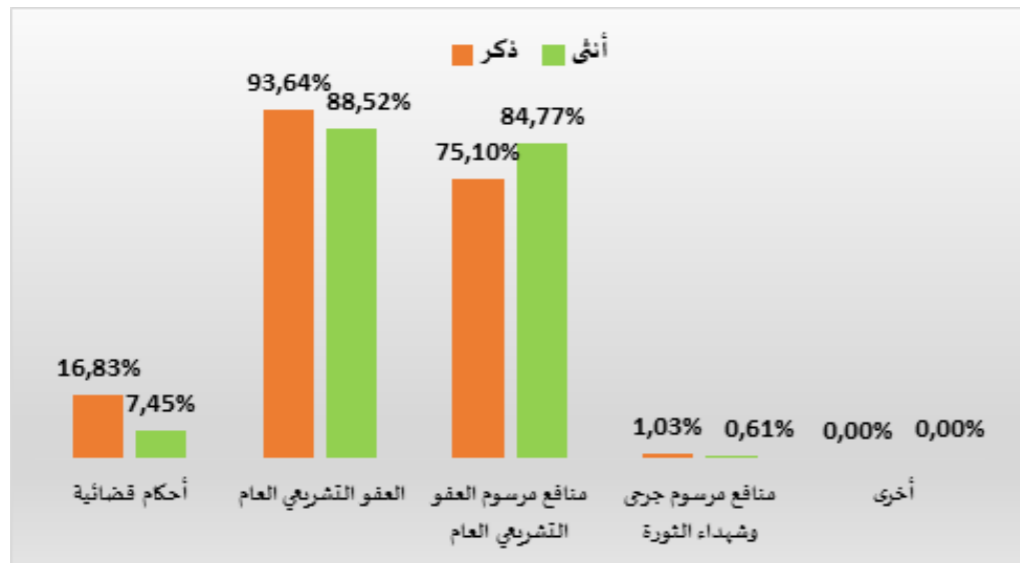
رسم بياني 25: فُكُّوك أملاكك؟



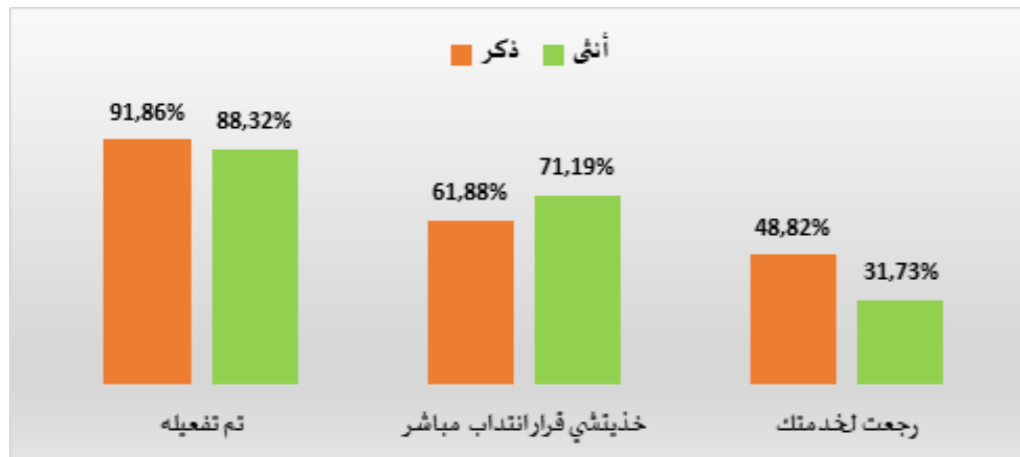
رسم بياني 34: تمتعتش بقرارات وإجراءات قبل ما تتوجه لهيئة الحقيقة والكرامة؟



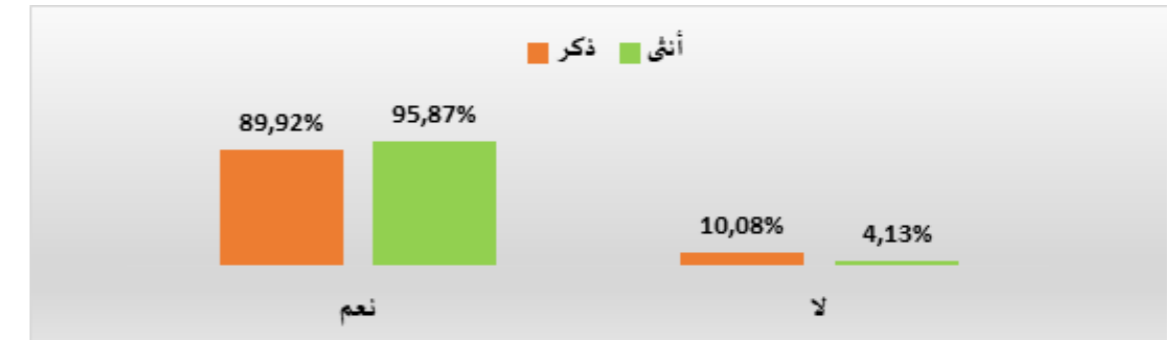
رسم بياني 35: إذا الإجابة نعم، شنيا القرارات والإجراءات الممتنع بها؟



رسم بياني 36: إذا كانت الإجابة نعم:

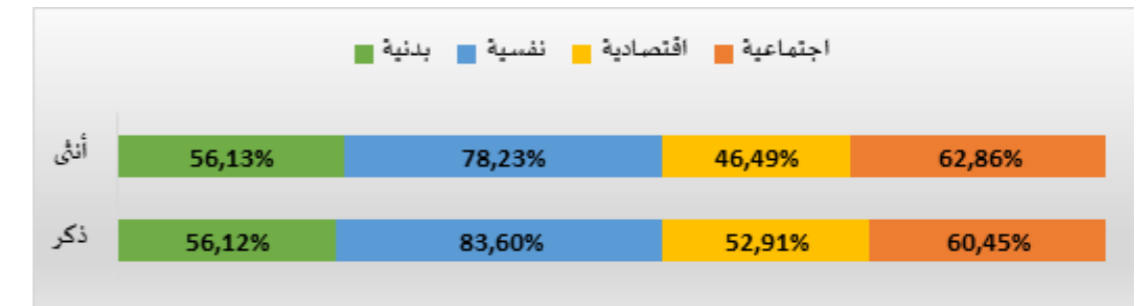


رسم بياني 30: فماشي شكون من عيلتك حصلتلو أضرار؟

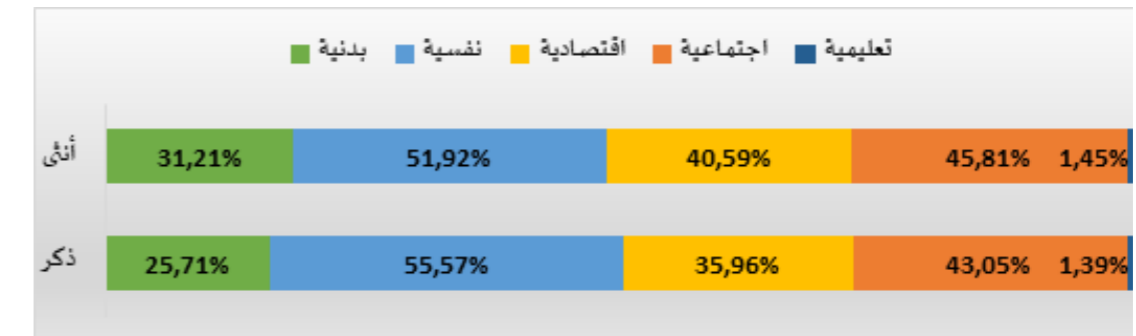


إذا الإجابة نعم، شكونهم وشنيه الأضرار إلي حصلتلهم؟

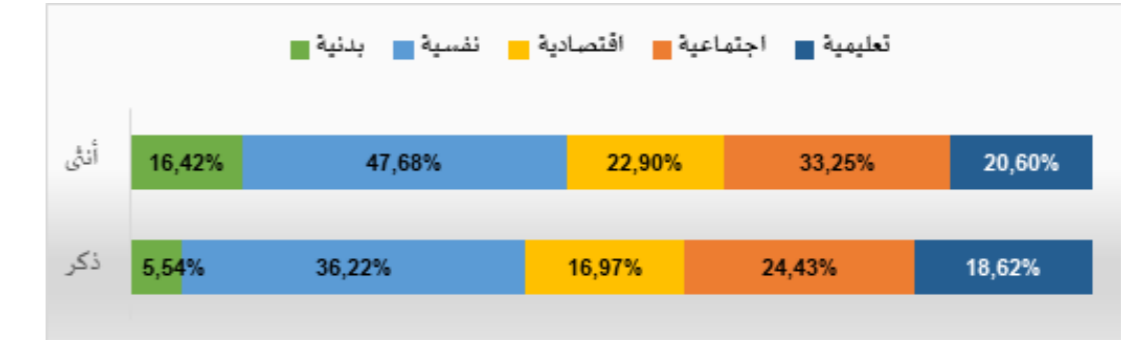
رسم بياني 31: أضرار لحقت بالأب والأم



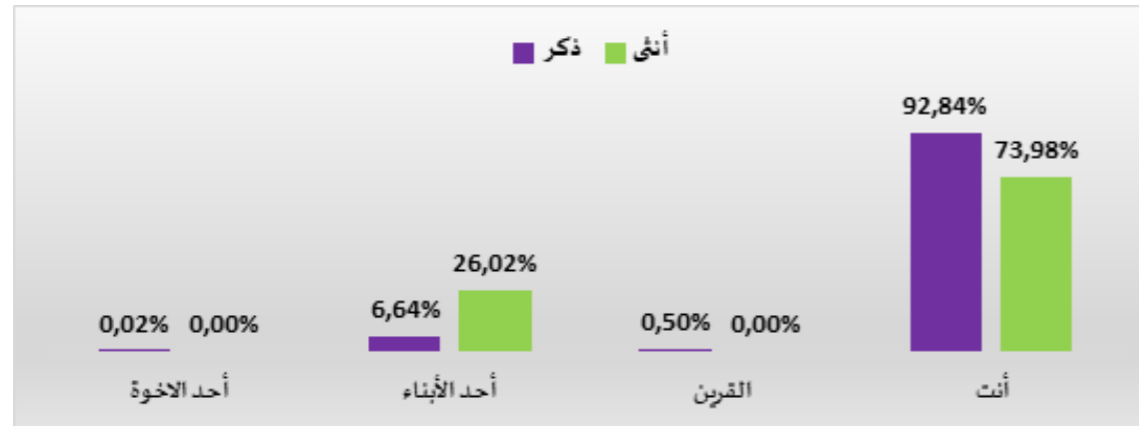
رسم بياني 32: أضرار لحقت بالقرين



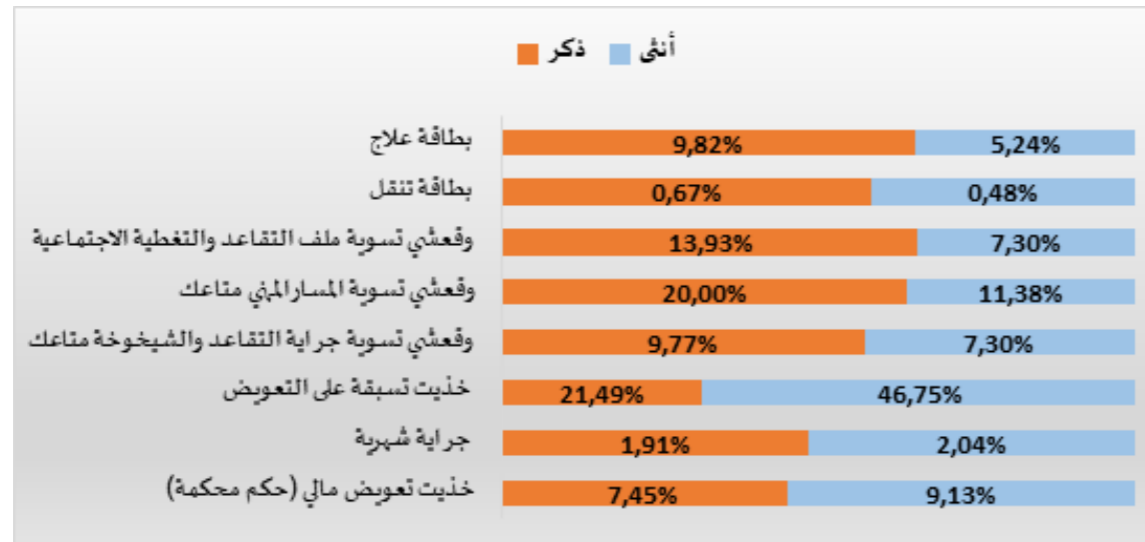
رسم بياني 33: أضرار لحقت بالأطفال



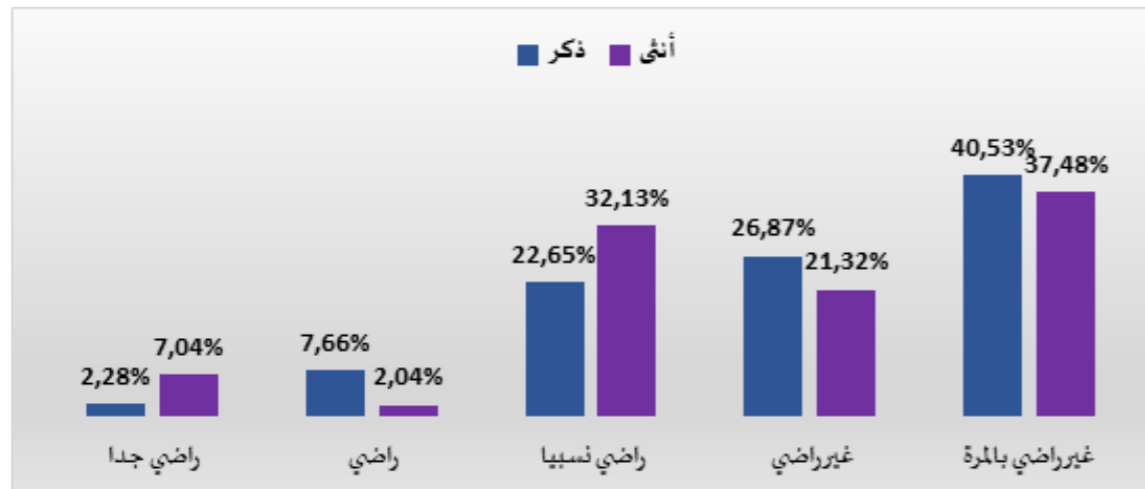
رسم بياني 38: شكون تمتع به؟



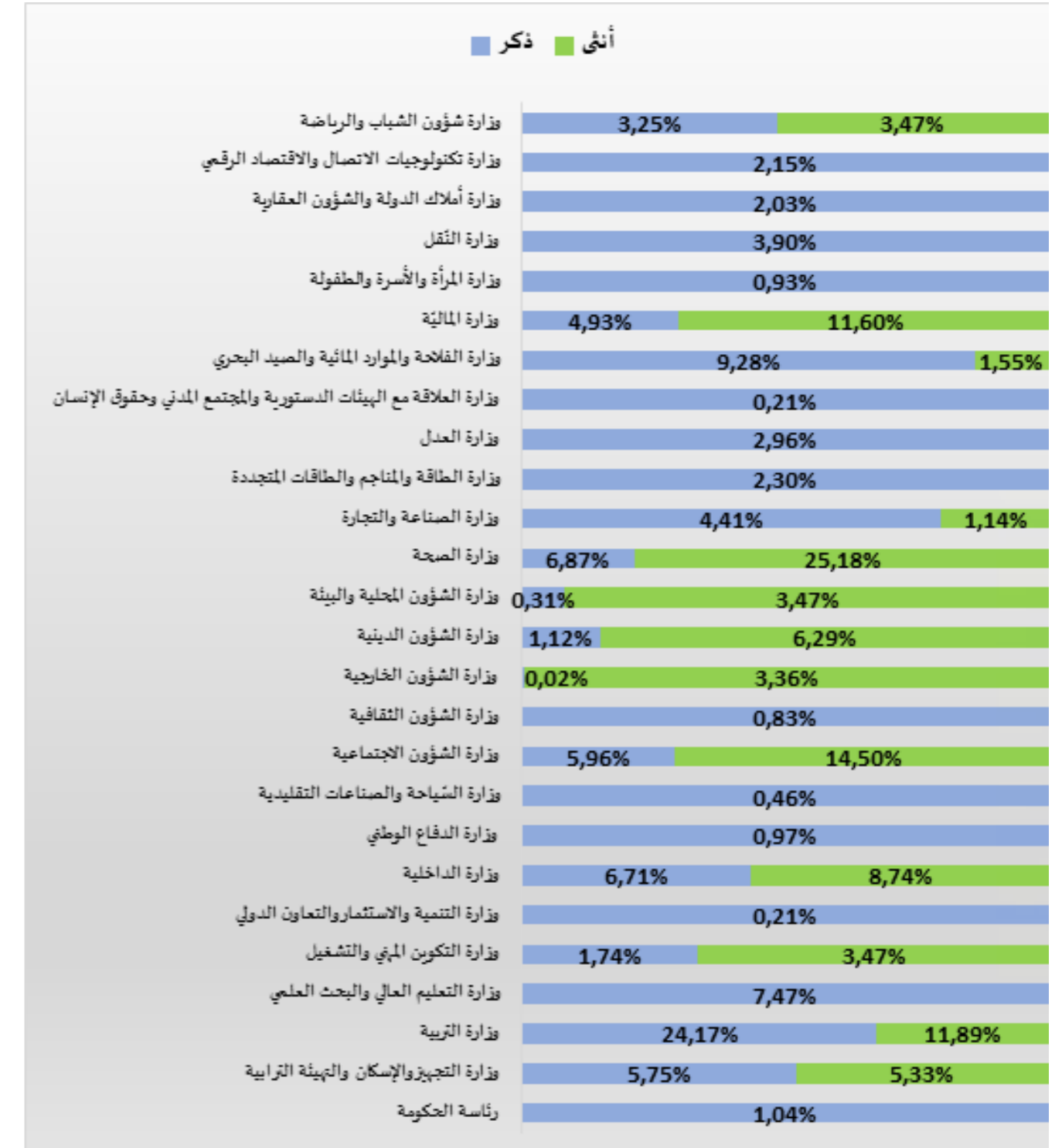
رسم بياني 39: الإجراءات المتمتع بها



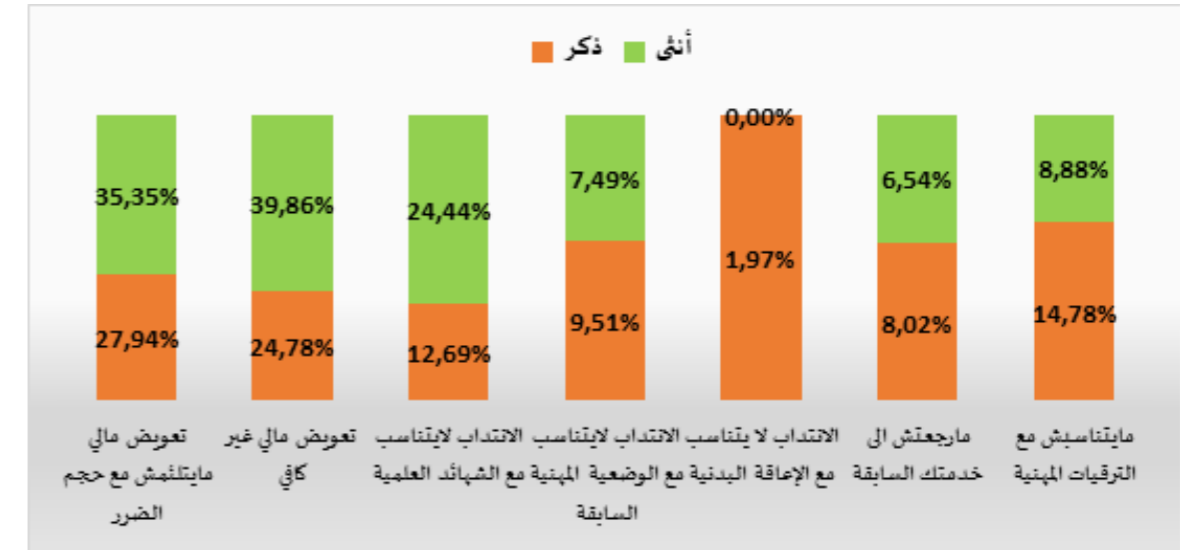
رسم بياني 40: هل أنت راضي على الإجراءات التي تمتعت بها؟



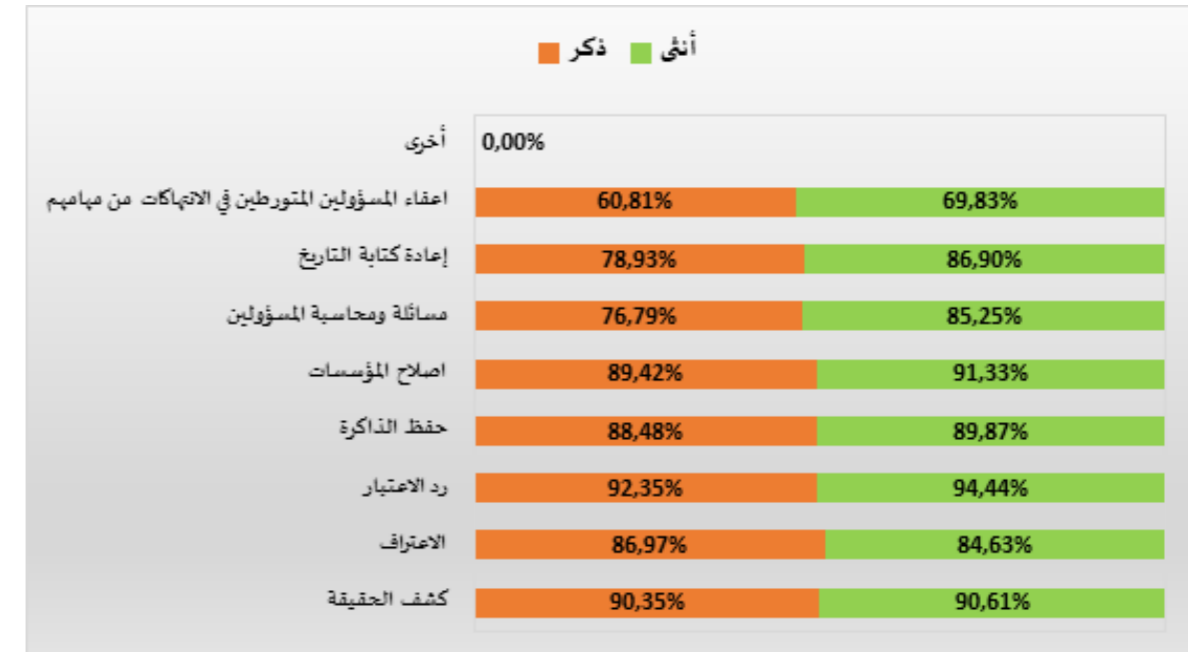
رسم بياني 37: سؤال خاص بالذين تمتعوا بقرار إنتداب، في أنا وزارة؟



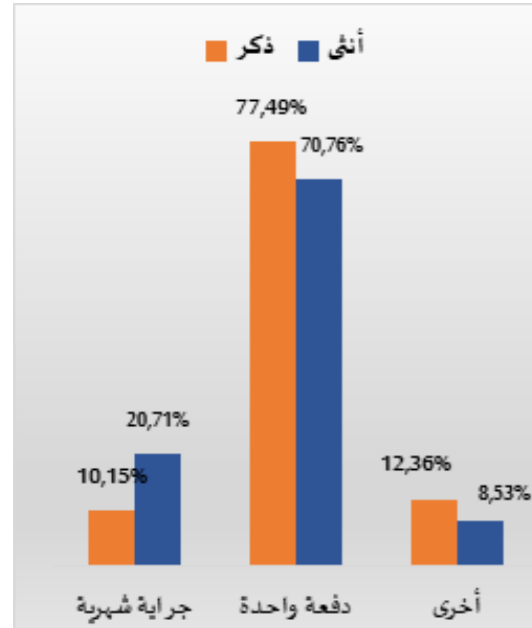
رسم بياني 41: في حالة عدم الرضا (غير راضي، غير راضي بالمرّة)، على شنوا ماكش راضي؟



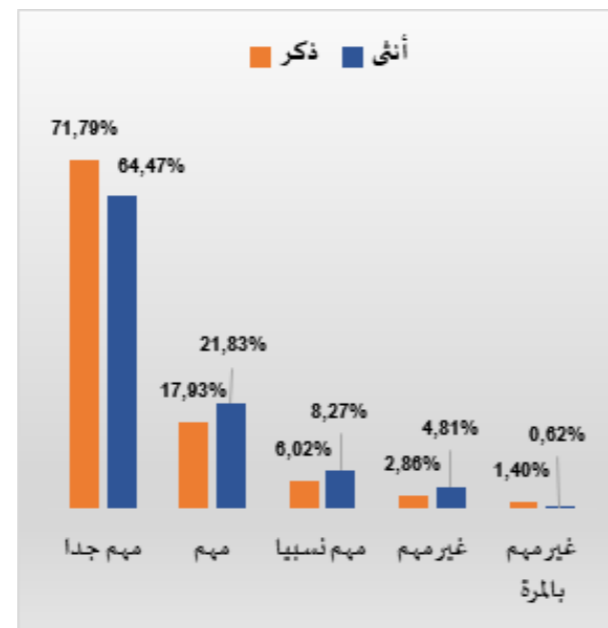
رسم بياني 42: انتظاراتك من جبر الضرر



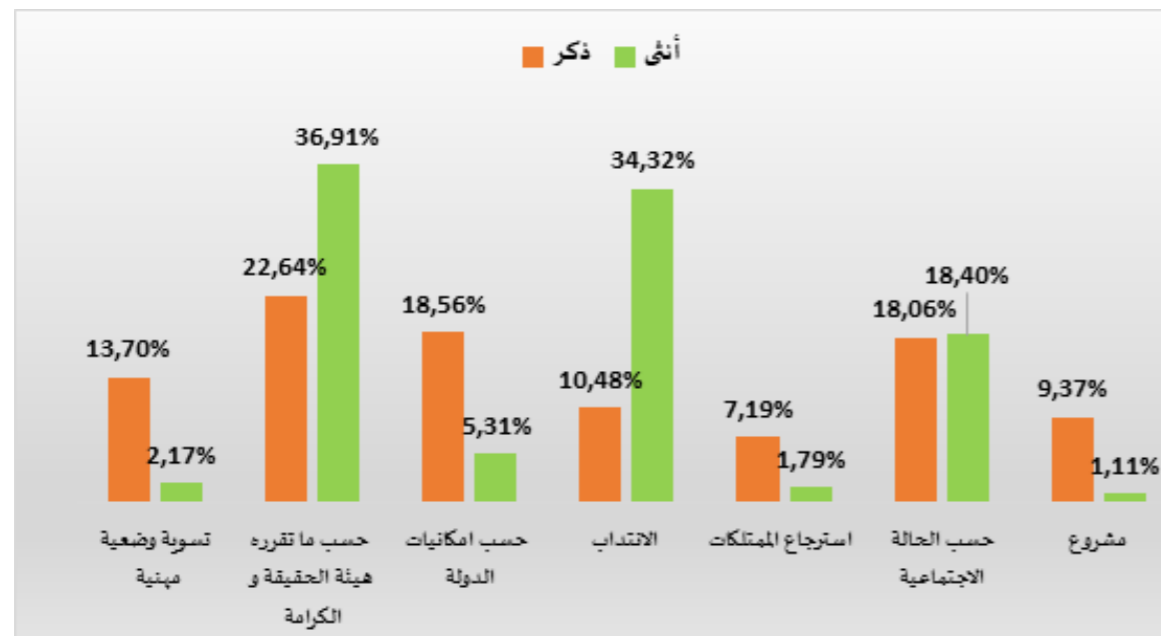
رسم بياني 43: حسب رأيك ترى التعويض المادي؟



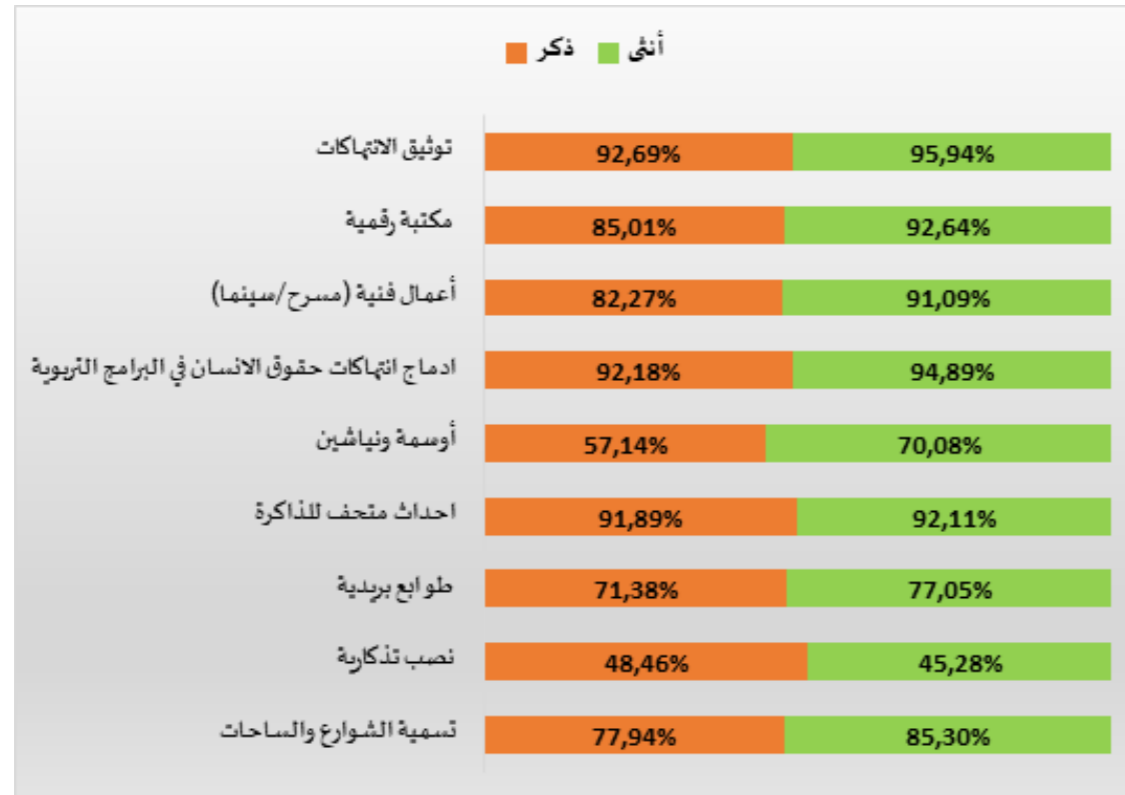
رسم بياني 44: إذا كانت الإجابة مهم جدا، مهم، نسبيا، كيفاش تتصورو يكون؟



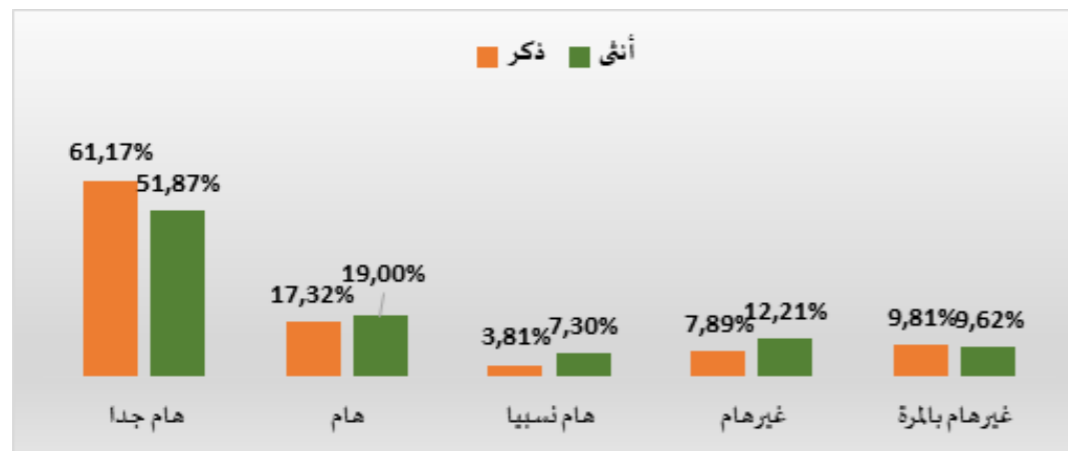
رسم بياني 45: أخرى (خاصة بالتعويض المادي)



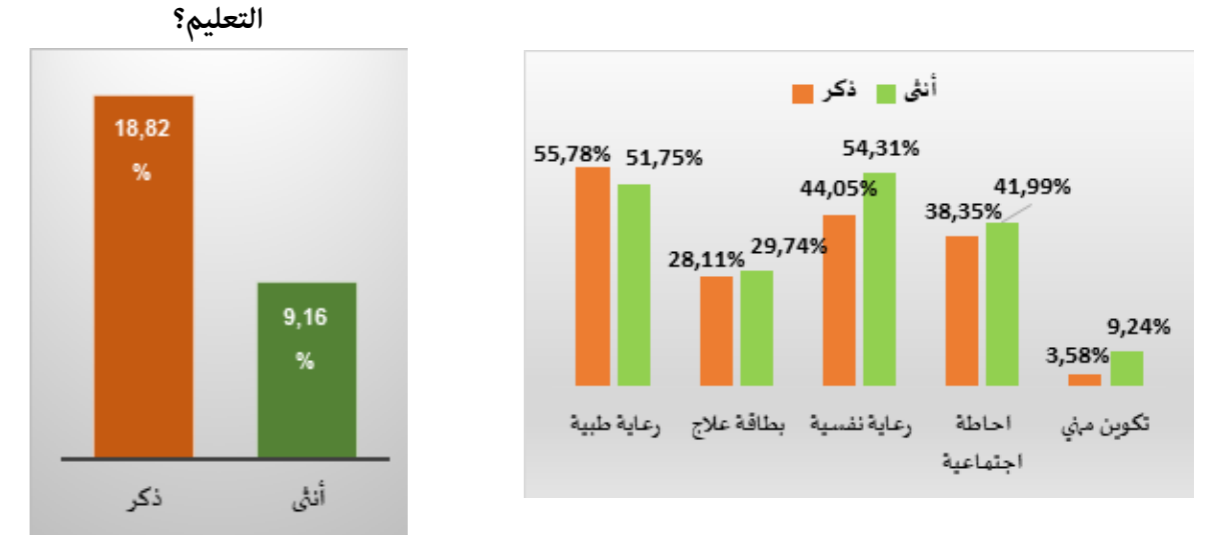
رسم بياني 50: إذا كانت الإجابة مهم جدا، مهم، مهم نسبيا، حسب رأيك كيفاش تتصورو يكون جبر الضرر الرمزي؟



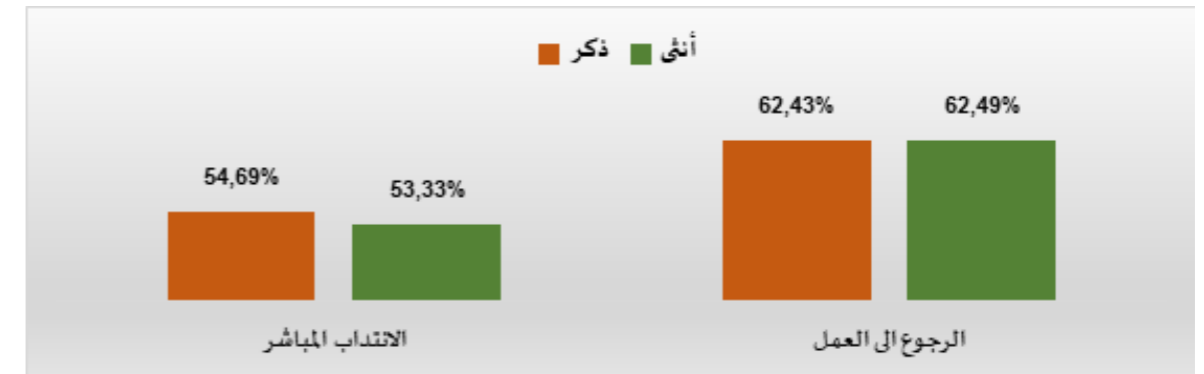
رسم بياني 51: حسب رأيك ترى الاعتذار



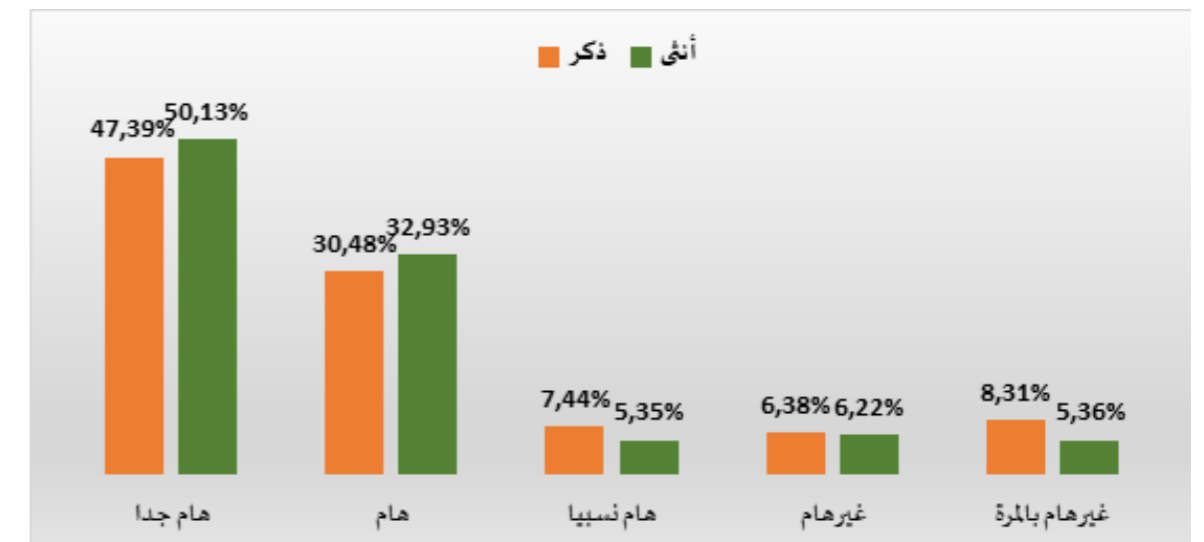
رسم بياني 46: تراشي روحك تستحق لـ :
رسم بياني 47: تراشي روحك في حاجة إلى الإدماج في التعليم؟



رسم بياني 48: حسب رأيك كيفاش ترى الإدماج المهني؟



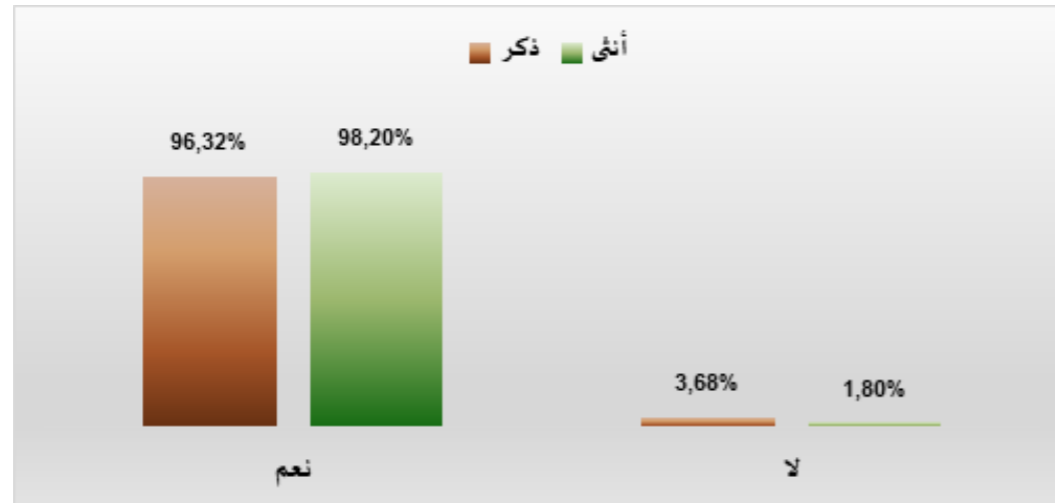
رسم بياني 49: حسب رأيك ترى جبر الضرر الرمزي



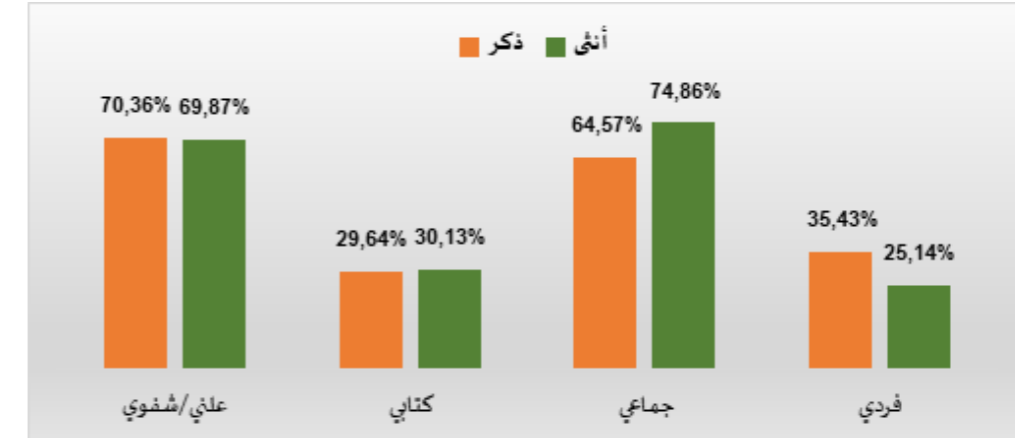
رسم بياني 55: كيفاش تراها؟ مراعاة خصوصية المرأة في جبر الضرر تكون في:



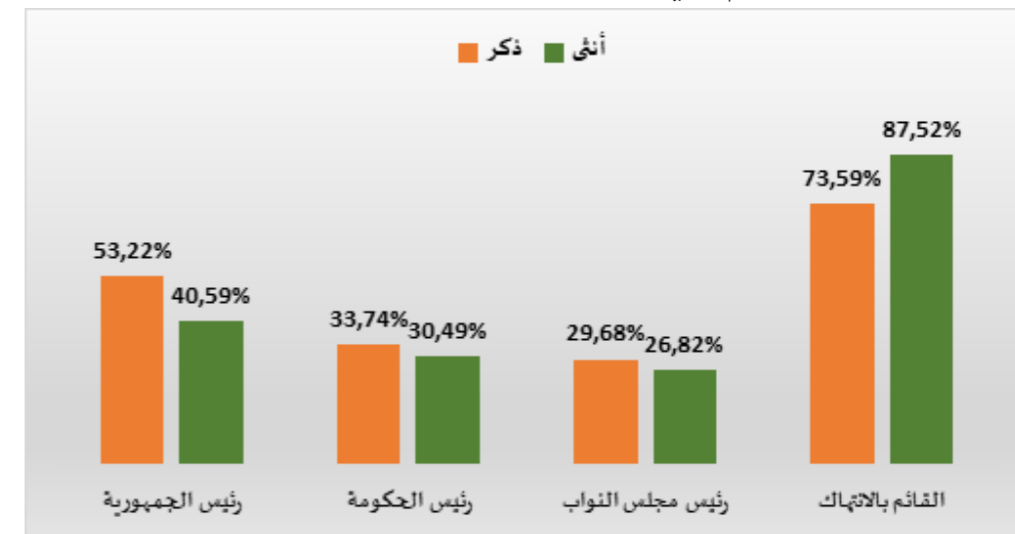
رسم بياني 56: تراشي اللي يلزمننا نراعيو خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين في جبر الضرر؟



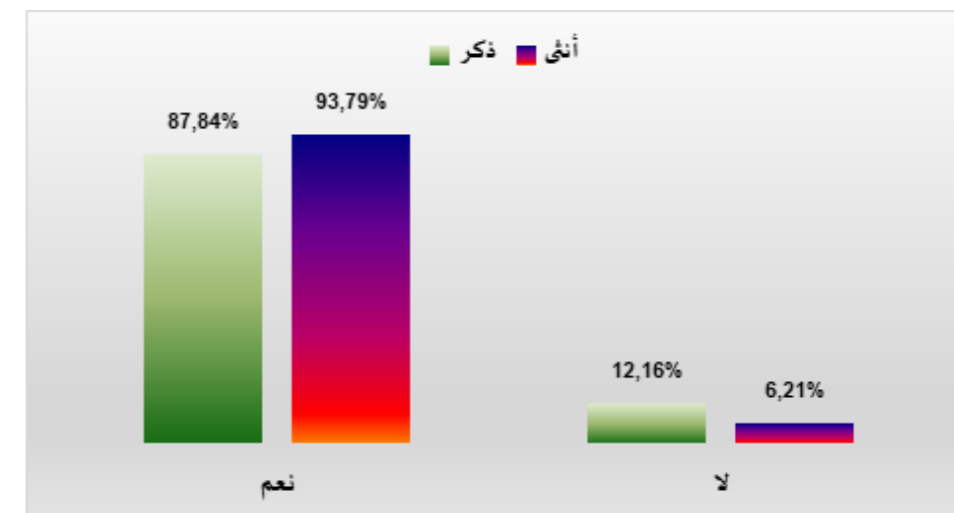
رسم بياني 52: إذا كانت الإجابة مهم جدا، مهم، مهم نسبيا، كيفاش ترى صيغة الاعتذار؟



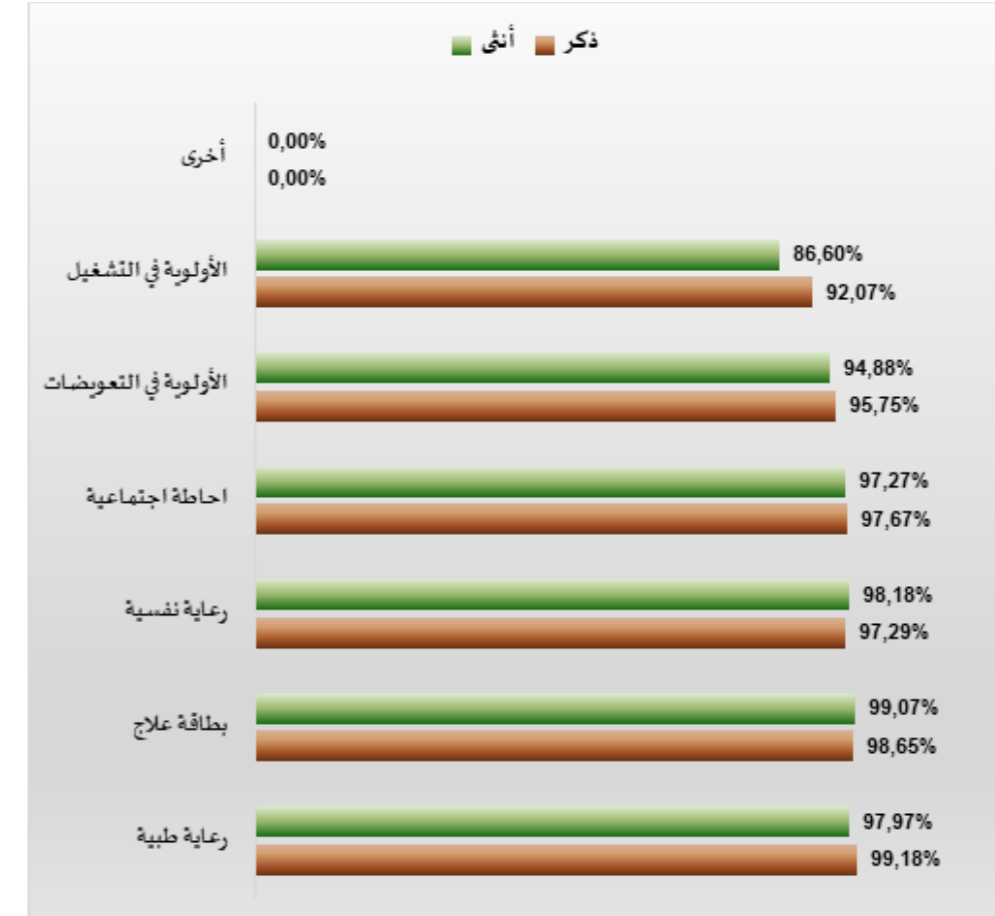
رسم بياني 53: شكون تحب يقدملك الاعتذار؟



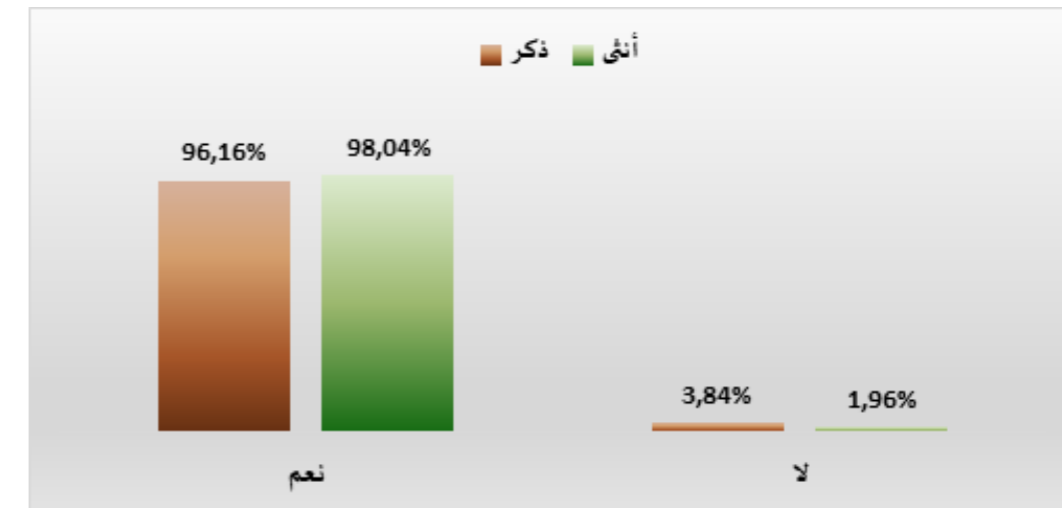
رسم بياني 54: تراشي اللي يلزمننا نراعيو خصوصية المرأة في جبر الضرر؟



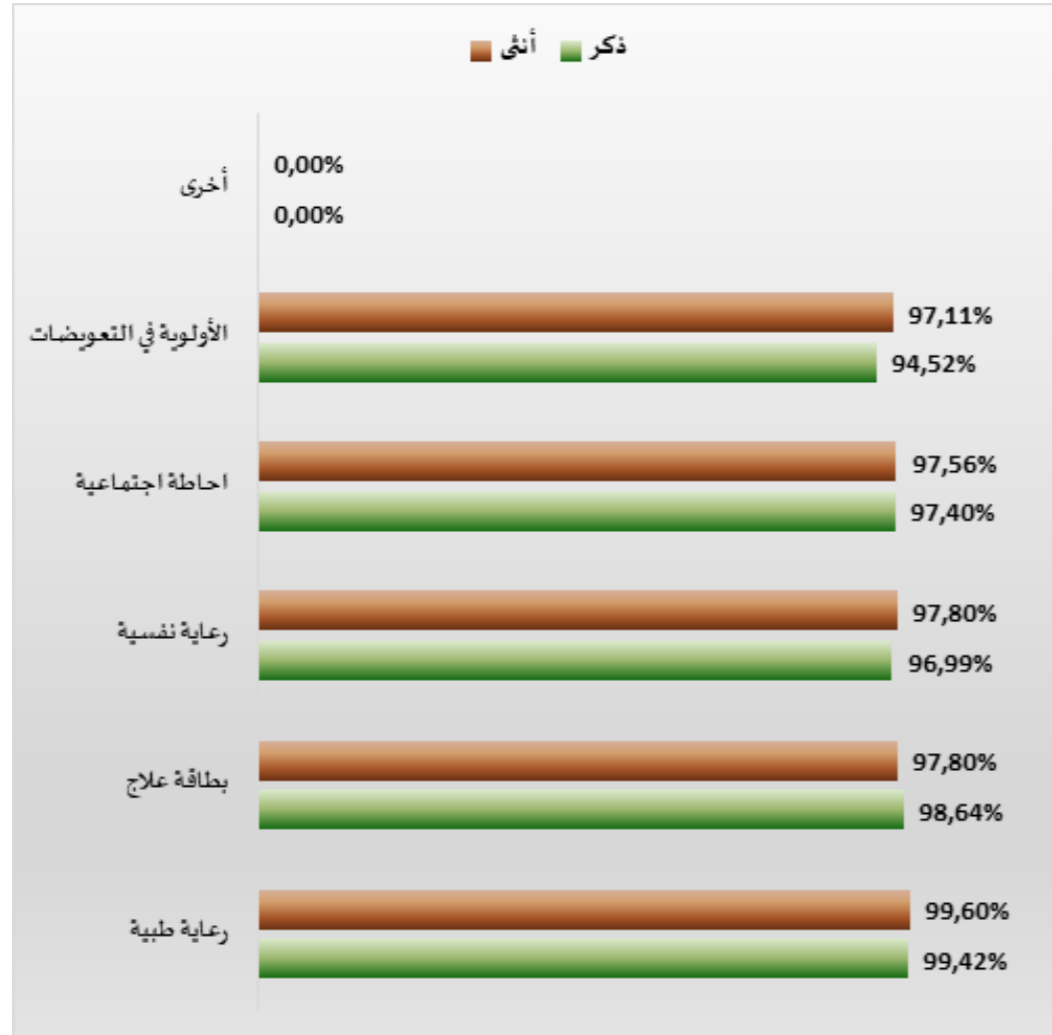
رسم بياني 57: كيفاش تراها؟ مراعاة خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين في جبر الضرر تكون في



رسم بياني 58: تراشي الي يلزمنا نراعيو خصوصية المسنين في جبر الضرر؟



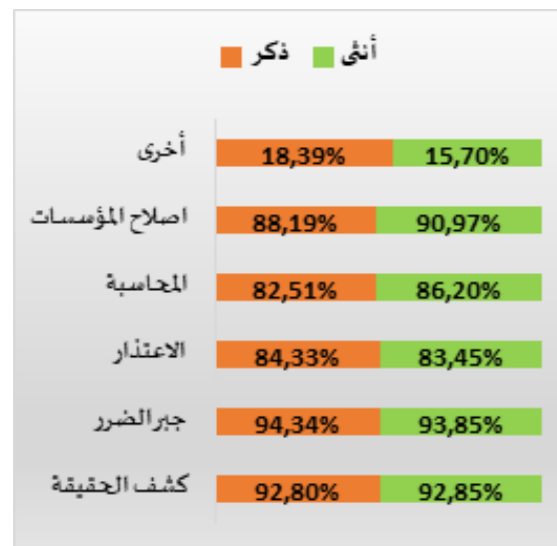
رسم بياني 59: كيفاش تراها؟ مراعاة خصوصية المسنين في جبر الضرر تكون في



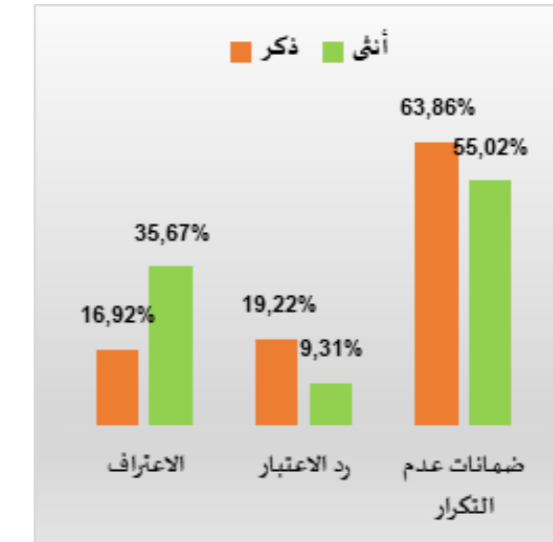
القسم الرابع: المصالحة الوطنية والمجتمع المدني

المصالحة الوطنية

رسم بياني 60: الحاجات الي يلزمها تتوفر باش انجمو نحققوا المصالحة الوطنية

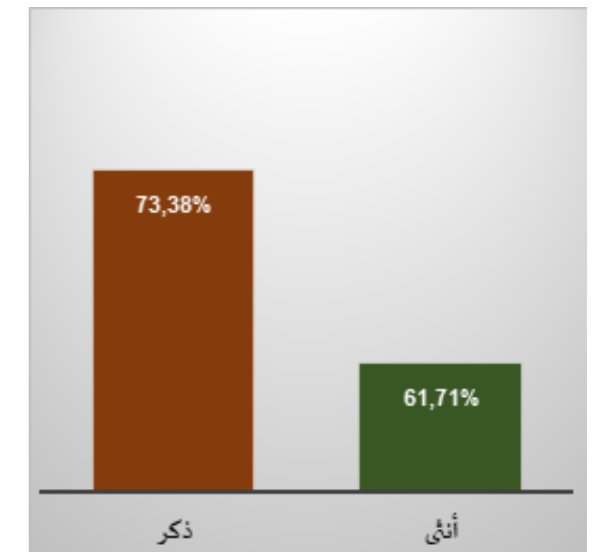


رسم بياني 61: مقترحات أخرى

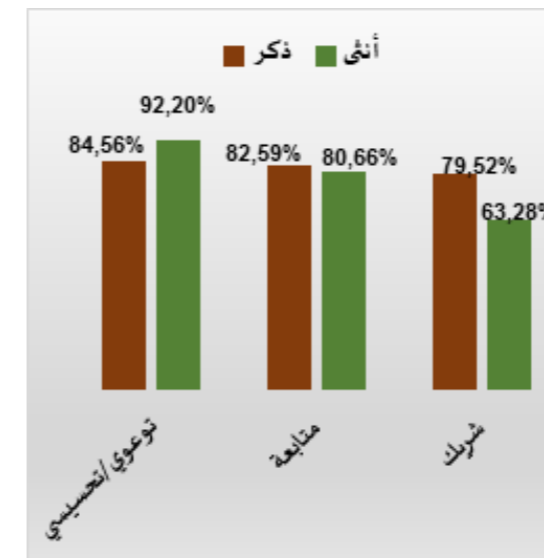


المجتمع المدني ودوره في العدالة الانتقالية

رسم بياني 62: حسب رأيك المجتمع المدني يلعب دور في



رسم بياني 63: تراشي إنو المجتمع المدني ينجم يلعب دور



نتائج الإستبيان (2) الموجه لعموم التونسيين

توزيع العينة حسب الخصائص الأساسية للأفراد

تصميم العينة

في إطار المسح الوطني حول تصوّر التونسيين للعدالة الانتقالية، تمّ تخصيص قسم خاص بجبر الضرر لاستطلاع رأي التونسيين في الموضوع.

إختيار العينة المستجوبة

لضمان تمثيلية العينة حسب الفئات العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي وكذلك المتغيرات المستخدمة لسحب العينة (الجهات والوسط)، تمّ إجراء تعديل على أوزان معامل التكبير. ويهدف هذا التعديل إلى تحسين التمثيلية لعينة المستجوبين على عدد معين من المتغيرات الأساسية.

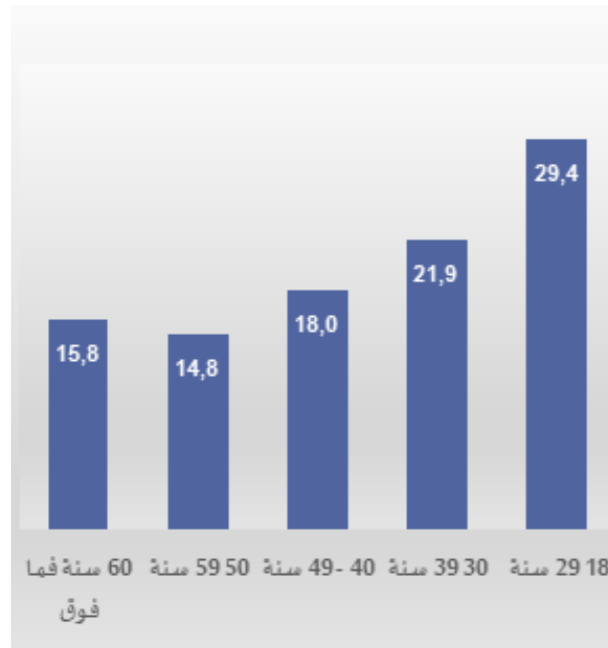
وبالتالي يمكن اعتبار أنّ نتائج المسح تعبر عن رأي جميع السكان التونسيين البالغين من العمر 19 سنة فأكثر حسب المناطق والوسط والجنس والفئات العمرية ومستوى التعليم.

توزيع العينة حسب الخصائص الأساسية للأفراد

تمّ إستجواب عينة مكونة من 3044 شخصا من البالغين 19 سنة فما فوق، موزعين على كامل تراب الجمهورية من الجنسين من بينهم 51% ذكور و49% إناث.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فـ 32.2% من المستجوبين ذو مستوى تعليم ثانوي و31.4% تعليم إبتدائي و16.4% ذو تعليم عالي في حين سُجّلت نسبة 20% من العينة غير متمدرسة.

رسم بياني 1: الشريحة العمرية

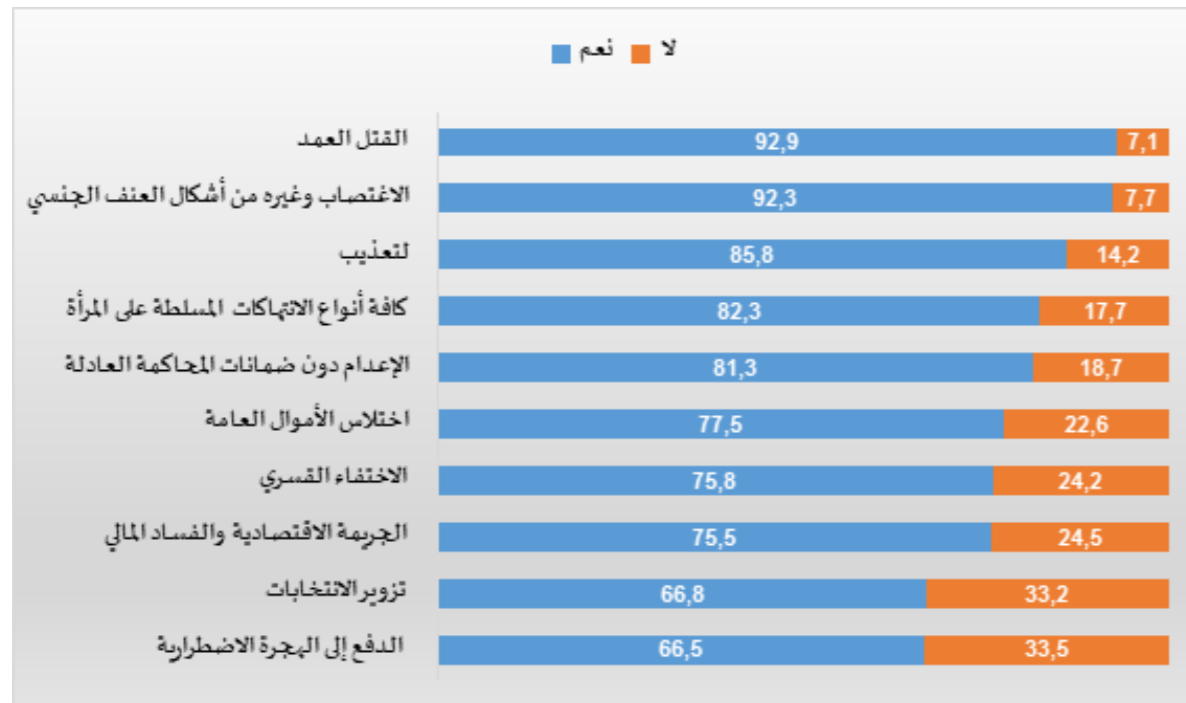


رسم بياني 2: المستوى التعليمي



المعرفة والتصور والإنتظارات المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية

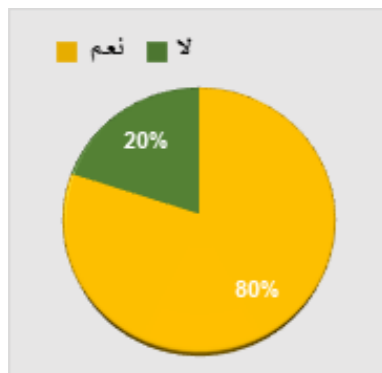
رسم بياني 7: ماهي الانتهاكات ذات الأولوية التي يجب معالجتها؟



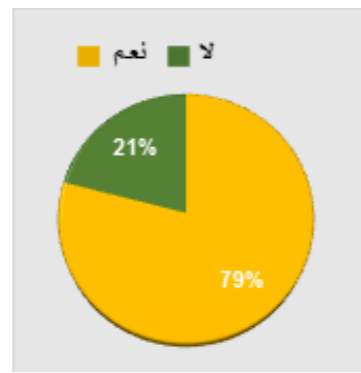
رغم أنّ كلّ الإنتهاكات التي سُئل عنها يعتبرها التونسيون ذات أولوية، إلا أنّ القتل العمد (92%) والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي (92.3%) تبقى أهم الانتهاكات التي يجب معالجتها بالنسبة إليهم.

رسم بياني 8: حسب رأيك، ماهي الأهداف من وراء إعادة تأهيل ضحايا الأنظمة السابقة؟

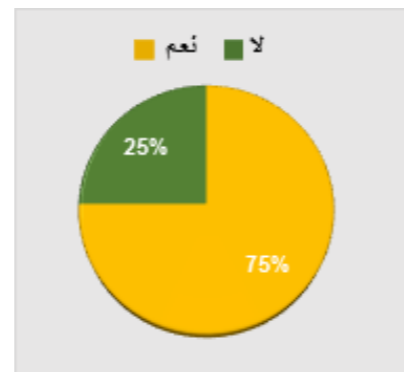
ضمان إعادة التأهيل الاجتماعي للضحايا



ضمان إعادة التأهيل النفسي للضحايا



ضمان إعادة التأهيل الطبي للضحايا

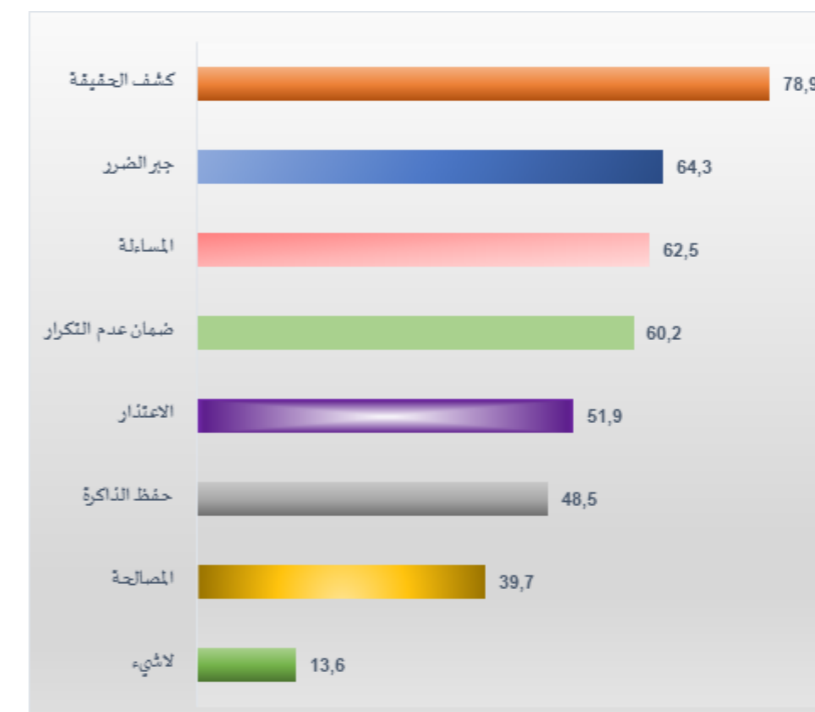


المعرفة والتصور والإنتظارات المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية

تقديم وتحليل النتائج

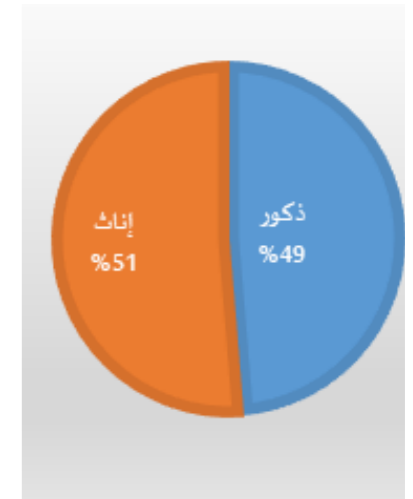
إنتظارات التونسيين من منظومة العدالة الانتقالية

رسم بياني 6: ماذا تنتظر من العدالة الانتقالية؟

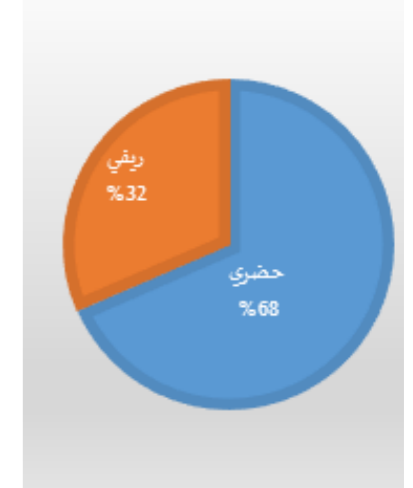


بالنسبة لانتظارات التونسيين من العدالة الانتقالية فقد تمّ التركيز بشكل كبير على كشف الحقيقة (78.9%) ثم جبر الضرر (64.3%) والمساءلة (62.56%) وضمان عدم التكرار (60.2%)، وبشكل أقل حفظ الذاكرة (48.5%) والمصالحة (39.7%).

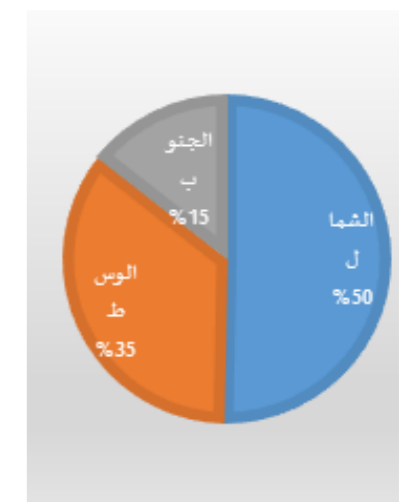
رسم بياني 3: الجنس



رسم بياني 4: الوسط



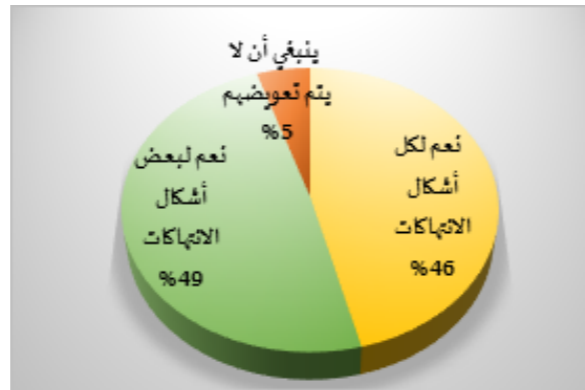
رسم بياني 5: التوزيع الجغرافي



بالنسبة للمرسوم عدد 01 لسنة 2011 المتعلق بالعفو العام، كانت النتيجة تقريبا نفسها إذ أنّ 35% فقط من لهم علم به، و90% (42.5% موافق تماما و47.5% موافق جزئيا) موافقون على ما جاء به من إجراءات.

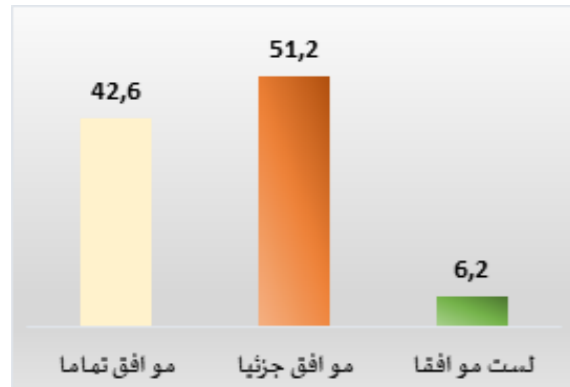
رسم بياني 13: هل ترى أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي تعويضهم؟

5% فقط من المستجوبين ضد تعويض ضحايا إنتهاكات حقوق الانسان.

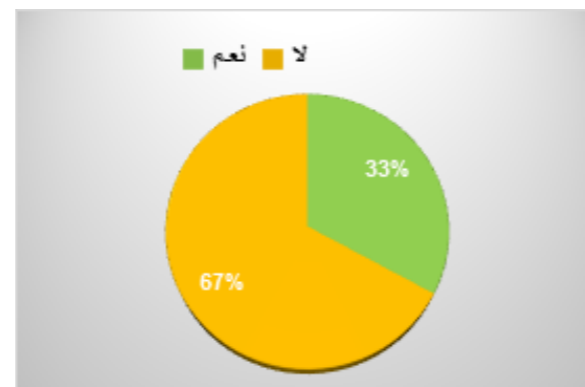


95% مع التعويض بشكل عام، لكن 49% يرون أن التعويض يجب أن يتم لبعض أشكال الإنتهاكات في حين أن 46% يجب التعويض مهما كان شكل الانتهاك.

رسم بياني 15: ما هو موقفك من إحداث هذا الصندوق؟



رسم بياني 14: هل أنت على علم بإحداث صندوق الكرامة ورد اعتبار ضحايا الاستبداد عبر القانون المنظم

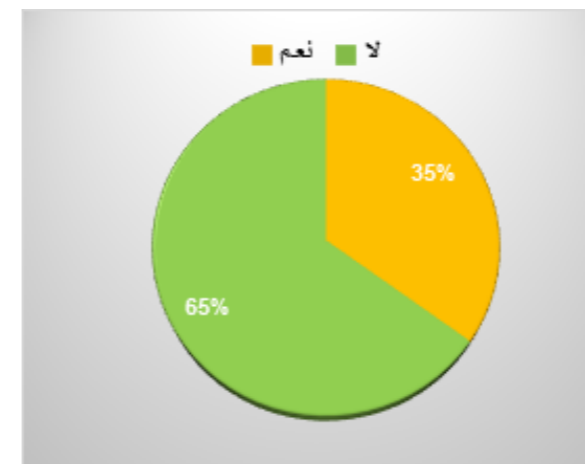


نلاحظ أنّ أغلب التونسيين ليس لهم أي علم بإحداث "صندوق الكرامة وردّ الاعتبار لضحايا الاستبداد" (67%)، وبالنسبة لـ33% من الذين لهم إطلاع على ذلك تتوزع مواقفهم كما يلي: 42.6% موافق تماما و51.2% موافق جزئيا و6.2% غير موافق.

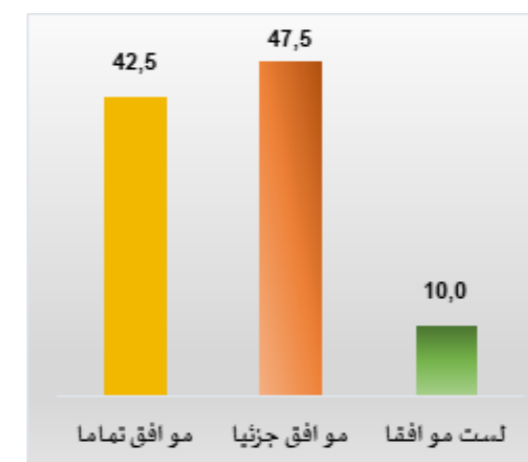
39% فقط من التونسيين على علم بالمرسوم عدد 97 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 المتعلق بالتعويض لشهداء ثورة 14 جانفي 2011 ومصائبها والذي ينصّ على تمّتع أهالي شهداء الثّورة بجراية شهرية ومجانّية الرّعاية الصحيّة والتنقّل العمومي.

94.7% منهم (44.8% موافق تماما و49.9% موافق جزئيا) موافقون على الإجراءات التي تضمنها هذا المرسوم (جراية، رعاية صحية وتنقل مجاني).

رسم بياني 11: هل تعلم أن المرسوم عدد 01 ينص على جبر الضرر الأشخاص الذين تعرضوا لإدانة أو محاكمة «سياسية» قبل 14 جانفي 2011؟

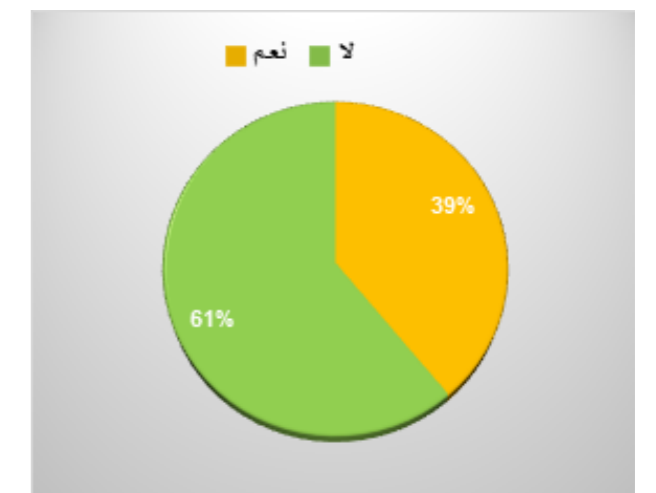


رسم بياني 12: ما هو موقفك من هذه الإجراءات؟

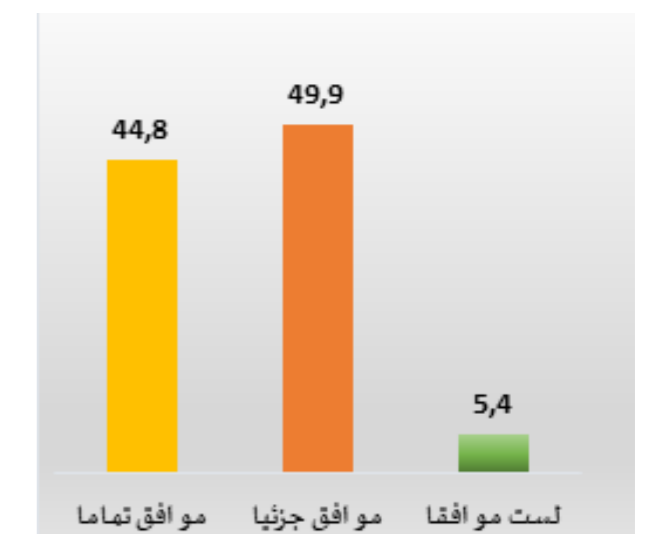


بالنسبة لإعادة تأهيل ضحايا الأنظمة السابقة، يؤكّد أغلب التونسيين على ضرورة ضمانها. حيث أنّ 75% منهم يؤكّدون على ضمان إعادة التأهيل الطبي للضحايا، و79% بالنسبة لضمان إعادة التأهيل النفسي في حين احتلت إعادة التأهيل الاجتماعي أعلى نسبة 80%.

رسم بياني 9: هل تعلم أن المرسوم عدد 97 ينصّ على تمّتع أهالي شهداء الثّورة بجراية شهرية ومجانّية الرّعاية الصحيّة والتنقّل العمومي؟



رسم بياني 10: ما هو موقفك من هذه الإجراءات؟

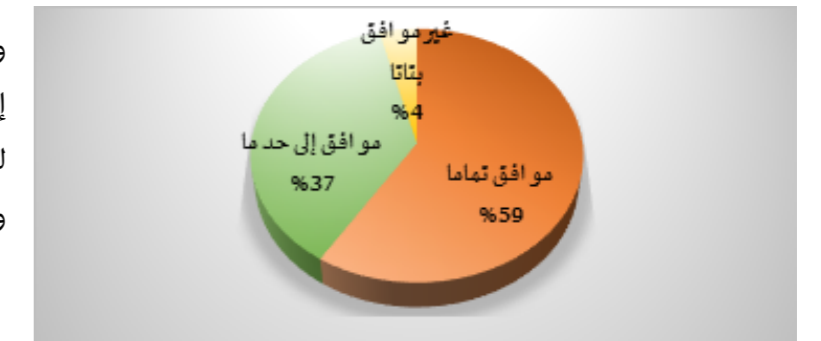


رسم بياني 16: هل يجب اعتماد المعايير التالية في التعويض وجبر الضرر المادي والمعنوي للضحايا؟

	ليست مهمة	متوسطة	هامة جدا
أولى عموم التونسيين أهمية قصوى لجبر الضرر حسب خطورة الانتهاك (77.8%) ومخلفاته النفسية والصحية (77.3%). كما أولوا أهمية خاصة للنساء الضحايا (70.2%) ولمدى هشاشة وضع الضحية (62.2%).	1,4	20,9	77,8
مدي خطورة الانتهاكات	2,1	20,3	77,3
درجة مخلفات الاعتداءات الجسدية والنفسية	5,7	32,1	62,2
درجة هشاشة وضع الضحايا	4,0	25,8	70,2
إذا كانت الضحية امرأة			

أولى عموم التونسيين أهمية قصوى لجبر الضرر حسب خطورة الانتهاك (77.8%) ومخلفاته النفسية والصحية (77.3%). كما أولوا أهمية خاصة للنساء الضحايا (70.2%) ولمدى هشاشة وضع الضحية (62.2%).

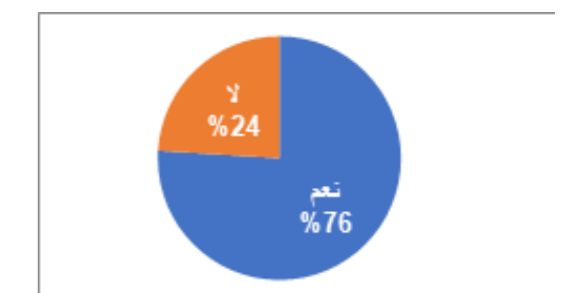
رسم بياني 17: حسب رأيك هل يجب اعتماد معايير تعطي أولوية للمرأة الضحية في التعويض وجبر الضرر المادي والمعنوي؟



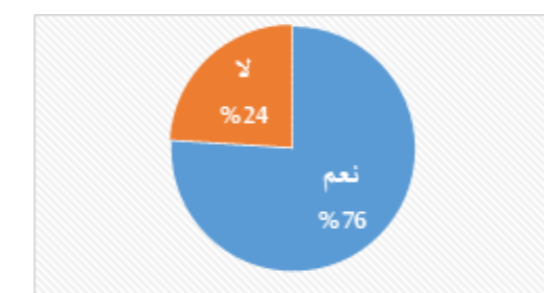
وبالنسبة للنساء، أصر التونسيون على أهمية إعطاء الأولوية في التعويض المادي والمعنوي للنساء الضحايا (96%: 54% موافق تماما و37% موافق إلى حد ما).

رسم بياني 18: حسب رأيك، أي خيارات يمكن أخذها بعين الاعتبار في تعويض الضحايا وجبر الضرر؟

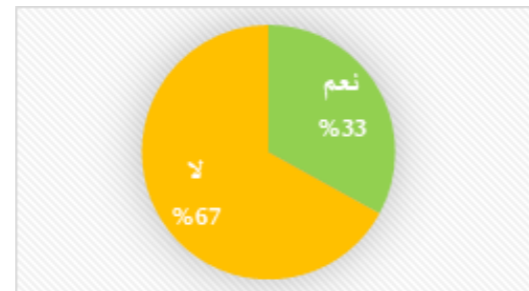
التعويض المادي الفردي - دفع مبالغ مالية



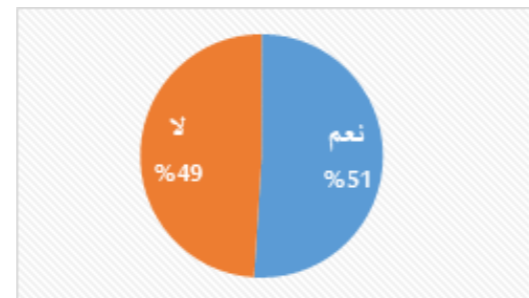
بالنسبة للأفراد، فإن 76% من التونسيين يرون أن التعويض المادي يجب أن يتم عن طريق دفع مبالغ مالية كما أكدوا على ضرورة تحمل الدولة للعلاج الطبي والنفسي إلى جانب تقديم خدمات إجتماعية للضحايا.



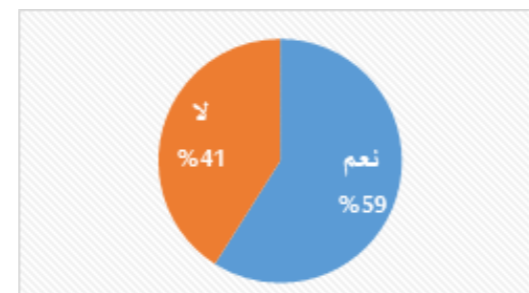
جبر الضرر الرمزي (، بناء نصب تذكاري...)



فيما يخص الأشكال الرمزية لجبر الضرر (33% يعتبرونها مهمة) و51% إقترحوا تنظيم يوم وطني لضحايا إنتهاكات حقوق الانسان. وأكد 59% من المستجوبين على ضرورة تقديم الدولة الاعتذار لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان.



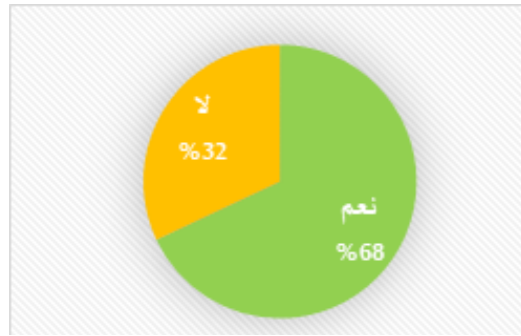
تنظيم يوم وطني لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان



إعتذار الدولة لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان

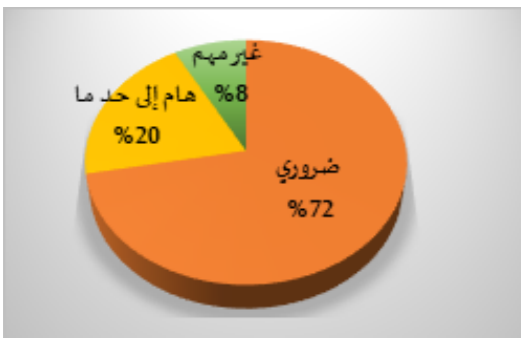
جبر ضرر وتعويضات جماعية (مشاريع تنموية في بعض الجهات)

بالنسبة لتصوير التونسيين لجبر الضرر الجماعي فإنه انحصر في اقتراح مشاريع تنموية في بعض الجهات (68%).

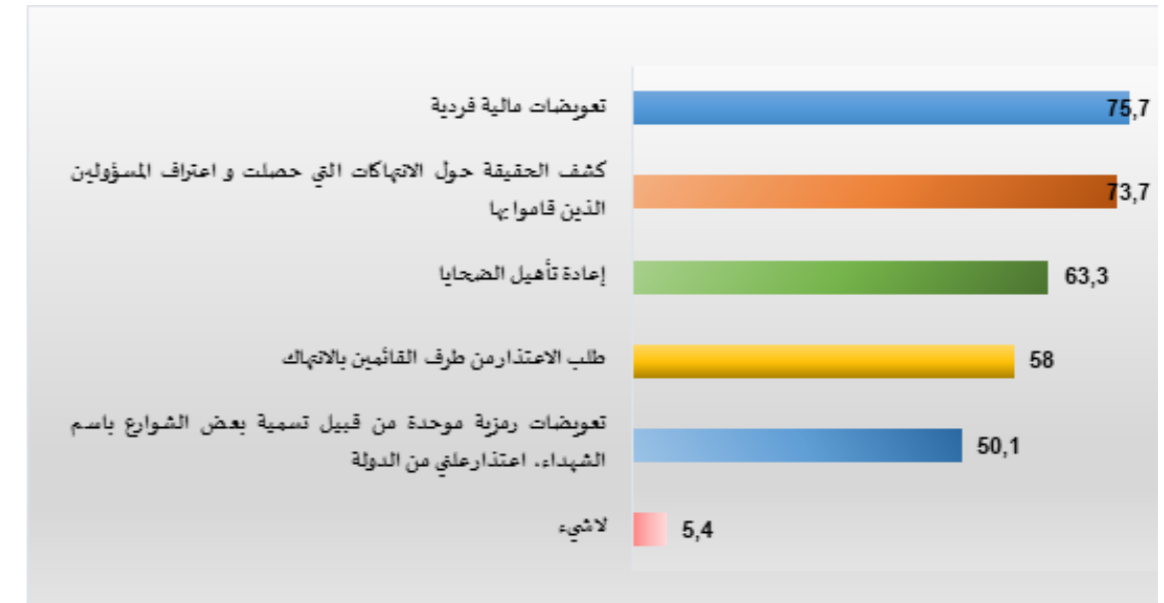


رسم بياني 19: ما هو رأيك حول جبر الضرر الجماعي لسكان المناطق المهمشة؟

إعتبر 72% من العينة أن جبر الضرر الجماعي لسكان المناطق المهمشة ضروريا.



رسم بياني 20: ما الذي يمكن القيام به لضمان جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الانسان التي عايشوها خلال الأنظمة السابقة؟



خصوصية المرأة وإنتظاراتها من جبر الضرر

لضمان جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أكد التونسيون على ضرورة منح تعويضات مالية فردية (75.7%). كما أنهم يعتبرون أنّ كشف الحقيقة هو أحد أهم الضمانات لجبر ضرر الضحايا، ثم يأتي بعد ذلك وعلى التوالي إعادة تأهيل الضحايا (63.3%) وإعتذار المنتهكين للضحايا (58%) إلى جانب تقديم أشكال رمزية أخرى (50.1%).

الخلاصة:

هناك تضامن من طرف عموم التونسيين مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ يعتبرون أنّ الانتهاكات التي طالتهم موجبة للتعويض وخاصة الخطيرة منها والتي خلفت أضرارا جسدية ونفسية. ولاحظنا إتفاقهم على إعطاء الأولوية للمرأة في التعويض المادّي والمعنوي.

كما اتفقوا على ضرورة إعادة تأهيل الضحايا (جسديا ونفسيا واجتماعيا) إلى جانب تحمّل الدولة لمصاريف العلاج، وأكّدوا على الأشكال الرمزية لجبر الضرر من ذلك تقديم اعتذار للضحايا من طرف الدولة، إلى جانب كشف الحقيقة حول الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

ويبقى طلب كشف الحقيقة من أهمّ الأولويات التي عبّر عنها التونسيين إضافة إلى إعتراف المسؤولين عن الانتهاكات بما قاموا به والتي يعتبرها التونسيون من أهمّ الضمانات التي يجب أن تقدّمها الدولة لجبر ضرر ضحايا إنتهاكات وإعترافها بمسؤوليتها تجاههم جرّاء ما تكبّدوه من أضرار بدنية ونفسية واجتماعية.

كما أكّدوا على ضرورة أن يكون التعويض متناسبا مع خطورة الانتهاك وما خلفه من أضرار على صحّة الضحية.

مشاركة المرأة في الاستشارة الوطنية للبرنامج الشامل لجر الضر

تمّ العمل على تشريك المرأة في تقديم تصوراتها وإنتظاراتها من جبر الضرر وذلك في مرحلتها الكيفية والكمية. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها حيث نُظمت لها مجموعات تركيز خاصة بها. وقد سجلت مشاركة المرأة في ورشات التفكير بنسبة 19 % وفي مجموعات التركيز بنسبة 32.02 %.

وفي المرحلة الكمية، تمّ استجواب 11% من النساء الضحايا في الإستبيان الموجه للضحايا وشاركت 51% من النساء في الإستبيان الموجه لعموم التونسيين.

سمة العينة المستجوبة

شاركت النساء من مختلف الشرائح العمرية والوسط الجغرافي والمستوى التعليمي والمهني في الإستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الانسان.

ففي المرحلة الكيفية، كان حضور المجتمع المدني في ورشات التفكير متنوع بمختلف أطيافه حيث شاركت 25 جمعية منها جمعيات نسوية ونسائية، وجمعيات ممثلة عن الضحايا وجمعيات تنموية. وفي مجموعات التركيز، شاركت النساء اللاتي تعرضن إلى مختلف الانتهاكات، والممثلات عن الأحزاب والجمعيات والمنظمات لتبسط تصوراتهن وانتظاراتهن.

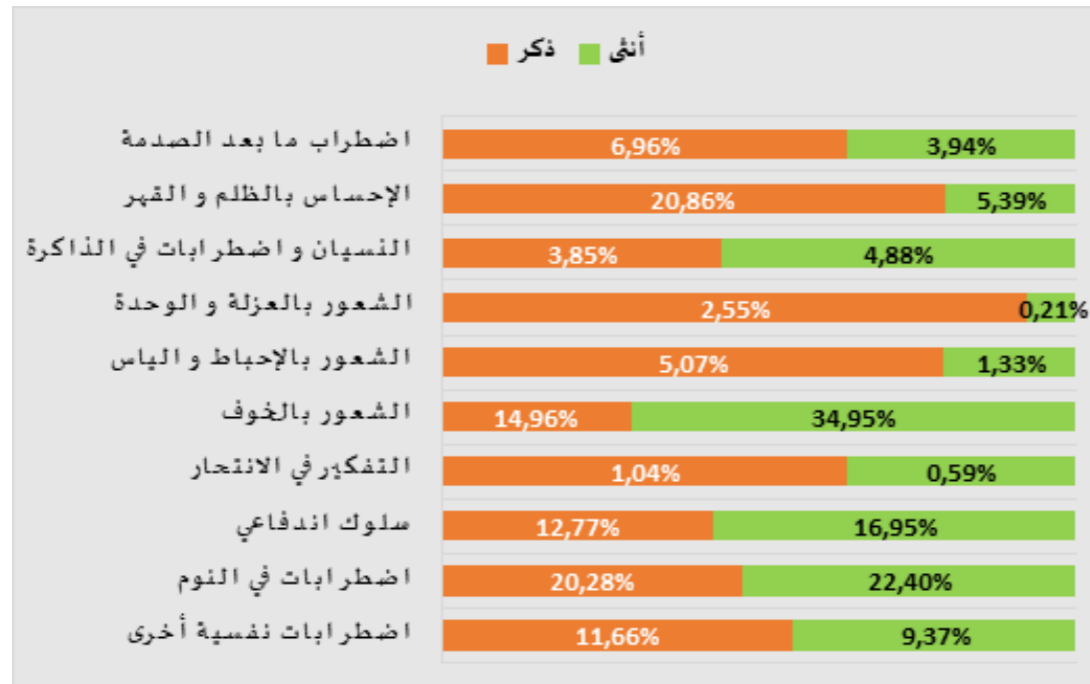
وفي المرحلة الكمية، شاركت المرأة الضحية في الاستبيان الموجه للضحايا، كما تمّ استجواب عموم التونسيات فيما يتعلق بمدى معرفتهن وتصوراتهن وانتظاراتهن المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية.

الانتهاكات التي مسّت النساء

إستنادا إلى الاحصائيات التي تمّ رصدها في الاستبيان الموجه للضحايا، تبين أنّ نسبة 26.20 % من النساء تعرضن إلى المنع من الارتزاق والاعتداء على الحق في الشغل والمراقبة الإدارية التعسفية والإقامة الجبرية وانتهاك حرية التنقل والحق في جواز السفر، ونسبة 25.20% من العينة المستجوبة تعرضت إلى انتهاك الحق في السكن وحرمة المسكن. وسُجّلت نسبة 14.14 % من الضحايا اللاتي تعرضن إلى إنتهاك الحق في حرية اللباس والمظهر وممارسة المعتقد والعبادة ونسبة 11.89 % منهن تعرضن إلى الإيقاف التعسفي.



الأضرار النفسية الأخرى (رسم بياني 24 ص 137)

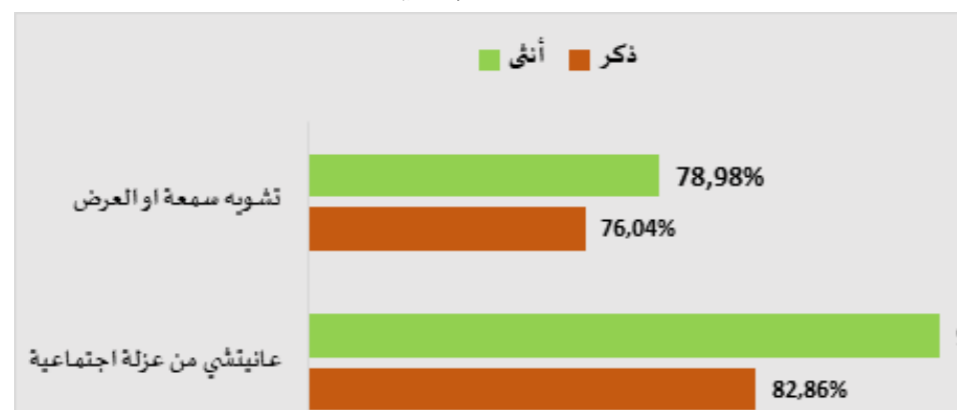


تعرضهن إلى العنف الأسري والموقف العدائي من قبل العائلة إلى حد التهديد بسحب اللقب، هذا إلى جانب الحرمان من تكوين عائلة (تأخر سن الزواج).

وأشارت كل المشاركات إلى أن الانتهاكات التي تعرضن إليها لم تنعكس على مكانة المرأة في العائلة فقط، وإنما كذلك على علاقة العائلة بمحيطها الاجتماعي مخلفاً بدوره أضراراً بدنية نفسية واجتماعية وإقتصادية مسّت الأسرة بأكملها.

وعلى المستوى الاجتماعي، أجمعت النساء على أنهن تعرضن إلى تشويه السمعة (76.04%) وذلك بنعتهن بخوانجية، إرهابية، يسارية، رجعية، متطرفة. بالإضافة إلى الوصم الاجتماعي الذي نتج عنه الشعور بالإقصاء والشعور بالنبذ («تحميلها مسؤولية ما حصل لها»)، وعزلة إجتماعية (90.23%) كان لها تأثيراً مباشراً على حياتهن العائلية التي أدت بالبعض منهن إلى تفكك الروابط العائلية أو فقدان الاستقرار العائلي (الطلاق أو الاجبار على الطلاق) حيث تحدّثت البعض منهن عن

الأضرار الاجتماعية (رسم بياني 29 ص 138)

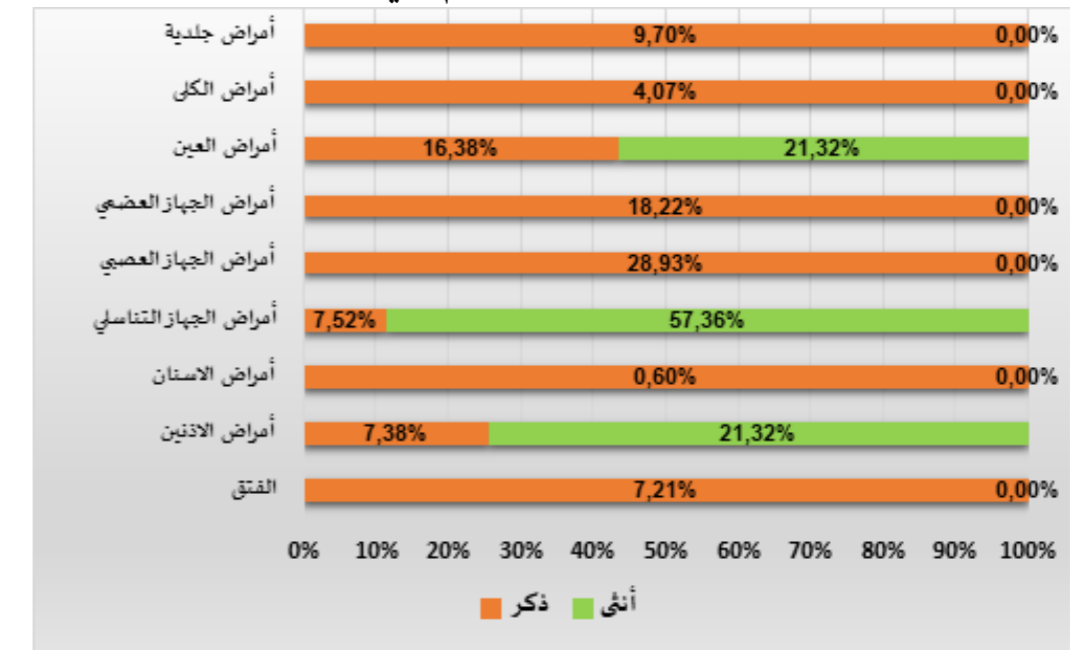


مخلفات الإنتهاك على المرأة الضحية

رغم أن المرأة تشترك مع الرجل في تعرّضها إلى نفس الإنتهاك وإلى معاشتها لنفس التجارب المؤلمة إلا أن مخلفاتها تختلف وتتفاوت بينهما. وهو ما تمّ رصده من خلال الأضرار التي سُجّلت في ورشات التفكير ومجموعات التركيز الخاصة بالمرأة الضحية، حيث تبين أن هناك أضراراً بدنية مسّت المرأة دون الرجل ويعود ذلك إلى تركيبها الفيزيولوجية إذ تعرّضت المرأة إلى اضطرابات في الحمل (الإجهاض ووفاة المولود بعد الولادة مباشرة) في فترة الإنتهاك نتيجة التعذيب أو الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي، وسوء المعاملة والإهمال (إنتهاك الحق في الصحة).

كما سُجّل في المرحلة الكمية من خلال الإستيبيان الموجه للضحايا نسبة 57.36% من النساء اللاتي يعانين من أمراض في الجهاز التناسلي.

الأضرار البدنية حسب الإختصاص (رسم بياني 21 ص 136)



أما على مستوى الأضرار النفسية، فقد أفادت المشاركات أنهن يجدن صعوبة في تجاوز الحدث المؤلم، وأنهن يعشن حالة خوف ورعب دائمة من المنتهك (34.95%) وفقدان الثقة في النفس وفي الجنس الآخر مما إنعكس على حياتهن الزوجية (اضطرابات جنسية) وأدّت في بعض الحالات إلى فشل العلاقات الزوجية.

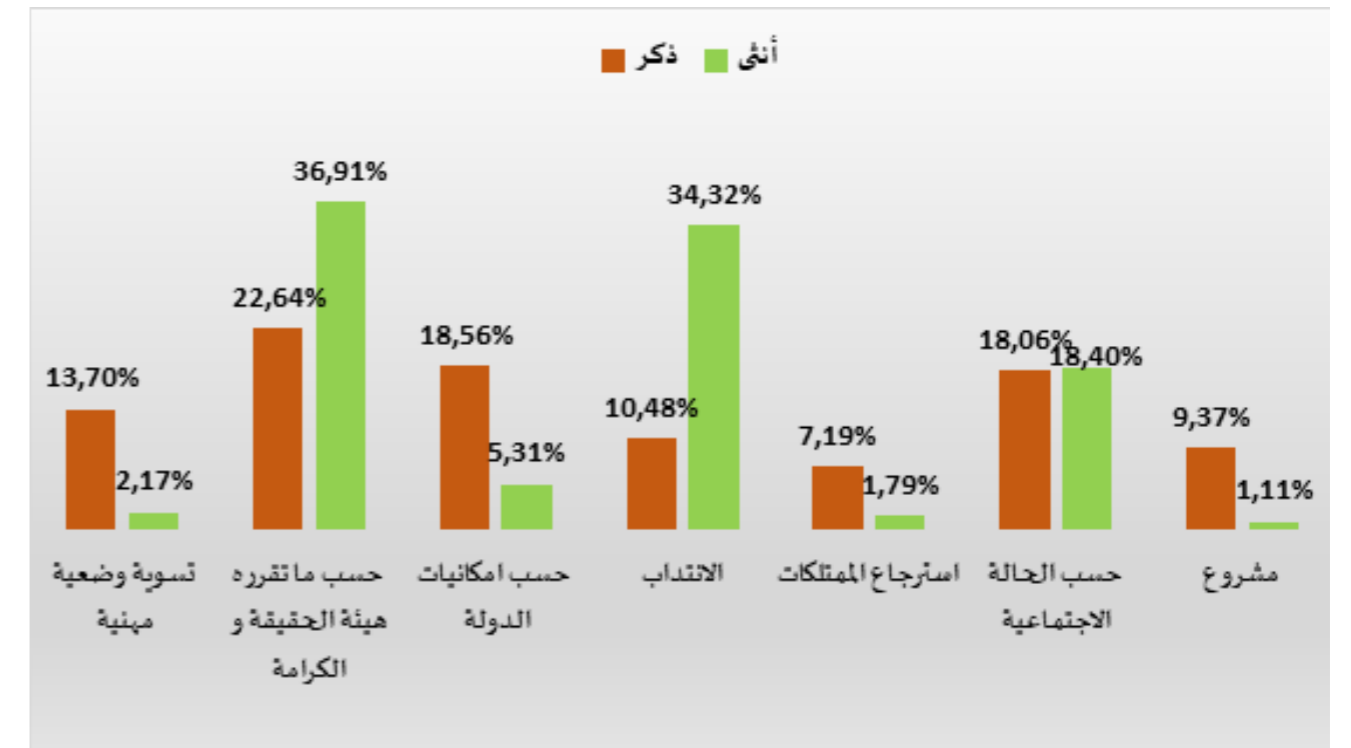
هذا وقد صرّحن أنهن يعانين من حالات إنفعالية وسلوك إنفعالي إنعكس على علاقتهن بمحيطهن العائلي وخاصة الأطفال حيث أكدن على أن أبنائهن يعانون من تبعات الإنتهاك الذي تعرّضن إليه وعن شعورهن بالذنب إزاءهم (اضطرابات نفسية 47.68%)، فشل دراسي أو إنقطاع مبكر عن الدراسة (20.60%)، صعوبات تكيف اجتماعي (33.25%).

وفي نفس السياق، صرّحت المشاركات أنّهن عانين من تبعات الإقصاء الذي سلط عليهن والذي تجلّت مظاهره في حياتهن الدراسية والمهنية، حيث عانت أغلبهن من البطالة والخصاصة الناتجة عن سياسة التجويع وانتهاك حق العمل إلى جانب القمع داخل مؤسسات العمل وتضييق الخناق والحرمان من الوظيفة والفرز الأمني في المناظرات والطرده التعسفي من العمل وضياع الفرص الناتجة عن الحرمان من الدراسة.

إنتظارات المرأة من جبر الضرر

إنتظارات المرأة من التعويضات المادية

من خلال التوصيات التي رُفعت في المرحلة الكيفية والإحصائيات التي تمّ رصدها في المرحلة الكمية (رسم بياني 43ص132)، فإنّ إنتظارات المرأة الضحية تعلّقت في أغلبها بالتعويض المادي دفعة واحدة (70.76%). كما إقترحت أن يتمّ الأخذ بعين الإعتبار فئة المسنين من النساء العاجزات عن العمل وذلك بتوفير جارية شهرية لهنّ، وتمكين اللاتي بدون دخل أو بدون سند عائلي من مجانية التنقل والصحة وتحسين أو بناء مسكن للحالات الاجتماعية. وأكدت المشاركات على ضرورة تخصيص منح دراسية للأبناء.



وتجدر الملاحظة أنه سُجّل توافق بين المستجوبين من الجنسين بنسبة 90.61% في الاستبيان الموجه للضحايا على إعطاء الأولوية للمرأة في التعويضات وتمييزها إيجابيا في التعويض المادي والمعنوي وذلك بنسبة 92.72%.

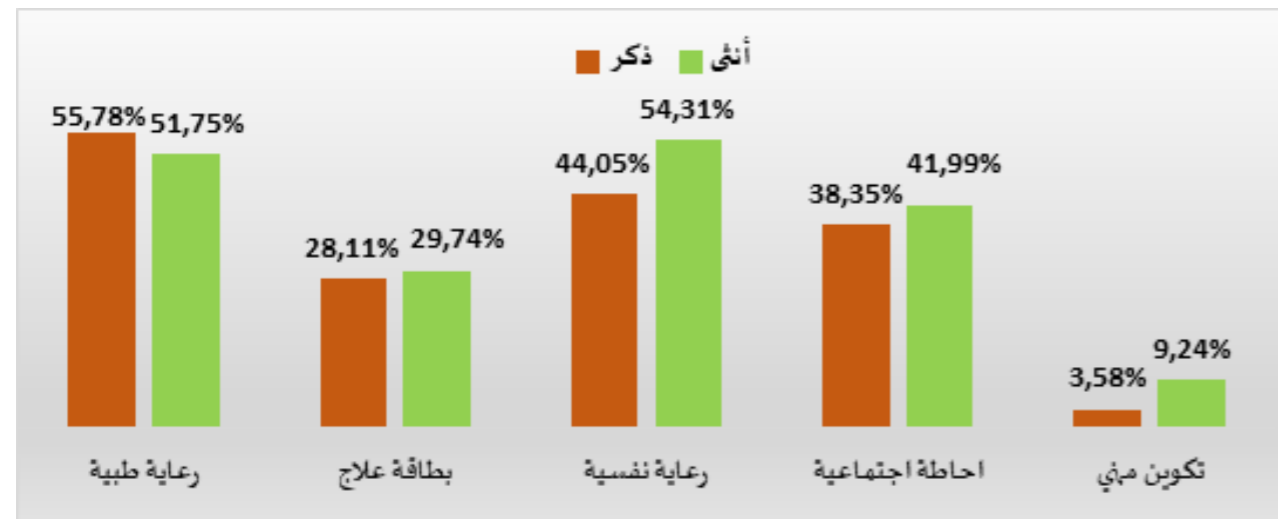
إعادة التأهيل والإدماج

عبّرت المرأة الضحية خلال مشاركتها في المرحلتين الكيفية والكمية عن حاجتها الملّحة إلى إعادة التأهيل الطبي والنفسي وإلى الإحاطة بها إجتماعيا.

فعلى المستوى الطبي، سُجّلت نسبة 51.75% من النساء الضحايا اللاتي طالبن بتوفير الرعاية الطبية من مجموع 60.01% يعانون من أضرار بدنية. و على المستوى النفسي، فإنّ 97.05% من النساء اللاتي يعانين من أضرار نفسية، طالبت 54.31% منهن بالرعاية النفسية.

وفي خصوص المستوى الإجتماعي، أكدت 41.99% من النساء على ضرورة توفير الإحاطة الاجتماعية. كما طالبت 29.74% ببطاقة علاج من مجموع 81.40% من المستجوبات اللاتي لا يتمتعن بتغطية صحّية (من مجموع 33.89% بدون تغطية إجتماعية). كما تم التنصيص على ضرورة توفير الإحاطة النفسية للأبناء وللعائلة

رسم بياني 46



وتفردت المرأة بتوصية وهي المطالبة بالإدماج المهني للأبناء.

وعلى مستوى الإدماج الاجتماعي للمرأة الضحية، تم التأكيد على ضرورة تعزيز إنخراط المرأة وتشريكها في المجتمع المدني، حيث تمّت الدعوة لإنشاء جمعيات نسائية تدافع على المرأة الضحية وحقّها في الاندماج من جديد في المجتمع وإستعادة ثقّتها في نفسها. كما أكدن على أهمّية إنشاء منظمات نسائية تسهّل إدماجهن إجتماعيا.

وعلى المستوى المهني، فقد تمّ التنصيص على تمكين النساء الضحايا اللاتي إنقطعن عن دراستهن من تكوين سريع، وكذلك الضحايا اللاتي إنقطعن عن وظيفتهن حتى يلتحقن بالسّلم الوظيفي وتصبحن مؤهّلات للوظيفة التي سيتم تعيينهن فيها. كما إقترحن إنشاء مراكز تكوين تُعنى بالمرأة الضحية وأسرتهن.

أمّا فيما يتعلّق بالإدماج المهني، فقد إتّجهت أغلب التوصيات إلى آلية التشغيل والدعم الاقتصادي لفائدة النساء الضحايا وخاصّة المرأة الريفية وذلك من خلال بعث مشاريع صغرى وإعطائها الأولوية في ذلك.

III- ورشة لعرض نتائج الإستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الانسان

باستيفاء جميع مراحل الاستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجمع المعطيات وتحليلها، نظمت هيئة الحقيقة والكرامة ورشة بتاريخ 23 فيفري 2018 لعرض نتائجها من خلال تقديم عرض "بور بوينت PowerPoint".

وتمثل الهدف الرئيسي من الورشة في تحسيس أجهزة الدولة ومختلف الفاعلين بالأضرار التي لحقت بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وبمدي خطورة مخلفاتها على صحتهم البدنية والنفسية. هذا إلى



جانب توعيتهم باحتياجاتهم التي عبروا عنها من خلال الطلبات والتوصيات التي قدّموها.

كما سلطت الورشة الضوء على أهمية جبر الضرر بمختلف أشكاله المنصوص عليها في الفصل 11 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها لضمان عدم التكرار وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء مجتمع سليم.

لذلك حرصت الهيئة على دعوة الوزارات، ومختلف الجمعيات والأحزاب والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية ووسائل الإعلام. حيث سُجّل حضور 63 مشاركا



الأشكال الرمزية لجبر الضرر

أولت المشاركات أهمية بالغة إلى الأشكال الرمزية لجبر الضرر، حيث أنّ نسبة 50.13% منهن إعتبرنه مهمًا جدًا لما له من دلالة. فتخليد ذكرى المرأة الضحية وتدوينها هي ردّ إعتبار لها بدرجة أولى، حيث ذكرت إحدى المشاركات في مجموعات التركيز بأنّ تشويه السمعة والعرض الذي تعرضت إليه كان له أثرا على صورتها كأمّ من جهة، وعلى مكانتها ودورها في تربية أبنائها من جهة أخرى. هذا إلى جانب الإحساس بالذنب الذي يلازم العديد من النساء إلى حدّ الآن («نحب ولدي يفخر بأمو ويراها في صورة مناضلة ويحترم مبادئها ومعادش يراها في صورة سجينه»).

لذلك فإنّ المقترحات التي تقدّمت بها النساء الضحايا كتوسيمهن في المناسبات الوطنية وتكريمهن، وإعادة كتابة التاريخ وتصحيحه، وإبراز دورهنّ النضالي، وإدماجها في البرامج التربوية، وإدراج صورة امرأة مناضلة على العملة التونسية، وإقامة نصب تذكارية بكل الولايات تخليدا لذكرى النساء الضحايا وتوثيقها ونشرها من خلال إصدار كتب وقصص تحمل أسماء المناضلات بكامل تراب الجمهورية (كتيبات ومطويات ومجلدات)، هي إقرار بما تعرضت إليه المرأة في فترة الاستبداد و إعتبارت 35.67% من المستجوبات أنّ إعتبار الدولة ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية) بما يضمن لها إسترجاع مكانتها في العائلة وفي المجتمع و بالتالي يساعدها على إستعادة ثقّتها في نفسها والتصالح مع نفسها و مع الآخر ومحو آثار الماضي و مخلفاته عليها .

ثم خُصّصت الحصة الثانية من الورشة للنقاش والتحاوّر مع الحضور الذين أبرزوا إهتماما كبيرا بمخرجات الاستشارة، وتفاعلا مع احتياجات الضحايا في مجالي إعادة التأهيل والإدماج وانتظاراتهم من جبر الضرر.



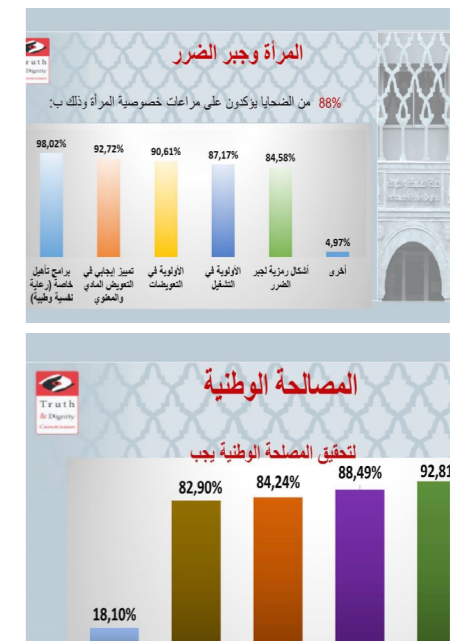
فعاليات الورشة

في الجزء الأول من العرض، تولت رئيسة لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار تقديم أهداف الاستشارة والمنهجية المعتمدة في المرحلتين الكيفية والكمية.

ثم تطرقت إلى مختلف المحاور التي تم العمل عليها خلال ورشات التفكير، ومجموعات التركيز والاستبيان الموجه للضحايا، والتي تمحورت حول الأضرار البدنية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالضحايا نتيجة الانتهاكات التي تعرضوا إليها.



وفي الجزء الثاني من العرض، تولت تقديم نتائج الاستشارة والتوصيات المنبثقة عنها والتي رُفعت في المرحلة الكيفية، وانتظارات الضحايا وتصور التونسيين ورؤيتهم لجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المعطيات الإحصائية التي تم رصدها في الاستبيانين.



الخاتمة

إنّ الإستشارة الوطنية حول البرنامج الشامل لجبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان في مرحلتها الكيفية والكمية نجحت في تحقيق الأهداف التي رسمتها، حيث أتاحت الفرصة إلى مختلف مكونات المجتمع المدني والضحايا وعموم التونسيين من الجنسين ومن مختلف الشرائح العمرية من التعبير عن آراءهم وإنتظاراتهم من جبر الضرر.

وتكريسا لمبدأ التشاركية، تمّ تسجيل مشاركة 6275 شخصا في المرحلتين الكيفية والكمية موزعين على كامل ولايات الجمهورية، تتراوح أعمارهم بين 19 و60 سنة فما فوق. وتجدر الإشارة أنه تمّ الأخذ بعين الإعتبار النوع الإجتماعي في إختيار العينة حيث سُجّلت مشاركة المرأة بنسبة 32% مقابل مشاركة الرجال بنسبة 68%.

وتعدّ التوصيات والنتائج المنبثقة عن ورشات التفكير ومجموعات التركيز والاستبيان الموجّه للضحايا والاستبيان الموجّه لعموم التونسيين محلّ إجماع وتوافق بين كلّ المشاركين.

التصورات والإنتظارات من البرنامج الشامل لجبر الضرر

يستنتج من خلال التوصيات التي قُدّمت في المرحلة الكيفية والنتائج التي تمّ رصدها في المرحلة الكمية أنّ المجتمع المدني والضحايا وعموم التونسيين لهم نفس التصورات والانتظارات من البرنامج الشامل لجبر الضرر

التعويض المادي والمعنوي

● على المستوى الفردي

فيما يتعلّق بالتعويض المادي والمعنوي، إعتبر المجتمع المدني والضحايا أنّ جبر الضرر هو الأساس مادي وفردي. كما أكّد 76% من عموم التونسيين أنّ التعويض المادي الفردي ضروري.

وبالنسبة إلى طريقة صرف التعويضات، إختارت نسبة 76.78% من الضحايا أن يتم دفعة واحدة في حين أن 11.26% منهم إقترحوا أن يكون في شكل جارية شهرية.

■ المرأة وجبر الضرر

حظيت المرأة الضحية باهتمام المشاركين حيث إتّفقت نسبة 88% من الضحايا و 59% من عموم التونسيين على تمييزها إيجابيا في مقدار التعويض وإعطائها الأولوية في صرف التعويضات.

إنتظارات المرأة من جبر الضرر

إن التوصيات التي تقدمت بها المرأة الضحية خلال مشاركتها في مجموعات التركيز الخاصة بالنساء ضحايا إنتهاكات حقوق الانسان كانت لها خصوصية حيث أجمعن (على إختلاف الإنتهاكات) على أهمية التعويض المادي، وضرورة توفير الرعاية الطبية والنفسية لهن ولأبنائهن. كما تقدمن بمقترح توفير مواطن شغل للأبناء وذلك عن طريق الانتداب المباشر أو الرجوع إلى العمل وتسوية المسار المهني لفائدتهم.

إعادة التأهيل

أجمع المشاركون في المرحلة الكيفية على ضرورة توفير الرعاية الطبية والإحاطة النفسية والإجتماعية للضحايا والإرشاد القانوني، كما إقترحوا بعث مراكز مختصة في إعادة التأهيل.

وعبّر 55.35% من الضحايا عن حاجتهم للرعاية الطبية، ليؤكّد 45.14% منهم على ضرورة تمتيعهم ببطاقة علاج. أمّا عموم التونسيون فقد أفاد 63.3% منهم أنّ إعادة التأهيل تضمن جبر الضرر لتتقارب آراؤهم في خصوص أهداف إعادة التأهيل.

الإدماج

إتّجهت أغلب التوصيات في المرحلة الكيفية إلى ضرورة الإدماج المهني (الإنتداب المباشر أو الرجوع إلى العمل مع تسوية المسار المهني). وقد إعتبر 55% من الضحايا أنّ الإدماج المهني يكون عن طريق الإنتداب المباشر و62% منهم بالرجوع إلى العمل.

أما بالنسبة للإدماج في التعليم، عبّر 18% من مجموع المستجوبين الذين تمّ إنتهاك حقّهم في التعليم عن رغبتهم في الرجوع إلى الدراسة.

جبر الضرر الرمزي

إتّفق ممثلو المجتمع المدني والضحايا على أنّ جبر الضرر الرمزي هو كل آلية أو إجراء من شأنه أن يرد الاعتبار للضحايا ويخلّد نضالاتهم. وأولى 78.43% من الضحايا أهمية للأشكال الرمزية لجبر الضرر مقابل 33% من عموم التونسيين.

الإعتذار

بالنسبة لأشكال الإعتذار، تراوحت آراء ممثلي المجتمع المدني والضحايا بين الإعتذار الفردي والجماعي وبين أن يكون علنيا أو كتابيا. أمّا فيما يتعلق بمن يقدمه، إتّجهت أغلب التوصيات إلى أن يصدر عن القائم بالإنتهاك أو عن رئيس الجمهورية.

وتقاربت آراء الضحايا (60%) وعموم التونسيين (59%) في خصوص أهمية الإعتذار لجبر ضرر ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان.

● على المستوى الجماعي والمنطقة المهمشة

بالنسبة للمناطق التي تعرضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج، أوصى المشاركون من المجتمع المدني ببعث مشاريع إقتصادية وتمويل مشاريع جماعية في مجال الإقتصاد الإجتماعي التضامني. وأكّد 72% من عموم التونسيين على ضرورة جبر الضرر الجماعي لسكّان المناطق المهمشة وأبدى 68% منهم موافقتهم على فكرة بعث مشاريع تنموية في الجهات.

● الأحزاب والجمعيات والمنظمات

تمثّلت أغلب توصياتهم في تمكينهم من التمويل العمومي وإسترجاع الأملاك والأرشيف. وإقترح عدد من الأحزاب تنقيح القانون الأساسي المنظم لها.

المصالحة الوطنية

أجمع الضحايا على أنّ جبر الضرر وكشف الحقيقة والإعتذار والمحاسبة وإصلاح المؤسسات من آليات تحقيق المصالحة الوطنية. كما إتّفق 53.3% من عموم التونسيين على أنّ المصالحة الوطنية تساهم في تقليص حالات الإحباط الفردي والجماعي.

الم - ل - ق

تدعيم فاعلية بعض الحقوق الأساسية

ملحق عدد 1: دليل تنشيط ورشات التفكير

تقديم المنشط:

1- تقديم الفريق المنشط

2- تحديد مضمون الورشة وأهدافها وقواعد الورشة

عالمية ومرحبا بكم أحناء الفريق اللي باش يتحاور معاكم اليوم والمتكون من (تقديم الاسم والاختصاص) وإي باش نقوم بدور تنشيطي والزملاء (الاسم والاختصاص) إي باش يساعدي (الاسم والاختصاص) وإي باش يكون مقرر/ة وإي باش يكتب ملاحظات تساعدنا مبادئ في كتابة التقرير.

موضوع الورشة متاعنا هي أشكال جبر الضرر الفردي/ الجماعي/المناطق الضحية / المرأة الضحية.

باش نحاولوا مع بعضنا نفكرنا في آليات جبر الضرر شنة تصوراتكم؟ وعمليا شنوا نجموا نعملوا باش نجبروا أضرار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، باش نحكوا مع بعضنا على صندوق الكرامة وكيفاش نجموا نصلحوا المؤسسات.

أما بالنسبة للورشات الخاصة بالمنطقة الضحية كان تقديم المنشط كالتالي:

موضوع الورشة متاعنا هو المنطقة الضحية باش نحاولوا مع بعضنا نفكرنا في آليات جبر الضرر للمنطقة الضحية شنة تصوراتكم؟ وعمليا شنوا نجموا نعملوا باش نحققوا العدالة لهذه المناطق ونجبروا أضرارها؟

وقبل ما نبدأو فما قواعد نتفقوا عليها:
- كل واحد يعطي رايو ومهم ياسر أننا نحترم آراء بعضنا.

- نحاولوا ما نتكلموش فرد وقت باش نجموا نتفاعلوا مع بعضنا.

معايير ورشات التفكير:

الورشة 1:

المحور: جبر الضرر الفردي

أ- جبر الضرر المادي:

1- حسب رأيكم، شنوما الأضرار إي يلزمها جبر ضرر مادي؟

2- كيفاش تراو طريقة صرف التعويضات؟

3- كيفاش تراو استرداد الحقوق؟

4- فما فئات عندها خصوصية نص عليها قانون العدالة الانتقالية في الفصل 11 (...يأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والاطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة)، تراوش إي عندها خصوصية لازمنا ناخذوها بعين الاعتبار في جبر الضرر المادي؟

يمكن للمنشط الاستعانة بهاته الأسئلة لإثراء النقاش (كيفاش يكون جبر الضرر بالنسبة للضحية المسن إي يردولو اعتبارو ويحفظولو كرامتو؟ كيفاش تتصوروا

5- كيفاش تتصورو تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

د- صندوق الكرامة (سؤال مشترك يتم العمل به مع كل المجموعات وفي كل الورشات):

1- حسب رأيكم شنوا الشكل إي لازم يأخذوا صندوق الكرامة وشكون الجهة الأنسب إي تنجم تشرف على الصندوق (في شكل مؤسسة، صندوق، منشأة)؟

2- كيفاش تتصور طريقة تمويل الصندوق؟

3- حسب رأيكم، كيفاش ينجم صندوق الكرامة يخصص جزء من الميزانية لتمويل مشاريع؟

الورشة 2:

المحور: جبر الضرر الجماعي

أ- جبر الضرر المادي:

1- شنيه الأضرار الناتجة عن الانتهاكات إي تعرضت لها المجموعة/الجماعات؟

2- كيفاش تتصورو أشكال جبر الضرر إي تتناسب مع الانتهاكات إي تعرضت لها المجموعات/الجماعات والي تحفظ لهم كرامتهم؟

3- حسب رأيكم، كيفاش تراو طريقة صرف التعويضات؟

4- فما فئات عندها خصوصية نص عليها قانون العدالة الانتقالية في الفصل 11 (...يأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والاطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة)، تراوش إي عندها احتياجات لازمنا ناخذوها بعين الاعتبار؟

يمكن للمنشط الاستعانة بهاته الأسئلة لإثراء النقاش (كيفاش يكون جبر الضرر بالنسبة للمسنين إي يردلهم اعتبارهم ويحفظ لهم كرامتهم؟

جبر الضرر بالنسبة للطفل الضحية (بالتبعية) وشنوا الشكل إي ينجم يأخذوا؟ كيفاش تشوفوا جبر الضرر بالنسبة للمرأة الضحية وشنوا الشكل اللي ينجم يأخذوا؟ كيفاش ينجم جبر الضرر الفردي يراعي خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة؟ حسب رأيكم كيفاش انجموا نراعيو خصوصية المرأة في جبر الضرر خاصة إي النساء عاناو من الانتهاكات ومن النظرة الدونية لها؟

ب- جبر الضرر المعنوي، إعادة التأهيل والادماج:

1- حسب رأيكم شنوما الأضرار المعنوية إي يلزمها جبر ضرر؟

2- كيفاش تراو جبر الضرر المعنوي؟

3- حسب رأيكم، شنوما الأضرار إي لازمها إعادة تأهيل؟ وكيفاش يكون (الآليات والوسائل)؟

4- حسب رأيكم، شنوما الطرق المناسبة الي تسهللنا إدماج الضحايا في الحياة الاجتماعية؟

ج- جبر الضرر الرمزي:

1- كيفاش تتصورو جبر الضرر الرمزي (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...)?

2- حسب رأيكم، أنهيها الطريقة المناسبة لتخليد ذكرى الضحايا؟

3- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار للضحايا (شفوي، كتابي، فردي...)? شكون إي يقدموا؟

4- حسب رأيكم، شكوني المؤسسات المعنية بالإصلاح وكيفاش تتصوروا الإصلاحات فيها بطريقة تضمن بها عدم تكرار الانتهاكات إي حصلت؟

/كيفاش تتصوروا جبر الضرر بالنسبة للأطفال وشنوا الشكل إلي ينجم يأخذوا؟! /كيفاش تشوفوا جبر الضرر بالنسبة للنساء وشنوا الشكل إلي ينجم يأخذوا؟ /كيفاش ينجم جبر الضرر الجماعي بإعني خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة؟ حسب رأيكم كيفاش انجموا نراعيو خصوصية المرأة في جبر الضرر خاصة إلي النساء عاناو من الانتهاكات ومن نظرة المجتمع؟.

ب- جبر الضرر المعنوي، إعادة التأهيل والادماج:

- 1- حسب رأيكم شنوما الأضرار المعنوية إلي يلزمها جبر ضرر؟
- 2- كيفاش تراو جبر الضرر المعنوي؟
- 1- تراوش إلي فمًا مجموعات في حاجة لإعادة التأهيل؟
- 2- حسب رأيكم، شنيه الأضرار إلي لازمها إعادة تأهيل؟ كيفاش تكون (الآليات والوسائل)؟
- 3- حسب رأيكم، كيفاش يكون جبر الضرر الجماعي للأقليات وكيفاش باش يردلهم اعتبارهم ويدمجهم في المجتمع؟

ج- جبر الضرر الرمزي:

- 1- كيفاش تتصوروا جبر الضرر الرمزي (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...)?
- 2- حسب رأيكم، أنهيا الطريقة المناسبة لتخليد ذكرى الضحايا؟
- 3- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار للضحايا (شفوي، كتابي، فردي...)? شكون إلي يقدموا؟
- 4- حسب رأيكم، شكوني المؤسسات المعنية بالإصلاح وكيفاش تتصوروا الإصلاحات فيها بطريقة نضمنو بها عدم تكرار الانتهاكات إلي حصلت؟

- 5- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟
- د- صندوق الكرامة (سؤال مشترك يتم العمل به مع كل المجموعات وفي كل الورشات):

- 1- حسب رأيكم، شنوا الشكل إلي لازم يأخذوا صندوق الكرامة وشكون الجهة الأنسب إلي تنجم تشرف على الصندوق (في شكل مؤسسة، صندوق، منشأة)؟
- 2- كيفاش تتصورو طريقة تمويل الصندوق؟
- 3- حسب رأيكم، كيفاش ينجم صندوق الكرامة يخصص جزء من الميزانية لتمويل مشاريع؟

الورشة 3:

المحور: جبر ضرر المنطقة

أ- جبر الضرر المادي:

- أ- حسب رأيكم، شنوما مظاهر التهميش أو الإقصاء الممنهج إلي تمس المنطقة الضحية؟
 - ب- شنيه الأضرار الناتجة عن الانتهاكات إلي تعرضت لها المنطقة الضحية؟
 - ج- كيفاش تتصورو أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاكات إلي تعرضت لها المنطقة الضحية؟
 - د- حسب رأيكم شنيا الطريقة الأنجع لجبر ضرر المنطقة الضحية والنهوض بها؟
- (يمكن الاستعانة بالأسئلة التالية: هل عن طريق بعث مشاريع، تهيئة بنية تحتية، رفع توصيات لرصد ميزانية أكثر، أن يتم تجهيزها بمستشفيات، مراكز ثقافية، خدمات أخرى تتماشى مع خصوصية كل منطقة إعطائها الأولويات)؟
- هـ- في حالة تمركز مجموعات ضحايا في نفس المنطقة كيفاش

المحور: المرأة وجبر الضرر

أ- جبر الضرر المادي

- 1- حسب تصوركم، شنوما الانتهاكات إلي عندها مخلفات أكثر على النساء؟
- 2- شنوما الأضرار إلي نجموا نعوضوا عليها المرأة إلي تعرضت للانتهاكات؟
- 3- حسب رأيكم، كيفاش تراو طريقة صرف التعويضات؟ كيفاش نجموا نميزو إيجابيا المرأة في التعويض المادي؟ أنا هي الطريقة الأنسب؟
- 4- كيفاش تتصوروا التعويض بالنسبة للمرأة الضحية المباشرة وللرأة الضحية غير المباشرة؟
- 5- كيفاش تراو استرداد الحقوق؟

ب- جبر الضرر المعنوي، إعادة التأهيل والادماج

- 1- حسب رأيكم، شنوما الأضرار المعنوية إلي يلزمها جبر ضرر؟
- 2- كيفاش تراو جبر الضرر المعنوي؟
- 3- حسب رأيكم، شنوما الأضرار إلي لازمها إعادة تأهيل؟ وكيفاش يكون (الآليات والوسائل)؟
- 4- برشا نساء تعرضت للهرسلة والإقصاء الاجتماعي (عن طريق الوصم والتشويه) كيفاش نجموا ندمجوها في المجتمع ونردولها إعتبارها بشكل يحفظ لهم كرامتهم؟

ج- جبر الضرر الرمزي

- 1- كيفاش تتصورو جبر الضرر الرمزي لنساء

نوازنوا بين جبر الضرر للمجموعات والمنطقة؟ فماشني تصور يخلينا نفكروا في تحصيل الإفادة للإثنين في نفس الوقت؟

ب- جبر الضرر الرمزي:

- 1- حسب رأيكم، فماشني أشكال أخرى من جبر الضرر نجموا نتصوروه للمنطقة إلي عانات من التهميش أو الإقصاء الممنهج؟
- 2- كيفاش تتصور جبر الضرر الرمزي للمنطقة الضحية؟ (إدماجها في كتابة التاريخ، نصب تذكارية...)?
- 3- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار للضحايا (شفوي، كتابي، فردي...)? شكون إلي يقدموا؟
- 4- حسب رأيكم شكوني المؤسسات المعنية بالإصلاح وكيفاش تتصوروا الإصلاحات فيها بطريقة نضمن بها عدم تكرار الانتهاكات إلي حصلت؟
- 5- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

هـ- صندوق الكرامة (سؤال مشترك يتم

العمل به مع كل المجموعات وفي كل الورشات):

- 1- حسب رأيكم شنوا الشكل إلي لازم يأخذوا صندوق الكرامة وشكون الجهة الأنسب إلي تنجم تشرف على الصندوق (في شكل مؤسسة، صندوق، منشأة)؟
- 2- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 3- حسب رأيكم، كيفاش ينجم صندوق الكرامة يخصص جزء من الميزانية لتمويل مشاريع؟

الورشة 4:

ضحايا الانتهاكات؟

- 2- حسب رأيكم، أنهيها الطريقة المناسبة لتخليد نضالات النساء إلي عانت من الانتهاكات وتمييزها إيجابيا (طابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...)؟
- 3- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار للضحايا النساء (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟
- 4- حسب رأيكم شكوني المؤسسات المعنية بالإصلاح وكيفاش تتصوروا الإصلاحات فيها بطريقة تضمن بها عدم تكرار الانتهاكات إلي حصلت؟
- 5- كيفاش تتصورو تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟
- د- صندوق الكرامة (سؤال مشترك يتم العمل به مع كل المجموعات وفي كل الورشات):

- 1- حسب رأيكم، شنوا الشكل إلي لازم يأخذوا صندوق الكرامة وشكون الجهة الأنسب إلي تنجم تشرف على الصندوق (في شكل مؤسسة، صندوق، منشأة)؟

2- كيفاش تتصورو طريقة تمويل الصندوق؟

- 3- حسب رأيكم، كيفاش ينجم صندوق الكرامة يخصص جزء من الميزانية لتمويل مشاريع جماعية لفائدة النساء؟

وتم إعداد مخطط 2 في صورة استحالة العمل بتقنية الورشات في غياب العدد المطلوب من المشاركين.

المجموعة الأولى

المحور الأول: جبر الضرر المادي (الفرد/ الجماعة/ المنطقة/ المرأة)

- 1- حسب رأيكم، شنوما الأضرار إلي يلزمها جبر ضرر مادي بالنسبة للفرد / المجموعة؟
- 2- كيفاش تراو طريقة صرف التعويضات؟ (دفعة واحدة، أقساط، جراية، تمويل مشاريع)
- 3- حسب رأيكم، شنوما مظاهر التهميش أو الاقصاء الممنهج الي تمس المنطقة الضحية؟
- 4- في حالة تمركز مجموعات ضحايا في نفس المنطقة كيفاش نوازنوا بين جبر الضرر للمجموعات والمنطقة؟ فماشي تصور يخلينا نفكروا في تحصيل الإفادة للثنين في نفس الوقت؟

- 5- فما فئات عندها خصوصية نص عليها قانون العدالة الانتقالية في الفصل 11 (...). يأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة، تراش إلي عندها احتياجات لازمنا نأخذوها بعين الاعتبار؟

يمكن للمنشط الاستعانة بهاته الأسئلة لإثراء النقاش: (كيفاش يكون جبر الضرر بالنسبة للمسنين إلي يردلهم اعتبارهم ويحفظلهم كرامتهم؟ / كيفاش تتصوروا جبر الضرر بالنسبة للأطفال وشنوا الشكل إلي ينجم يأخذوا؟ / كيفاش تشوفوا جبر الضرر بالنسبة للنساء وشنوا الشكل إلي ينجم يأخذوا؟ / كيفاش ينجم جبر الضرر الجماعي براعي خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة؟ حسب رأيكم كيفاش انجموا نراعيو خصوصية المرأة في جبر الضرر خاصة الي النساء عاناو من الانتهاكات ومن نظرة المجتمع؟).

المحور الثاني: صندوق الكرامة

«سؤال مشترك يتم العمل به مع كل المجموعات وفي كل الورشات»

- 1- حسب رأيكم شنوا الشكل إلي لازم يأخذوا صندوق الكرامة وشكون الجهة الأنسب إلي تنجم تشرف على الصندوق (في شكل مؤسسة، صندوق، منشأة)؟

2- كيفاش تتصور طريقة تمويل الصندوق؟

- 3- حسب رأيكم، كيفاش ينجم صندوق الكرامة يخصص جزء من الميزانية لتمويل مشاريع؟

ملحق عدد 2: دليل تنشيط مجموعات التركيز

تقديم المنشط:

عالسلامة ومرحبا ببيكم أحنا الفريق اللي باش يتحاوور معاكم اليوم والمتكون من مختص في..... (تقديم الاسم والاختصاص) وإلي باش نقوم بدور تشيطي معايا المختص في (الاسم والاختصاص) وإلي باش يساعدي والسيدة..... (الاسم والاختصاص) إلي باش يــــ(كون مقرر/ة).

موضوع اللقاء متاعنا باش نحاولوا مع بعضنا نفكروا تصوراتكم؟ وعمليا شنوا نجموا نعملوا باش نحققوا العدالة للضحايا ونجبروا أضرارها. باش نحكوا مع بعضنا على حفظ الذاكرة وضمانات عدم التكرار وصندوق الكرامة.

قبل ما نبدأو فما قواعد نتفاهموا عليها:

- كل واحد يعطي رايو ومهم ياسر أننا نحترم آراء بعضنا.

- نحاولوا ما نتكلموش فرد وقت باش نجموا نتفاعلوا معا بعضنا

تقديم موضوع المقابلة

باش نتناولوا في اللقاء هذا موضوع ضحايا انتهاك (...). ونخمو مع بعضنا في أشكال جبر الضرر وباش تعطيونا أفكاركم وتصوراتكم.

التنشيط بتقنية العمل الحوارية interactive

- باش نسألكم أسئلة ونعطي الكل واحد فيكم الوقت باش يجاوب عليها بالتداول ونحاولوا نحترم الوقت باش الناس الكل تأخذ الفرصة ونخليو مساحة للنقاش معا بعضنا. كل واحد فيكم باش يكتب الإجابة من غير اسم إذا يجب.

- تبدأ الحصة بتمرين كسر الجليد للتعرف

المحور الأول: التعذيب

المجموعة 1: ضحايا التعذيب (رجال)

- 1- شنوما الأضرار اللي حصلتلكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟

- 2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر الي تتناسب مع الانتهاك هذا واللي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟

- 3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟

- 5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء

المناضلات، نصب تذكارية... ؟

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... ؟)؟ شكون إلي يقدموا؟ صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

المحور الأول: التعذيب

المجموعة 2: ضحايا التعذيب (نساء)

1- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟

2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم كرامتکم؟

3- النسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟

5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية... ؟)

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... ؟)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

(^١) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

المحور الثاني: الإغتصاب وأشكال الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي

المجموعة الأولى: ضحايا الاغتصاب وأشكال الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي(الرجال)

1- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟

2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم كرامتکم؟

3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟

5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية... ؟)

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... ؟)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

المحور الثاني: الإغتصاب وأشكال الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي

المجموعة الثانية ضحايا الاغتصاب وأشكال الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي (نساء)

أ- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟

ب- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم كرامتکم؟

ج- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

د- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟

هـ- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية... ؟)

و- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... ؟)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

(^١) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

المحور الثالث: انتهاك الحق في الحياة (القتل العمد، الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة)

المجموعة: عائلات الضحايا

1- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟

2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم كرامتکم؟

3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟

5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية... ؟)

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... ؟)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

المحور الرابع: الاختفاء القسري

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟
- 2- حسب رأيکم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم کرامتلکم؟
- 3- بالنسبة لناس الکبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيا الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس أي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيکم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليکم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

المحور السادس: انتهاك الحق في التقاضي والمحكمة العادلة والإيقاف التعسفي

المحور السابع: انتهاك الحق في العمل والمنع من الارتزاق

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلکم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتکم؟
- 2- حسب رأيکم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلکم اعتبارکم ويحفظلکم کرامتلکم؟
- 3- بالنسبة لناس الکبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيا الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس أي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيکم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليکم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

(*) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

(*) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

المحور الثامن: انتهاك حرية اللباس وحرية المعتقد

المحور التاسع: التخفي والهجرة الاضطرارية

المحور العاشر: الإصابة أثناء الاحتجاجات

المحور الحادي عشر: انتهاك حق التعليم والحرية الأكاديمية

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟
- 2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟
- 3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟
- 2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟
- 3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟
- 2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟
- 3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

- 1- شنوما الأضرار إلي حصلتلكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟
- 2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إلي تتناسب مع الانتهاك هذا وإلي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟
- 3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟
- 4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والادماج الاجتماعي؟
- 5- أنهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إلي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟
- 6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إلي يقدموا؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

(*) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

(*) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

المحور الثاني عشر: انتهاك حرية التنقل والمراقبة الإدارية

المحور الثالث عشر: انتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي

1- شنوما الأضرار إئي حصلتكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟

1- شنوما الأضرار إئي حصلتكم؟ وكيفاش كان تأثيرها على حياتكم؟

2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إئي تتناسب مع الانتهاك هذا وإئي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟

2- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إئي تتناسب مع الانتهاك هذا وإئي يردلكم اعتباركم ويحفظلكم كرامتكم؟

3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

3- بالنسبة لناس الكبار، النساء، الأطفال، المعوقين، المرضى كيفاش تراو آثار الانتهاك هذا عليهم وكيفاش نراعيو خصوصيتهم في جبر الضرر؟

4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي؟

4- كيفاش تراو إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي؟

5- أنهيا الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إئي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟

5- أنهيا الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إئي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إئي يقدموا؟

6- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إئي يقدموا؟

صندوق الكرامة

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

(^١) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

(^٢) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

المحور الرابع عشر: انتهاك الحق في الملكية والحق في السكن

المحور الخامس عشر: انتهاك الحق في تكوين أحزاب

1- شنيا طبيعة الانتهاكات إئي تعرضتوها كأحزاب؟

2- شنوما الأضرار الناتجة عليها؟

3- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر إئي تتناسب مع الانتهاكات إئي تعرضتوها وإئي تردلكم اعتباركم وتحفظلكم كرامتكم؟

4- أنهيا الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إئي عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية...) ؟

5- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي...)؟ شكون إئي يقدموا؟

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

4- عندكشي اقتراح فيما يخص القانون المنظم للأحزاب والجمعيات؟

صندوق الكرامة

1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟

2- شكون يشرف عليه؟

3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟

-4

ملحق عدد 3: دليل استبيان (1) الموجه للضحايا

المحور السادس عشر: انتهاك الحق في تكوين جمعيات

- 1- شنيا طبيعة الانتهاكات إليّ تعرضتوها كجمعيات؟
- 2- شنوما الأضرار الناتجة عليها؟
- 3- حسب رأيكم، كيفاش تتصوروا أشكال جبر الضرر الي تتناسب مع الانتهاكات إليّ تعرضتوها وإليّ تردلكم اعتباركم وتحفظلكم كرامتكم؟
- 4- انهيها الطريقة الأنسب لتخليد ذكرى الناس إليّ عانت من الانتهاكات (طوابع بريدية، تسمية الشوارع بأسماء المناضلات، نصب تذكارية... *) ؟
- 5- حسب رأيكم، شنيه أحسن صيغة للاعتذار بالنسبة ليكم (شفوي، كتابي، فردي... *)؟ شكون الي يقدموا؟

تقديم المستجوب:

«عالسلامة (صباح الخير) معايا سي أو السيدة..... نكلم فيك من هيئة الحقيقة و الكرامة باش تشارك معنا في الاستشارة الوطنية للبرنامج الشامل لجبر الضرر و باش نسألوك مجموعة من الأسئلة باش تجاوبنا عليهم

نحب انقولك إليّ المعطيات سريّة وإليّ مشاركتك معنا هامة خاطر باش تمكنا باش نعرفو تصوراتك وانتظارك من البرنامج الشامل لجبر الضرر»...

توصيات:

إنّ التواصل الهاتفني مع الضحية قد يضع العون في وضعيات تستوجب إجابة دقيقة ومباشرة أو التعامل مع الردود الانفعالية للمستجوب لذلك يجب أن يتعامل العون بكل حذر وبكل حيادية وموضوعية.

ففي صورة إذا ما تساءلت الضحية عن مآل الملف يرجى تأطير المستجوب «... نحن في إطار الاستشارة الوطنية... تنجم تكلم مركز النداء على الرقم الأخضر.....»

صندوق الكرامة

- 1- كيفاش تتصوروا طريقة تمويل الصندوق؟
- 2- شكون يشرف عليه؟
- 3- كيفاش تتصوروا تشريك المجتمع المدني ودوره في تنفيذ برنامج جبر الضرر الشامل؟
- 4- عندكشي اقتراح فيما يخص القانون المنظم للأحزاب والجمعيات؟

(*) يمكن للمنشط أن يستعين بالأمثلة لتحصيل المزيد من المعلومات

التعريف الإحصائي للمستجوب

القسم 1: بيانات ديمغرافية وتربوية ومهنية عن المستجوب

عدد الملف:	□□□□□□□□
رقم بطاقة التعريف:	□□□□□□□□
رمز الانتهاك	□□□□
طبيعة الانتهاك	□□□□□□□□
عنوان الإقامة:
الولاية:	□□□□.....
المعمدية:	□□□□.....
المنطقة:	□□□□.....
العدد الرتبي للفرد المستجوب	□□□□□□
صفة المعني بالاستشارة	1- الأب 2- الأم 3- الزوج 4- الزوجة 5- أحد الأبناء 6- الأخ 7- الأخت 8- الحفيد

القسم 2: معطيات حول التغطية الصحية والاجتماعية للمستجوب

س 12. عندك تغطية اجتماعية؟	1- نعم 2- لا
س 13. إذا كانت الإجابة نعم: شئوا نوعها؟	1- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS 2- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية CNRPS 3- صندوق التقاعد والحيطة للمحامين CAPRA
س 14. إذا كانت الإجابة بلا: عندك تغطية صحية؟	1- نعم 2- لا
س 15. إذا كانت الإجابة نعم: شئوا نوع البطاقة؟	- بطاقة علاج مجاني - بطاقة علاج بالتعريف المنخفضة
س 16. شئوا وضعية المنزل التي تُسكن فيه؟	1- على وجه الملكية 2- على وجه الكراء 3- المشغل 4- على وجه الفضل 5- أخرى: اذكرها:

القسم 3: طبيعة الانتهاك وتبعاته

س 17. طبيعة الانتهاك؟
س 18. هل حصلتك أضرار نتيجة الانتهاك التي تعرضتَ لها؟	1- نعم 2- لا
1- حصلتك أضرار بدنية	<input type="checkbox"/>
• أمراض مزمنة	<input type="checkbox"/>
• سقوط بدني	<input type="checkbox"/>
• تشوهات	<input type="checkbox"/>
• أخرى:	<input type="checkbox"/>
أذكرها:	
2- حصلتك أضرار نفسية؟	<input type="checkbox"/>
1- الاكتئاب	<input type="checkbox"/>
2- القلق	<input type="checkbox"/>
3- أخرى:	<input type="checkbox"/>
أذكرها:	
3- فكولكتشي أملاكك	<input type="checkbox"/>
هل تم استرجاعها؟	<input type="checkbox"/>
4- حصلتك تضييقات في العمل ولا في الارتزاق	<input type="checkbox"/>
1- حرموك من الترقية	<input type="checkbox"/>
2- حرموك من الانتداب	<input type="checkbox"/>
3- ضيقو عليك في خدمتك (مهن حرة)	<input type="checkbox"/>
4- منعوك من إنجاز مشروع	<input type="checkbox"/>
5- جروك للغلق والإفلاس	<input type="checkbox"/>
6- طردوك من خدمتك (الطرد التعسفي)	<input type="checkbox"/>
7- أخرى:	<input type="checkbox"/>
أذكرها:	
5- عانيتشي من عزلة اجتماعية	<input type="checkbox"/>
6- تشويه سمعة أو العرض	<input type="checkbox"/>
س 20. فما شكون من عايلتك حصلتلو أضرار؟	<input type="checkbox"/>

س27. وقعشي تسوية جناية التقاعد والشيخوخة متاعك؟	<input type="checkbox"/>
س28. وقعشي تسوية المسار المهني متاعك؟	<input type="checkbox"/>
س29. وقعشي تسوية ملف التقاعد والتغطية الاجتماعية متاعك؟	<input type="checkbox"/>
س30. بطاقة تنقل	<input type="checkbox"/>
س31. بطاقة علاج	<input type="checkbox"/>

س32. هل أنت راضي على الإجراءات التي تمتعت بها؟	
1- راضي جدًا	<input type="checkbox"/>
2- راضي	<input type="checkbox"/>
3- راضي نسبيًا	<input type="checkbox"/>
4- غير راضي	<input type="checkbox"/>
5- غير راضي بالمرّة	<input type="checkbox"/>

س33. في حالة عدم الرضا (إجابة 4 و5)	3 التعويض المالي	علا شئونة ماكش راضي
<input type="checkbox"/>	1- تعويض ما يتلائم مع حجم الضرر	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	2- تعويض غير كاف	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	3 الانتداب لا يتناسب مع	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	1- الشهاد العلمية	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	2- الوضعية المهنية السابقة	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	3- إعاقة بدنية	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	3 إعادة الادماج	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	1- ما رجعتش لخدمتك السابقة (قبل الانتهاك)	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	2- ما يتناسب مع الترقيات المهنية	<input type="checkbox"/>

س34. هل كشف الحقيقة من انتظاراتك في جبر الضرر	<input type="checkbox"/>
س35. هل الاعتراف من انتظاراتك في جبر الضرر	<input type="checkbox"/>
س36. هل رد الاعتبار من انتظاراتك في جبر الضرر	<input type="checkbox"/>
س37. هل حفظ الذاكرة من انتظاراتك في جبر الضرر	<input type="checkbox"/>

س21. إذا كانت الإجابة «نعم»، شكوتهم وشنية الأضرار الي حصلتلهم؟	شكية الأضرار إلي حصلتلهم؟	شكوتهم؟
1. الألب أو الام	بدنية	نفسية
2. القرين	اقتصادية	اجتماعية
3. الأطفال	تعليمية	

س22. تمتعتش بقرارات واجراءات إدارية أو قضائية قبل ما تتوجه إلى هيئة الحقيقة والكرامة؟	<input type="checkbox"/>
س23. إذا كانت الإجابة بنعم، شنيا؟	1- أحكام قضائية
	2- العفو التشريعي العام
	3- منافع مرسوم العفو التشريعي العام
	4- منافع مرسوم جرحي وشهداء الثورة
	5- أخرى:
	أذكرها:
1- رجعت لخدمتك؟	<input type="checkbox"/>
خاص بالذين وقع طردهم	
2- خديتشي قرار انتداب المباشر؟	<input type="checkbox"/>
3- تم تفعيله؟	<input type="checkbox"/>
في أنا وزارة؟	
****قائمة الوزارات****	
4- شكون تمتع بيه؟	1- إنت
	2- القرين
	3- أحد الأبناء
	4- أحد الاخوة

س24. خديت تعويض مالي (حكيم محكمة)	<input type="checkbox"/>
س25. جناية شهرية	<input type="checkbox"/>
س26. خديت تسبقة على التعويض؟	<input type="checkbox"/>

س53. تراها في تمييز إيجابي في التعويض المادي والمعنوي

س53. تراها في الأولوية في التعويضات

س53. تراها في الأولوية في التشغيل

س53. تراها في أشكال رمزية لجبر الضرر

س53. أخرى:

أذكرها:

س54. تراشي إلي يلزمنا نراعيو خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين في جبر الضرر؟

س55. كيفاش تراها؟

1- رعاية طبية

2- بطاقة علاج

3- رعاية نفسية

4- إحاطة إجتماعية

5- الأولوية في التعويضات

6- الأولوية في التشغيل

7- أخرى:

أذكرها:

س56. تراشي إلي يلزمنا نراعيو خصوصية المسنين في جبر الضرر؟

القسم 4: المصالحة الوطنية والمجتمع المدني

س58. حسب رأيك شنية الحاجات اللي يلزمها تتوفر باش انجموا نحققوا المصالحة الوطنية؟

1- كشف الحقيقة

2- جبر الضرر

3- الاعتذار

4- المحاسبة

5- اصلاح المؤسسات

6- أخرى:

أذكرها:

س59. حسب رأيك المجتمع المدني يلعب دوره في العدالة الانتقالية؟ نعم لا

س60. إذا كانت الإجابة نعم: تراشي إنو المجتمع المدني يتجم يلعب دور:

1- توعوي/تحسيني

2- متابعة

3- شريك

1- Identification

A1. Gouvernorat : الولاية

A2. Délégation : المندوبية

A3. Nom de la municipalité : الوسط الذي يتنفي إليه المكنن

A4. Milieu de résidence : رقم المقاطعة Urbain حضري Rural ريفي

A5. Numéro du district : رقم المكنن في المقاطعة

A6. Numéro du logement dans le district : رقم الأسرة في المكنن

A7. Numéro du ménage dans le logement : العدد الجلي لأفراد الأسرة

A8. Nombre de personnes dans le ménage

A9. Adresse du ménage : العنوان

Tel :

Perception relative au processus de Justice Transitionnelle en Tunisie

Nom de l'enquêteur :

Date de l'enquête :/...../2017

N°	Nom et prénom	3 الجنس ① Masculin ② Féminin تكر ① ذكر ② أنثى	4 العمر	5 حالة الإقامة ① حاض ② Momentanément absent مقيم غلب مؤقتا Entourer la réponse		6-Lien de parenté avec le chef de ménage						7-État matrimonial					
				1	2	1	2	3	4	5	6	1	2	3	4		
01	1
02	1
03	1
04	1
05	1
06	1
07	1
08	1
09	1
10	1

Connaissances, perception et attentes à l'égard des réparations octroyées dans le contexte de la Justice

Transitionnelle

المعرفة والتصور والانتظارات المتعلقة بالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية

G1	Quels sont, selon vous, les objectifs que doit poursuivre un programme de réparation des victimes des deux régimes précédents ?		حسب رأيك، ما هي الأهداف من وراء إعادة تأهيل ضحايا الأنظمة السابقة ؟
	21- (A) = Veiller à une réhabilitation psychique des victimes	<input type="checkbox"/>	1- (A) ضمان إعادة التأهيل النفسي للضحايا
	23- (B) = Veiller à une réhabilitation médicale des victimes	<input type="checkbox"/>	2- (B) ضمان إعادة التأهيل الطبي للضحايا
	24- (C) = Veiller à une réhabilitation sociale des victimes	<input type="checkbox"/>	3- (C) مان إعادة التأهيل الاجتماعي للضحايا
	25- (D) = Autres, à préciser	<input type="checkbox"/>	4- (D) أخرى، يرجى التحديد
G2	Savez-vous que le décret-loi n° 97 du 24 octobre 2011 prévoit que les blessés et les familles des martyrs de la révolution devaient bénéficier de mesures de réparation (pension mensuelle, soins médicaux gratuits dans les hôpitaux publics et de la gratuité des transports publics)		هل تعلم أن المرسوم عدد 97 في 24 أكتوبر 2011 ينص على تمتع أهالي شهداء الثورة بجراية ومجانبة الرعاية الصحية والتنقل العمومي ؟
	21- (1) = Oui		17- (1) = نعم
	22- (2) = Non		18- (2) = لا
G3	Quel est votre jugement sur ces mesures ?		ما هو موقفك من هذه الإجراءات ؟
	23- (1) = Tout à fait d'accord		19- (1) موافق تماما
	24- (2) = Partiellement d'accord	<input type="checkbox"/>	20- (2) موافق جزئيا
	25- (3) = Pas du tout d'accord		21- (3) لست موافقا
G4	1-Êtes-vous au courant que le décret-loi n°2011 du 19 février 2011 prévoit des réparations pour les personnes ayant fait l'objet avant le 14 janvier 2011 d'une condamnation ou d'une poursuite judiciaire politique	<input type="checkbox"/>	هل تعلم أن المرسوم عدد 01 في 19 فيفري 2011 ينص على جبر الضرر الأشخاص الذين تعرضوا للإدانة أو محاكمة «سياسية» قبل 14 جانفي 2011 ؟
	26- (1) = Oui		22- (1) = نعم
	27- (2) = Non		23- (2) = لا
G5	Quel est votre jugement sur ces mesures ?		ما هو موقفك من هذه الإجراءات ؟
	28- (1) = Tout à fait d'accord		24- (1) موافق تماما
	29- (2) = Partiellement d'accord	<input type="checkbox"/>	25- (2) موافق جزئيا
	30- (3) = Pas du tout d'accord		26- (3) لست موافقا

enseignement sur l'enquêté

C1	Numéro de l'enquêté (reprendre le numéro de la colonne B1)	رقم المستجوب (أنظر الجدول B)	
C2	Quel est votre niveau d'instruction ?	ما هو مستواك التعليمي	
	1- (1) = Néant	-1 (1) لا شيء	
	2- (2) = Primaire	-2 (2) ابتدائي	
	3- (3) = Secondaire	-3 (3) ثانوي	
	4- (4) = Supérieur	-4 (4) جامعي	
C3	Quelle est votre situation professionnelle ?	ما هي وضعيتك المهنية	
	5- (1) = Actif occupé	-1 (1) مشغول	
	6- (2) = Retraité	-2 (2) متقاعد	
	7- (3) = En chômage à la recherche d'un travail	-3 (3) عاطل بصد البحث عن عمل	
	8- (4) = Personne n'ayant jamais travaillé, à la recherche d'un premier emploi	-4 (4) عاطل لم يعمل سابقا، بصد البحث عن أول عمل	
	9- (5) = Élève ou étudiant	-5 (5) تلميذ أو طالب	
	10- (6) = Femme / fille au foyer	-6 (6) امرأة / فتاة في المنزل	
	11- (7) = Personne âgée ou inapte ou autre	-7 (7) مسن أو غير مؤهل للعمل أو شيء آخر	
	C4	Si la réponse à C3 est (1) ou (2) ou (3) : Quelle est votre profession actuelle ou la profession que vous avez exercée	إذا كانت الإجابة على السؤال C3 (1) أو (2) أو (3)، اشرح السؤال : ما هي مهنتك الحالية أو السابقة ؟
	C5	Quel est votre statut dans cette profession ?	ما هي وضعيتك في هذه المهنة ؟
		12- (1) = Employeur / Patron (avec salariés)	-8 (1) مشغل (مع أجراء)
13- (2) = Indépendant		-9 (2) مستقل	
14- (3) = Salarié		-10 (3) أجير	
15- (4) = Apprenti		-11 (4) متدرب	
16- (5) = Aide familial		-12 (5) معين عائلي	
C6		Avez-vous été actif contre l'ancien régime et/ou participé au processus de la révolte ?	هل كنت ناشطا ضد النظام السياسي السابق أو شاركت في أحداث الثورة التونسية ؟
17- (1) = Oui	-13 (1) نعم		
18- (2) = Non	-14 (2) لا		
C7	Avez-vous été victime d'atteintes aux droits de l'homme ?	هل أنت ضحية من ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان ؟	
	19- (1) = Oui	-15 (1) نعم	
	20- (2) = Non	-16 (2) لا	

G 1 0	Les critères suivants doivent-ils être adoptés afin d'accorder une indemnisation et des réparations ? (moralement et matériellement) aux victimes		هل يجب اعتماد المعايير التالية في التعويض وجبر الضرر المادي والمعنوي للضحايا
	G101. La gravité de l'acte commis		مدى خطورة الانتهاكات
	41- ① = Important	_	37- ① هامة جدا
	42- ② = Moyen		38- ② متوسطة
	43- ③ = Négligeable		39- ③ ليست مهمة
	G102. Le degré des séquelles causées		درجة مخلفات الاعتداءات الجسدية والنفسية
	44- ① = Important	_	40- ① هامة جدا
	45- ② = Moyen		41- ② متوسطة
	46- ③ = Négligeable		42- ③ ليست مهمة
	G103. L'état de vulnérabilité de la victime		درجة هشاشة وضعف الضحايا
	47- ① = Important	_	43- ① هامة جدا
	48- ② = Moyen		44- ② متوسطة
49- ③ = Négligeable	45- ③ ليست مهمة		
G104. Que la victime soit une femme		إذا كانت الضحية امرأة	
50- ① = Important	_	46- ① هامة جدا	
51- ② = Moyen		47- ② متوسطة	
52- ③ = Négligeable		48- ③ ليست مهمة	

G6	Considérez-vous que les victimes des violations ? des droits de l'homme doivent être indemnisées		هل ترى أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي تعويضهم
	31- ① = Oui, quelle que soit la forme de la violation	_	27- ① نعم لكل أشكال الانتهاكات
	32- ② = Oui, pour quelques formes de violations		28- ② نعم لبعض أشكال الانتهاكات
	33- ③ = Non, pas du tout		29- ③ ينبغي أن لا يتم تعويضهم
	G7 Êtes-vous au courant de la création du « Fonds de Dignité et de réhabilitation des victimes de la dictature » par la loi organique sur la justice transitionnelle ?		هل أنت على علم بإحداث صندوق الكرامة ورد اعتبار ضحايا الاستبداد عبر القانون المنظم للعدالة الانتقالية ؟
	34- ① = Oui	_	30- ① نعم
	35- ② = Non		31- ② لا
	G8 Quel est votre jugement sur la création de ce ? fonds		ما هو موقفك من إحداث هذا الصندوق
	36- ① = Tout à fait d'accord	_	32- ① موافق تماما
	37- ② = Partiellement d'accord		33- ② موافق جزئيا
	38- ③ = Pas du tout d'accord		34- ③ لست موافقا
	G9 Quelles seraient les sources de financement de ce fonds		ما هي اقتراحاتك لمصادر تمويل هذا الصندوق
39- Budget de l'Etat		35- ① ميزانية الدولة	
40- Dons et aides		36- ② هبات ومساعدات	

<p>G11</p>	<p>À votre avis, devrait-on adopter des critères qui accordent la priorité aux femmes victimes en matière d'indemnisation et de réparation ? ((moralement et matériellement</p> <p>53- ① = Tout à fait d'accord</p> <p>54- ② = Partiellement d'accord</p> <p>55- ③ = Pas du tout d'accord</p>	<p> _ </p>	<p>حسب رأيك هل يجب اعتماد معايير تعطي أولوية للمرأة الضحية في التعويض وجبر الضرر المادي والمعنوي</p> <p>49- ① موافق تماما</p> <p>50- ② موافق إلى حد ما</p> <p>51- ③ غير موافق بتاتا</p>
<p>G12</p>	<p>Selon vous, quelles sont les typologies de réparations à octroyer aux victimes ?</p> <p>1- A = Dédommagement financier individuel</p> <p>2- B = Prise en charge médicale et psycho-sociale</p> <p>3- C = Réparations symboliques (monuments,...)</p> <p>4- D = Réparations collectives des régions marginalisées</p> <p>5- E = Organisation d'une journée nationale en hommage aux victimes</p> <p>6- F = Présentation aux victimes des excuses de l'Etat</p> <p>7- G = Autres, à préciser:</p>	<p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>	<p>حسب رأيك، أي خيارات يمكن أخذها بعين الاعتبار في تعويض الضحايا و جبر الضرر؟</p> <p>5- A = التعويض المادي الفردي - دفع مبالغ مالية</p> <p>6- B = تحمل العلاج الطبي و النفسي و الخدمات الاجتماعية</p> <p>7- C = جبر الضرر الرمزي (بناء نصب تذكاري...)</p> <p>8- D = جبر ضرر وتعويضات جماعية (مشاريع تنموية في بعض الجهات...)</p> <p>9- E = تنظيم يوم وطني لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان</p> <p>10- F = اعتذار الدولة لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان</p> <p>11- G = أخرى، يرجى التحديد</p>
<p>G13</p>	<p>Quelle est votre opinion sur les réparations collectives des régions défavorisées</p> <p>56- ① = Indispensable</p> <p>57- ② = Moyennement important</p> <p>58- ③ = Négligeable</p>	<p> _ </p>	<p>ما هو رأيك حول جبر الضرر الجماعي لسكان المناطق المهمشة</p> <p>51- ① ضروري</p> <p>52- ② هام إلى حد ما</p> <p>53- ③ غير مهم</p>